جامعـة الجزائـــر -3-
كليـــة العلـــوم السياسيـة والعلاقـات الدوليـة
قسـم الدراسـات الدوليـة

العلاقات التجارية الأورو-أمريكيـة فـي المجـال الزراعـي
دراسـة حالـة دعـم الصادرات الزراعيـة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية

إعـداد
كواتـي فاطمة الزهراء

إشـراف
غـرس صالـح

لجنة المناقشة

ا.د خنوش محمد	جامعة الجزائر- 3 -	رئيسا
د. غرس صالح	جامعة الجزائر- 3 -	مشرفا
د. بن عبد العزيز مصطفى	جامعة الجزائر- 3 -	عضوا
د. عمروش عبد الوهاب	جامعة بومرداس	عضوا
د. ناجي عمارة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
د. غريب عبد الحكيم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا

1440 هـ / 2019 م

شكـــر

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذي الدكتور غرس صالح الذي تفانى في تقويم هذا العمل و متابعته و الاشراف عليه.. كما اشكره على نبله و كريم خلقه، فجزاه الله خير جزاه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى طاقم المكتبة البلدية لبني مراد. و أخص بالذكر السيدة المديرة على كل ما قدمته من سند و دعم .

إهـــداء

إلى من كان سند لي دائما وأفتقده كثيرا والدي رحمه الله.

إلى من كانت نبراسا أنار سبيلي والدتي الغالية حفظها الله.

إلى أجمل هبة من الله زوجي وطفلتاي شيراز و رفيف.

إلى روح الغالية صديقتي الأستاذة "غريب مليكة".

خطـة الدراسـة

الفصل التمهيدي: الإطار النظري للدراسة

1 – الواقعية الجديدة ونظرية الاستقرار الهيمني

2 – النظرية المؤسساتية الليبرالية

الفصل الأول : النظام التجاري الدولي

المبحث الأول: تاريخ العلاقات التجارية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: النظام التجاري الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني : السياسة الزراعية الأوروبية والأمريكية

المبحث الأول: السياسة الزراعية المشتركة

المبحث الثاني: السياسة الزراعية الأمريكية

الفصل الثالث: الصراع التجاري الزراعي الأوروبي الأمريكي

المبحث الأول: دوافع الصراع التجاري الزراعي الأوروبي الأمريكي

المبحث الثاني: مجالات الصراع التجاري الزراعي

المبحث الثالث: وسائل الصراع

الفصل الرابع: دعم الصادرات الزراعية الأوروبية والأمريكية وآفاقها

المبحث الأول: أدوات الصادرات الزراعية الأوروبية والأمريكية

المبحث الثاني: تطور ملف دعم الصادرات في المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث: الانعكاسات و الآفاق

الخاتمـــــة

مقدمة

مقدمة

يرى بول كينيدي في كتابه « ولادة وانهيار القوى العظمى: تحولات اقتصادية وصراعات عسكرية بين 1500 – 2000 » أن القوة العسكرية ترتكز قبل كل شيء على القوة الاقتصادية لأنها تكلف كثيرا. الثروة والمستوى التكنولوجي هي عناصر القوة أو السلطة، حيث أصبحت القوة التجارية والمالية شكل لقوة الدولة. وأصبحت الأولوية في عالم مابعد الحرب الباردة تمنح للاقتصاد، فمسائل الأمن الوطني تعرف بصفة أقل في مجال القوة العسكرية، وإنما بالقدرة على التحكم في العلاقات الجديدة للاعتماد المتبادل التي تم تطويره على مستوى الاقتصاد العالمي.

وحسب سوزان سترونج Susan Strong تمارس السلطة الهيكلية بعلاقات بين السلطات والأسواق، والذين يملكون السلطة يقررون اختيار القيم. وهي سلطة بناء وتحديد هياكل الاقتصاد السياسي العالمي، فالذي يملك القوة الهيكلية يختار قيم النظام ونوع النتائج المرغوبة. وحسب هذا التصور من يتحكم في مفاتيح هيكل السلطة هو القادر على تحديد خيارات الآخرين بدون ممارسة الضغط على أي أحد منهم. وهذا ما أشار إليه المنظر الأمريكي جوزيف ني Joseph Nye في مجال قدرة الدولة على هيكلة وضعية بطريقة تجعل الآخرين يقومون باختيار مرتبط بخياراتها دون الضغط عليهم.

وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم عهد استخدام (الاشتراك في الخيارات) وهو النهج الوحيد القابل للتطبيق وتحديد هيمنتها، ويرى ذات المنظر أن عالمية ثقافة البلد وقدرته على تحديد مجموعة من القواعد والمؤسسات على المستوى الدولي تعني إرساء هذا النوع من القيادة. ففي أيامنا ترتكز القوة بدرجة أقل على السيطرة الأحادية، بل هي ترتكز أساسا على قدرة ضم وإشراك أكبر عدد من الفاعلين في الصف الثاني لتنفيذ توجيهات القوة الهيمنية للولايات المتحدة الأمريكية التي لازالت تتحكم في قواعد اللعبة الدولية .

وفي ظل نظام التعددية القطبية الذي يميز الاقتصاد الدولي اليوم، نشهد حالة من التنافس الاقتصادي الشديد الذي يعبر عنه المفكرون بالحرب التجارية. وتؤكد سوزان سترونج أن التنافس الاقتصادي هو دائم مربح: إمكانيات جديدة تخلق معارف جديدة، تكتسب المداخيل، والإنتاج يرتفع.

حتى وإن ظهرت في بعض الأحيان اضطرابات، فنتائج اللعبة الاقتصادية تقريبا دائما إيجابية للمتنافسين. ويمكن للحكومات الاستفادة من الشركات لزيادة قدرتها الاقتصادية الوطنية، حيث تخضع هذه الأخيرة للضرائب التي

تمنح للحكومات موارد ضرورية لتحقيق الأهداف الوطنية، والتي تشكل مداخيل جبائية خاصة في الدول الغنية تقدر بـ 30 % إلى 50 % من الناتج الداخلي الخام .

وتبرز في هذا الصدد المسائل التجارية باعتبارها المسائل الأهم، خاصة مع ما تعرفه التجارة الدولية من اتساع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت نموا كبيرا أكثر من الإنتاج لأكثر من ستين سنة، الأمر الذي أدى إلى تعميق المبادلات التجارية وتوسيع الاعتماد المتبادل. و عرفت الفترة 1955-1988 نمو مضاعف للصادرات بأكثر من21 مرة، وتسارعت الظاهرة منذ سنوات السبعينات تحت تأثير تخفيض الحواجز الجمركية أو ما يسمى بتحرير المبادلات التجارية. كما تضاعف حجم التجارة العالمية بثلاث مرات في الفترة ما بين 1980-2000، وتضاعفت حصتها من الدخل الخام العالمي أيضا.

و في هذا الصدد عرفت التجارة الدولية للمنتجات الغذائية الزراعية ارتفاعا بوتيرة 3.5 % في السنة. وبالرغم من هذا الارتفاع تحتل حصة تنازلية في التجارة العامة، فبعد أن كانت تمثل 37 % في سنوات الخمسينات وصلت إلى 9 % سنة 2009 (حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة)، إلا أنها ذات أهمية كبرى في العلاقات التجارية ومفاوضات تحرير المبادلات الزراعية لما تخلقه من تأزم وتوتر في العلاقات بين أكبر قوتين تجاريتين في العالم الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا الوضع المتشابك والمعقد للاقتصاد العالمي لجأت الدول إلى عقد لقاءات التعاون والتفاوض التجاري الدولي لإرساء حرية المبادلات الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت مقبولة سياسيا أمام ضغط جماعات المصالح. من جهة ثانية يمنح التفاوض امتيازات للمصدرين الوطنيين في الدول التي يتم التعامل معها. كما تشكل المفاوضات فضاء لمناقشة المسائل التجارية بصفة جماعية تؤدي إلى تجنب الحروب التجارية التي غالبا ما تنتج عن التصرف الانفرادي أو اعتماد الحمائية الاقتصادية.

و زادت الحاجة اليوم إلى تنسيق السياسات التجارية باعتبارها من الوسائل العامة لتحقيق التنمية، فلا تقتصر أهم رهانات المفاوضات التجارية الدولية على تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية (الحقوق الجمركية، الدعم ، الحصص ، الإجراءات المضادة للأغراق) ولا على تحديد قواعد المنافسة الشريفة أو العلاقات التجارية بين الدول، بل هي ترتكز أيضا على طرق وأساليب التنظيم الاقتصادي والاجتماعي داخل هذه الدول، وهذا ما يتجلى من خلال نوعية المناقشات المطروحة في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي تشمل

البيئة، تنظيم العمل، والسياسة الصناعية والتنمية. و من هنا نلاحظ أن الاتساع غير المحدود للتجارة الدولية أصبح من أهم انشغالات الدول، وبصفة خاصة الكبرى منها، باعتبار أن كل القطاعات تعتمد عليها ومرتبطة بها.

وتأتي الإيديولوجية الليبرالية مع ما تعرفه من رواج كبير منذ انهيار القطب الاشتراكي لتعزز اتجاه التبادل الحر ولتبرز بأن الاعتماد المتبادل حتمية لا مفر منه، مؤكدتا على مدى اندماج الاقتصاديات فيما بينها. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه من السذاجة معارضة هذا التيار نظرا لما يمكن أن يحققه من رفاهية للأمم وقوة للحكومات. كما أن التبادل الحر والتخصص الدولي هو أفضل ضمان لسلامة الاقتصاد العالمي وأن الانفتاح التجاري هو المحرك الأساسي للتنمية والتقدم.

وحسب تقديرات ابستفيلد وكرقمان P .krugman –M.obstfield فإن الاقتصاد العالمي قد حقق ربح بمعدل 200 مليار دولار في السنة، بفضل اعتماد التبادل الحر وتنسيق السياسات في إطار المفاوضات الدولية، إلى درجة أصبح معه النظام الحالي للمبادلات الدولية مرتكزا على مجموع الاتفاقيات الدولية.

وقد ساهمت نظريات العلاقات الدولية في تدارك قصور تحليل النظرية الاقتصادية الدولية الذي يبقى بسيطا، فهي تبحث عن العقلنة في فضاء دولي مثالي بدون أن تأخذ بعين الاعتبار التصارعية التي يمكن أن تفسر السلوكات الفعلية للدول. وفي المجال التجاري محل الدراسة تلجأ الدول للشكل التقليدي لتجسيد المصالح الوطنية لمواجهة المنافسة الخارجية من خلال الحمائية، فالعلاقات التجارية الدولية مثل الحروب العسكرية لا يمكن أن تدخل في سباق حاد نحو الحمائية ، بل هناك حكم للسلام في التجارة الدولية يتأسس وهي مؤسسات التعاون والتنسيق.

وعلى العموم الإجراءات الحمائية الجديدة على مستوى التجارة الدولية نمت بصفة مثيرة خلال سنوات السبعينات والثمانينات، وفي هذا الصدد تعتبر الزارعة من القطاعات الأكثر حماية بالنسبة للعالم المتقدم، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، القوتين التجاريتين الأكثر تدعيما لمزارعيهم في العالم، حتى أن حصصهم في السوق العالمية تشكل العينة المتساوية ب 19 % و 18 % لكل منها وهي نتيجة لسياسات الدعم الزراعي القديمة والقوية.

ففي 2001 مثل دعم المزارعين 95 مليار دولار بالنسبة للو.م.أ و106 مليار دولار للاتحاد الأوروبي، كما مثل مبلغ الميزانيات الزراعية للدولتين 65 % من مجموع الدعم الممنوح للمزارعين في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE سنة 2002 . وقدر دعم القوتين مجتمعا بـ 300 مليار دولار سنة 2012، ولا تختلف النسبة مع الميزانيات الحالية المدرجة في السياسات الزراعية للطرفين. ونتيجة لذلك كان الدعم الزراعي دائما في مركز النزاعات على مستوى الجات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ففي إطار القضايا المطروحة على الجات ضمن آلية حل النزاعات حوالي 60 % من 82 نزاع مقدم بين 1980 – 1990تعلق بالزراعة. فالتعارض هام بين الولايات المتحدة وأوروبا حيث كانت الزراعة والمبادلات الزراعية دائما مصدر المواجهة بين ضفتي الأطلسي.

أهمية الدراسة

إن إدراج الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة جعل المناقشات المتعددة الإطراف شاقة، مما دفع بالمسئولين الأمريكيين والأوروبيين في المفاوضات إلى اعتبار الزراعة مفتاح الدورات وخاصة جولة الدوحة للتنمية التي لا تسجل تقدم يذكر. وتعتبر الصراعات الزراعية الغذائية أهم عناصر الحرب التجارية بين الأوروبيين والأمريكيين باعتبارهما أول المصدرين والمستوردين العالميين للمنتجات الزراعية والغذائية. وشكل دعم صادرات السلع الزراعية الموضوع الذي طالما خلق توتر وتأزم للعلاقات التجارية. وتعتبر أوروبا المانح الأكبر للإعانات في إطار السياسة الزراعية المشتركة، وإذا كان الأمريكيون يمنحون الإعانات من طرف المنتجين، يقدم الأوروبيون إعانات تمثل الفارق بين سعر السوق الداخلية وسعر السوق العالمية. ويمكننا ملاحظة أهمية الزراعة والغذاء في إستراتجيات القوى الكبرى التي تعتبرها مسألة سيادية بالدرجة الأولى وهي رهان المستقبل، الأمر الذي تهمله اغلب الدول النامية لتبقى تحت السيطرة والتبعية ، غير مدركة بأنه سبيلها نحو الاستقلالية والتنمية والقوة.

إشكالية البحث

كيف يمكن نفسير الصراع التجاري الحاد في المجال الزراعي لأكبر قوتين تجاريتين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مع تصاعد الحمائية الجديدة في آجل مظاهرها في ظل الازدواجية بين الخطاب المروج للتبادل الحر والممارسات الحمائية الخفية المعتمدة ؟ ولماذا يكتسي الدعم الزراعي وخاصة دعم

الصادرات الزراعية للقوى التجارية الكبرى في المحافل الدولية وبصفة أخص في المنظمة العالمية للتجارة، ليتسبب في تأزم العلاقات بينهما على رغم من المساهمة الضعيفة جدا للزراعة في الناتج القومي لهذه القوى؟

الأسئلة الفرعية

– إذا كانت كل الحجج في اتجاه التبادل الحر قوية وعالمية وعامة،كيف تفسر أنه في جميع أنحاء العالم وفي مختلف المراحل التاريخية كانت ولازالت الأمم تضع العراقيل للتبادل، وإن كانت اليوم بصورة أقل ظهورا؟ ولماذا تحاول القضاء عليها بمشقة وبتكلفة عالية في المفاوضات الدولية المتكررة؟

– هل تعتبر المنظمة العالمية للتجارة مسرح للتفاوض من أجل تطوير التبادل أو على العكس هي نادي لتقسيم حصص التجارة العالمية لتحقيق المصالح الوطنية التي لا يمكن أن تحققها الدول بصفة منفردة أو بالاتفاقيات الثنائية و الجهوية ؟

– لماذا يكتسي القطاع الزراعي كل هذه الأهمية في مجال التنافس الدولي الشديد بين القوى الكبرى إلى درجة أصبحنا نتكلم عن حرب تجارية في المجال الزراعي ؟

– ماهي السياسات والوسائل المستخدمة في الصراع التجاري الزراعي؟ وماهي أدوات وآليات دعم تصدير المنتجات الزراعية المطبقة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات التي تطرحها الدراسة، ننطلق من مجموعة من الفرضيات تساعدنا و تقربنا من فهم وتفسير ظاهرة الصراع التجاري في المجال الزراعي:

–التعارض بين الخطاب والممارسة هو نتيجة للواقعية السياسية القائمة على إلباس الحمائية ثوب ليبرالي يترجم الإرادة للفوز على كل الأصعدة، فالحمائية اليوم هي سرية لأسباب تكتيكية .

–في المجال التجاري في قطاعه الزراعي القوتين التجاريتين تبذل مجهود لحماية مصالحها الخاصة بدون أن يظهر هذا بصفة جلية بهدف الحصول من شركائها على أكبر التنازلات بدون أن تمنحهم تنازلات من نفس الدرجة و المستوى وبدون أن تتعرض إلى عقوبات .

– الزراعة بالنسبة للدول قطاع حساس ليس كباقي القطاعات الاقتصادية، فهو قطاع سيادي يؤمن الغذاء للشعوب واستراتيجي لقوة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تمارس من خلاله هيمنتها.

–إذا كانت الهيمنة الأمريكية هي حقيقة لا يمكن إنكارها في المجال السياسي والعسكري، فهي كذلك في المجال التجاري، والتي تظهر من خلال العدائية التجارية. فمنذ عشرات السنين انتقلت الإدارة الأمريكية من إستراتيجية مصالحة إلى تهديد دائم لشركائها وخصومها التجاريين .

صعوبة الدراسة

إن كون الموضوع يشمل تجارة المنتجات الزراعية فإن الدراسات السياسة حول الموضوع نادرة إن لم نقل معدومة، فكل الدراسات هي إما اقتصادية تجارية أو دراسات زراعية. يضاف إلى ذلك تضارب البيانات والإحصائيات حول الدعم الزراعي بحيث تخفي القوتين التجاريتين الأرقام والمبالغ الحقيقية للدعم محاولتا إبراز بأنها الأقل دعما، كما أن اعتماد معايير لقياس الدعم من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل مقياس الدعم الكلي يواجه الكثير من الانتقادات نظرا لإهماله عدة أشكال للدعم في عملية الحساب.

الأدبيات السابقة

يتكلم جاكديش بأغواتي Jagdish Baghwati 1990 عن تعزيز التيار الحمائي في الولايات المتحدة الأمريكية وتطوير السياسة التجارية منذ سنوات السبعينات، والانتقال من التجارة الحرة إلى الحمائية، ويفسر ذلك بتطور علاقات القوة في المجال الدولي، حيث تفضل الولايات المتحدة الأمريكية حاليا العلاقات الثنائية باستخدام الأدوات الثنائية والأحادية حتى تحافظ على سلطتها التفاوضية بشكل أفضل في المؤسسات المتعددة الأطراف.

الدراسة التي قاما بها مارتيناز Martinez في كتابهما الحرب الزراعية لمدة 40 سنة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أين يبرز مظاهر الهيمنة الأمريكية ويستعرض مظاهر هذه الحرب وخلفياتها ومختلف الوسائل المستخدمة فيها. ويحاول الكاتبين إبراز القوة الهيمنية الأمريكية حيث يؤكدان على أن الاتحاد الأوروبي هو قوة تجارية إحصائية من جانب انه يحقق تفوق في صادرات المنتجات الزراعية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة سياسية فعلية تعرف كيف تضغط على الشركاء التجاريين للحصول على المراكز الأولى.

مناهج البحث

ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من تعقيد باعتباره موضوعا تركيبيا، و لما يتطلبه من رصد دقيق للتفاعلات المتشابكة في إطار التجاري الدولي، وكذلك لما تتطلبه هذه الدراسة من تحكم في المعطيات والمعلومات لجأنا إلى استخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي الذي يمكننا من وصف الظاهرة وصفا دقيقا، وحصر جميع جزئيات الموصوف. فهو يقوم برصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية، في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف عليها من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطوره."[(1)]

المنهج المقارن: وهو الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه اختلاف فيما بينهما وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل.[1] وتم استخدامه في مجال دراسة السياسات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ولمختلف الآليات المستخدمة في الدعم الزراعي مع تحديد إمكانيات كل طرف وطريقته في التعامل مع الدعم في ظل الضغوطات الداخلية والدولية .

منهج دراسة الحالة : وهو هو أسلوب من أساليب المنهج الوصفي الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمع محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.[2] ،فهو يمثل بنكا للمعلومات بما يوفره من تفاصيل دقيقة عن الظاهرة، كما أنه أسلوب يعرض المعلومات والبيانات بشكل سهل وشائع، حيث يمكننا من فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما شابهها من الظواهر، مما يجعل هذا الأسلوب أقرب للحقيقة، ويمكننا من كشف الكثير من الحقائق. لجأنا إلى استخدام منهج دراسة الحالة في الفصل الرابع اعتباره الأنسب في تناول نموذج من الدعم الزراعي وهو دعم الصادرات الذي خلق أزمة حقيقية بين الدول.

---

(1) ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية و التطبيق**، ط1. عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000، ص 43.

1 عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2007، ص 170.

2 محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الأقتربات والادوات**، دار هومة، الجزائر، ط 4، 2002، ص 87.

البناء الهيكلي للدراسة

جاء البناء الهيكلي لهذه الدراسة متضمنا أربع فصول، بالإضافة إلى لإطار نظري ومقدمة وخاتمة:

يتناول الإطار النظري أهم نظريات العلاقات الدولية التي تفسر التنافس والصراع في المجال التجاري وهما المؤسساتية الليبيرالية والواقعية الجديدة التي حاولت تفسير لماذا الدول تتنافس وفي نفس الوقت تقوم بتنسيق مجهودها في إطار العمل الجماعي.

الفصل الأول يتناول النظام التجاري الدولي وهنا يقسم إلى مرحلتين ما قبل الحرب العالمية الثانية مع محاولة معرفة طبيعة السياسات التجارية للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتاارجح بين الحمائية والانفتاح، وفي المرحلة الثانية نتناول النظام التجاري لما بعد الحرب العامية الثانية بالتطرق إلى أهم ركائز هذا النظام وما شهده الملف الزراعي من تطور في ظل الجات ثم المنظمة العالمية التجارية لاحقا.

الفصل الثاني: يدرس السياسات الزراعية في كل من التكتل الأوروبي مع تأسيس السياسة الزراعية المشتركة سنة 1962 وتطورها وتكييفها مع الأوضاع الداخلية والدولية وعوامل نجاحها لتصبح قوة تجارية في المجال الزراعي في وقت قياسي. وكذا السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية ومراحل تطورها، أهدافها ووسائلها وعوامل قوتها.

أما الفصل الثالث فيتضمن الصراع الأوروبي الأمريكي في القطاع الزراعي والذي أطلق عليه بالحرب التجارية ونتطرق في هذا الإطار للدوافع والأسباب التي تؤدي للصراع بين الحليفين الاستراتجيين، كذلك نتناول مظاهر هذا الصراع واهم مجالاته. بالإضافة إلى الوسائل المستخدمة من أطراف الصراع وهي متعددة الجوانب تشريعية، مالية، إعلامية، وسياسية دبلوماسية.

ونقوم في الفصل الرابع بدراسة حالة للمجال الأكثر إثارة للخلاف بين الطرفين وهو مجال دعم الصادرات والبحث في الآليات والاستراتجيات المستخدمة من كلا الطرفين للإبقاء على هذا الدعم بأشكاله المختلفة. وكذا التعرف على انعكاسات الدعم على أطراف الصراع وعلى باقي دول العالم وأفاق مسألة الدعم الزراعي.

الفصل التمهيدي:

الإطار النظري للدراسة

الفصل التمهيدي: الإطار النظري للدراسة

إن محاولات إدارة و تنظيم الاقتصاد العالمي هي اليوم في صلب العلاقات الدولية. و قد بينت سوزان سترونج قبل سنوات عديدة هذا بقولها: إن السياسة المحلية هي وظيفة دالة للاقتصاد المحلي، والاقتصاد المحلي هو وظيفة دالة للاقتصاد الدولي ، لذا فإن الاقتصاد الدولي هو مهمة مركزية من مهام السياسة الدولية.[1]

ولما كانت ظاهرة الصراع السياسي الدولي للهيمنة محرك العلاقات الاقتصادية الدولية ومحدد لديناميكية تلك العلاقات بشكل كبير من جهة، ومن جهة أخرى عجز كل من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد في استيعاب وفهم هذه العلاقات الاقتصادية بمعزل عن العلاقات بين الدول، كل هذا دفع بمدارس العلاقات الدولية إلى الاهتمام ببلورة نظريات لتفسير وطرح الارتباط النسبي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة واندثارها، وبالتالي تحديد مؤشرات ومعايير التنبؤ.

وفي هذا الصدد ساهمت نظريات العلاقات الدولية بصفة كبيرة في تحليل ظاهرة التعاون والصراع في مجال التجارة الدولية، و من أهمها النظرية المؤسساتية النيوليبيرالية والنظرية الواقعية الجديدة، وهما نظريتين عقلانيتين يعتبران الدول فواعل أنانية أين السلوك موجه نحو هدف معين ويسير في إطار تعظيم المنفعة الفردية.

واستخدمت المقاربتين بصفة كبيرة في دراسة النظام التجاري لما بعد الحرب العالمية الثانية ،وإذا كانت المقاربة المؤسساتية النيوليبيرالية تركز على الاتفاقيات التجارية التي تتبنى الفعالية، فان المقاربة الواقعية الجديدة تركز على كفاءات السلطة وصراعات التوزيع كعامل أساسي و محدد لآفاق التعاون الدولي في مجال التجارة.[2]

[1] كريس براول، **فهم العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004 ، ص 168 .

2 Organisation Mondiale du Commerce**, Rapport sur le commerce mondiale**, « Six décennies de coopération commerciale multilatérale : qu'avons-nous appris », 2007, P 69.

I. النظرية الواقعية الجديدة والاستقرار الهيمني

تعود جذور النموذج الواقعي إلى فكر ميكيافيلي الذي يعارض المقاربة الليبرالية، فسياسات الدول تتوقف على اعتبارات قوتها. وظهرت الواقعية الجديدة مع ظهور كتاب والتز Waltz تحت عنوان نظرية السياسة الدولية the theory of international politics بعد الانتقادات التي وجهها السلوكيون للمدرسة الواقعية فيما يتعلق بعدم دقتها في المجال الابستيمولوجي والمنهجي. جاءت هذه المقاربة كثمرة لجهود أكثر من 25 سنة من التفكير في مجال العلاقات الدولية حول الواقعية. وعرفت الواقعية الجديدة أيضا بالواقعية البنيوية حيث تعتبر امتدادا للواقعية التقليدية في الثمانينات، من أهم كتابها كينيث والتز وستيفن كريزنر، روبرت جلبين ، روبرت تاكر وجورج مودلسكي.

1-الواقعية الجديدة

كان الانجاز الهام لوالتز هو التفكير العام حول طبيعة النظرية، والتي بقيت لمدة طويلة غائبة عن العلاقات الدولية، وفي هدا الصدد يتفق والتز مع أرون Aron في أن أول شرط لصياغة النظرية هو وضع إطار لحقلها فمن دون فكرة واضحة حول ما الذي يشكل جزء أو لا من تخصصها تصبح صياغة النظرية أمرا مستحيلا. لكن يرفض فكرة أرون في كون العلاقات الدولية معقدة لدرجة لا تمكننا من صياغة نظرية، لأنها أساسا تعتبر وسيلة لمعالجة التعقيد .

تتميز الواقعية الجديدة عن الواقعية الكلاسيكية من خلال فصل السياسة الدولية عن السياسة الداخلية وإقرار استقلاليتها. فإذا كان مجال اختصاص السياسة الوطنية هو (السلطة، الإدارة، القانون)، فإن مجال السياسة الدولية هو (القوة، الصراع، التسوية).[1] وبالتالي يرى والتز أن عزل المجال هو الشرط الأول لتطوير النظرية.

إن الهدف حسب والتز ليس الوصول إلى قانون عام للسياسة الدولية، لأن القوانين في الواقع لا تشكل نظرية و ليس من مهام العلوم الاجتماعية صياغة القوانين. بالإضافة إلى أن أهمية النظرية لا تكمن في كونها

[1] Alex Macleod, Dan O'mera, **Théories de relations Internationales ; contestations et résistances**, Québec, 2007, P 62.

صحيحة أم خاطئة و إنما بالحكم على مدى نفعها. فهي تركيبة فكرية من خلالها نحدد أحداث معينة و نقوم بتفسيرها، والتحدي يكمن في البحث في النظرية عن قوتها التفسيرية.[1]

بالنسبة للواقعيون الجدد الدولة هي الفاعل العقلاني التي تحدد بمصالحها وأنشطتها شكل وأوجه النظام الدولي.[2] وعلى الرغم من أن والتز يقر بوجود القوى العابرة للقارات (الفاعلين اللادولتين)، إلا أنه يرى بأن أنصار العابرية للحدود لم يطوروا أية نظرية محددة أو مستقلة، بل اكتفوا بالتركيز على النظريات الموجودة. وبالتالي الدولة ليست الفاعل الوحيد حيث تقتسم السلطة مع عملاء آخرين مثل الشركات المتعددة الجنسيات. [3]

وتظهر شكوك والتز من فكرة أن الشركات المتعددة و الجنسيات فاعلين مستقلين عن النظام الدولي. فمصطلح الشركات المتعددة الجنسيات مغالط، فنصفها أمريكية عكس الصورة التي تبين أن النشاط الاقتصادي صار عابر للقارات مع حدود مخترقة بصفة كبيرة و برجال أعمال يتخذون قرارات بدون التفكير في الحدود. و بتعبير أخر فإن واقع العابرية للقارات يمكن أن يؤثر على التفاعلات الدولية ولكن لا يغير شيء من عمل بنية النظام الدولي.

وإذا كانت القوة عند الواقعيون الكلاسيك هدف في حد ذاته ، متمثلا في تعظيم القوة العسكرية، فهي عند الواقعيون الجدد وسيلة ذات نفع، وهي عند والتز استخدام القدرات من أجل تغيير سلوك الطرف الأخر بطريقة معينة. أي هي قدرة الدولة المتصرف فيها. والقدرات تتضمن حجم السكان، الرقعة الجغرافية، الموارد الطبيعية، القدرات الاقتصادية، عدد الجيش، الاستقرار السياسي. وتوازن الدولة على المستوى الدولي يتحدد في تحقيق أعلى رقم قياسي في كل هذه المجالات.

ويرى والتز أن الاختلاف بين النظام الداخلي والدولي ليس في استخدام القوة و إنما يكمن في الطرق المختلفة لتنظيم استخدام القوة. الدول ليس لها احتكار العنف المنظم وإنما لها احتكار العنف المشروع.[4]

---

[1] Alex Macleod, op.cit, p 62.

[2] ناصف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985 ، ص 64.

[3] Bernard Guillochon. **Le protectionnisme**. La découverte et Syros. Paris 2001. p 106.

[4] Jean-Jacques Roche, **Les théories des relations internationales**, 6éd, Montchrestien, Paris, 2006, p 41.

و ينطلق والتز في تحليليه عن ما اسماه الصور الثلاثة للعلاقات الدولية:

- الفرد: تفسر العلاقات الدولية انطلاقا من الطبيعة الإنسانية.
- وحدات النسق : وتفسر العلاقات الدولية من خلال تحليل الطبيعة الداخلية لوحدات النسق الدولي.
- المنطق الخاص بالنسق.

يركز والتز على المستوى الثالث أو ما يسمى بالصورة الثالثة، وبالتالي المقاربة التي تعزل النظام عن الوحدات، فعدم إجراء هذا العزل بين المستويات يشكل العائق الأول لتطور نظرية السياسة الدولية.[1] ويرى أنه بنفس الطريقة التي يحدد بها الاقتصاديين السوق من خلال الشركات تتحدد بنيات العلاقات الدولية من خلال الدول وبهذا فهو يفضل دور البنية ويعطي الأولوية للنسق على تركيباته لأن البنية تسمح برؤية النظام كوحدة متكاملة مجردة مفروضة على الفاعلين.[2]

ويصور والتز السياسة الدولية كنظام له بنية محددة بطريقة محكمة فهو مجموعة من الوحدات المتجاورة والمترابطة التي تتصرف بالتبادل فيما بينها بطرق مختلفة و بتفاعلات تنتج نتائج مختلفة، وبالتالي تتحدد البنية من خلال الأسلوب و الطريقة التي اتفق عليها الأطراف.إذن المقاربة هي بنيوية و تميز بين مستويين :

المستوى الأول: تحليل النسق الدولي

المستوى الثاني : تحليل سلوكات الدول (التي تعتبر مجال بحث مستقل)

لا يتحدد منطق هذا النظام من خلال سلوكات الدول ولكن داخل الهياكل والديناميكيات والقواعد والمؤسسات الواقعة أساسا على المستوى الدولي، هذا المنطق يفلت من رقابة الدول. وبالتالي يرى والتز بتعقد التفاعلات الدولية التي تنتهي بخلق بنية تفرض نفسها على جميع الفاعلين.[3]

[1] Alex Macleod, op.cit, p 66
[2] Jean-Jacques Roche, op.cit, p 40.
[3] Marie-Claude Smouts, Dario Battistella, Pascal Vennesson, **Dictionnaire des relations internationales**, Dalloz, Paris, 2003, P 368.

نسق والتز مبسط لأنه لا يأخذ بعين لاعتبار خصوصية كل فاعل مشارك في المجموعة فهو في نفس الوقت منظم و فوضوي وينطلق في تفسيره من خلال ثلاث مبادئ :

_ المبدأ المنظم: وهي حالة النظام الذي يكون فيها نوعا ما فوضوي و نوعا ما هرمي و نوعا ما مؤسساتي، فالنظام الدولي يتشكل من تعايش وحدات أنانية تنتظم ذاتيا بطريقة تلقائية.

_ مبدأ الاختلاف : ويأخذ في الحسبان التحولات الدائمة التي تؤثر على بنية النظام، حيث يسمح هذا المبدأ بضبط التحولات تحت–النسقية والمقصود بها التطور من وجه لأخر في نظام معين، والتحولات االنسقية أي الانتقال من نسق لأخر، مثلا الانتقال من النسق الوستفالي إلى نسق أخر.

_ مبدأ التوزيع: و يتمثل في الوسائل و القدرات التي بحوزة الفاعل والتي تسمح له بأن يوجه مسار الأحداث الدولية.[1]

وبالتالي العلاقات الدولية هي حالة الفوضى لتكون مرادفة لغياب السلطة المركزية، دون أن تعني اللانظام أو الانهيار. والفوضى لا تعني دائما العنف الأعمى أو العشوائي، الأحداث التي تشهدها السلطة الدولية الحاضرة والماضية تبين أن فترات التنسيق بين الدول تتبع فترات الحرب، فالسباق نحو التسلح لم يمنع مراقبة التسلح أو نزع السلاح. كما أن هناك إجماع من طرف النظريات على أن الفوضى لا تعني غياب الحكم، ولكن الحكم يوجد في وحدات التنسيق، وهي على الأقل مؤقتا قادرة على إرساء حكم بدون حكومة، بمعنى أن مجموع آليات التنظيم تعمل حتى وإن لم توجد سلطة مركزية.[2]

ويرى والتز أنه على الرغم من الفوضى التي يتميز بها النسق الدولي إلا أنه يتسم بالهرمية التي تعتبر أفضل وسيلة تسمح بنضج الفوضى الدولية التي لا يمكن أن تكون مطلقة، فالفوضى حسب والتز ليست بالضرورة عدائية ولكن على العكس تصبح الأداة الأساسية لتنظيم النسق الدولي . لا تدفع بنيات النسق الدولي بالضرورة إلى الحرب، بل تعدل طموحات الدول التوسعية، لأن التكاليف ستكون حتما أكثر من المكاسب.[3]

[1] Jean-Jacques Roche, op.cit, pp 42 , 43
[2] Dario Battistella, **Théories des relations Internationales**, 3emed , Presse de sciences politiques , Paris, 2009, p 431.
[3] Jean-Jacques Roche , op.cit, P P 41- 42.

منطق الفوضى يفرض عليهم تحمل الأعباء نظرا لعدم وجود سلطة عليا تفرض توزيع الأعباء أو الوظائف بين الوحدات،[1] لأن الاختلافات تتعلق بقدراتها وليس بوظائفها، وهذا ما يطلق عليه الواقعيون الجدد التماثل الوظيفي بين وحدات النسق. فالدول متماثلة وظيفيا، دون أن يعني هذا أنهم متشابهين على مستوى القوة و القدرة. وفكرة أن الدول هي وحدات متشابهة تعود إلى كونها وحدات سياسية مستقلة ذات سيادة، فكل وحدة تقرر كيف تواجه مشاكلها الداخلية و الخارجية بما فيها قرار البحث أو عدم البحث عن مساعدة من طرف الأخريين.

أما مبدأ التوزيع فهو المحدد المركزي للنظام الدولي حيث يركز والتز على الاقتصاد السياسي لمقارنة القوى الكبرى بالمؤسسات المنظمة للسوق.[2] والبنية السياسية الدولية تتحدد من خلال الفاعلين الكبار أي الدول الرئيسية فالنظرية كالتاريخ تكتب السياسة الدولية بناءا على القوى العظمى لعصر معين. حتى عندما يتم الاختيار للانضمام إلى الفاعلين اللادولتين، فهي دائما التي تحدد قواعد اللعبة، وفي الوقت الحرج هي التي تعيد تحديد القواعد ويؤكد والتز أن القوى العظمى هي وحدها القادرة على تحديد طبيعة النظام .

وجاء استخدام والتز لفكرة القوى بهدف تأسيس أحد المفاهيم الرئيسية للواقعية الجديدة و المتمثل في القطبية حيث تتشكل حول القوى العظمى لعصر معين مراكز وأقطاب التي تعتبر العناصر الأساسية لتحديد بنية النسق الدولي وهي ثلاث نماذج :

- الأحادية القطبية حيث تسيطر قوة واحدة.

- الثنائية القطبية المتميزة بوجود قوتين عظميتين بحجم متماثل.

- التعددية القطبية أين يوجد أكثر من مركز قوة للنظام الدولي.

ويفضل والتز نموذج النظام الدولي ثنائي القطبية عكس الكلاسيك الذين يفضلون نموج متعدد الأقطاب، لأنه يتميز باستقرار كبير و يضمن فترة طويلة من السلم النسبي على ألأقل بين القوى العظمى نظرا لبساطة العلاقات في عالم الثنائية القطبية. وبالتالي يقلل من حالة اللايقين في النظام الدولي ومن خطر الحرب

1 Alex Macleod, op.cit. P P 66-67.
2 Jean-Jacques Roche, op.cit, P 43

العظمى.[1] ويرى أن النظام الأكثر توازنا يتكون من عدد قليل جدا من القوى العظمى فكلما تناقص عدد الفاعلين كلما زادت صلابة النظام وكلما كان الفاعلين أكثر حذرا.[2]

يعد مصطلح توازن القوى الفكرة المفتاح، فهو هدف السياسة الخارجية ونتيجة طبيعية للبنية الفوضوية للنسق الدولي. يؤكد والتز أنه في حالة اضطراب التوازن يعود مرة أخرى بطريقة أو بأخرى، فتوازنات القوى تتشكل بطريقة دورية. كما يرى أن نموذج الأحادية القطبية هو الأقل استقرارا، فالدولة تشكل خطرا كبيرا للآخرين حتى وإن ضنت أنها تعمل من أجل السلم و العدالة و الرفاهية في العالم.

ويرى والتز أن الاعتقاد بأن الاعتماد المتبادل والتعاون بين الدول عاملان للسلم يرتكبون خطأين. فهم يخطؤن في اعتباره شكل للاستقرار، أو أن الدول تتأثر كثيرا من التطورات الحاصلة لدى الآخرين، الأمر الذي يدفعها إلى التكيف مع هذا الوضع مما يؤدي إلى تقاربهم. الاعتماد المتبادل في هذا المعنى يعني الارتباط الوثيق الذي يزيد من أفاق صراعات المناسبات وإذا ارتفعت وتيرته لتتجاوز تطور الرقابة المركزية فإن الاعتماد التبادل يسرع من حدوث الحرب. وفكرة إحلال السلم عن طريق الاعتماد المتبادل يؤدي إلى تفسير اقتصادي للعالم ،الذي يتجاهل أهمية اللامساواة والتي تعتبر جوهر السياسة الدولية. ويطرح تعريف أكبر أهمية و المتمثل في أن الاعتماد المتبادل يعني أن الأطراف تابعة لبعضها البعض. فمفهوم الاعتماد المتبادل لا يتضمن فقط المجال الاقتصادي و التجاري، بل أيضا المجال العسكري.

أما الخطأ الثاني لأنصار الاعتماد المتبادل هو رؤيتهم الضيقة للعالم المرتكزة على مستوى الوحدات وبالنسبة لوالتز فكرة أن الاعتماد المتبادل قائم بين وحدات متماثلة هي فكرة محدودة نسبيا.[3] وما دام يفترض أن الاعتماد المتبادل هي علاقات قائمة مابين متساويين فهي تقل كلما زادت الاختلافات في توزيع القدرات. كما يرى هذا الكاتب أن طبيعة النظام تتحدد قبل كل شيء بالقوى العظمى وهي تقرر ما أن كان الاعتماد المتبادل وثيقا أم لا، النظام يكون اعتماديا بطريقة وثيقة أو لا حسب درجة التبعية للقوى العظمى .

1 Alex Macleod, op.cit, p 68
2 Jean-Jacques Roche, op.cit, p 43
3 Alex Macleod, op.cit, p 69.

فحسب الواقعية الجديدة، الدول لا تتعاون للاستفادة أساسا من الكفاءات المتبادلة لرفع من مستوى الرفاه، بل هي تبحث للحصول على أكبر قدر من التنازلات من الدول الأخرى للصعود إلى مصف أعلى من السلطة.[1]

كما ترى أن مسائل التوزيع هي التي تجعل من التعاون صعبا، فبسبب الطابع الفوضوي للنظام الدولي غالبا ما تمتنع الدول عن المشاركة في أنظمة التعاون الدولية التي تحسن الكفاءات حينما تفكر أن الدول الأخرى ستحقق مكاسب أهم. فالدول منشغلة بموضوع المكاسب النسبية، هذا ما يعني أن الأرباح الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى قدرات عسكرية انطلاقا من إرادة حب البقاء. فحسب غريكو Greico الدول ذات حساسية كبيرة لكل تراجع لقدراتها النسبية.[2]

وفي الواقع والتز ليس متفائلا فيما يخص إمكانيات التعاون بين وحدات النظام، ويرى أن التعاون صعب التحقيق لأن الدول تعيش في حالة من التحرك المنفرد حيث أن الاعتبارات الأمنية تربط المكسب الاقتصادي بالمصلحة الوطنية.[3] في هذه الظروف يصبح التعاون صعبا لسببين هما الخوف من التبعية والانشغال بالمكسب النسبي.

ويوافق الكاتب ميرشايمز Mearsheimes عندما يؤكد أن المؤسسات هي أساسا انعكاسا لتوزيع القوة في العالم، وهي مرتكزة على الحسابات الأنانية للقوى الكبرى وليس لها أي اثر مستقل على سلوك الدول. ويرى والتز أنه في وضعية الفوضى الدول ملزمة أن لا تتسأل إذا ما سنربح كلانا و لكن من سيربح أكثر؟ كما يرى غريكو أن الدول بطبيعتها تموقعية أي أنها دائما في حالة قياس موقع احدها بالمقارنة مع الأخرى. وينتج عنه ما يسمى بالمكسب النسبي. ويضع غريكو الخشية من المكسب النسبي في إطار المصلحة العليا.[4]

فالدول في حالة قلق كون أن صديق اليوم يمكن أن يكون عدو الغد في الحرب، و يخشى أن المكسب الذي يمنح امتيازا للصديق الحالي يمكن أن ينتج عدو قوي وخطير في المستقبل، و بالتالي يجب على الدول أن تنتبه جيدا لمكاسب شركائها.

[1] Organisation Mondial du Commerce, rapport 2007, op.cit, P 76.
[2] Ibid.
[3] Alex Macleod, op.cit, P 72.
[4] Ibid.

يعتبر التعاون في العلاقات الدولية صعب أيضا على الرغم من أهميته لسبب أساسي وهو غياب سلطة فوق قومية تسهر على تنفيذ الاتفاقيات ، فبعض الدول تحاول الحصول على ربح غير شرعي.أو شريف من خلال عدم احترام وعودها. ويصبح التهديد بالعقوبات بالنسبة للعديد من المحللين أو الوعود بالأرباح غير كافي، ويبقى دور القانون محدود. بالإضافة إلى هذا، إذا فضلت الدول مكاسبها النسبية (الكسب أكثر من الأخر) فهم يهمشون المكاسب المطلقة التي يمكن أن تحثهم على التعاون.[1] عندما تكون الأرباح المتبادلة متوقفة على التعاون يسهر المسيرين السياسيين لدولة معينة على أن لا تحصل الدولة الشريك على أرباح أكثر منهم لأنها من أعداء الغد.

الفوضى الدولية ومعضلة الأمن تجعل من التعاون غالبا صعب في العلاقات الدولية. في إطار فوضوي كل يعمل لنفسه، يكون الهدف الأساسي للدول هو منع الآخرين من إحراز أي تقدم. وفي الغالب تستخدم المكاسب الكبرى النسبية كذريعة لتفادي الوصول إلى تسوية واتفاق الذي لم نطمح له ولم نرغب فيه بكل الأحوال.[2] فالدولة منشغلة بالربح النسبي الذي يمكن أم تحصل عليه أكثر من الربح المطلق، وتفضل أن تفوز أقل لأن ضعف الدولة الأخرى أهم من الحصول على ربح مرتفع يقتسم. [3]

بالنسبة لغريكو إن دخول حيز التنفيذ لبعض اتفاقات دورة طوكيو حول العراقيل غير الجمركية تؤيد نظريته على أهمية الأرباح النسبية في مجال الأمن . وفي هذا الصدد يحتج غرابر Lloyd Gruber على فكرة أن التعاون التجاري يحسن من الرفاه المتبادل. إن عقد الدول الاتفاقيات تجارية بطريقة إرادية لا يعني أن هذه الاتفاقيات تحسن بالضرورة الرفاه لكل المشاركين إذا كانت الدول القوية قادرة على ان تتحرك بصفة منفردة.

و يمكن أن نغير الوضع الراهن لما هو ممنوح للدول الضعيفة، التي عليها إما أن تقبل باتفاق أسوأ من الوضع الراهن أو ان تبقى على الهامش، وكنتيجة لذلك عقد اتفاقيات التعاون يمكن أن يضع الدول في وضع اقل تحفيزا من السابق.[4]

[1] Marie- Claude Smouts, op.cit, P 76.
[2] Alex Macleod, op.cit, p 73.
[3] Guillochon, op.cit. P 106.
[4] Organisation Mondial du Commerce, op.cit, p 76

ب–نظرية الاستقرار الهيمني

يعد روبرت جلبين من أهم أساتذة العلاقات الدولية الذين تناولوا مسألة التغيير في بنية النظام الدولي ويرى أن طبيعة العلاقات الدولية لم تتغير على مدى ألاف السنين، ويوظف في هذا الإطار نظريات علم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ لتحديد القوى التي تحدث التغير في النظام الدولي.[1]

يرى جلبين بإمكانية التعاون في حالة واحدة هي حالة الاستقرار الهيمني. فالتعاون الدولي يتوقف على وجود قوة مسيطرة تتصرف كقوة مثبتة للاستقرار، بمعنى مهيمن قادر على فرض رؤيته للعلاقات الدولية، وفي نفس الوقت إبراز الكرم مع التأكيد أن النظام لا يسير فقط لمصلحته الخاصة ولكن أيضا لصالح عمل النظام في مجموعه. وفي حالة غياب هذا النوع من المهيمن ينتج عنه لا استقرار سياسي واقتصادي لأن النظام هو في حالة تحول. كما هو الحال بالنسبة لسنوات الثلاثينات وفي هذه الأثناء أين تبنت الدول سياسات أنانية وحمائية معاكسة للتعاون.[2]

ويستمد جلبين فكرته من نظرية كيدنبرغ الذي يرى أن الانهيار الكبير لما بين الحربين راجع لغياب قوة هيمنية قادرة على وضع مؤسسات تسمح بعمل الاقتصاد.[3] ولا يكفي أن تكون هناك قوة مهيمنة وإنما يجب أن تكون سياسيا واقتصاديا ليبرالية، والدولة التي تتطابق معها هذه المواصفات هي الولايات المتحدة الأمريكية.

و ليستقر الاقتصاد العالمي يتوجب وجود مثبت للاستقرار متمثل في قوة هيمنية قادرة وراغبة في وضع مؤسسات قادرة على القيام بعمل اقتصاد دولي مفيد للجميع عندما لا يوجد من يتكفل بالمرافق العامة الدولية.، كما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من مشروع مارشال، وهي كذلك حالة الاستقرار الاقتصادي التي عرفتها فترة ما بين الحربين، مرحلة الانتقال ما بين السلام البريطاني والسلام الأمريكي، لاسيما أن كل دولة تتصرف بصفة فردية مع غياب قواعد اللعبة بسبب غياب قوة مهيمنة قادرة على فرض وحمل الآخرين على احترام هذه القواعد. ويرى كيدنبرغ أن الانهيار الكبير الاقتصادي لما بين الحربين راجع لغياب هذه القوة الهيمنية.

[1]– خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، دار نينوى للنشر ،دمشق، 2014، ص 95.

[2] Alex Macleod, op.cit. p 73

[3] Dario Battistella, op.cit, P 439

وبالنسبة لهذه النظرية غياب القوة المهيمنة أو انهيارها يضع الاستقرار الاقتصادي في خطر، وهو الجو السياسي الدولي الذي ساد سنة 1970، مع الانهيار النسبي للولايات المتحدة الأمريكية، التي تم تحديها من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول، ومن منافسيها أو خصومها التجاريين، (المجموعة الأوربية و اليابان)، إلى جانب ظهور الأزمة النقدية 1971 و الطاقوية 1974. وتبين نظرية الاستقرار الهيمني أن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية كان بسبب عدم إعادة النظر في الأنظمة الدولية الموضوعة بعد الحرب العالمية الثانية مثل الجات وصندوق النقد الدولي. نكون في الحالة المتوقعة من طرف والتز وغريكو مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدر بأن بقائها على المحك، و لا تتردد في ترك مكانتها كصانعة النظام. [1]

وحسب الواقعيين الجدد أنه إذا افترضنا أن الدول قررت وضع النظام حتى وإن التزمت الدولة به يكون من مصلحتها بأن تتصرف بصفة منفردة. فمثلا في ظل نظام تجاري يهدف إلى التبادل الحر، من مصلحتها أن تنقض الالتزام برفع التعاريف الجمركية لحماية صناعتها، و لهذا السبب يجب تواجد قوة مهيمنة التي تسهر على عمل النظام، لأنها الوحيدة القادرة إما على تحمل أعباء هؤلاء العابرين غير القانونيين أو معاقبة الغشاشين.[2] في هذه الحالة لا ينظر إلى النظام الدولي كنظام فوضوي وإنما هرمي، فالقوة المهيمنة عندما تستفيد من نوع من التفوق تحث وتحفز على التعاون وهي الوحيدة القادرة على نسج الرفاه المشترك والحث على التعاون.

وبالتالي تؤكد نظرية الاستقرار الهيمني على تأثير القوة العظمى الذي من خلال قدراتها موقعها كحكم هي في موقع فرض قواعد اليسر المشترك في التجارة التي تسمح بحل الصعوبات الرئيسية للسلوك الجماعي.[3] كما تضمن القوة المهيمنة عسكريا حرية التبادل و يكون باستطاعة الدول الأخرى أن تخصص موارد أقل للدفاع، و يتم الاعتماد أكثر في التجارة على حماية القوة المهيمنة.

وحسب تصور نظرية الاستقرار الهيمني أن التوزيع المتساوي لقدرات السلطة بين الدول يؤدي إلى انهيار النظام. فالدولة المهيمنة هي الوحيدة القادرة على علاج الاختلالات التي تعرفها السوق الدولية وتوفير الرفاه العالمي.[4] إلا أن القوة المهيمنة تواجه إشكالية كيف يمكنها طمأنة الدول الأخرى بأنها لا تتصرف بطريقة

[1] Dario Battistella, op.cit , p p 439- 440
[2] Ibid, p449.
[3] Marie-Claude Smouts, op.cit, P 81.
[4] OMC, rapport sur le commerce mondial, 2007, p 78.

انتهازية. وفي هذا الصدد يرى البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية شجعت على خلق نظام تجاري دولي ما بعد الحرب العالمية لجعل ارتباطها بالتبادل الحر ذا مصداقية، وهذا ما يفسر اهتمام ومصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من تعددية الأطراف في سنوات التسعينات، حيث أجبرتها نهاية الحرب الباردة على إيجاد صيغة لإقناع الدول الأخرى بمصداقية التزامها بالتبادل الحر انطلاقا من سمعتها أحادية الطرف.

يرى جلبين أنه باعتبار السوق أسلوب تنظيم اجتماعي هو في الحقيقة تكملة لعمل الدول في إطار إعادة توزيع الثروة. ولكن لاحظ أن قلة طموح الولايات المتحدة الأمريكية لتحمل مسؤولياتها الدولية أدى إلى إعطاء الأسواق دور أكثر فأكثر أهمية في بلورة العلاقات العالمية.[1] ومن جانب آخر يرى أن هناك ظروف دولية أدت إلى التقليل من تأثير الدول، ويتكلم عن ثلاث تطورات نهاية نظام بروتن وودز، ضخامة انتقال رؤوس الأموال وإجراءات توسيع التجارة الدولية.

إن إرساء النظام النقدي الدولي بروتن وودز في 1945 مع آلية التحويل الثابت ساهمت في استقرار النظام الدولي وسمح بوجود توازن بين احترام مقتضيات التعاون الدولي واستقلالية الدول.[2] إلا أن نهاية هذا النظام في سنوات 1971- 1976 حطم آلية التوازن وفرض على الدول إعطاء أهمية أكبر للمسائل الاقتصادية، كما ساهمت حرية المبادلات في إطار الجات في فتح الاقتصاديات الأمر الذي زاد من شعور الدول بقابليتها للاختراق اتجاه العالم الخارجي، مما أدى إلى تحويل المنافسة أو الصراع الدولي إلى المجال التجاري، ونتج عن ذلك حمائية جديدة متسمة بزيادة الحدود غير الجمركية. و التدابير الثأرية وتوجه متصاعد لأقلمة الاقتصاديات حول ثلاث أقطاب رئيسية، اليابان، أوروبا، وأمريكا الشمالية). كما أن تطور السوق المالية تبعا للصدمة البترولية مع تسجيل تبخريه شديدة للأسواق، أدى إلى اشتداد المنافسة بين الدول من أجل جذب رؤوس الأموال وترتب عنه انفرادية متزايدة في استراتجيات الاقتصادية الوطنية.

وفي ظل هذه الاضطرابات التي عرفتها سنوات السبعينيات لاحظ جلبين أن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت أزمة اقتصادية تمثلت في تباطؤ النمو، ارتفاع العجز التجاري وعجز الميزانية أدت إلى أزمة اجتماعية

[1] Jean-Jacques Roche, op.cit, p67.
[2] Ibid.

لم تعرفها من قبل. وجاء قرار نيكسون لجعل الدولار غير قابل لتحويل بالذهب في 15 أوت 1971 ليسجل هيمنة أمريكا.[1] وقد وصف جلبين هذه البيئة باللانسق وهذا لسببين :

1- أعاد أطروحة كيدنبرغ charles kindlberg فيما يخص علاقة السياسات العمومية بانتشار تضخم أزمة 1929، فعمل السوق يتطلب حضور وتواجد للدولة المسيطرة التي تتدخل لتعويض خلل ونقائص الاقتصاد الليبرالي. الولايات المتحدة الأمريكية ليست في مستوى ضمان هذا الدور ولا حتى منافسيها الرئيسين اليابان وأوروبا الغربية بقادرين على أن يحلوا محلها كون هذه الدول تبحث كأولوية عن تقوية قوتها الإقليمية.

2- السبب الثاني يرتبط بالأسلوب الذي اختاره الأمريكيون لممارسة النسبية على مجموع العلاقات الدولية. وبدلا من أن تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن مأسسة هذا الشكل من السيطرة، تفضل أن تمارس هيمنة غير رسمية، ليس داخل مؤسسات وإنما داخل أنظمة التي تكرس السيطرة غير المباشرة. ويتكلم جلبين عن ثلاثة أنظمة: نظام الدولار، نظام المبادلات المتعددة الأطراف، نظام الاستثمارات الدولية. و بهذا نجد أنه استعار من نظرية الأنظمة التحليل المؤسساتي الجديد.[2]

وبالتالي يؤكد من خلال تحليله على الدور المحدد الذي يجب أن تمارسه الأمة المسيطرة من خلال وسائلها المتوفرة لضمان الهيمنة النسبية مع الأخذ بعين الاعتبار الفاعلين الاقتصاديين الجدد من الشركات المتعددة الجنسيات وكذا تحليل الاعتماد المتبادل للمجالات الاقتصادية والسياسية.

يصل جلبين إلى نفس استنتاجات والتز والقاضية بأن المكانة الدولية تنمو في نفس الوقت مع الموارد، وأن العلاقات الدولية هي دائما صراع حثيث على الثروة والقوة بين الفاعلين الدوليين المستقلين في نظام فوضوي. ويرى أن هناك ثلاث أنواع من التغيرات :

1- تغير النظام: وهي الوضعية التي يتغير فيها الفاعلين الأساسيين أو الوحدات التي تشكل النظام الدولي وهناك أمثلة تاريخية، عندما المدن الإغريقية زالت أمام الإمبراطورية المقدونية، قضاء الدول القومية على

[1] Jean-Jacques Roche, op.cit, p 67.
[2] Ibid., p 69.

إمبراطورية العصور الوسطى، والمسألة تطرح اليوم مع انتشار الفاعلين العابرين للقومية وتجاور الوظيفي لعدد من الدول.

2- تغير داخل النظام: ويتمثل في تغير توزيع القوة وفي هرمية الهيبة وفي نفس الوقت تطور القواعد.[1] هذا التغير يأتي عندما الدول أو الإمبراطوريات التي تسيطر على النظام الدولي تنهار ودول أخرى تنهض وتنازعها مكانها لتتجاوزها، وهي الوضعية التي ميزت العالم بعد كل حرب عالمية وخاصة الثانية.

3- تغير نسقي: الذي يفرض تغير في حكم النظام والذي يتحدد بتحولات داخل النظام. هذا التغير يأتي عندما الدول أو الإمبراطوريات تغير التفاعلات. وحسب جلبين هي التحولات في العلاقات السياسية الاقتصادية أو غيرها بين الفاعلين، وهذا التغير لا يتعلق بهرمية القوة أو الهيبة ولكن في القواعد والقوانين التي تحكم عمل النظام الدولي وفي الغالب ينجم عن استراتيجيات الفاعلين الذين يحققون مجهودات للتغيير أكثر عمقا .[2] ويعطي جلبين مثال يستعيره من روز كرانس Rose Crance هو التغيير في الأسلوب الدبلوماسي الذي عرف مرونة أكبر في أوروبا في 1740 لحرب 7 سنوات ومرحلة التعايش السلمي في الحرب الباردة.

ويركز جلبين على النوع الثاني، ويرى أن قرار استغلال الظروف لأحداث التغير يتوقف على طابع مجتمع الدولة المعنية ، ويذهب إلى أبعد من هذا عندما يزعم بأن طيلة التاريخ الأسلوب الأساسي لحل مشكل اللاتوازن بين بنية النظام وتوزيع القوة هي الحرب، و يطلق عليها اسم الحرب الهيمنية التي تحدد من سيحكم النظام الدولي وتحدد المصالح التي سيتكفل بها بصفة أساسية النظام الدولي.[3]

هذا الأنواع الثلاثة من التغيير تحدث في أطر مختلفة وغالبا بعد حرب أو ثورة، إلا أن التحول ممكن أن يكون تدريجي. وقد كتب روبرت جلبين في كتابه حول الحرب والتغير في السياسات الدولية سنة 1981 أسباب اللامساواة في توزيع قدرات القوة، التي بقيت غير مفسرة لدى والتز واكتشف ظروف التغير النسقي، فالنظام الدولي يبقى هو النضال من أجل الرفاه ولقوة بين الدول المستقلة في وضعية الفوضى.

[1] Gérard Dussouy, **Les théories de l'interétatique; traité de relations internationales 2**, harmattan, Paris, 2007, p136.
[2] Ibid, p 133.
[3] Alex Macleod, op.cit, p 74.

يكون جلبين منطقة النظري انطلاقا من سلوكات الدول، باعتبار أن الصراع العسكري يترك المكان للتعاون في حالة انتصار المصالح الاقتصادية على السلطة التقليدية والأهداف الأمنية للدول. وهذا يبرز أهمية علاقة المعطيات السياسية بالمعطيات الاقتصادية في العلاقات الدولية. ويرى جلبين أنه لو تصفحنا التاريخ نجد أنه منذ الاتصالات الجارية بين الدول في الزمن القديم إلى غاية العلاقات المتبينة في القرن 19 في أوروبا وإلى غاية العصر الحديث، لم يوجد نظام دولي واحد ولكن عدة أنظمة الدولية.

ومن المعقول لدى جلبين ان يتم استعمال مفهوم النظام الدولي انطلاقا من تعريف الاقتصاديين سوبودا وميندل Robert Mindell, Alexander Swoboda النظام هو تجميع لوحدات مختلفة موحدة بتفاعلات منتظمة تتخذ شكل الرقابة. والصيغة تتضمن ثلاث عناصر أساسية حسب السياسي الأمريكي :

1 _ الوحدات، و يتعلق الأمر قبل كل شيء بالدول الفاعلة الأساسية على الرغم من أن الفواعل العابر للقارات الأخرى والدولية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في بعض الظروف. طابع النسق الدولي يبقي بصفة واسعة محدد بنوع الدولة الفاعلة : الدولة، المدينة، الإمبراطورية، الدولة القومية، والمساهمة الأساسية للنظرية هو البحث من بين العوامل التي تؤثر في طبيعة الفاعل والأكثر أهمية في عصر تاريخي معين.

2 – التفاعلات الدائمة تتنوع في الشدة وتتخذ أشكال مختلفة (الحرب وأيضا التبادلات الاقتصادية و الثقافية). وقد تطورت في العصر الحديث التفاعلات بين الدول والسبب الرئيسي هو التقدم الهائل في النقل والاتصالات.

3 – شكل الرقابة يرى جلبين « عندما نتكلم عن الرقابة على النظام الدولي، يجب أن تفهم على أنها رقابة نسبية، أي البحث عن الرقابة، فلم تتمكن إي دولة من الرقابة الكاملة للنظام الدولي. وتختلف درجة الرقابة باختلاف مظاهر الحياة الدولية وكذا بعامل الوقت.ونشير إلى ما جاء به أرون هيكلة النظام الدولي تتحدد دائما بالفواعل الأساسية.[1]

ويقر جلبين بوجود عبر التاريخ ثلاث أشكال من الرقابة أو ثلاث أنواع من الهيكلة التي تميز النظام الدولي.

1- البنية الهيمنية أو الأميريالية.

[1] Gerard Dussouy, op.cit, p135.

2- البنية الثنائية.

3- توازن القوى.

و هناك محددين لتوازن القوي يقرران أي هيكل من الثلاثة يسطر:

1)- توزيع القوة بين الدول، الدول المسيطرة في الإمبراطوريات تنظم وتتحكم داخل النظام الدولي في مختلف الشبكات التي تهيكل مجالات تأثيرهم و تملي قواعد عمل النظام.

2)- الهيبة وهي التي تلعب في العلاقات الدولية دور السلطة في الشؤون الداخلية. الهيبة تبين أن الدول الأقل قوة في النظام الدولي تقبل زعامة الأطراف الأكبر (الأقوى)و تعترف بشرعية ونفعية النظام الذي يتم تشييده. صحيح أن الدول العظمى تضمن المرافق المشتركة وعدة عوامل مثل الاحترام والمصالح المشتركة تساهم في الهيبة، إلا أنها تتوقف أساسا على القوة العسكرية و لاقتصادية.[1]

عندما يوضح جلبين أنواع تغير النظام يأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات الفاعلين التي لها مصلحة في التغيير وتتحدد هذه المصلحة من خلال علاقة منفعة / لا منفعة، تكلفة / امتياز. تحاول الدول تغير النظام إذا ما كانت الأرباح التي يمكن الحصول عليها أكبر من الاستثمار المنفق والأخطار اللاحقة.

حيث يرى في تباين نسب نمو القوة وخاصة العسكرية والاقتصادية للدول العامل الأساسي في عملية التغيير، فالتباين في نسب النمو بين القوى العظمى يقود إلى اختلال في ميزان القوى الذي يقوم عليه النظام السائد. و يبدأ التنافس بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة بحيث تشعر الدول الصاعدة بتراجع قائد النظام، وفرصة ذهبية للتغير لصالحها.[2] ويرى جلبين أن العديد من التغيرات شهدها تاريخ أوروبا وبصفة خاصة بين الثورة الفرنسية وتوحيد ألمانيا.

وينطلق جلبين في نظريته من الافتراضات التالية:

1 – يكون النظام الدولي مستقرأ (أي في حالة توازن) إذا لم تعتقد أي دولة بأن التغير لصالحها.

[1] Gerard Dussouy, op.cit, p 136.
[2] Ibid.

2 – تسعى دولة ما إلى تغيير في النظام الدولي إذا كانت الدولة تتوقع بأن المنافع المتوقعة تزيد على التكاليف.[1]

يرى جبلين أن النظام الدولي يكون في حالة توازن واستقرار مادامت الدول الأكثر قوة في النظام راضية عن الترتيبات السياسية والإقليمية والاقتصادية القائمة. أي أن الدولة المهيمنة قائمة بدورها وبموقعها وبمكاسبها ضمن الترتيب الراهن، وعلى الرغم من وجود إمكانية حدوث بعض التغيرات الطفيفة إلا أن حالة التوازن تبقى سائدة طالما أنه لا يوجد دولة كبرى ترى مصلحة عظمى في التغيير يفوق التكاليف.[2]

2-النظرية المؤسساتية النيوليبرالية

صاغ كوهن في سنوات السبعينيات فرضيات جديدة تأسست على مفاهيم عابرة للقومية والاعتماد المتبادل، شكلت هذه الأعمال بصفة مباشرة جذور الليبيرالية الجديدة وبصفة خاصة لمفاهيم الاعتماد المتبادل المعقد والنظام الدولي.[3] ويمثل الاعتماد المتبادل للكاتبين الأمريكيين كوهن وني أهم تحول ملحوظ للحياة الدولية. وجاءت النظرية المؤسساتية النيوليبرالية كرد على الواقعية الجديدة وبصفة أعم لنظرية سياسة القوة المتداولة من طرف الواقعية والواقعية الجديدة، بهدف إيجاد بديل لأطروحة الاستقرار الهيمني المستمدة من أعمال كيندلبرغ.

ويرى أنصار هذه النظرية أن النظريات السابقة لم توفق في تفسير لماذا الدول تتعاون فيما بينها وتطور المؤسسات الدولية؟ وينطلقون في تحليلهم من حيث أن العلاقات بين الأمم لا يمكن تلخيصها فقط في العلاقات الدبلوماسية والإستراتيجية بل يجب أن تتم على مختلف مستويات التحليل الذي يعيد النظر في الهرمية التقليدية القائمة على القوة العظمى.[4] ويؤكد النيوليبراليون مثل الواقعيون الجدد على أن الدولة تبقى الفاعل الذي يسيطر على العلاقات الدولية، مع الاعتراف بأهمية أنواع أخرى، وعلى الأخص مقرات التبادل بين الدول والمتمثلة في المؤسسات.

وقد تطورت النيوليبرالية من عابرية الحدود إلى نظرية الأنظمة، وسجلت تقاربا مع الواقعية الجديدة على الرغم من أن النيوليبرالية لم تتخلى عن أرائها طيلة هذا المسار. وترى نظرية الأنظمة بالطبيعة الفوضوية للنسق

[1] خالد موسى المصري، **المرجع السابق**، ص 95.
[2] نفس المرجع، ص 96 .
[3] Alex Macleod, op.cit, p 112.
[4] Jean-Jacques Roche, op.cit, p 84.

الدولي فمصطلح الفوضى بالنسبة للنيولبيرالية لا يعني أن الساحة الدولية هي عالم غير منظم للصراع الكل ضد الكل، و لا تعني غياب سلوك التعاون.[1] هذا الأخير يمكن الدول من أن تكون لها مصالح متقاربة تساعد على وجود أنظمة دولية في غياب قوة مهيمنة تحقق ذلك.

وتحث النظرية على مأسسة علاقات مع نظرائهم في بعض المجالات المتعلقة بالمصالح المشتركة وبناء نظام يسمح لهم بالتعاون في إطار منظم والوصول إلى أهداف التي لا يمكن الوصول إليها في محيط فوضوي. وفي هذا الصدد يعرف كوهن النظام الدولي على انه مجموع القيم والقواعد والإجراءات التي تحكم الاعتماد المتبادل في مختلف المجالات.

حيث يرون انه على الرغم من البنية الفوضوية للنظام الدولي، السلوك الدولي ممأسس وبتعبير آخر، الدول بأنانيتها تتعاون فيما بينها في إطار القواعد التي وضعتها لتنظيم العلاقات في المجالات الأكثر اختلافا، سلم أمن دولي، هيئة الأمم المتحدة، مبادلات تجارية، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، المنظمة العالمية للتجارة. العلاقات الدولية النقدية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، السباق نحو التسلح.[2]

فبالنسبة للنيوليبرالين المصالح الأنانية والعقلانية للدول لا تمنعهم من الحصول على مصالح مشتركة، بل يمكن أن تترجم بإرساء أنظمة دولية على الرغم من غياب المهيمن.[3] وفي إطار تحليلهم ظهر تمييز بين العلاقات الدولية والعلاقات العابرة للقارات التي تشمل العلاقات الدولية أين أحد الفاعلين ليس عاملا حكوميا، و يصل كوهن إلى نتيجة مفادها أن الدول تبقى الفاعل المركزي للعلاقات الدولية، ولكن قدراتها الرقابية تناقصت لصالح فاعلين آخرين.[4]

ويأتي تحليل الليبرالي لتدارك النقص الذي وقعت فيه الواقعية التي تجاهلت عوامل عديدة في العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال هي لا تستطيع تفسير ازدياد درجة الاعتماد بين الدول، وأن هناك قوى يتعدى أثرها الحدود الجغرافية للدول، وهذا ما أسماه جوزف ني و روبرت كوهن بالعلاقات العابرة للحدود.[5] وتؤكد

[1] Alex Macleod, op.cit, p 119.
[2] Dario Battistella, op.cit, p p 433- 434.
[3] Alex Macleod, op.cit, p 112.
[4] Jean-Jacques Roche, op.cit, pp 84, 85.
[5] خالد موسى المصري، المرجع السابق، ص 104.

المؤسساتية النيوليبرالية انه يمكن تفسير التعاون الحاصل بين الدول انطلاقا من الحسابات الأنانية. وبدأ كوهن بالتساؤل عن الأسباب التي أدت بالدول إلى تفضيل التعاون عن المنافسة.

وفي هذا الصدد يرى أكسلورد Robert Axelrod أن التعاون الدائم يمكن إرساؤه بين الفاعلين الأنانيين عندما يتأكدون انه من مصلحتهم كسر العزلة و إقامة علاقات من التعاون القائمة على التبادلية. والدليل على ذلك بقاء واستمرار محاولات التعاون في سنوات السبعينات تبين أن الانهيار الهيمني لا يعني بالضرورة موت التعاون، فالدولة باعتبارها فاعل وحيد وعقلاني وأناني في بحث دائم عن تعظيم المصلحة. وبالتالي يأتي تفسيرهم بأن الأنظمة الدولية لا تؤسس من منطلق القوة بل من منطلق المصلحة.[1]

وبعكس ما يفترضه الواقعيون بأن طبيعة النظام (الدولي الفوضوي) تقود إلى الصراع، فإن الليبرالية ترى أن غياب السلطة المركزية تجعل الدول تلجأ إلى التعاون لحل مشاكلها المشتركة.[2] وبهذا يختلف النيوليبراليون مع الواقعيون الجدد الذين يرون أن البنية الفوضوية للنسق تؤدي حتما إلى صراعات بين الدول، وأن التعاون نادر وصعب التحقيق. بل بعكس يؤكدون على أن التعاون الدولي ممكن ومتداول على الرغم من الطبيعة الفوضوية. فالأنظمة هي نتاج حسابات ذات منفعة يقوم بها الفاعلين الدوليين العقلانيين في ظروف خاصة عندما يكون للدول مصالح متقاربة. [3]

بالنسبة للنيوليبرالية أطروحة الاستقرار الهيمني لا تفسر لماذا على الرغم من تراجع القوة الأمريكية ظل التعاون الدولي مستمر. ويرى كوهن أن التراجع النسبي للهيمنة الأمريكية كان مرتبط بظروف دولية تتمثل في البروز الاقتصادي لليابان وأوروبا، وأيضا تنظيم كارتل دولي لسعر البترول ، القوة النووية السوفيتية، انهزامها في الفيتنام ونهاية نظام برتن وودز.

في جو من العودة إلى الحرب الباردة التي ميزت سنوات الثمانينات ظهرت بحوث كثيرة بهدف فهم كيف ولماذا كان من مصلحة الدول التعاون بدلا من المواجهة . ويأتي أكسلورد ليبين أن الإستراتيجية الناجحة لمقابل – مقابل أكثر فعالية من السعي المنفرد مادام اللاعبين يمكنهم الالتقاء باستمرار.

[1] Organisation nationale du commerce, 2007,op.cit, p 74.

[2] خالد موسى المصري، المرجع السابق، ص 122.

[3] Alex Macleod, op.cit, p114.

فحسب الواقعيين إن فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لتأثيرها في العالم المرتبط بصعود القوة الأوروبية واليابان، وضعها في حالة ما بعد الهيمنة، وفقدان التأثير يضع العالم في حالة الانهيار لأن النظام قائم على القوة. وهذا ما يرفضه كوهن الذي يرى أن آليات التعاضد التي وجدت في ظل السيطرة الأمريكية يجب أن تدوم، لأن الشبكات المقامة سابقا ليس لها أي دافع للاختفاء على الرغم من الضعف النسبي للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الشبكات تمنح الأرضية للإبقاء على التعاون.

وتوصل كوهن لتعريف المؤسسات الدولية بمعنى يقترب جدا من مفهوم الأنظمة لكارزنر Karsner بأنها سلسلة دائمة من القواعد الرسمية وغير الرسمية المترابطة فيما بينها التي من خلالها تتحدد السلوكات والنشاطات وتصاغ التوقعات.[1]

ويتوصل رواد النيوليبرالية إلى أن الدول تتصرف بصورة منفردة لأنها لا تتوفر على المعلومة. فالمؤسسات تحقق استقرار الرهانات، تحفز الشفافية، وتجعل المستقبل أكثر وضوحا وتسمح للدول بالتعاون، فالأنظمة والمؤسسات تقلل من اللايقين في تقييم الأفضليات أو الأولويات والخيارات السياسية للشركاء، وتسهل تبادل المعلومات الدائم الذي يكشف عن النوايا [2]. إن التعاون مفيد أكثر من المواجهة لأن تكلفة الاكتفاء الذاتي تبدو مرتفعة جدا بالمقارنة مع العائدات الممكنة للتعاون الذي يمثل أقصى وسيلة للوصول إلى الأهداف.[3]

يؤكد النيوليبراليون انه في المحيط الدولي الفوضوي يجب أن تتصرف الدولة من أجل مصالحها الخاصة، تحاول أن تغش في وعودها مادامت لا تعرف إن كان أعداؤها أو خصومها يحترمون الاتفاقيات المبرمة. فإذا عقدت الدول (س) اتفاقا مع الدولة (ع) على أن تحرر قطاعا معينة، فالدولة (س) ليس لها أي ضمان بان الدولة (ع) ستحترم تعهداتها وأنها لن تستغل هذا القرار لغزو السوق الوطنية. ومادام الغش وانعدام الثقة يشوب التعاون فيجب إيجاد آليات تجعلها لا تخشى نظرائها. وبالتالي هذه الوضعية ستستدعي إيجاد حلول جماعية بهدف إعادة توجيه السياسات النزاعية للدول التي هي أساس مأزق الأمن و الغش. فالذي يمنع التعاون ليس الطبيعة الفوضوية للنسق و إنما خوف الدول من سلوكات خصومها. فالثقة يمكن أن تتحقق بفضل مؤسسة دولية، التي تسهل التعاون الدولي لأنها توفر معلومات للفاعلين، ونقلل من تكلفة التفاعلات، أي

[1] Jean-Jacques Roche, op.cit, p 86.
[2] Marie-Claude Smouts, op.cit, p 81.
[3] Alex Macleod, op.cit, p114.

التكلفة المرتبطة بانطلاق مسار التعاون وتسهل إقامة العلاقات بين مختلف النشاطات وتجعل التزامات الفاعلين أكثر مصداقية وتحد من المخاوف.

فالفكرة الأساسية لهذه النظرية أن معضلة العمل الجماعي في تكاليف التفاعلات والإختلالات، وعجز المعلومة بمنع الدول من الحصول على امتيازات متبادلة كما يوضحه نموذج معضلة السجين. في هذا الوضع تسمح الأنظمة الدولية للدول بالتعاون من خلال توفير المعلومات للتخفيف من حدة اللايقين وبتخفيض تكاليف التفاعلات.[1] وتركز المؤسساتية النيوليبرالية على مبدأ أن التعاون بين الدول لا يحتاج إلى منظمة دولية رسمية تتوفر على وسائل تنفيذية مركزية، لأن النظام يتميز بخاصية أنه ذاتي التنفيذ، إذ يمكن تفسير مسألة احترام قواعده من خلال التعاون المتبادل والسمعة.

ويرى أنصار المؤسساتية النيوليبرالية أنه يمكن اعتبار أن الاتفاقيات التجارية تخفض من مشاكل التعاون الجماعي الناجمة عن الاعتبارات الاقتصادية، فإذا لم توجد دولتين على استعداد لتحمل تكاليف صياغة وبعث واستمرار الاتفاق التجاري الذي يستفيد منه كل من الطرفين، فإن إرساء نظام متعدد الأطراف هو الذي يحل المشكل من خلال تقديم هيكل جماعي لفائدة النظام التجاري الدولي. فهذه المؤسسات قائمة على مبادئ الشفافية والتعاون المتبادل تمنح الحلول المثلى للدول لتسير تفاعلاتها.[2]

على الرغم من أن النيوليبرالية تركز على الدولة إلا أنها فتحت مجال لدراسة قواعد المؤسسات الدولية وبالتالي يفترضون أن الدولة عقلانية وأنانية وتتصرف باتجاه تعظيم مصالحها الوطنية.[3] فالمسائل المثالية الكبرى المتعلقة بالسلم الليبرالي (الديمقراطية، حرية التجارة، فتح الحدود) ليس لها مكانا في دراسة البيئة أين تسيطر المصالح الوطنية (للفعل العقلاني والأناني). وبهذا يفضلون في الواقع العقلانية المحدودة لأنها أكثر تعبيرا عن الواقع. والسلوك العقلاني البحث مستحيل لأن العالم معقد جدا، أمام هذا التعقيد لا يمكن للفاعلين أن يأخذوا بعين الاعتبار مجموع المعلومات المتوفرة لديهم، لأنهم لهم قدرات معرفية محدودة لمعالجة كل هذه المعلومات.

[1] Organisation nationale du commerce, op.cit, p 74.
[2] Alex Macleod, op.cit, p 116.
[3] Ibid, p 118.

التعاون عند النيوليبيرالية هو خليط من المصالح الصراعية والتكاملية بين الدول. والتعاون حسب كوهن يظهر أساسا في المنظمات الدولية ولكن أيضا داخل الشبكات الغير رسمية. يرى أن للمؤسسات الدولية أربعة وظائف :

1- التقليل من تكاليف التفاعلات وإرساء الاتفاقيات وضمان احترامها.

2- تهيئة الشفافية والثقة.

3- منح أدوات فض النزاعات.

4- منح مساعدة لاتخاذ القرار.

فحسب كوهن إن تشكيل المؤسسات الدولية هي أداه في خدمة الدول للحصول على مكاسب جماعية. وغياب هده المؤسسات يترتب عليه أثار سلبية على الدول.[1] وبتطبيق معضلة السجين في العلاقات ما بين الدولية سمحت للنيوليبرالية إلى الوصول إلى نتيجتين :

أولها انها توجد وضعيات تحث الفواعل على عدم التصرف بصفة انفرادية، وهي الوضعيات التي تدفعهم بحسابات عقلانية أنانية لتفضيل الأفعال متعددة الأطراف، لأن الفعل الأحادي الطرف قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة.

الدولة تتعاون ليس لأنها ليس لها مصلحة موضوعية لتتصرف بصفة منفردة وإنما لأن التعاون يسمح لها من الحصول على إشباع كبير لمصالحها.[2]

و يتسأل النيوليبراليين لماذا الدول تتوجه إلى السلوك الانفرادي إذا كانت وضعية التعاون تؤدي إلى نتائج مثالية؟ ويبين كوهن أن معضلة السجين تفسر هذا، وهو أن عوائق المعلومة والاتصال يمكن أن تمنع التعاون وتخلق الاختلال حتى عندما تكون المصالح المشتركة موجودة.[3] ونفس الشيء بالنسبة للدول فهي تمارس السلوك الانفرادي لأنها لا تعلم كيف تتصرف الدول الأخرى، وفي مقابل هذه الوضعية المجهولة تفضل أن تتصرف بصفة منفردة كما تملي عليها عقلانيتها الفردية. وغالبا ما استخدمت هذا المقاربة لوصف الوضعية

[1] Jean-Jacques Roche, op.cit, p87.
[2] Dario battistella, op.cit, pp 445- 446.
[3] Ibid ,p p 446- 447.

الحمائية لدولتين ذات قوة متساوية لتبرز أن الحروب التجارية تؤدي إلى خسارة الطرفين واللجوء إلى بناء القواعد، فالبحث عن التعاون في المجال التجاري يمكن أن يفسر بالنسبة للنيوليبراليين في هذه المقاربة بإستراتيجية مقابل–مقابل، فإذا ما تم اعتراف الأول يعاقب الآخر، ولكن يمكن التعاون مرة ثانية بعد العقاب.

وحسب أكسلورد التعاون يبدو محتمل جدا مع هذه القواعد حتى وإن كان العملاء أنانيون ولا وجود لسلطة مركزية. وفي أطروحة مقابل–مقابل يوجد دائما لاعب يربح أقل من الآخر مما يجعل التعاون قليل الاحتمال. إلا أن هذا التحليل لا يمكن تطبيقه في العلاقات الدولية الحالية أين لا يوجد لاعبين فقط بل 165 دولة في المنظمة العالمية للتجارة وبأحجام غير متساوية.[1] كما أن تحليل مقاربة /أزق السجين لا يحدد من يصنع القواعد والعقوبات في حالة عدم احترامها، وتقدم التعاون كوسيلة وليس كهدف.

تحل مقاربة الجنسين مسألة وجود إستراتيجية مسيطرة كما هو الحال في مأزق السجين، فعدة مخارج ممكنة في العديد من الحالات المتساوية على المستوى الجماعي مع إمكانية توزيع الأرباح بين اللاعبين ولا أحد له مصلحة في انهيار القاعدة. وإذا ما حللنا المفاوضات الحالية على أساس لعبة بين الفاعلين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أين تكون مصلحتهما في التعاون حسب معركة الجنسين، إلا أن القاعدة المؤسسة للتعاون ستحدد أساسا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما افترضنا العكس، أي أن ليس للولايات المتحدة الأمريكية القوة الهيمنية، فإن التعاون المرغوب من الطرفين يمكن أن لا يحدث،[2] والصراع يحدث على الإجراءات التي تأخر وضعها في دورة الدوحة. ومن هذا المنطلق لا تقترح المقاربتين حلول في حالة وجود أكثر من لاعبين، مثلا في حالة دولة تستفيد من ربح نسبي بالمقارنة مع دولة ثانية وخسارة نسبية بالمقارنة مع دولة ثالثة، ولا يفسر إجراءات التعاون المتسمة بالصراعات التجارية التي تميز العلاقات الاقتصادية الحالية.

ويعتقد النيوليبراليين بخلاف الواقعيون الجدد أن الدول مهتمين أكثر بمحاولة تعظيم ربحهم المطلق أكثر من ربحهم النسبي. وفي هذا الصدد يقيمون الفائدة الصافية التي يحصلون عليها من التعاون أكثر من الأخذ بعين الاعتبار الربح الذي يمكن أن يحصل عليه نظرائهم فهي تحاول جعل فائدتها من الأولويات. فإذا كانت الواقعية الجديدة تهتم أساسا بالربح النسبي لأن اللايقين الناجم عن فوضى النظام الدولي يغذي الخوف، وأن

[1] Guillochon , op.cit. P 108.
[2] Ibid. p 109.

حليف اليوم يمكن أن يصير عدو الغد. فإن النيوليبيرالية ترى أن أولويات الدول ترتكز على راحتهم الخاصة وليس المتعلقة بالآخرين. [1] فهم يهتمون بتعظيم الأرباح المطلقة بصفة مستقلة عن البحث في أرباح الآخرين.

ويرى كوهن أنه عندما توجد مصالح متقاربة قليلة بين الدول فيكون توجههم نحو الرغبة في تعظيم الربح النسبي ولكن عندما تتقاسم مصالح مشتركة فلا يؤخذ بعين ألاعتبار إلا الربح المطلق.[2] التعاون الدولي هو الأساس في العلاقات الدولية وأن الصراع هو حالة استثنائية على افتراض ان الدول تسعى إلى الزيادة المطلقة في قوتها وليس النسبية، وذلك لعدم اعتقاد أتباعها بأهمية توازن القوى كأداة سياسية تستخدم دائما من قبل الدولة.[3] وتلعب المؤسسات الدولية دور في صياغة المصالح الدولية وليس فقط دور المنظم للمصالح أو سلوك الدول.

يعترف النيوليبيراليون بأن الأمن الذي هو أولوية لدى الواقعيون الجدد يبقى رهان هام بالنسبة للدول ولكن ليس الوحيد، فهم يدرسون الرهانات المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي لأن الدول تبحث عن تعظيم قوتهم و رفاهيتهم. كما يرون أن الحياة الأفضل للبشرية تتوقف على التعاون، فالمؤسسات والأنظمة تحسن الحياة وتوفر الأفضل.

وفي إطار طرح معنى الاعتماد المتبادل المعقد قام رواد النظرية النيوليبرالية بتحليل نتائج هذا الاعتماد، حيث الميزة الأولى تتمثل في عدم الوقوع في تقييم متساوي للأرباح ولهذا صاغوا أداتين للقياس :

1- التحسس Sensitivity-sensibility يعني بها كوهن وني السرعة وكثافة التغير الحاصل من طرف دولة في دولة أخرى أي حساسية الدولة **أ** لما يجري في الدولة **ب**.

2-القابلية للتاثير Vulnérability من خلال هذا المصطلح يهتمون بالإمكانيات المتاحة للفاعل **ب** للصمود في وجه التغيرات التي قام بها الفاعل **أ**، أي قابلية طرف من الأطراف لأن يكون ضعيفا أو في موقف ضعف في لحظة معينة، وأن تكون الدولة الأولى في درجة اعتمادية للدولة الثانية ولذلك تكون الدولة الأولى بموقف أضعف من الدولة الثانية. وبهذا إن صانع القرار في الدولة الأولى لا يستطيع اتخاذ القرارات بحرية كالدولة الثانية .

[1] Alex Macleod, op.cit, p 121.
[2] Ibid, p 122.
[3] خالد موسى المصري، المرجع السابق، ص 123.

وبالتالي مفهوم الاعتمادية يستخدم ليشير إلى حالة من التشابك بين الدول بحيث تتأثر كل دولة بما يجري في الدولة الأخرى. وقد أشار روبرت كوهين، وجوزيف ني في كتابهما (القوة والاعتماد المتبادل) إلى أن عالمنا يشهد ازدياد في درجة الاعتمادية فيما بين الدول حتى أصبحت هناك علاقات وتشابكات وتداخلات بين الدول، تشبه شبكة العنكبوت التي تربط الدول بعضها ببعض، فما يجري في دولة ما يؤثر في الدول الأخرى، الاعتمادية توجد عندما يكون التأثير متبادل حتى وإن كان غير متوازن بين الدول والوحدات الفاعلة، بمعنى أخر إذا كان هناك قابلية للتأثير والتحسس لدى دولة (أ) بما يجري في دولة أخرى (ب).[1] وهذا يقودنا إلى التمييز بين نوعين من الاعتمادية، الأول الاعتمادية المتوازنة: أي أن الدول أو الأطراف تتمتع بدرجات متقاربة من الاعتمادية، أما النوع الثاني من الاعتمادية هو الاعتماد غير متوازن والذي يعني أن أحد الأطراف يعتمد على الآخر بدرجة أكبر من اعتماد الطرف الآخر عليه.[2]

و المهم هو ما يفترضه الليبراليون من آثار هذا النوع من الاعتمادية على العلاقات الدولية، فهم يعتقدون أن هذه الاعتمادية بين الدول تجعل العلاقات الدولية أكثر استقرارا وأقل عنفا، وتقلل من احتمالات الحرب، لأن الدول لن تضحي بمصالحها مع الدول الأخرى باستخدام العنف في علاقتها الخارجية وخاصة مع الدول التي تربطها بها علاقات اعتماد متبادل كبيرة. تعرض هذا الرأي لنقد شديد من أتباع الواقعية الجديدة، إذ يرى والتز أنه على العكس مما يعتقده الليبراليون، فإنه كلما زادت درجة الاعتمادية زاد احتمال الحرب، لأن لاعتمادية لا تمنع حدوث الحرب فقط بل يمكن أن تكون سببا فيها .

والواقع أنه في ظل ظروف (الاعتماد المتبادل المعقد) تتعدد الرهانات بناءا على توزيع الموارد، حيث تؤثر الأحداث الجارية في منطقة ما من العالم، أو في تركيبة معينة في النظام الدولي في الأحداث الجارية للتركيبات الأخرى. هذه اللامساواة للفاعلين في مواجهة تحديات بيئتهم تسمح للكلام عن الاعتماد المتبادل اللامتوازن.

وبالتالي تتصور نظرية الاعتماد المتبادل عالم أين العلاقات عابرة القومية تلعب دور أكثر فأكثر أهمية، وأين شبكات ومنظمات غير حكومية تعرف انتشارا يجعل من مسار اتخاذ القرار لدى الدول أكثر تعقيدا، واللجوء إلى القوة يعتبر هامشي أكثر فأكثر.[3]

[1] خالد موسى المصري، المرجع السابق، ص 123.

[2] نفس المرجع، ص 124 .

[3] Gérard Dussouy, op.cit, pp 103-104.

بالنسبة للنيوليبراليين مشكل رقابة و متابعة سلوكات الدول الأعضاء في نظام معين monitoring ومشاكل معاقبتهم هي مشاكل غير حقيقية، لأن هذا لا يكون إلا في التعاون الوحيد، أي عندما يلعب الفاعلين مباراة واحدة و هنا تكون سياسة التصرف المنفرد ذات فائدة ، لكن في حالة اللعبة المتكررة يكون التعاون مستقر وفعال، والإستراتيجية الرابحة هي مقابل – مقابل.

وفي حالة الإخلال دولة بالاتفاق يضع سمعتها على المحك، فالدول تخشى أن يؤدي خرقها للقواعد إلى خرق من طرف الآخرين، حتى لو لم يفرض عليها عقوبات، بتعبير آخر خرق الاتفاق حتما يجلب فوائد فردية آنية ولكن يخلق لايقين جماعي الذي يكون له انعكاس على المنفعة الفردية اللاحقة. فمن المهم المحافظة على السمعة، لأن المجالات المختلفة للتعاون مترابطة، و لأن الدولة التي تربح في زمن t في مجال معين من مصلحتها أن تبقى داخل النظام بأمل أن تفوز في زمن t+1 أو t+2 .[1]

وحسب كوهن على الرغم من ما حدث في السبعينات من تراجع الهيمنة الأمريكية تعاون جدي بقي في مجال النقود والتجارة. وقد ركز في هذا الصدد على مسألة معرفة كيف العالم يمكن أن يتطور نحو مظهر مستقر للتعاون. ويرى أن هذه الأنظمة تنتشر لأنها تخفض من تكاليف التفاعلات، كما أن بقاء التعاون المؤسس لا يعتمد أبدا على استمرارية ظروف الهيمنة التي كانت ضرورية لظهور هذه المؤسسات.[2] وبهذا يقر كوهن أن قوة الهيمنة شرط لظهور مؤسسات دولية ترسي القواعد الدولية. وهنا يفتح النيوليبراليين المجال للاهتمام بالعوامل الفكرية، الإدراك، الأفكار، القواعد، و القيم.

كما يرون أن كل ممارسة للتعاون بين الدول تترتب عنها عقائد وقواعد وممارسات التي تشكل مضمون الأفعال المستقبلية. فكان الإسهام الهام للمؤسساتية للنيوليبرالية في كون أنه يمكن فهم الأفكار كقناعات قائمة على مبادئ أو كقناعات سببية يمكن استخدامها كورقة دليل الطريق لمساعدة الفاعلين على اختيار طريق السير الذي يتلاءم أكثر مع فهمهم القيمي والتحليلي، كما تسمح هذه القناعات للدول حل معضلات العمل الجماعي. [3]

[1] Dario Battistella, op.cit, p 449.
[2] Gérard Dussouy, op.cit, p 105.
[3] Organisation nationale du commerce, 2007 ;op.cit, p 81.

وفي الأخير الأفكار يمكن أن تؤثر على الدول إذ ما كانت مقحمة داخل إطار مؤسساتي فأفكار التبادل الحر منغرسة على مجموعة كبيرة من المؤسسات، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. وقد طبق جوديث غولدستان judith goldstein مفهوم كون أن المؤسسات الدولية تنشر الأفكار والقواعد وتجعلها شرعية وهذا على ما يحدث في المنظمة العالمية للتجارة والجات. ويركز كوهن على أهمية المؤسسات التي على مستواهم تتعدد التصورات والأفكار والقواعد والقيم.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن الفائدة المتحصل عليها من العمل الجماعي على قدر كبير من الأهمية وأعلى من تلك المتحصل عليها بصفة انفرادية، فهي تسمح للدول الوصول إلى الأهداف التي تكون خارج قدرتها بتسهيل الاتفاقيات ما بين الحكومات، ترفع من احتمالات التعاون بتخفيض التكاليف، تخلق شروط المحفزة للمفاوضات متعددة الأطراف التي توجه السلوكات الدولاتية وتحسن نوعية المعلومة التي تتوفر عليها الحكومات.[2] ونحاول التعرف على هذه القواعد من خلال دراسة النظام التجاري الدولي.

إن النظريتين الواقعية الجديدة والمؤسساتية النيوليبرالية تمكننا من تفسير وفهم السياسي لسلوكات الدول في المجال التجاري الدولي في إطار صراع القوى التجارية الكبرى في القطاع الزراعي الذي لا يعتبر كباقي القطاعات الأخرى أين يبرز التصادم جليا. وتبرز القوى الكبرى كفاعل أناني وعقلاني تبحث عن الربح النسبي كما توضحه الواقعية الجديدة في بيئية دولية فوضوية أين الكبار يصنعون القواعد في إطار مؤسساتي تعاوني لا يخلو من الصراع.

[1] Alex Macleod, op.cit, p 119.
[2] Dario Battistella, op.cit, p p 447-448.

الفصل الأول:

النظام التجاري الدولي

الفصل الأول: النظام التجاري الدولي

أضحت الدول اليوم تولي أهمية معتبرة لإعداد السياسات التجارية لما تعرفه اقتصاديات الدول من ترابط وثيق في إطار الاعتماد المتبادل من جهة، ومن جهة ثانية لم تصبح صياغة السياسة التجارية عملية مستقلة بل تحت إشراف المؤسسات الدولية وبصفة خاصة المنظمة العالمية للتجارة، الداعية لانفتاح الأسواق والتبادل الحر. بإ قبول الدول لهذا التدخل في سياساتها الداخلية مرجعه الرغبة في تجنب انهيار اقتصادي مثل الذي عاشه العالم مع الأزمة الكبرى لسنة و 1929 زادت في حدتها السياسات الحمائية للدول.

إن السياسات التجارية التي طبقت في أوروبا بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية ماقبل الحرب العالمية الثانية كانت ترتكز على الحمائية، وتجربة تبني التبادل كانت وجيزة جدا لتعود الدول بسرعة لتطبيق حمائية أشد والدخول في حروب تجارية كانت لها أثار وخيمة على الاقتصاد. وفي الواقع إن السعي اليوم لتعميم التبادل الحر يلقى صعوبة كبيرة نظرا للأدوات الحمائية الجديدة الخفية وخاصة العراقيل غير التعريفية.

صحيح أن تأسيس قواعد دولية التي تعتبر كركائز للنظام التجاري الدولي ساهم في التقدم في مسار تحرير المبادلات التجارية خاصة في المجال الصناعي،، إلا أن المجال الزراعي لازال يعرف تعثر كبير لعدة أسباب أهمها تمسك القوى الكبرى بمنح الدعم الكبير للزراعة في بلدانهم وغلق أسواقها الزراعية أمام المنافسة الأجنبية. ومن المفارقة إن هذه القوى التجارية وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي من تدعو وتروج لمزايا وفضائل التبادل الحر و تحرير التجارة ، وفي نفس الوقت تعتبر من أكثر المناطق حمائية في العالم في المجال الزراعي.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات التجارية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ما قبل الحرب العالمية الثانية

شكلت الزراعة والتجارة أولى الأنشطة التي عرفتها الإنسانية، وكانت السلع الزراعية منذ القديم أساس التبادلات التجارية بين الشعوب ووسيلة لاتصال واحتكاك الأمم فيما بينها على مراحل طويلة من الأزمنة والعصور. وعرفت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط قديما كمركز للعالم في مجال المبادلات من السلع الزراعية المختلفة خمور، زيوت، وبالأخص مادة القمح. فكانت أثينا تمول بقمح شمال البحر الأسود أين تواجدت أقدم حقول القمح في العالم والتي ساهمت في تغذية روما والقسطنطينية فيما بعد.[1]

بدأت المراحل الهامة للتجارة الدولية مع طريق الحرير وهي أولى الطرق التجارية الرئيسية التي ربطت الصين بالإمبراطورية الرومانية في عام 100 ق.م بفضل مملكة هان الذي رخص ملكها للقافلات للتنقل بكل أمان في آسيا الوسطى. امتد هذا الطريق على 6000 كلم وسمح بنقل الحرير الصيني والصوف الروماني، والمعادن الثمينة وسلع أخرى ذات القيمة الكبيرة انطلاقا من النقاط الوسيطة في الهند والدول العربية.[2] وعبر كل هذه العصور حاولت السلطات السياسية مراقبة التجارة وحماية اقتصاد الدولة ضد المنافسين الأجانب، حيث عرفت روما واليونان في زمانها الحقوق الجمركية.

وجعل المفاوضين العرب الأوروبيون يكتشفون عدة أعشاب مختلفة من أصول آسيوية كقصب السكر في الصين، القطن من أصل هندي، الموز.[3] واستخدم لذلك الطريق البحري على طول سواحل بحر عمان، المحيط الهندي وشمال الأطلسي، إلا أن الاضطرابات السياسية التي عرفها القرن 5 بعد الميلاد أدى إلى توقف التجارة عن طريق البر.

تطورت التجارة تدريجيا خلال العصور الوسطى في القرن 12 و 13 بين المدن وأصبحت أأمن بعدما شكل التجار جمعيات تحمي المسافرين بالخارج.[4] وعرفت هذه الفترة ظهور المقرضين البنكيين. وأدى تطور صناعة السفن الحربية ونقل السلع في القرن 15 و16 إلى تزايد التجار وانخفاض تكاليف نقل السلع لمسافات

[1] Jean- Paul Charvet, « L'agriculture dans la mondialisation » **L'agriculture mondialisé** , La documentation N 8059 (Sept –oct2007) p 02.
[2] Lasary , **Le commerce international à la porté de tous**, 2005, p 06
[3] **Le libre échange**, Que sais-je, Presse Universitaire de France 2002, Paris, p114.
[4] Lasary, op.cit, p06.

طويلة، الأمر الذي دفع إلى فتح طرق بحرية جديدة بين أوروبا والشرق لاستيراد منتجات آسيا بأسعار منخفضة وبكميات كبيرة.

ومع الاكتشافات الكبرى تحولت التدفقات التجارية الكبرى للمتوسط نحو الأطلسي، الأمر الذي تزامن مع ظهور الرأسمالية التجارية ليصبح التمويل من المنتجات الزراعية يتخذ شيء فشئ بعد عالمي حقيقي. فقد أدى اكتشاف أمريكا إلى استغلال ثروات العالم الجديد وانطلاق التجارة البحرية وتدفق المعادن الثمينة، وبهذا ظهرت أسواق جديدة وصارت التجارة وسيلة لجلب الثروة من الخارج للاحتفاظ بها في أوروبا، ووصل الوضع إلى حد نقل العبيد من إفريقيا للعمل في مستوطنات قصب السكر في أمريكا.[1]

ظهرت مع هذا التطور سلوكات جديدة للتنظيم التجاري، نشأت جمعيات غير رسمية فتحت الطريق للشراكة بين التجار، مثلا في هولندا أصبح من المتداول أن يكون ملاك البواخر أصحاب أسهم. وبعد القرن 16 حلت الشركات الكبرى التجارية محل الشركات البسيطة في مجال تنظيم الشؤون التجارية، وسمحت لهم سلطاتهم بالحفاظ على المبادلات مع بعض مناطق العالم في إطار الاحتكار الوطني.

وفي الواقع اجتمعت عدة عوامل دفعت بتطور التجارة دفعا قويا تمثلت في ظهور سلوكات جديدة لتنظيم التجارة، تنوع السلع المتبادلة، المجهود المحقق في مجال النقل، بالإضافة إلى تطور وسائل جديدة للدفع أأمن (سندات التبادل وسندات القرض). هذا التطور للتبادل أدى إلى ارتفاع حجم التجارة وتضاعفها بفضل المناهج الجديدة لتنظيم الإنتاج.[2]

وفي مرحلة المركنتلية أو الرأسمالية التجارية ظهرت عدة إجراءات حمائية، فمنذ عصر النهضة ومع توسع سلطة الدولة المركنتلية، منحت الدول قدرة على رقابة التجارة وخلق عراقيل لها رغبة في الإبقاء على الثروة داخل الحدود.[3]

[1] Jean Paul Charvet, op.cit p 03.
[2] Lasary, op.cit p 08.
[3] **Le libre échange**, Que sais-je, op.cit p 115.

وقد صاحب هذا المسار زيادة في السلطة السياسية للمنتجين خاصة التجار الذين تمنحهم الدولة في الغالب سيطرة واحتكار للتجارة الخارجية. وكنتيجة لذلك أصبحت الحمائية الجديدة أكثر تنظيما و أكثر رسمية و أكثر فعالية ومتعدد الأشكال. وأصبحت التجارة وسيلة لتحويل وليس لخلق الثروة، هدفها بسط السيطرة السياسية والعسكرية للأمم ذات المصلحة على حساب من يخضعون للتبادل.[1] وهذا ما يؤكده المسار التاريخي لتطور الدولة القومية وما قامت به الحكومات خاصة الاستعمارية التي جعلت من التجارة في ظل النظام الرأسمالي أداة للسيطرة، ومن الصعوبة بمكان اليوم أن تتخلى عن هذا التوجه ولو في إطار مؤسساتي في عهد المنظمة العالمية للتجارة.

مع تطور وسائل النقل والسكك الحديدية في مرحلة الرأسمالية الصناعية تمكنت عدة شركات كبرى تجارية باستغلال أراضي ومساحات كبرى في الدول الإفريقية والعالم الجديد. وفي نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 خصصت مساحات كبرى لتطوير مختلف أنواع الزراعة التجارية هدفها الأساسي دعم أروبا في طور التصنيع.[2]

المطلب الأول: السياسة الحمائية

ما يميز العلاقات التجارية في ظل الدولة القومية هو تبني الحمائية كقاعدة من خلالها تحاول كل دولة حماية إنتاجها من خلال فرض عراقيل جمركية ضد سلع الدول الأخرى. ويرى المؤرخ الاقتصادي بايروخ Paul Bairoch أنه قبل سنوات 1840 كانت الحمائية القاعدة و حرية التبادل هي الاستثناء.[3]

وقد صاحبت الحمائية قيام الدولة القومية بسبب الحاجة إلى إقامة اقتصاد قومي قوي يضمن بقاءها أمام الكيانات الأخرى من جهة، وبسبب حرصها وخوفها من أن تخترق من طرف الغير. فمنذ نهاية القرن 15 الممنوعات مست واردات لأكبر عدد من المنتوجات المصنعة من بينها الصوف. وفي القرن 17 تم منع في فرنسا صادرات المواد الأولية، الماكنات، وهجرة الحرفيين. و منعت انجلترا صادرات الحبوب إلا عندما تنخفض الأسعار، وبالعكس الواردات مرخصة إلا في فترات الندرة. وعقود البحرية في القرن 17 تلزم الموردين استخدام البواخر الانجليزية.[4]

[1] Lasary, op cit p 08.
[2] Jean Paul Charvet, op cit p 03.
[3] Serge D'Agostino, Libre- échange et protectionnisme, Bréal, 2003, p30.
[4] **Le libre échange**, Que sais-je, op.cit. p 116-115

إن تواجد الحواجز لحركة السلع في القرن 19 بين الأمم هي القاعدة المشتركة لأسباب متعددة، من جهة نظام الحرية معاكس لثبات السلطات السياسية، ومن جهة ثانية لأسباب مالية متعلقة بالميزانية فالرسوم على الواردات هي أحد الضرائب الأكثر سهولة للحصول عليها.[1]

ومع ظهور الثورة الصناعية حاولت الأمم الأوروبية حماية اقتصادها الذي كان في مرحلة النشأة خوفا من تعثر التطور الاقتصادي بسبب المنافسة الدولية وبصفة خاصة في بريطانيا، وجعل التصنيع من القارة العجوز مركز للتجارة العالمية خلال تقريبا كل القرن التاسع عشر. وتم تجاوز منذ 1750 تجارة التوابل بمبادلات المواد الأولية، أما تبادل السلع التحويلية كان في الأساس داخل أوروبا والتموين يتم من الأسواق الاستعمارية. وبالتالي في ظل الثورة الصناعية ازدادت التجارة في الحجم وتغيرت في الطبيعة.

وباعتبار بريطانيا مهد الثورة الصناعية فإن انطلاق الاقتصاد البريطاني وانبعاث الصناعة في نهاية القرن 18 استفاد من الحواجز الجمركية التي حمته من المنافسة الأجنبية. وأولها قوانين الحبوب في انجلترا التي تعود إلى 1436 و التي مكنتها من الحصول على مداخيل عمومية وحماية الزراعة الوطنية ضد الواردات الأجنبية.[2] وترجع أهمية هذه القوانين للحصة الهامة التي تمثلها منتوجات القمح في التغذية في ذلك العصر.

كما ان الواردات من القمح كانت تلعب دور حاسم في الاستهلاك الغذائي وقد سمحت هذه الواردات في 1814 من تغذية من 10% إلى 15% من سكان الجزر البريطانية على الرغم من وجود الحماية، مما يدفعنا إلى التفكير أن غياب الحماية كان سيجعل النسبة تكون أهم.[3] وتم التصويت على قوانين القمح الأخيرة في 1815- 1828- 1842 تحت تأثير الأرستقراطية الزراعية.[4] وساهمت آخر عقود البحرية لسنه 1651 في ذلك وكانت تهدف إلى احتكار البحرية الانجليزية للتجارة وتموين بريطانيا العظمى من مستعمراتها، بالإضافة إلى تعزيز القوة البحرية البريطانية.

على العموم كل الدول الأوروبية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية عرفت الحمائية في هذه المرحلة. فكان انطلاق الاقتصاد الفرنسي خلال النصف الأول من القرن 19 في ظل الحواجز الجمركية، كما طبقت ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية كذلك الحمائية في ظل التطور الصناعي.

---

[1] Michel Rainelli, **L'Organisation mondiale du commerce**, Casbah, Alger , 1999, p06.
[2] Antoinie Boùet, **Le protectionnisme Analyse économique**, Vuibert 1998, p02
[3] Michel Rainrelli op cit p 08
[4] Antoine Boùet, op cit p 02.

وفي فرنسا تضاعفت منذ 1806 العراقيل على الواردات من السلع المصنعة ولكن كانت الحمائية معتدلة في الزراعة. وبالتالي ظلت فرنسا حمائية بصفة كبيرة إلى غاية 1855. أما ألمانيا التي لم تحقق الاتحاد الألماني إلا في 1871 أسست تحت مظلة بروسيا عدة دول ألمانية في 1834 إتحاد جمركي سمي زلفرين Zellverein يحرر بمقتضاها أعضاء الاتحاد مبادلاتهم التجارية، ويتبنون تعريفة جمركية مشتركة بروسية اتجاه الدول الأخرى[1] التي يتم مراجعتها سنويا من طرف اللجنة المتكونة من ممثلي الدول، أما المداخيل التعريفية فتوزع على هذه الدوبلات.

وفي البداية كانت السياسة التجارية الموحدة حمائية بطريقة معتدلة للسلع المصنعة ومطبقة للتبادل الحر على المواد الأولية والسلع النصف منتهية. وبهذا تم اتباع دروس فريدريك ليست F. List. ولكن فيما بعد ظهرت بسرعة نزاعات المصالح بين دول الشمال الراغبة في التبادل الحر ودول الجنوب الحمائية، إلا ان الاتحاد الجمركي بقي حمائي، وتم تركيز عراقيل التبادل الدولي على الصناعات الناشئة[2] إلى أن انتهى الاتحاد سنة 1852. وعلى العموم، تبقى أوروبا حمائية جدا حتى 1860 باستثناء الدول الصغرى مثل الدول المنخفضة الدانمرك، سويسرا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أسست تطورها الاقتصادي بوضع إستراتيجية حمائية منذ الاستقلال مع ألكسندر هاملتون Alexander Hamilton (1757-1804) أمين الخزينة في حكم واشنطن، أين ظهرت النظرية الحديثة للحماية منذ 1791 من خلال التقرير المقدم في الكونغرس الأمريكي حيث طرح ألكسندر هاملتون أهداف جديدة للحماية التعريفية للسوق الداخلية فلا يتعلق الأمر فقط في إيجاد مداخيل عمومية جديدة كما هو الحال لتعريفة 1789، بل يجب أيضا حماية الصناعة المحلية محرك تطور المجتمع، فتوسعها لا يتم إلا بتجنب المنافسة الخارجية.[3] وهذا برفع هام للحقوق الجمركية الموجهة لحماية الصناعة الوطنية . وعلى الرغم من انخفاض الحقوق الجمركية بين 1830 و 1860 إلا أن الحمائية الأمريكية ظلت نسبيا مرتفعة.

[1] Serge d'Agostino, op.cit, p p 30-31.
[2] Antoine Boùet, op.cit, p 04.
[3] Ibid.

لم يتوقف التقليد الحمائي الأمريكي عند هاملتون، بل إن هنري شارل كيرى Henry charles carey (1793-1879) كان أفضل مثال على ذلك. حيث تم التحول من حرية التبادل إلى الحمائية في سنوات 1840 لأنه رأى فيها عامل للنمو أما التبادل الحر فاعتبره أداة للسيطرة البريطانية على العالم.

وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية حمائية بصفة كبيرة من خلال سلسلة القوانين المصوت عليها منذ 1791 إلى غاية 1846. وفي بعض الحالات يرتفع مستوى الحماية بصفة فجائية مثل سنة 1792 و816 ، حيث وصلت الحقوق الجمركية إلى 35% لتصل في المعدل المتوسط إلى 50% في 1829 على مجموع الواردات. خاصة مع الانتصار السياسي للشمال الصناعي وهو الداعي للحمائية بالمقارنة مع الجنوب المصدر للقطن والتبغ الداعي للتبادل الحر.

المطلب الثاني سياسة التبادل الحر

ومع ظهور أصوات تنادي بالتبادل الحر ومزاياه حيث يحقق النمو والرفاهية حسب بعض المنظرين الاقتصاديين الكلاسيك المشهورين مثل آدم سميث Smith ودافيد ريكاردو Ricardo ونظريته المزايا النسبية مبرزين أن التبادل الحر يسمح للدولة بالوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.[1] فقد عارض ريكاردو القوانين التي تمنع واردات القمح من خلال رفع التعريفات الجمركية.

إلى جانب أرباب الصناعة في بريطانيا الذين يرون في التبادل الحر زيادة في النمو الاقتصادي، عوامل أخرى اجتماعية ساهمت في موقف معارض للحمائية الزراعية متمثلة في الرغبة في تقليص السعر الداخلي للخبز. كما أن القطاع الصناعي يجد امتياز في تقليص أسعار سلع المواد المستهلكة من طرف العمال و بعض المواد الأولية التي يستعملونها.

ومما لاشك فيه أن بعض القطاعات في انجلترا وجدت سببا إستراتيجيا لفتح الحدود للمنتجات الزراعية الخارجية من أجل حث الشركاء لفعل نفس الشيء مع واردات المنتجات الصناعية، خاصة أن الثورة الصناعية التي رأت النور في هذه الدولة وشهدت تطور ما فتى يتسارع من 1800 -1830 جعلها تعرف تقدما معتبرا على دول القارة الأوروبية.

[1] Antoine Boùet, op cit p 02.

عرفت أوروبا مرحلة من تحرير التبادل في الفترة ما بين 1840 إلى غاية 1870 وطبعا بريطانيا العظمى هي أول الأمم التي دخلت عصر التصنيع والأولى التي اختارت حرية التبادل. جاء تبني بريطانيا للتبادل الحر سابقا عن بقية الدول بسبب تفوقها الاقتصادي على باقي الأمم، ولكونها الأمة التي تملك الحصة الهامة من الإنتاج ومن التبادلات العالمية، فقد قامت المملكة المتحدة بـ 18% من المبادلات العالمية في 1850. وكانت الدولة المهيمنة على الاقتصاد العالمي والتي لها مصلحة في الحصول على الواردات بأقل التكاليف وحتى تؤمن لمنتوجاتها سوق أكبر.[1] كما أنه في ظل الثورة الصناعية أسعار الدخل من الصناعة الانجليزية هي الأضعف بالمقارنة مع العالم، وهو ما يضمن نجاح عالمي لمنتوجاتها بدون أي محاولة حماية.

وفي 1836 أسس غوبدن Richard Gobden جماعة ضغط مدعمة للتبادل الحر وهي الجماعة المضادة لقوانين القمح كون أن منع استيراد المواد الزراعية وبصفة خاصة القمح يؤدي إلى رفع سعر الخبز والمواد الغذائية المستهلكة من طرف العمال، مما سيؤثر على الأجور وكنتيجة لذلك يؤدي إلى انخفاض الأرباح ويؤثر على الاستثمارات.

كما قام الوزير الأول بيل Robert Peel في 1846بإلغاء قوانين القمح وأكد في خطابه على تبني التبادل الحر. وكان من قبل قد خفض الحقوق الجمركية على سلع التجهيزات وألغى منع التصدير الذي تم تبنيه منذ القرن 18. كذلك ألغى خليفته عقود البحرية الذي كان يحمي أصحاب البواخر التجارية البريطانيين منذ القرن18.[2] في المقابل الوضعية تختلف في الزراعة، في حين من مصلحة الصناعين أن تدخل المنتوجات الزراعية التي تستخدم كمادة أولية إلى البلد بالأسعار الأقل وان تكون أسعار السلع المستهلكة من طرف العمال بأقل ما يمكن، فإنه من مصلحة المزارعين أن تكون منتجاتهم محمية من المنافسة الدولية.

وبصفة تدريجية وإلى غاية 1880 وصل السكان الإنجليز في غالبيتهم إلى قناعة بأن التبادل الحر يمكن أن يطبق بطريقة انفرادية. فالرابطة المعارضة لقوانين القمح في مانشيستير المشكلة من الصناعيين وأيضا رجال السياسة، غوبدن و برايت عرفت شعبية، وكانت الهبات السنوية للرابطة قد ارتفعت من 5000 جنيه في

[1]- Michel Rainelli, op.cit p07
[2]- Serge d'Agostino, op.cit p 32

1839 إلى 90000 جنيه في 1844. وبسبب الضغوطات السياسية القوية، توجهت الإصلاحات الجمركية نحو المسار الليبيرالي، كما سرعت الكوارث والمجاعة في ايرلندا (1845 -1846) من حركة التحرير.[1]

وبالتالي تم تبني التبادل الحر أحادي الطرف من طرف بريطانيا انطلاقا من 1846 من خلال إصلاحات 842 – 1845 تحت تأثير بيل و تواصلت بعد 1846 و 1860 بإلغاء الحقوق الجمركية على 48 منتوج. في نفس الوقت السياسات في القارة الأوروبية كانت تأخذ منحى مختلف.[2]

تعمم التبادل الحر في أوروبا ابتدأ من 1860 مع الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الدول وتعميم شرط الدول الأكثر رعاية. مثل الاتفاقية الموقعة بين فرنسا وبريطانيا سنة 1860 مع وصول نابوليون الثالث إلى الحكم في فرنسا الذي سيوجه السياسة التجارية تدريجيا نحو التبادل الحر. حيث تم التفاوض بسرية بين ريتشارد غوبدن و ميشال شوفالي Michel Chevalier الفرنسي لتخفيض الحقوق الجمركية وتبني شرط الدولة الأكثر رعاية والذي بموجبه تلتزم كل دولة بالتعريفة الجمركية الأقل الممنوحة للدول الغير

كما حررت بروسيا تبادلاتها في 1857 باسم الاتحاد الجمركي زلفراين بتوقيع مع فرنسا اتفاق للتبادل الحر سنة 1862 والذي توسع إلى بريطانيا من خلال شرط الدولة الأكثر رعاية المتضمن في الاتفاقية الفرنكو بريطانية سنة 1865.[3] فكانت قناعات التبادل الحر في بروسية نابعة من اعتبارات خدمة المصالح الوطنية.

بالنسبة لبريطانيا كانت التنازلات بسيطة لأن حدودها كانت مفتوحة من قبل، أما فرنسا فقد خفضت من تعريفاتها الجمركية على مرحلتين، المرحلة الأولى إلى 30% إلى غاية 1846 ثم إلى 24% فيما بعد، وكان التحرير تدريجي، والمميز في الاتفاقية أنها تفرض على الشركاء شرط الدولة الأكثر رعاية، فكل امتياز ممنوح من احد الأطراف إلى الدولة الغير يجب أن يتوسع إلى الموقعين على الاتفاق.

خلق هذا الإنفاق التجاري حركية للتبادل الحر في أوروبا الغربية تحت شكل اتفاقيات ثنائية (فرنسا – بلجيكا) ثم زلفراين في1862، ومع ايطاليا في 1863 وسويسرا 1864. والمملكة المتحدة مع بلجيكا في 1862 و ايطاليا 1863 و زلفراين و نمسا 1865.

[1] Antoine Boùet, op.cit p 03
[2] Ibid
[3] Michel Rainailli, op.cit p p 08-09

وكان تبني التبادل الحر في روسيا وفرنسا في خدمة إرادة التحديث للإمبراطوريتين في عهد ألكسندر الثاني ونابليون الثالث. فقد أدى فشل المحاولة الأولى للانطلاق الاقتصادي في روسيا خلال سنوات 1830 بالقيصر لاختيار نهج التبادل الحر سنة 1857 ووضع حد للطبقة الإقطاعية في 1861. أما بالنسبة لفرنسا فإن توقيع الاتفاقية فرنكو بريطانية في 1870 اعتبرت من طرف الإمبراطور كوسيلة لتدارك تأخر فرنسا عن بريطانيا وأيضا لبسط هيمنتها على القارة، وبالتالي في كلتا الحالتين كان تبني التبادل الحر لاعتبارات سياسية.[1]

وحسب الكاتب بايروخ النسبة المتوسطة للحقوق الجمركية عل المنتوجات النصف المصنعة سنة 1875 في أوروبا كانت بين 6 و 8 % وهذا يتوافق مع المستوى الذي تم التوصل إليه في جولة لأوروغواي في 1994 بعد 50 سنة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.[2]

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تنتهج نفس التوجه لأن انتصار الشمال في الحرب أدى إل المزيد من الحمائية. صحيح أن التعريفات التي كانت في حدود 60 % في 1835 انخفضت إلى 20% في 1860 ولكن عادت وارتفعت بسرعة في الحرب الأهلية(1861 – 1865) بسبب ضغط صناعيي دول الشمال. ومنذ سنة 1860 حتى 1883 قدر معدل التعريفة الجمركية على المنتوجات النصف المصنعة بحوالي 45%. وفي هذا السياق تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الاستثناء فالتيار الحمائي باقي وموجود بقوة خلال القرن 19. إلا أنه في الشرق الأقصى تدخلت البحرية الأمريكية برئاسة الأميرال بيري Perry لتفرض على اليابان فتح الأبواب للبحرية الأمريكية للتجارة.[3]

وبالتالي كان توسيع التبادل الحر منذ 1840 نتيجة لتأثير نظريات التبادل الحر.[4]إلى جانب أن بريطانيا كانت تتمتع بتقدم تكنولوجيي مما يمنح لها ميزة تنافسية على الدول الأخرى. إذن التبادل الحر هو وسيلة لتعزيز للسيطرة البريطانية عل العالم.

[1] Serge D'Agostino, op.cit p 34
[2] Antoine Boùet, op.cit p 04
[3] Serge D'Agostino op.cit, p 33.
[4] Ibid

المطلب الثالث العودة إلى الحمائية

اتسم نهاية القرن 19 بعودة الحمائية وإن كانت غير متساوية بالنسبة للأمم في الفترة ما بين 1880-1913 فإعادة النظر في التبادل الحر يعود إلى عدة عوامل أهمها تأثير المذاهب المدعمة للحماية وعوامل اقتصادية بحتة متعلقة بأزمة 1873 – 1879.

وكانت هناك تيارات ظلت تصر على الآثار الايجابية للحمائية، ومن بين الكتاب الأكثر تأثير الألماني **لست** الذي نشر في1841 النظام الوطني الاقتصادي السياسي، والذي أسس حجته بناءا على المقارنة التي قام بها بين وضعية ألمانيا وبريطانيا، الأولى في تأخر بالمقارنة مع الثانية ، ولتتمكن ألمانية من تطوير صناعتها الوطنية من المهم أن تحمي منتجيها الذين يمكن أن ينهاروا بسبب المنافسة البريطانية.

وبالتالي أساس فكرة **لست** هي ما أسماها التربية الصناعية للأمة وما يسمى أيضا الحمائية التربوية، والصناعة في الطفولة.[1] فالصناعيين البريطانيين الذين هم السباقين في الإنتاج استطاعوا الوصول إلى حجم يسمح لهم بالإنتاج بأقل التكاليف. وحتى يستطيع الصناعيين الألمان منافستهم من الضروري أن يتوفروا على سوق داخلية محمية على أساسها يستطيعون أن يتقدموا ، وحين يصلون إلى مستواهم وتكون خبرتهم كافية يدخلون المنافسة بنفس الأسلحة مع المنتجين البريطانيين. إذن **لست** لا يرفض التبادل الحر على المطلق، فالحمائية تتعلق بالصناعة وبدول التحقت حديثا بالساحة الدولية[2] وتطبق لفترة معينة تسمح بتدارك التأخر الصناعي بالمقارنة مع القوى المهيمنة.

استمد **لست** منطقه من التقرير حول الصناعة المقدم من طرف الكسندر هاملتون في الكونغرس الأمريكي في 1791 الذي يقدم فكرة عن حماية الصناعة الوليدة ، ويرتكز على نجاح الحمائية الأمريكية وتقدم الصناعة الألمانية.كما تأثر بالكاتب الأمريكي Henry carey الذي نشر سنة 1858 و 1859 مبادئ علم الاجتماع أين يدافع عن حمائية أكثر تطرفا من **ليست** والتي تشمل عدة مجالات.[3]

تم العودة إلى الحمائية في أوروبا وكانت المحاولة الأولى من ألمانيا بوضع بسمارك رسوم لرفع التعريفات الجمركية للأسباب التالية:

[1] Michel Rainelli op.cit, p10.
[2] Ibid
[3] Michel Rainelli op.cit p11.

1. أسباب سياسية تمثلت في تحالفه مع المحافظين المزارعين الحمائيين.
2. ضغط الصناعيين: مثل الاتحاد المركزي للصناعيين الألمان الذين اتهموا المنتجين البريطانيين بالإغراق و المنافسين الأجانب بالغش.
3. محاولة حماية الشركات الوطنية في ظل تباطوء النمو الاقتصادي العالمي والتنافس المتزايد للدول الأجنبية في مجال المواد الغذائية.
4. الحاجة إلى المداخيل العمومية للإمبراطورية الألمانية، الأمر الذي دفع بسمارك في 1879 إلى رفع التعريفات، ودامت هذه السياسة إلى الحرب العالمية الأولى.[1]

وفي هذا العهد من التاريخ شهدنا براعة الحكام في غلق الحدود على التجارة رغبتا منهم في منع استيراد المواشي السويسرية بدون المساس بالمواشي الدانمركية حتى لا تتهم بالتمييز و عدم احترام شرط الدولة الأكثر رعاية، وفي هذا الإطار فرضت الحكومة الألمانية في 1902 تعريفة على الأبقار السمراء.

فكان اتخاذ الإجراءات الحمائية بدايتا من طرف بروسيا النمسا، اسبانيا 1877 و1879 ايطاليا 1878، وتراجعت المبادلات الدولية في فرنسا بصفة معتبرة بالنسبة للمنتوجات الزراعية وكان القمح المثال الأكثر وضوحا، فالواردات من القمح التي كانت غير مهمة في سنوات 1851-1860 أصبحت تمثل 10% من الإنتاج في الفترة 1871-1880 و 19% في الفترة 1888-1892 ، أدت الضغوطات في هذا القطاع إلى تحديد التعريفة الجمركية بـ 15% على الواردات و الذي تم رفعها فيما بعد مع وضع تعريفة ملين Méline (وزير الزراعة) في 1892 بعد التحالف بين مصالح المزارعين والصناعيين،[2] لتؤسس حماية أقوى على المنتوجات الزراعية مع إبقاء الحماية في المجال الصناعي لحماية الصناعيين الفرنسين المهددين من المنافسة الألمانية.[3]

في الولايات المتحدة الأمريكية اصبح رفع التعريفات الجمركية مع نهاية حرب الاهلية1865 أكثر شدة مع تعريفات ماكينلي Mackinley (1890) ودانغلي Dingley (1897). وحمت روسيا اقتصادها في 1877 وتعززت ترسانتها في 1891 مع تعريفة ماندليف في نهاية القرن. وتبنت اليابان سياسة مماثلة.

[1] **Le libre échange**, Que sais-je, op.cit, p118.
[2] Antoine Boùet, op.cit, p 05
[3] Michel Rainelli, op.cit, p p 11-12

أما في بريطانيا تباطؤ النمو الاقتصادي وتبنى سياسات حمائية من طرف الشركاء التجاريين غير من النقاش السياسي الداخلي في 1881 في ظل الرابطة من أجل تجارة متساوية، والتي تناضل من أجل حمائية معتدلة مع تبني علاقات تفضيلية مع مستعمراتها، وترغب في ممارسة العداء التجاري ضد إجراءات شركائها، مما دفع شمبرلان Chamberlain منذ 1903 تغيير السياسة التجارية باتجاه أكثر حمائية وفرض التفضيل الإمبراطوري.[1]

وبقيت سياسة بريطانيا العظمى متبنية للتبادل الحر على الرغم من ضغوطات المجموعات الحمائية التي كانت قوية، إلا أن شمبرلان حرك عدة أعمال تجاه الحمائية في 1905-1906 مثل تمتين العلاقات مع الإمبراطورية.[2]

إن تعزيز الحمائية أخذ شكل الحروب التجارية التي ميزت نهاية القرن 19، و تعددت الحروب التجارية الثنائية و التي كانت عنيفة في أروبا في بعض الأحيان.

الحرب التجارية فرنكو ايطالية (بين دولة كبرى وصغرى) (1886-1898) انطلاقا من أن الدخل الوطني لإيطاليا يمثل ثلثي الدخل الفرنسي.. ألغت الحكومة الايطالية في 1886 الاتفاقية التجارية الثنائية التي تربطها بفرنسا منذ 1881، ورفعت من مستوى الحماية الصناعية في السنة الموالية ضنا منها أنها في موقع قوة وأن صادراتها الزراعية أساسية بالنسبة لفرنسا. في 13 ديسمبر 1887 هدد رئيس الوزراء فرنسا برفع أكثر الحماية الجمركية على السلع الفرنسية إذا لم تخفض فرنسا من حقوقها الجمركية على الحرير والخمر الزيت والدواجن المستورة من ايطاليا. لم تخضع فرنسا لهذه الضغوطات بل على العكس في 27 فيفري 1888 ضاعفت كل التعريفات الموجودة على السلع المستوردة من ايطاليا، مما أدى إلى انخفاض الصادرات الايطالية إلى فرنسا بـ 20% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي دفع ايطاليا إلى التراجع وتخفيض تعريفاتها إلى 50% في قانون 1887. وهو ما رفضته فرنسا التي طالبت بإلغاء كلي لهذه الحقوق الجديدة وهذا ما تحقق في ديسمبر 1889.[3]

[1] Michel Rainelli, op.cit, p p 11-12
[2] Serge D'Agostino, op.cit p 36
[3] Antoine Boùet, op.cit p 06

كذلك الحرب التجارية الفرنكو سويسرية 1892-1895 والجرمانية الروسية 1893-1894. ففي الحالة الأولى طلبت سويسرا بنظام تفضيلي من الحكومة الفرنسية ولكن لاقى طلبها الرفض فضاعفت الحقوق الجمركية على السلع الفرنسية، وبالمقابل استخدمت فرنسا إجراءات عدائية لتجبر الحكومة السويسرية على التراجع.

في الحرب التجارية بين روسيا وألمانيا. ارتفعت الحقوق الجمركية من الطرفين في سنوات 1880، و أدى فشل المفاوضات سنة 1891 إلى تطبيق الحكومة الروسية في 1893 أعلى التعريفات على السلع الألمانية وفي المقابل قامت ألمانيا برفع تعريفاتها إلى 50% على الواردات الروسية.[1] إلا أن روسيا كانت في حالة تبعية في مبادلاتها مع ألمانيا حيث تمثلت وارداتها في السلع المصنعة وكذا السلع الوسيطة أما الصادرات فكانت من السلع الزراعية والمواد الأولية.

وكانت الأزمة الاقتصادية تدفع بالرأي العام للمطالبة بإجراءات حمائية أكبر وتضغط على الحكومات للاستجابة لمطالبهم، بوضع حواجز جمركية من طرف الأمم الكبرى في الربع الأخير من القرن 19.[2] الحماية لم تمس كل قطاعات الاقتصاد ولكن قطاعات معينة مثل الحالة الفرنسية أين تراجعت المبادلات الدولية بصفة معتبرة بالنسبة للمنتوجات الزراعية مثل القمح.

في القرن 20 قبل الحرب العالمية الثانية حتى بداية التراجع الكبير لسنوات الثلاثينات ازدادت الحمائية حدة. ولم تحسن هذه السياسات من محاولة الخروج من الأزمة، فبدلا من البحث عن الرفاه عن طريق التبادل، عززت أغلب الحكومات سياسات حمائية، والمبرر كان الشغل نظرا للنسب العالية من البطالة، ودعم الإنتاج الداخلي بدلا من الاستيراد ، وبالتالي الحماية لم تكن أبدا علاجا للأزمة.

على الرغم من بعض محاولات تخفيض الحقوق الجمركية والقيود الكمية قبل الحرب العالمية لكنها بقيت متواضعة.[3] وفي الفترة منا بين 1919 – 1929 أبقت الدول الكبرى على الحماية والأسباب كانت متعددة:

1- الاضطرابات بعد اتفاقية فرساي وظهور دول جديدة في أوروبا الوسطى، دفعت بالأمم الحديثة للحماية من المنافسة الأجنبية.

[1] Antoine Boùet, op.cit p 06
[2] Michel Rainelli, op.cit p 11
[3] **Le libre échange**, Que sais-je, op.cit p 119

2- غياب الأمم الأوروبية في التجارة العالمية لمدة 4 سنوات من الحرب أدى إلى ظهور منتجين جدد مثل أستراليا والأرجنتين الذين يحمون أنفسهم منذ 1919. وفي العشرينيات توسع هذا التوجه إلى أهم الدول الأوروبية.

3-دفعت الفوضى النقدية الدولية إلى تقييد الاتفاقيات التجارية الدولية وتطبيق الحمائية في مجال الحقوق الجمركية، إضافة إلى قيود الحصص مثل الرخص عل الواردات ومختلف أشكال الحظر. هذه الحركة العامة عرفت توقف سنة 1927 عندما نظمت عصبة الأمم مؤتمر عالمي اقترحت فيه تخفيض الحقوق الجمركية والقضاء على القيود الكمية.[1]

بين سنوات العشرينيات والثلاثينات الحمائية أصبحت دائمة. رسميا تبنت بريطانيا إجراءات حمائية بتعريفة ميكينا Mekenna على المنتجات الكمالية سنة 1915، كما قررت في 1921 حماية الصناعة التي تعتبرها إستراتيجية للدفاع الوطني. وفي نفس السنة رفعت فرنسا البعض من حقوقها الجمركية.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الشيء في1922 مع تعريفة فوردني ماك كامب Fordney Mac Cumb كما رفعت ألمانيا تعريفاتها في 1924.

ومع الأزمة الاقتصادية 1929 التي تسببت بسرعة في التضخم الذي سجل تقريبا 42% من أسعار الجملة، ونمو سريع للبطالة التي ارتفعت من 4.6% إلى 13% من 1929 إلى 1933).[2] دخلت الدول في سباق نحو رفع التعريفات الجمركية. تبنت الولايات المتحدة في جوان 1930 تعريفة سموت هاولي Smoot Hawley كحل للأزمة التي أدت إلى ارتفاع هام للحقوق الجمركية على أغلب المنتوجات الصناعية مما جعل أسعارها في الولايات المتحدة الأمريكية تتضاعف ويمكن أن تصل إلى غاية 90%. الأمر الذي أثر بصفة كبيرة على الصادرات الأوروبية خاصة الألمانية وزاد من حالة الانهيار. فدور هذا القانون الأكثر حماية في زيادة الأزمة لا يمكن تجاهله. ويقدم الجدول رقم 01 صورة عن رفع التعريفات الجمركية في هذه المرحلة لأهم الدول.

[1] Michel Rainelli, op.cit p 12-13
[2] Atoine Boùet op.cit p 07

الجدول رقم (01)

نسب معدل الاقتطاعات الجمركية للسلع المصنعة لبعض الدول الصناعية

البلـــد	1913	1925	1931
ألمانيا	% 13	% 20	% 21
فرنسا	% 20	% 21	% 30
بريطانيا	% 0	% 5	NC
الولايات المتحدة الأمريكية	% 44	% 37	% 48
اليابان	% 30	NC	NC

المصدر : بول بايروخ Paul Bairoch, mythes et paradoxes de l'histoire économique, la découverte 1994.

بقيت بريطانيا متحررة بالمقارنة مع الدول الأوروبية حيث طبقت في البداية الحقوق الجمركية على 13% من قيمة الواردات إلى غاية مارس 1932 أين دخلت الحمائية كرد فعل على القانون الأمريكي سموت هاولي بإصدار قانون يقضي بوضع حق عام على قيمة الواردات مع بعض الاستثناءات فيما يخص المنتوجات الواردة من الإمبراطورية وخاصة المواد الأولية والزراعية لتؤسس النظام التفضيلي الإمبراطوري. ازدادت هذه الإجراءات حدة في أفريل 1932 حيث تضاعفت الحقوق العامة على المواد المصنعة لتصل إلى 20% ويمكن أن تصل في بعض الحالات إلى 33%.[1] حتى وإن كان رد فعل انجلترا رمزي يتضمن ارتفاع بسيط للحواجز الجمركية ولكنه مس عدد هام من السلع. قبل 1932 30% من الصادرات الأمريكية لبريطانيا عرفت حقوق جمركية لكن بعد هذه السنة مست 80% من سلعها، كما تجاوزت نسبة التعريفات في بعض الحالات 20%.

[1] Michel Rainelli, op.cit p 13

تضررت اسبانيا كثيرا من القوانين الأمريكية خاصة منتجاتها الزراعية، فمثلا أسماك العلب حظرت بدعوى أن لها طحالب ومتسممة، أو أن طريقة الحفظ تضم نسب هامة من السولفات والنحاس، خاصة اذا علمنا أن السوق الأمريكية تمثل 50% من صادرات هاته الصناعة. وبالمقابل قامت الحكومة الإسبانية بإجراءات عدائية على عدد هام من السلع الإستراتيجية الأمريكية مثل السيارات والدرجات وآلات الخياطة. وفي هذه الوضعية قامت فرنسا بعقد اتفاقية تفضيلية مع اسبانيا وحل المنتجين الفرنسيين محل الصادرات الأمريكية.

استخدمت السياسة الفرنسية قيود كمية على المنتوجات الزراعية، هذه التقنية تعطي إمكانية أعلى لحماية القطاعات الوطنية حيث تنظم إداريا حصة المنتجين الأجانب من السوق. وتعممت وسيلة الحصص بسرعة مع نهاية 1932، حيث طبقت من طرف 11 دولة.[1]

تضررت سويسرا أيضا من القوانين الأمريكية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد 16% من الساعات السويسرية، وشهدت سويسرا مظاهرات لمقاطعة سلع الولايات المتحدة الأمريكية. نفس الشيء بالنسبة لإيطاليا أين رد الفعل كان عنيفا، حيث رفعت من الحقوق الجمركية، وعلقت الواردات من السيارات الأمريكية كما تم غلق مصنع فورد في ايطاليا وعقدت ايطاليا مع روسيا اتفاقيات تفضيلية.

وبهذا تطورت الحمائية عبر التعريفة، حصص الواردات، الاتفاقيات الثنائية اتفاقات المقايضة ، تشكيل مناطق التبادل الحر التفضيلية بين المركز والمستعمرات. وفي الأخير التدهور النقدي الذي يماثل الحواجز الجمركية كان حاضرا بتدهور الجنيه في سبتمبر 1931 والين في ديسمبر 1931 والدولار في مارس 1933 الذي انهار مع نهاية جانفي 1934، وتأخر الفرنك الفرنسي الذي التحق بحركة التدهور في 1936.[2]

وبالتالي اضطربت المبادلات الدولية في هذه المرحلة من خلال انهيار النظام النقدي الدولي وتم التخلي على تحويل الجنيه الإسترليني في 1931. و جاء عومان العملات الذي يشكل جزء من القيود على المبادلات أساسا لحماية العملات وليس لحماية المنتجين الوطنيين.

[1] Michel Rainelli, op.cit, pp 13-14.

[2] Serge d'Agostino op.cit p 37-38.

نتائج هذه الأحداث ظهرت في جوان 1934، حيث تم التصويت على قانون التبادل التجاري الذي يعيد توجيه السياسة التجارية الأمريكية، وأعطى الكونغرس رخصة للإدارة لمدة 3 سنوات من أجل التفاوض بصفة مباشرة على اتفاقيات ثنائية لتخفيض التعريفات إلى غاية 50% وعقدت الولايات المتحدة الأمريكية 23 إنفاق ثنائي إلى غاية 1952 مع كندا و المملكة المتحدة.[1] وكان يجب انتظار 1934 حتى توضع اتفاقات التنازل الثنائي الموجه نحو تخفيض الحواجز الجمركية الحمائية وإعادة إطلاق المبادلات العالمية. فقبل سنوات الأربعينيات التوجه نحو بعث التجارة الدولية جاء في أغلب الأحيان في إطار حمائي واضح.

وتبين الدراسات أن حجم التبادلات الدولية للسلع والخدمات بين1800-1913 تضاعف حوالي 50 مرة، وبصفة عامة الحمائية لم تؤثر سلبا على المبادلات. بالمقابل بين 1913-1939 كان نمو التجارة الدولية أكثر تناقصا، تعزيز الترسانة الحمائية لأهم الدول في العالم في بداية سنوات الثلاثينات كان مفاجئ، حيث كان حجم التجارة الدولية في 1939 5% فقط أي أكثر من مستواها في 1913.[2]

هذا التوجه الحمائي يمكن تفسيره من خلال:

- عندما تتخذ الدولة إجراءات حمائية ستتخذ شريكتها إجراءات مضادة.
- إن الإجراءات الحمائية تأتي للتخفيف من الأزمة من خلال محاولة استبدال الواردات بإنتاج وطني، الأمر الذي يوسع الحماية في دول ذات تبادل الحر التي تحاول هي الأخرى حماية نفسها.[3]
- عودة نظرية الصناعة الوليدة في العصر الحالي من خلال النظرية الحديثة للسياسة التجارية الإستراتيجية.
- تدخل الجماعات الضاغطة في الدول لتوجيه السلطة فيما يخص اختيار السياسة التجارية الحمائية أو التبادل الحر.[4] وهذا راجع لمدى قوة هذه الجماعات.

إن تبني الدول الأوروبية للسياسات الحمائية كان له إسهام في حماية الصناعة الناشئة أو في الطفولة كما يسميها البعض، وفي تدارك التأخر الاقتصادي والصناعي وحماية الزراعة من المنافسة الأجنبية للعديد من الدول، كما أنه وفر للحكومات مداخيل هامة من خلال الرسوم الجمركية، ولكن أدخلها أيضا في حروب

[1] Antoine Boùet, op.cit, p10. .
[2] Serge D'Agostino op.cit p 38.
[3] Michel Rainelli, op.cit p 14
[4] Antoine Boùet, op.cit, p16.

تجارية مع شركائها،حيث أصبحنا نشهد تسابق نحو التعريفات الجمركية، مما كان له أثار على النمو الاقتصادي وزاد من حدة الأزمة الاقتصادية الكبرى، وهو ما حاولت الدول تجنبه غداة الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني: النظام التجاري الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية

إن حمائية ما بين الحربين ونتائجها العكسية التي زادت من حدة أزمة 1929، كانت أحد أهم الأسباب الاقتصادية وراء ظهور مجال لتنظيم العلاقات التجارية بعد الحرب العالمية الثانية، وخلق إرادة للتخفيض التدريجي للحواجز الجمركية التي وصلت إلى القمة ومنعت كل إستراتيجية للنمو عن طريق التجارة الخارجية.

فقبل الحرب العالمية الثانية حتى بداية التراجع الكبير لسنوات الثلاثينات عززت أغلب الحكومات سياساتها الحمائية، و المبرر كان الشغل نظرا للنسب العالية من البطالة. وكان يبدو من الأفضل دعم الإنتاج الداخلي بدلا من الاستيراد من الخارج، الأمر الذي زاد الأزمة تعقيدا. وعلى الرغم من المحاولات التي تمت قبل الحرب العالمية الثانية لتخفيض الحقوق الجمركية والقيود الكمية إلا أنها بقيت متواضعة. [1]

بعد الحرب العالمية الثانية تواجدت إمكانية للتنسيق من أجل تجسيد التبادل الحر مع حماية للأسواق الداخلية، وقبلت الدول بأن تلتزم بمسار الانفتاح، خاصة وأن قادة العالم كانوا متلهفين لإرساء نظام ضمانات و مؤسسات ضمن المنظومة الدولية من شأنها أن تحمي العالم من تكرار تلك الأحداث المأسوية، ودعت الولايات المتحدة الأمريكية لإرساء حرية التجارة التي تشكل آلية هامة لتحقيق السلام.

و جاء مؤتمر هافانا في 24 مارس 1948 كمحاولة لتجسيد هذه الآمال، والذي أسفر على توقيع ميثاق هافانا من طرف 53 دولة والمتضمن تأسيس منظمة دولية للتجارة. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عاكست هذه الإرادة و رأت فيه خسارة كبرى لسيادتها في صياغة السياسة التجارية الأمريكية، خاصة أنها كانت قد حققت نسبة نمو عالية بعد الحرب العالمية الثانية.

وبدا مستبعدا مصادقة الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية على الميثاق. ليعلن الرئيس ترومان، في 1950، بأنه لن يطرح ميثاق المنظمة لنيل موافقة الكونغرس، وخاصة أنه يمنح للمنظمة صلاحيات واسعة

[1] **Le libre échange**, op.cit, p 119.

تتجاوز مجال السياسة التجارية لتشمل مجالات العمل والتنمية الاقتصادية والممارسات المعيقة للتجارة والاتفاقيات الخاصة بالبضائع.[1]

وكانت قد سعت الإدارة الأمريكية من قبل ومنذ 1945 بموجب السلطة المخولة لها للتفاوض حول معاهدة شاملة لتحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية. وتوصلت المفاوضات الجارية بهذا الشأن في إطار مؤتمر جنيف إلى التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات في 20 أكتوبر 1947، والتي تتضمن اتجاهين متعاكسين، انفتاح للمبادلات مطابق للمصالح الوطنية من جهة واحترام للتعاون التجاري الدولي من جهة ثانية،[2]وهو ما كان مطلوبا.

المطلب ألأول ركائز ومبادئ النظام التجاري الدولي

ن الإرادة و الرغبة في تنظيم العالم تفسر الطابع التعاوني للجات أين الدول ذات السيادة تتفق على القواعد التي تنظم الممارسات الوطنية التي يمكن أن تولد صراعات اقتصادية وعسكرية. وبالتالي تنظيم التجارة كان لأجل تجنب أزمة اقتصادية كبرى.[3]

1-ركائز النظام التجاري الدولي

أ- ضرورة تعددية الأطراف

إن إدارة وتطور العالم الحديث أدى إلى ضرورة ظهور مؤسسات متعددة الأطراف للاستجابة لمتطلبات الحوار والتضامن، ولوجوب التكيف مع ميزان القوى وترابطية المصالح الأقل ثباتا والأكثر غموضا. و في هذا الصدد أضحت المؤتمرات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية أدوات سياسية ودبلوماسية وإدارية ذات أهمية كبرى. كما أصبحت مجال للتقارب والتفاوض للخروج بحل لمشاكلهم الداخلية وللتكيف مع المحيط الدولي.

ففي ظل تعقد وتنوع العلاقات بين الدول، تعدد الفاعلين وتنوع المواضيع، إلى جانب توتر المحيط الاقتصادي والثقافي، جعل من الدبلوماسية المنظماتية نشاط يكتسي أهمية متنامية. وتشكل في هذا السياق

[1] أمريتا ناريكار، **الوجيز في المنظمة العالمية للتجارة**، ت: عبد الاله الملاح، الرياض، دار العبيكان، 2008. ، ص 38.

[2] Mehdi Abbas, « Du GATT à L'OMC, un bilan de 60 ans de libéralisation des échanges, mondialisation, protectionnisme et libre-échanges », LEPIF, CNRS. P P 09, 10.

[3] Jean-Marc Siroen « OMC le possible et le souhaitable » Economie Politique N°35 Juillet, Septembre 07/2007.P 07.

الإدارة العمومية والخاصة على المستوى الوطني القاعدة الخلفية لهذه الدبلوماسية في ما يخص معالجة قضايا فعلية اقتصادية اجتماعية ومؤسساتية، و يتخذ القرار من خلال الموازنة بين المصالح والطموحات حتى يخلق التفاوض بدائل جديدة.[1] وفي الواقع لم يشهد العالم من قبل تكثيف للمفاوضات والتحالف كما هو الحال في فترة النصف الثاني من القرن العشرين، الظاهرة كانت ذات حجم هائل إلى درجة طرح معها التساؤل حول القدرة على تطبيق الالتزامات الناتجة. [2]

فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مجموعات متناسقة لتحرير التبادل مع اندماج تجاري أوروبي في ظل المجموعة الاقتصادية الأوروبية و في إطار جمعية أوروبا للتبادل الحر. وكذا تأسيس لنظام المفاوضات متعددة الأطراف الجات، التي على الرغم من عدم تمتعها بالطابع الدائم للمنظمة الدولية إلا أن توسعها جعلها تحرز تقدما كبيرا في تحرير التجارة العالمية خلال الدورات السبع الكبرى التي تستغرق في بعض الأحيان عدة سنوات، خاصة مع الانتقال في دورة طوكيو لتناول عراقيل غير تعريفية هامة. [3]

ورهان تعددية الإطراف يتمثل في مدى تجاوز الامتيازات التي تحصل عليها الدول في إطار المنظمة امتيازات السيادة. حيث عليها أن تمسك بطرفي الخيط لمواصلة موجة التبادل الحر الدولي، مع التحكم أفضل في الشروط الخاصة و ربط أفضل للمصالح سواء لحماية القطاعات الحساسة أو من اجل انفتاح الأسواق التي تعود بالربح والضمانات على الاستثمار في إطار مساومات حثيثة بين الحكومات.[4]

ب–الترويج لمزايا التبادل الحر

شهدنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انفتاح متزايد للاقتصاديات على التبادلات الدولية صاحبته مرحلة من التوسع والرفاهية لم تعرف من قبل، والذي عززه تغني النظرية الاقتصادية بفضائل التبادل الحر، العصا السحرية التي تحقق النمو والرفاهية و تقضي على البطالة والأزمات. فتحرير التجارة وسيلة لبلوغ مجموعة من الأهداف النبيلة، تحسين مستوى الحياة، التوظيف الكامل، التوسع في الإنتاج والتجارة، التنمية الدائمة وتوسيع حصة الدول النامية في التجارة العالمية.

[1] Alain Planty, **Les négociations internationales aux XXI Emme siècle**, CNRS, 2002, p 394.
[2] Ibid., p 222.
[3] **Le libre échange**, , op.cit. p .120
[4] François Lerin, « Hong Kong, et après … » OMC libéralisation commerciale : promesse et incertitude, **Le courrier de la planète**, N°78 oct.- déc. 2005, p 06.

إلا أنه منذ اتفاقات مراكش وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة تزايدت الانتقادات حول التقديرات غير الدقيقة لمزايا التحرير حيث هناك خاسرين ليس فقط في كل دولة بل هناك دول خاسرة بصفة كلية. [1]

ورغم هذا لا زالت إلى حد الآن المؤسسات الداعية لليبرالية والتبادل الحر تنشر الأفكار والدراسات المدعمة لهذا الاتجاه. ففي دراسة نشرها البنك العالمي في ديسمبر 2005 لويل مارتن Will Martin وكيم أندرسون Kym Anderson ، يختمون تحليلهم لأثر دورة الدوحة بالقول بأن فوائد و أرباح التحرير ستكون هامة وكبيرة ولصالح الدول النامية بطرق متفاوتة.[2]

وما شد انتباه بعض المؤلفين هو أن نتائج الدراسة تبين غموض يتضمن آثار الدورة على الدول النامية وبصفة خاصة الدول الأقل تقدما، حيث يرى مارك ويسبروت Mark Weisbrot باحث في مركز البحوث الاقتصادية والسياسية CEPR في مقال له في 22 نوفمبر 2005 إنه من الغريب أن نرى فوائد وأرباح ومزايا دورة الدوحة المبالغ فيها عن ما يبرزه البحث الاقتصادي بصفة عامة، ومن الأفضل أن يكثف البنك جهوده لتفسير بدقة نتائج هذه البحوث حول مزايا تحرير التبادل. وإذا ما اقتصرنا على تحرير مجال الزراعة نعلم أن ليس كل الدول تكون رابحة ولا حتى كل الدول الفقيرة، وأن نصف الأرباح تأتي من التحرير الأحادي.

وهنا يطرح التساؤل عن سبب إصرار اقتصادي التجارة الدولية واقتناعهم بأن تحرير التجارة يظل الأفضل للدول السائرة في طريق النمو، على الرغم مما تبينه بحوثهم من نتائج عكسية. وقد بين الاقتصادي بول كرقمان Paul Krugman في أواخر الثمانينات أن المردودية المتزايدة والعوامل الخارجية تشكل حجج لسياسات تجارية إستراتيجية، وبصورة أوضح حمائية انتقائية. كما يبين أن النتائج والتوصيات السياسية ضعيفة وتتضاءل مع استمرار التحرير.[3]

ويتساءل بول كرقمان لماذا هم مدعمين للتبادل الحر؟ الجواب عند نفس المؤلف هو أن الحجج لصالح التبادل الحر هي سياسية أكثر مما اعتدنا على قبوله. فمثلا في دورة الدوحة تمثلت الحجة السياسية في كون تحرير التجارة جيد للتنمية.

[1] François Lerin, op.cit.p 05.
[2] Tancrède voiturier « c'est le libre-échange imbécile », courrier de la planète N°78, 2005, p30.
[3] Ibid., p 31.

وتتمحور الحجة السياسية حسب كرقمان في ثلاث نقاط :

- من الصعب إقناع سياسي بضعف التبادل الحر حتى لو كانت أرباحه محدودة.
- الخروج عن التبادل الحر يدفع إلى انتقام تجاري.
- يفقد الربح الناجم عن الحماية بمجرد دخول الشركات الباحثة عن الريع إلى السوق المحمية.

وأول نتيجة استنتجها كرقمان أنه على الرغم من أن الاقتصاد الدولي يتميز قليلا فقط بالمنافسة البحتة والشريفة والحرة و بمردوديات هامة، إلا أن التبادل الحر يبقى أفضل سياسة متوفرة. ويضيف إن البحث هدفه التفسير وليس النصح من منطلق أن نتائج البحوث الأصلية لا تتضمن توصيات سياسية. ويرى كرقمان حتى وإن كان الهدف الجوهري للنظرية الاقتصادية هو تحسين السياسات، لا نقوم بتحويل كل مقال جريدة إلى اقتراحات سياسية. حتى وإن تجسدت فائدة معينة أو خسارة من دخول الشركات الكبرى للسوق المحمية بحثا عن ريوع.

ويؤكد بول صمويلسون Samuelson في مقال نشر في جريدة الآفاق الاقتصادية سنة 2004 نتائج كرقمان، في أن الاقتصادي العالمي لا يجب أن يتوقف عند تقديم توصيات. فلم يحاول صمويلسون في مقالاته الكبرى منذ 1950،،1939، 1962،البحث في فوائد التبادل الحر أو إبراز نظريا أنه الحل الأفضل لكل الدول، إنما كان همه معرفة في أي ظروف تكون قليل من التجارة و ليس التبادل الحر أفضل من الاكتفاء الذاتي. و يؤكد في كل مقالاته صعوبة التعميم سواء في اتجاه التبادل الحر أو في اتجاه الحمائية. [1]

وبالنسبة لباناغاريا Panagarya ، ديكسيت Dixit و قروسمان Grossman السؤال الوحيد المطروح لديهم هل التجارة الحرة قابلة للتطبيق؟ أي قدرتها على تدريب اندماج الخاسرين داخل الدول. وبهذا تصبح التعويضات داخل الدولة ضرورية. كذلك يرى صمويلسون ان الدول يمكن أن تخسر. و بالتالي الدول تخشى أن يتفوق شركاؤها عليها، كخوف الولايات المتحدة الأمريكية من أن تتفوق الصين في قطاع التصدير الذي تسيطر عليه، وهو ليس بجديد حسب باناغاريا فقد تطرقت إليه كتابات هاري جونسون Harry Johnson في 1950. وهنا يبرز دور تقديم التعويضات فيما بين الدول، مثلا تقديم الصين تعويضات

[1] Tancrède voituriez, op.cit, p 34

للولايات المتحدة الأمريكية لتحافظ على وضع التبادل الحر، أو تعويضات من الدول الغنية نحو الدول الأقل تقدما حتى تتمكن من تنمية التبادل الحر في مجال الزراعة.[1]

2- مبادئ النظام التجاري الدولي

يعتبر النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد الجات ثم منظمة التجارة العالمية الدعامة الرئيسية للنظام التجاري الدولي، و يتحدد في مختلف المبادئ المستوحاة من الاتفاقيات المنظمة للتجارة الدولية والتي تطورت في ظل هذه المنابر.

أ- مبدأ عدم التمييز: يعتبر هذا المبدأ الركيزة في البناء التجاري العالمي ويتضمن المبادئ التالية:

– مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويشترط هذا المبدأ أن يلقى منتج ما في أحد البلدان الأعضاء نفس المعاملة التي تلقاها المادة المنتجة في أي بلد آخر، ويجب تعميم أي تسهيل يمنح لأحد الأطراف ليشمل الأطراف الأخرى. ويطبق المبدأ على كافة القضايا المشمولة بصلاحيات المنظمة، والاستثناءات قليلة وتسري على الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

– المعاملة الوطنية: ويقصد به أن تتم معاملة البضائع الأجنبية بقدر من التفضيل لا يقل عما تحضي به البضائع المحلية، حالما تكون تلك البضائع قد لبت كل الشروط التي يقتضيها ذلك البلد.

– مبدأ التناظر : تلتزم الدولة التي استفادت من التنازلات بتقديم امتيازات من طرفها لبقية الدول الأعضاء، وهي الآلية التي تعطي لمبدأ عدم التمييز معنى ويجعل من الموافقة على التخفيضات الجمركية أمرا ميسرا. [2]

– مبدأ الشفافية : توفير جميع المعلومات والبيانات التي تؤهل الأطراف لوضع استراتيجيات مستقبلية. حيث تطور المبدأ في ظل المنظمة العالمية للتجارة، فلم يعد الأعضاء ملزمين بنشر الشروط التجارية أو التغييرات التي يجرونها فقط بل أن سياساتهم باتت تخضع للرصد والمتابعة من جانب الأمانة عبر آلية مراجعة السياسة التجارية.

[1] Tancrède voituriez, op.cit, p 34

[2] أمريتا ناريكار، المرجع السابق، ص 62.

ب – مبدأ إلزامية الاتفاقيات

ويقصد به أن كافة الاتفاقيات تأخذ بموجب الالتزام الشامل، فالبلدان المشاركة لا تستطيع تطبيق الاتفاقيات بصورة انتقائية.[1] ولم يعد بإمكانها التوسل بالتشريعات القانونية المحلية لتجنب التقيد بالاتفاقيات كما كان الحال في الجات، بل أصبح عليهم بذل كل ما يلزم ولو اقتضى ذلك تعديل القوانين المحلية انصياعا لأنظمة المنظمة أو مواجهة الرد الرادع. فمن شأن المنظمة إرساء قواعد التبادل بين الدول ومراقبتها وتنفيذها للحيلولة دون قيام الدول بالغش والتحايل.[2]

ج– مبدأ الوقاية

ويتضمن السماح باتخاذ إجراءات وقائية لمساعدة المنتجين المحليين لتجنب الأضرار التي قد يتعرضون لها وبالتالي يمكن للدول المتضررة أن تفرض رسوم جمركية أو اعتماد نظام الحصص بغية تخفيض الواردات التي تتسبب في وقوع هذه الأضرار ولكن في أجال محددة.

د– مبدأ المعاملة التفضيلية

وهو بتضمن اعتراف بتباين الأوضاع الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول النامية بحيث تمنح للدول النامية معاملة تفضيلية بالمقارنة مع الدول المتقدمة. ويستشهد هنا بخطابات المندوب الهندي في السنوات الأولى من عمر الجات أن المساواة في المعاملة إنما تكون بين الأنداد وحسب، فالضعيف لا يستطيع أن يحمل الثقل الذي يحمله العملاق. وقد تطور هذا النظام في إطار قواعد الجات المتعلقة بالمساواة في التعامل مع الدول، إبان جولة طوكيو التي أسست التعميم لنظام المعاملة الخاصة والتفضيلية. وهو نتيجة الاتفاق الذي تم التفاوض عليه في 1968 في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يهدف إلى منح الدول الأقل تقدما تعامل تفضيلي بالمقارنة مع الدول الأخرى.[3]

1 أمريتا ناريكار، المرجع السابق، ص ص 65 – 66.

2 نفس المرجع، ص 28.

[3] **Le libre échange**, , op.cit, p 120.

هـ- مبدأ تسوية النزاعات

يعد هذا المبدأ انجازا على مستوى التنظيم الدولي في مسألة احترام التعهدات بفضل أسلوب لحل الخلافات فعال وسريع، وهو مهم في المجال غير التعريفي حيث يناقش الخلافات ثنائيا مما يسمح حل العديد منها وهو ما يتضح في الشكل رقم (01). وفي حالة استمراره يحال إلى هيئة حل الخلافات التي تضع التحكيم من طرف مجموعة من الخبراء، وفي حالة عدم تطبيق القرار في آجال معقولة.[1] تفرض عقوبات ولا يمكن للدولة أن تجمد بصفة أحادية تبني قرار التحكيم بسبب أنه غير مناسب لها.

و- التجمعات الإقليمية

يعترف بحق الدول المتعاقدة بإنشاء تجمعات إقليمية شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى زيادة الحواجز أمام تجارة الدول غير الأعضاء في تلك التجمعات، وأن يشمل تحرير التجارة الإقليمية ما يزيد عن 80 % من إجمالي التجارة البينية حتى لا يكون تبادل الإعفاءات التجارية انتقائيا.

[1] Dominique bureau, Jean-Christophe Bureau, **Agriculture et négociation commerciales**, 1999, conseil d'analyse économique, p 14.

الشكل رقم (01) **مراحل عملية تسوية النزاع**

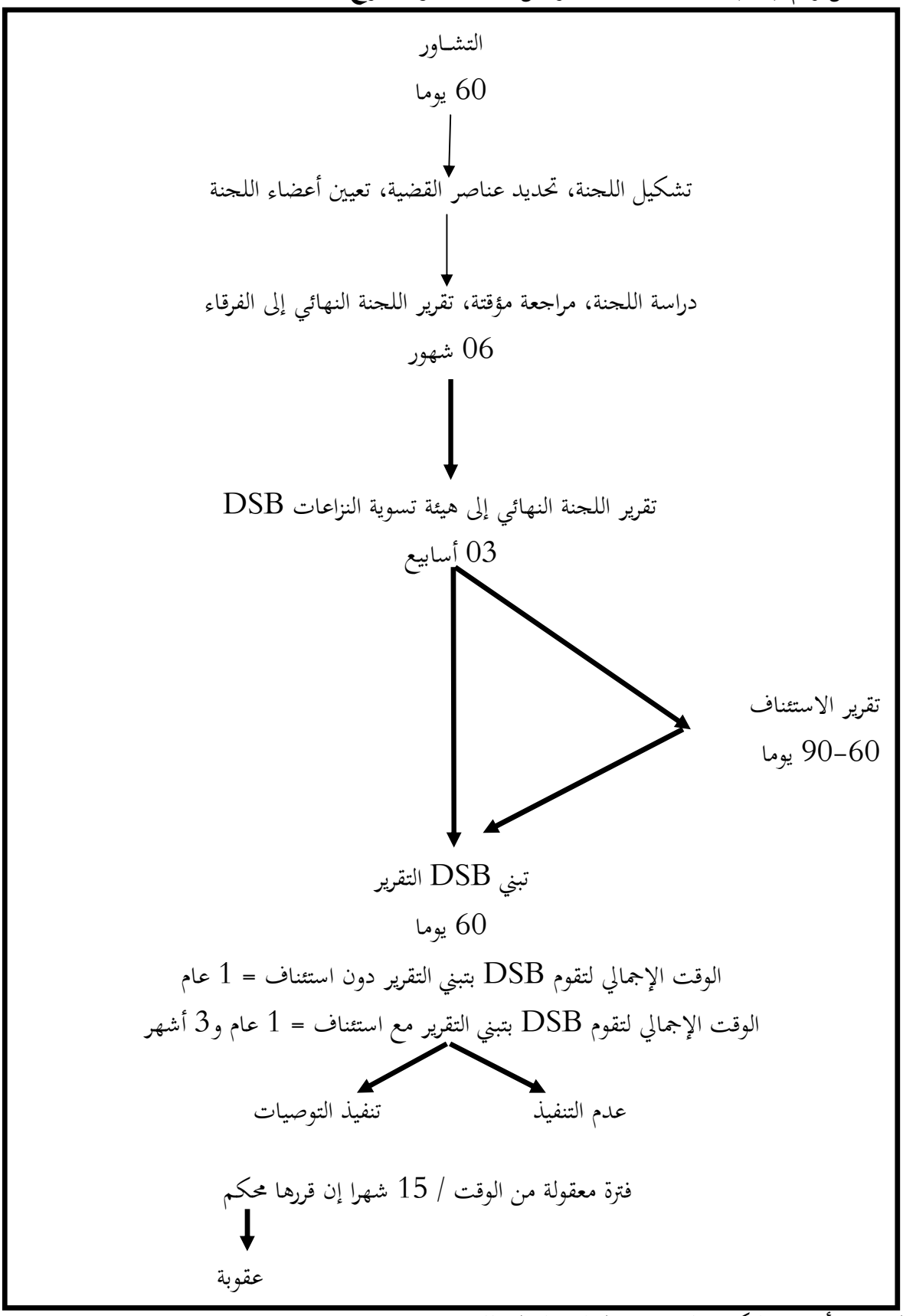

المصدر : أمريتا ناريكار، الوجيز في المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني الزراعة في النظام التجاري الدولي

للزراعة موقع خاص في التجارة العالمية من منطلق دورها في التشغيل، البيئة والتغذية.[1] فعلى المستوى الجيوبوليتكي سيادة الدولة تتحقق بالقدرة على تغذية شعبها انطلاقا من مواردها الخاصة الزراعية ونتكلم هنا عن حق الشعوب في تغذية نفسها بنفسها.[2] فحق السيادة الغذائية يقتضي المحافظة على إمكانية الدول لحماية منتجيها حتى يتمكنوا من الالتحاق بأسواقهم ويجعل المزارعين يعيشون بمنتجاتهم ويتمكنوا من تغذية شعوبهم، وحتى يسمح دعم أنظمة الإنتاج بالإبقاء على القيمة المضافة للفلاحين التي تقلص المسافة بين المنتج والمستهلك. ويضاف إلى حساسية القطاع الزراعي كونه المجال الوحيد المرتبط بالظروف الجغرافية والطبيعية والتقلبات المناخية، إلى جانب ما تعرفه الزراعة من عدم استقرار للأسعار. وإن كان في أوربا والدول المتقدمة لا ندرك حجم المشكل لأن أسعار السلع الأكثر أهمية مستقرة من خلال السياسة الزراعية.[3]

وتبقى الزراعة دائما قطاع خاص بالنسبة للمفاوضات التجارية الدولية وبإحداث مقارنة بين تدفق المبادلات على المستوى العالمي في المجالين الصناعي والزراعي يتبين أن القطاع لم يتم كوكبته. فحسب الإحصائيات إن نسبة النمو السنوي للصادرات العالمية بالنسبة للسلع المصنعة للفترة ما بين 1967-1999 قدرت بـ 11,6 % في حين ارتفعت بـ 7,5 % بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية الزراعية، وهذا ما يعكس انفتاح أقل.[4] و من زاوية تجارية تعد الزراعة الأصل لحوالي 40 خلاف تم فحصه في إطار متعدد الأطراف منذ إنشاء الجات .

1-الزراعة في الجات

فإلى غاية إبرام الاتفاق الزراعي في جولة لأوروغواي الموقع في مراكش 1994، استفادت الزراعة من استثناءات جعلتها تنفذ من مسار عام لتفكيك الحواجز على المبادلات خاصة التعريفية. وشكل الاتفاق الزراعي منعطف في تحرير المبادلات الزراعية. فالزراعة هي عملة للتبادل في المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة، وهي

[1] Gérard Duran « sortir de l'OMC », entretien, **Courrier de la planète**, N°78 oct.- déc. 2005, p 25.
[2] « L'agriculture mondialisée technique agricole et compétitive mondiale », **la documentation française,** Sep-Oct, 2007, p 36.
[3] J.M Boussard, F.Gérard et M G Piketty, **libéraliser l'agriculture mondiale**, CIRAD, 2005, « qu'attendre de la libération agricole », p 02.
[4] Economie internationale, la documentation française N°87, 3eme trimestre, 2001, p 07.

منى تلوث أجواء المناقشات نظرا لما تستفيد به من دعم واسع. وقد قدر الدعم الإجمالي للمنتجين في الفترة ما بين 1998-2000 في المتوسط السنوي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بـ 258 مليار دولار وهو ما يمثل 35 % من الدخل الزراعي الخام.[1] سمحت الدورات الكبرى في ظل الجات طوكيو، أوروغواي، بتقدم كبير في تنظيم وتخفيض الحقوق الجمركية وفتح الأسواق العمومية.

فقد تولد عن جولة لأورغواي تحرير واضح للمبادلات وتغير هام في القواعد التجارية على خلاف الدورات السبع السابقة للجات، حيث لم يتم التركيز إلا على الإجراءات الجمركية، ففي هذه الجولة تم تناول السياسات التجارية وآثارها على التنظيمات الوطنية وكذا آثار التنظيمات الوطنية على المبادلات. وشكل اتفاق لأورغواي منعطف هام بإدراج الزراعة في المفاوضات، والتي تعتبر قطاعا سياسيا حساس في العديد من الدول، حيث أفلتت من التحرير التجاري لمدة حوالي 50 سنة، ولازالت محمية بصفة كبيرة بمجموعة من الإجراءات المعقدة غير الظاهرة.[2] ويبين الجدول رقم (02) التالي جولات الجات والمواضيع التي تناولتها كل جولة.

[1] Economie internationales, op.cit, p 07.
[2] David Labordo, « Doha un cycle en développement », **Economie Mondiale 2008**.2006 , pp 84-85

الجدول رقم (02) **الجولات التجارية في الجات**

العام	مكان واسم الجولة	الموضوعـــات	عدد البلدان المشاركة
1947	نيف	تعريفات جمركية	23
1949	آنسي	تعريفات جمركية	13
1951	توركاي	تعريفات جمركية	38
1956	جنيف	تعريفات جمركية	26
1961-1960	جنيف - جولة ديلون	تعريفات جمركية	26
1967-1964	جنيف – جولة كينيدي	تعريفات جمركية وإجراءات ضد الإغراق	62
1979-1973	جنيف – جولة طوكيو	تعريفات جمركية – إجراءات غير جمركية، اتفاقيات "أطرعمل"	102
1994-1986	جنيف – جولة الأوروغواي	تعريفات جمركية، إجراءات غير جمركية، قواعد، خدمات، ملكية فكرية، تسوية نزاعات، منسوجات، زراعة، إنشاءمنظمة التجارة العالمية WTO. ، وسواها	123

المصدر : أمريتا ناريكار، الوجيز في المنظمة العالمية للتجارة، ص 145.

أ–اتفاق الزراعة لجولة لأوروغواي

غيرت الاتفاقيات المتعددة الأطراف المنعقدة في جولة لأورغواي بصفة جوهرية التجارة الدولية للسلع الزراعية، ودخلت اتفاقيات أخرى حيز التنفيذ بصفة تدريجية منذ 1995، اتفاقيات حول الحواجز الصحية والصحة النباتية ومراجعة اتفاق حول العراقيل التقنية على مبادلات المرتبطة بالقطاع الزراعي، وبدرجة أقل اتفاق حول الملكية الفكرية المرتبط بالمبادلات.[1]

ينص الاتفاق في مجال الالتحاق بالأسواق في ما يخص الحصص والقيود على الواردات وفي مجال الحقوق الجمركية، التزام الدول المتقدمة بتخفيض حقوقها الجمركية إلى 36 % في فترة 06 سنوات مع تخفيض أدنى بـ 15 % بالنسبة لكل المنتجات. وفي حالة وجود عراقيل غير تعريفية على الواردات ينص الاتفاق على أن الدول الموقعة تسمح بالتحاق أدنى ب3 % من الاستهلاك الداخلي للسلع الأجنبية، والتي يجب أن تصل إلى 5% في فترة التنفيذ.

وباعتبار دعم الصادرات عامل مشوه للأسواق العالمية. نص الاتفاق على الحد منه بخفض الكميات المصدرة بالدعم ب21 % والنفقات الميزانية المخصصة له ب 36 %، ويمكن أن تستمر الدول الموقعة في استخدام برامج الدعم الموجودة في إطار ما هو منصوص ولكن لا يمكنها أن تدرج برامج جديدة. [3]

وفي مجال المساعدات التي تخلق تشوهات في الأسواق الدولية والمقصود بها المساعدات التي تحث على الإنتاج وتسمح بالبيع تحت تكلفة الإنتاج، ينص الاتفاق على وجوب تخفيضها بـ 20 % في فترة 06 سنوات. وحدد المستوى المرجعي بمعيار الدعم الكلي الذي يضم الدعم على الأسعار المتعلق بتحويلات من المستهلك للمنتج، والمساعدات المباشرة والمتعلقة بتحويلات من دافعي الضرائب نحو المنتج.

ويستثني الاتفاق فئة من السياسات والمتعلقة بالإجراءات المقبولة المدرجة في العلبة الخضراء وتخص الدعم على الدخل الذي ليس له أو له أثر ضئيل على الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى المساعدات والأعمال الموجهة لحماية البيئة والمساعدات العمومية، آليات التأمين على المحاصيل ودعم أعمال الإرشاد والنصح لبرامج التعديل الهيكلي.

[1] Dominique Bureau, Jean Christophe Bureau, op.cit. p 11.
[3] Ibid, p 12.

كما جاء استثناء المساعدات المنفصلة عن الإنتاج بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في بلار هاوس، والذي فرض على بقية العالم ليدخل في الفئة الوسطى أي العلبة الزرقاء المستثناة من حسابات مقياس الدعم الكلي AMS بسبب بند السلم. [1] وعلى العموم شكل الاتفاق تغير جذري بالنسبة للمسألة الزراعية في :

1. إدراج الزراعة ضمن قواعد التبادل الحر
2. منع الأساليب الجديدة للدعم على الصادرات
3. تصنيف سياسات الدعم حسب درجة القبول من طرف الدول الغير.
4. وضع حد لاستخدام القواعد الصحية والصحة النباتية لأهداف حمائية.
5. سمح الاتفاق بوضع حد للخلافات الدائمة بين الدول وإجراءات أحادية الطرف.
6. بند السلم الذي ينص على أن السياسة الزراعية لا يتم الاحتجاج عليها إلى غاية 2003 الأمر الذي هدأ من التوتر في العلاقات التجارية خاصة بين القوتين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
7. تحويل مجموع عراقيل الواردات إلى حقوق جمركية يعتبر ثورة في مجال التجارة الدولية للمنتجات الزراعية الغذائية الذي كان يتميز بتعدد العراقيل على الواردات التي يشوبها الغموض. هذا التغير ناتج عن إجماع الدول الأكثر تحريرا أين كان الرهان الأكبر هو وضع إطار مرجعي.[2]

على الرغم مما قدمه الاتفاق من تقدم في الملف الزراعي إلا أنه يبقى بعيد عن ما سطر له من أهداف، ويتضمن العديد من النقاط السلبية:

- في الواقع على الرغم من التأكيدات في النصوص الرسمية ليس هناك شيء ملموس بأن اتفاق مراكش أو تحرير المبادلات يحد من عدم استقرار الأسعار العالمية. صحيح أن الاقتطاعات المختلفة على الواردات في الاتحاد الأوروبي يجعله يحتمي من تقلبات الأسعار، ويزيد من تضخم تغير الأسعار على مستوى السوق العالمية، ولكن تخفيض حجم الصادرات المدعمة يمكن أن يساهم في زيادة عدم استقرار الأسعار العالمية لأن سقف الحجم ليس له آثر على سقف القيمة.

[1] Dominique Bureau, Jean Christophe Bureau, op.cit. p 12.
[2] Ibid,. p 14.

- أيضا تحرير المبادلات يدعو إلى تركيز الإنتاج في مناطق معينة تتسم بالمزايا النسبية و التي يمكن أن تكون عرضة للتقلبات الجوية مثل ما هو الحال في شمال أمريكا التي تعرف تقلبات في مردودية القمح.
- كذلك يواجه اتفاق الزراعة الحمايات والتشوهات في الأسواق المدعمة بقوة من طرف الشمال، أين تعديل السياسة الزراعية يعرف مواجهة شديدة في دول تتقاسم نفس التصور لدور الزراعة في ثقافتهم واقتصادهم.[1] فمثلا قرار الولايات المتحدة الأمريكية بأن تخفض دعمها الزراعي في 1991-1996 بـ 25 % للحصول على التحرير من طرف الدول الأوربية لم يغير شيء بالنسبة السياسة الزراعية الأوربية التي بقيت حمائية.
- كما أن العراقيل الحمائية لم تخفض إلا بصفة طفيفة، ففي حين الحقوق الجمركية في المجال الصناعي هي في حدود 5% إلى 10% في الدول المتقدمة، تبقى مرتفعة في القطاع الزراعي بحوالي 40% مع درجات قصوى قد تتجاوز 300 % في بعض المنتوجات خاصة في اليابان وكندا.[2]

ب-الاتفاق في مجال العراقيل غير التعريفية

في الواقع الواردات الزراعية هي موضوع منذ عدة سنوات لقيود متعددة صحية وللصحة النباتية وبيئية. يبين منذر ميمون وليونيل فونتاني Lionel Fontagne أن 865 منتوج زراعي من أصل 878 هو موضوع على الأقل لقيد من هذا النوع على الأقل. ويبين الشكل رقم (02)

-اتفاق الصحة والصحة النباتية

ويتعلق بالتنظيمات والرقابة المرتبطة بصحة الحيوان والنباتات والأشخاص. فالدولة التي تتبنى تشريعات وتنظيمات صحية وصحة نباتية مختلفة عن المؤسسات الدولية عليها تقديم تبرير علمي لذلك. كما يلزم الاتفاق وجوب إعلام الدول الغير بأي تغيرات تنظيمية ويؤكد على أن الإجراءات الصحية لا يجب استخدامها بطريقة حمائية.[3]

[1] Tristan Lecotty, «Golrieux sur place», **Le courrier de la planete**, N78(oct-dec2005)p16.
[2] Dominique Bureau, Jean Christophe Bureau, op.cit, p15
[3] Ibid, p p 12-13

-اتفاق حول جوانب الحقوق الملكية الفكرية

تمس التجارة الحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالقطاع الزراعي الغذائي من خلال المؤشرات الجغرافية و براءة الاختراع، فهو مهم في المستقبل في إطار ظهور صراعات حساسة فيما يخص حماية الموارد البيولوجية الموجودة المهددة وكذا حماية التحديث في مجال البيوتكنولوجيا، ويمكن من حل مشاكل الغش في المنتوج خاصة في مجال الخمور. وبصفة عامة الاتفاق بمنح حماية متواضعة للمؤشرات الجغرافية بالمقارنة مع ما هو ممنوح للعلامات التجارية.

-مراجعة عميقة لاتفاق العراقيل التقنية على المبادلات TBT المرتبطة بالزراعة

يغطي الاتفاق القوانين التقنية العامة وإجراءات تقييم المطابقة بما فيها التغليف، الوسم أي كل التنظيمات غير المتضمنة في اتفاق الصحة والصحة النباتية. وينص على أن التنظيمات الوطنية لا يجب أن تميز بدون مبرر بين السلع على أساس مصدرها وأصلها، ويجب الأخذ من بين الإجراءات تلك التي تقلل من عرقلة التجارة، وإذا لم تحترم الدول القواعد الدولية يجب أن تبرر هذا وأن تقوم بذلك بكل شفافية وأن تعلم الدول الأخرى بمشاريع التنظيمات المطبقة والسارية.[1]

الإجراءات المرخص بها في الاتفاقيات المتعددة الأطراف يمكن أن تستخدم للدفاع عن مصالح حمائية، بتبرير حماية الصحة و البيئة كما يمكن في أغلب الحالات أن تعكس اختلاف ثقافي كرفض الحليب غير المطبوخ في الولايات المتحدة الأمريكية أو رفض لحوم الأبقار بهرمونات النمو في أوروبا والنظام المعدل وراثيا أو لتجنب أوبئة كجنون البقر، تجنب عدوى الحياة البرية المحلية من خلال كائنات غير أصلية تهدد البيئة. وتؤكد الأدبيات عن تكلفة غير معروفة للتجارة الدولية على البيئة، إدخال الكائنات غير الأصلية مسئولة على خسائر بيئية كبيرة وتكاليف اقتصادية هامة، ففي مجال الموارد الغابية مثلا إدخال حشرة خنفساء القرون الطويلة مع منتجات الخشب من أصول آسيوية كان لها أثر على الغابة الأمريكية، كذلك أثر الحشرات على المحاصيل، الكلاب الوحشية والنمس الوحشي في مجال القطيع، إلى جانب اختفاء بعض الكائنات. فمن 958 نوع مهدد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 400 هي بسبب الاحتكاك بالنوعيات غير الأصلية والخسائر البيئية المترتبة عن هذه الاحتكاكات مقدرة بـ 138 مليار دولار في السنة.[2]

[1] Dominique Bureau, Jean Christophe Bureau, op.cit. p 12.
[2] Economie internationales, op.cit, p 08.

الشكل رقم (02)

نظام تصنيف التدابير غير التجارية

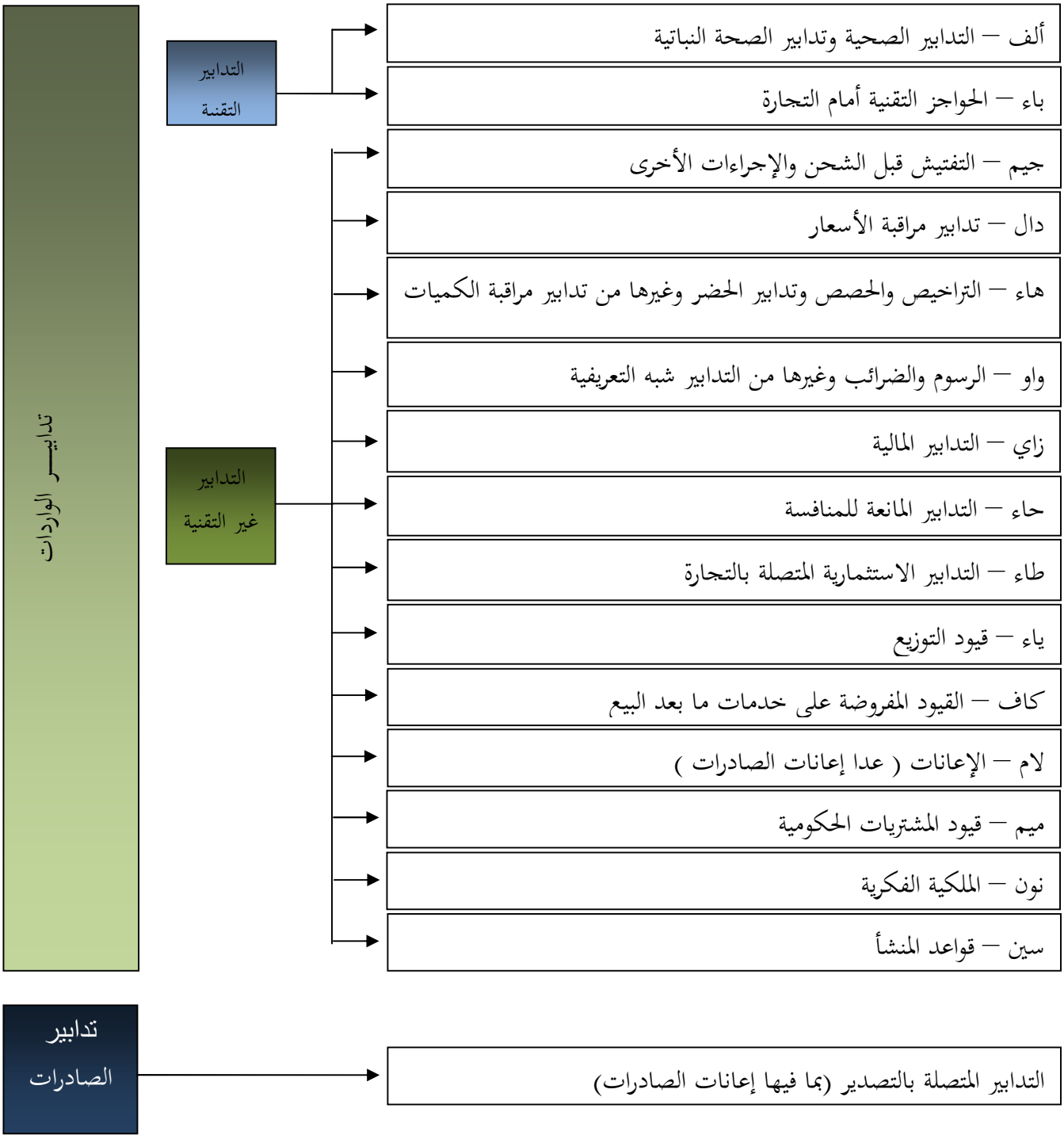

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2012.

2-الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية جاء استجابة لمشكلات لم تصبح الجات قادرة على التكيف معها، وأصبحت المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة اللحظات الهامة للحكم العالمي. فكل الأطراف حريصة على تأكيد وجودها وليس فقط الحكومات حتى المنظمات غير الحكومية، جماعات الضغط خاصة في ظل الزخم الإعلامي.

وتعتبر المنظمة الدولية الوحيدة المناط بها وضع القواعد من طرف الدول وتنفيذها يكون من قبل الدول كذلك. وهي نتيجة اتفاقيات هزيلة حيث كانت اتفاقية الزراعة خطوة هامة لضم الزراعة إلى بعض الشروط العامة لتترك المجال واسع لتستمر الحماية في تلبية مقتضيات البلدان التجارية الكبرى. [1]

وقد كلفت المنظمة العالمية للتجارة بمهمة الفصل بين سياسات داخلية تستجيب لمصالح تجارية وسياسات تستجيب لمطالب اجتماعية، فالمساعدات الزراعية مثلا يمكن أن تنتمي للمجموعتين والفرق يتم تقديره فقط من الدولة المعنية.[2]

وهي منظمة عالمية بصفة مطلقة فالمؤتمرات هي مكان لمفاوضات حقيقية من خلالها تعقد تحالفات عديدة والهدف هو الدفاع عن المصالح ولهذا تكون المواقف متباينة جدا في النظام التجاري العالمي.[3] وتتالت المؤتمرات في ظل المنظمة العالمية للتجارة لتصل إلى غاية اليوم إلى إحدى عشر مؤتمر، حاولت الدول تناول قضايا متعددة تعبر عن مصالح متضاربة، انعكست على عقد جولة واحدة هي جولة الدوحة للتنمية و التي لم تختتم إلى د اليوم نظرا للتعثر في الوصول إلى اتفاقات هامة.

مؤتمر سنغافورة 09-13 ديسمبر 1996

عقد المؤتمر الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة وشارك في المؤتمر أكثر من 120 دولة. وخلال الاجتماع قام مندوبو الوفود بتقييم عمل النظام القائم على قواعد التجارة المتعددة الأطراف والمسائل المتعلقة بتنفيذ وتحديد المسار المستقبلي لأنشطة منظمة التجارة العالمية.

[1] أمريتا ناريكار، المرجع السابق، ص 59.

[2] Tristan Lecotty, op.cit, p 16.

[3] Fraçois Lerin, op.cit, p 04.

وخرج المؤتمر بمجموعة من القرارات أهمها إنشاء مجموعات عمل لدراسة مجالات جديدة مثل التجارة والاستثمار، التجارة والمنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية. وكانت أبرز الإنجازات هو الانتهاء من اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، واعتماد خطة شاملة لتقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان الأقل نموا. كما جرت مناقشات مستفيضة حول معايير العمل والعمال الأساسية، وتنفيذ الاتفاقات بشأن الزراعة والمنتوجات. وتم تأسيس لجنة التجارة والبيئة كهيئة دائمة في منظمة التجارة العالمية، وتقرر مواصلة المفاوضات بشأن قطاع الخدمات التي لم تستكمل خلال جولة لأوروغواي.[1]

وبعد سنوات في جويلية 2004 استبعد الأعضاء في إطار ما سمي بحزمة جويلية القضايا الثلاثة، الاستثمار وسياسة المنافسة والمشتريات الحكومية المطروحة في مؤتمر سنغافورة كونها لا تتعلق بالتجارة. ووافقوا رسميا على بدء مفاوضات في مجال تيسير التجارة.

مؤتمر جنيف 18–20 ديسمبر 1998

تضمن جدول أعمال المؤتمر محوران أساسيان تمثلا في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وبرنامج العمل المستقبلي للمنظمة. حيث دعى المؤتمر إلى البدء في العملية التحضيرية لاتخاذ قرار بشأن برنامج عمل الجولة القادمة خلال المؤتمر الوزاري الثالث. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كانت الجولة القادمة من المحادثات التجارية متعددة الأطراف سوف تغطي فقط أجندة جولة لأوروغواي أو مجموعة واسعة من القضايا.

وقد دعى الاتحاد الأوروبي لجولة جديدة تشمل قضايا جديدة، وأكدت من جانب أخر عدة بلدان نامية أنها لن تقبل إجراءه مفاوضات بشأن قضايا جديدة ما لم تؤخذ مواقفها بشأن تنفيذ الاتفاقات القائمة بعين الاعتبار. وشهد هناك قلق من بعض الدول النامية إزاء قلة الاهتمام من قبل المنظمة بقضايا الأمن الغذائي والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ اتفاقات جولة لأوروغواي وعدم كفاية التنفيذ من جانب الدول المتقدمة لبعض التزاماتها.

[1] وزارة الاقتصاد للإمارات العربية، **المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية**، 2016ص 04،
http://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors/ForeignTradeSector/Trade-Negotiations-WTO/Publications

مؤتمر سياتل 30 نوفمبر – 03 ديسمبر 1999

شهد هذا المؤتمر احتدام الخلاف بين الدول المنتجة الرئيسية للسلع الزراعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير في قطاع الزراعة والاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى عدم قبول تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي.[1] و كان الملف الزراعي عبارة عن حجر الزاوية في المفاوضات وذلك بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية تحريرا كاملا في جولة لأوروغواي.

كان محور المؤتمر هو اتخاذ قرار بشأن إطلاق ما يسمى بجولة الألفية لتكون الجولة التالية من المفاوضات لجولة لأوروغواي. لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة وتم تجميد الشروع في جولة جديدة ،كما عجز المؤتمر عن إصدار إعلانا وزاريا وتقرر في الأخير تعليق المناقشات واستئنافها لاحقا.

وقد فشل المؤتمر بسبب عدم قدرة الأعضاء على التوصل إلى اتفاق بشأن التعريفات الجمركية والزراعة ومكافحة الإغراق وسياسة المنافسة والاستثمار. حيث أثارت هذه المواضيع انقسامات كبيرة بين الأعضاء بما في ذلك الدول المتقدمة. وشهد مؤتمر سياتل صراعا قويا بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الدول النامية كتلة فيما يتعلق بقضية المعايير البيئية والعمالية. ففي كلمة للرئيس الأمريكي بيل كلينتون أمام المؤتمر أعلن عن إصراره على إدراج القضايا العمالية والبيئية ضمن موضوعات الألفية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، كما اقترح فرض عقوبات متعددة الأطراف على الدول التي تستخدم عمالة الأطفال لضمان التزام دول العالم بالمعايير العمالية .

ويدعي الديمقراط في الكونغرس أن اغتصاب حقوق الإجراء متواجد فقط في الدول الفقيرة، وفي الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مسرح لاغتصاب كبير لهذه الحقوق. وحسب التقرير الذي نشرته منظمة هيومن رايت واتش حول حرية الجمعيات العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية يبين أن ملايين الأجراء في الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديهم الحرية او الحق في التجمع، فالتشريع الأمريكي يرخص لأرباب العمل استبدال العمال الأجراء الذين يمارسون حق الإضراب السنوي،[2] كما أن الدعم المتبادل بين العمال الأجراء

[1] حشماوي محمد ، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 176.

[2] Jagdish Bhagwati, **Eloge de libre échange**. Edition d'organisation. 2005. p 78.

والنقابات المعترف بها عالميا كتعبير عن التضامن يعرف صرامة من طرف القانون الأمريكي ويعتبر حصار غير مباشر وغير شرعي. والعديد من العمال الذين يحاولون إنشاء أو الانضمام إلى نقابات يتم التجسس عليهم والتحرش بهم، وهم معرضين للضغوطات ومهددين بالطرد والتوقيف عن العمل. وبالتالي هم ضحايا إجراءات انتقامية فقط بسبب ممارسة حقهم في حرية التجمع والانضمام إلى الجمعيات. فتطبيق المعايير العمالية يجب أن ينطلق بدايتا من الدول المتقدمة.

اللجوء إلى عقوبات تجارية متعدد الأطراف بسبب القواعد الاجتماعية غير فعال. القضاء على عمالة الأطفال يجب أن يتم مع المنظمات غير الحكومية المحلية لضمان أن الأطفال يذهبون إلى المدرسة عندما يتركون العمل. كما يجب أن نضمن أن مداخيل الأولياء الفقراء لا تنخفض تحت عتبة العيش عندما يختفي دخل الأطفال وإلا فإن العقوبات لن تكون مجدية لأنها ستدفع الأطفال إلى نشاطات أصعب مثل دفع الفتاة إلى الآفات الاجتماعية.[1] واعتبرت الدول النامية إدخال معايير العمل والبيئة على النحو الذي اقترحه العالم المتقدم هو بمثابة تمييز ضد الدول النامية وشكل من أشكال الحمائية التي تتعارض مع مبادئ المنظمة. وعبرت عن رغبتها في التركيز بشكل أكبر على خفض الحواجز أمام التجارة الزراعية .

دعمت اليابان والاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان إطار المفاوضات الشاملة (إدراج التعريفات الصناعية، الاستثمار في مكافحة الإغراق). [2] في حين وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مزيد من التركيز على البنود المدمجة مسبقا في جدول الأعمال (الزراعة والخدمات والعمل).

رفض ممثلي الدول النامية الإعلان من منطلق أن آفاقهم لم يتم أخذها بعين الاعتبار [3] مما أدى إلى إفشال المؤتمر. وأسست جماعات عمل منذ 2000 لتعمل على موضوعين رئيسيين جديدين ومعقدين هو تحرير الخدمات و الزراعة المدرجين في اتفاق مراكش.

[1] Bhagwati, op.cit. pp 78-79.

[2] وزارة الاقتصاد للإمارات العربية، المرجع السابق، ص 08.

[3] David Labordo, « Doha un cycle en développement, Economie Mondiale 2008.2006, p 84.

دورة الدوحة للتنمية 09-14 نوفمبر 2001

قررت الدول المجتمعة في الدوحة في نوفمبر 2001 إطلاق أول دورة تجارية في عهد المنظمة العالمية للتجارة، وهي مرحلة جديدة للتحرير التجاري.[1] وقد ركزت هذه الدورة على مسائل التنمية ومحاربة الفقر والتي تشكل الوسائل الأفضل لتشجيع التقارب بين الشعوب والأمم، وخاصة أن أغلبية الأعضاء من الدول النامية، وتعد المسألة مصيرية بالنسبة لهم. فربط دورة الدوحة بالتنمية هي استجابة لآمال الدول النامية التي ترى أن انشغالاتها تم تجاهلها إلى حد الآن.

وكان واحد من أعظم النجاحات التي تحققت في المؤتمر هو اعتماد نص لمفاوضات تجارة السلع الزراعية. وذكر الإعلان الوزاري أن الأعضاء ملتزمون بمفاوضات شاملة تهدف إلى تحقيق تحسينات كبيرة في النفاذ إلى الأسواق وتخفيضات كبيرة على الدعم المشوه للتجارة في السلع الزراعية.

تناولت دورة الدوحة القطاعات التي تراها الدول حساسة، حيوية وإستراتيجية، واستمرت الحرب حول الزراعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للتخلي عن دعمهم لمزارعيهم، حيث طالبت مجموعة 20 ممثلة في البرازيل والدول الصاعدة بإلغاء الدعم الزراعي. في حين طالبت مجموعة 33* الممثلة في دول الجنوب الهند، اندونيسيا، الفلبين الإبقاء على حماية مزارعيها.[2] وفي الخير تم الاتفاق على تناول الأجنحة الثلاثة في مفاوضات الملف الزراعي المدرجة في اتفاق الزراعة دون اعتماد مواضيع أخرى تم اقتراحها من طرف الأعضاء مثل المؤشرات الجغرافية أو التعددية الوظيفية للزراعة. كما يوضحه الشكل رقم (03)

[1] David Labordo, op.cit. p 83.

* مجموعة 33 و هي تحالف الدول النامية التي تضم فئات كبيرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتي تطالب بقواعد خاصة بالنسبة للدول النامية في مجال الاحتفاظ بحماية أسواقها الزراعية الداخلية من أجل تطوير قدراتها الإنتاجية المحلية في مواجهة المنافسة الشديدة في مجال السلع الزراعية التي تعرف دعم كبير، و على رأس هذه المجموعة نذكر الهند ، الصين، تركيا، كوبا، بيرو، باكستان، نيجيريا ، سنغال، كوت ديفوار، الفلبين، اندونيسيا، جمايكا، كينيا،غينيا، أوغندا،باناما.....إلخ.

[2] Ramses, IFRI, op.cit, P 39.

الشكل رقم (03)

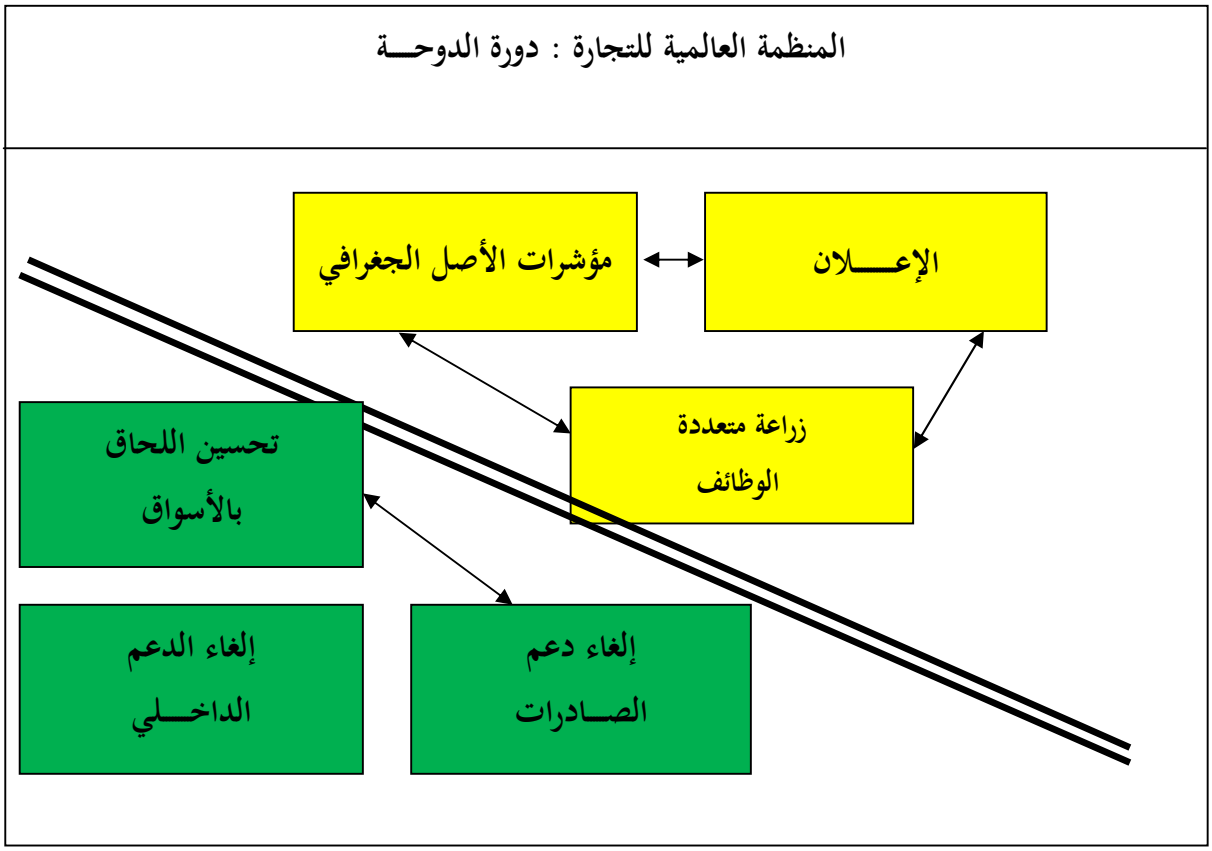

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة قسم الاقتصاد الزراعي والعلاقات الدولية 2004.

وفي إعلان المؤتمر الوزاري الرابع للدوحة في 14 نوفمبر 2001 نجح الأعضاء في الاتفاق على عهدة للتفاوض مع التأكيد أن التجارة والتنمية مرتبطان، وأنه لا يمكننا تجاهل مصالح الدول النامية التي تشكل ثلثي دول أعضاء المنظمة.[1] وقد حدد تاريخ نهاية الدورة في 01 جانفي 2005 إلا أنه لم يتم اختتامها إلى غاية اليوم نظرا للتعثر في الوصول إلى اتفاقيات هامة في القطاعات الرئيسية.

في الواقع إذا كان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة غير بصفة جذرية طابع النظام التجاري، فإن جولة الدوحة كشفت عن حقيقة أن اليوم الدول النامية هي من تدفع إلى التحرير أكثر في حين الدول الغنية تبدو أكثر حمائية.

[1] David Labordo, op.cit, p 85.

مؤتمر كانكون 10–14 سبتمبر 2003

جاء المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون في المكسيك في سبتمبر 2003 من أجل المصادقة على طرق التفاوض وإيجاد أسلوب لإتمام الدورة. ومع أن مسألة طرق التفاوض لم تحل، إلا أن نص اتفاقي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول مسألة الزراعة ظهر في الصائفة مثل ما حدث سنة 1992 مع اتفاق بلار هاوس Blair House بين الطرفين حول الإصلاحات الزراعية. هذا الموقف المشترك حث على إعادة هيكلة الدول النامية لنفسها تحت قيادة البرازيل، الهند وإفريقيا الجنوبية، المدافعين الجدد عن إصلاح طموح للسياسات الزراعية. ومارست مجموعة 20 ومجموعة 33 والدول المستوردة للمنتجات الزراعية ضغوطات حقيقية.[1] وتوترت العلاقات مره أخرى بسبب الزراعة ورفضت الدول النامية بقوة الوثيقة المقترحة على المفاوضين كأساس لاتفاق متعدد الأطراف وبهذا دلت الدول الصاعدة الكبرى مثل الهند والبرازيل على رأس مجموعة العشرين بدلوها.

كما شهد المؤتمر صراع بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية حول القطن. و أتت الدول الإفريقية مجتمعة في إطار مجموعة 90 على الواجهة مع ملف القطن، و قررت أربعة دول الأقل تقدما على وجه الكرة الأرضية بنين، مالي، بوركينافاسو، تشاد، مدعمين من طرف المنظمات غير الحكومية التنديد بما يرونه لاعدالة عظمى بسبب دعم دول الشمال وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لمنتجي القطن، مما أدى إلى انهيار الأسعار العالمية وحرمان عشرات الملايين من المزارعين في إفريقيا وآسيا من مصدر دخل رئيسي.[2] وفي اليوم الثالث من المؤتمر الوزاري وقعت 110 دولة مجموعة 20 ومجموعة 90 على إعلان مشترك ينتقدون فيه مواقف الشمال.[3] وبالتالي لم يتم الوصول إلى أي اتفاق في مسألة الزراعة، الأجندة كانت ثقيلة، ولم تقبل الدول النامية أي التزامات أو تعهدات حول مسائل جديدة وانتهى المؤتمر بالفشل. فتعدد الفاعلين والتباين الكبير بين المصالح والأهداف صعب من مهمة الوصول إلى إتفاق كما يبينه الشكل رقم (04)

[1] Tristan Lecotty. op.cit, p 16.
[2] David Labordo, économie mondiale 2008, op.cit p 86.
[3] Jean-Pierre Lehmann, « la citadelle mercantiliste » **le courrier de la planète** N°78. p 20.

الشكل رقم (04)

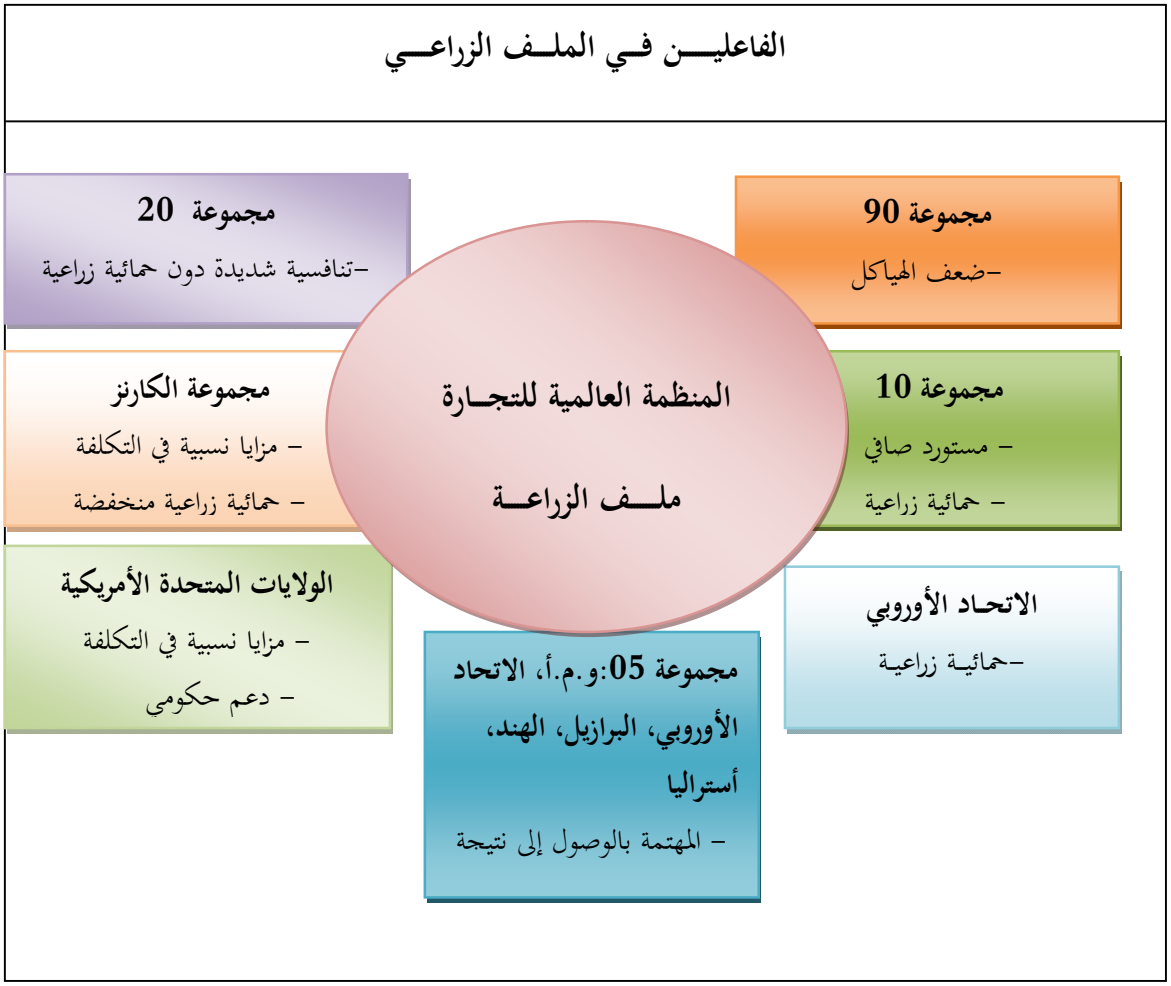

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة قسم الاقتصاد الزراعي و العلاقات الدولية 2004.

ظهرت نتائج فشل مؤتمر كانكون بسرعة، حيث قررت الدول الغنية معاقبة الدول النامية بتجميد مشاريع التعاون وإلغاء العقود العمومية مع شركات الدول الثائرة. كما امتد هذا التهديد إلى إضعاف مجال المتعدد الأطراف لصالح اتفاقيات إقليمية. في ثلاث أشهر عشرات المفاوضات لاتفاقيات ثنائية انطلقت وأعيد تنشيطها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية وآسيا، هذه الاتفاقيات الثنائية تسمح بالتقدم بسرعة فهي أكثر احتيالا وتضع الدول في المواجهة وجها لوجه أين القوى تفرض إرادتها. [1]

[1] David Labordo, op.cit. p 87.

مؤتمر هونغ كونغ 13-18 ديسمبر 2005

على الرغم من الجهود المبذولة في إطار المؤتمر الوزاري هونغ كونغ في خريف 2005 إلا أنها كانت هزيلة في المجالات الثلاث التي تعتبر مفتاح التفاوض (الزراعة، التعريفات الجمركية الصناعية، والخدمات) والأفكار الجديدة تمحورت حول كيف يمكن الحصول على نتائج إيجابية في مسألة التنمية.

وفي حين يبحث الاتحاد الأوروبي عن إقحام مواضيع سنغافورة، وهو بهذا يبحث عن تحرير قطاع الخدمات وهو الأمر الذي ترفضه الدول النامية، في حين تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن فرض قوانين حول الملكية الفكرية أكثر تقييدا مما هي عليه في المنظمة العالمية للتجارة.[1] أما مجموعة الكارنز* فتطالب بانفتاح كبير للأسواق الزراعية للدول الأكثر تقدما، ونهاية الدعم المقدم للأنشطة الزراعية، وترفض الدول النامية مناقشة القواعد الاجتماعية والبيئية. واعتبرت هونغ كونغ كارثة كشبيهاتها السابقة سياتل وكانكون، فبدلا من محاولة الحصول على تقدم أصبح المتفاوضون مجبرين على تجنب الفشل، إلى درجة أن غياب الفشل يمكن أن يعتبر نجاحا. [2]

في هونغ كونغ قبلت مجموعة 20 مبدأ تحديد آجل 08 سنوات للقضاء الكلي على إجراءات الدعم الزراعي، و بهذا تعطي المنظمة العالمية للتجارة للإتحاد الأوروبي العضو الذي يقدم المساعدات الزراعية الأكثر أهمية، الوقت لإصلاح سياسته الزراعية المشتركة حتى سنة 2013 كما هو مسطر له في الأجندة الأوروبية.[3]

حتى وإن بقي نص الإعلان غامض في ما يخص مجهود التحرير هناك عنصر مفتاح ظهر لتسهيل التحكيم الصعب بين الضغوطات الداخلية والطموحات المتعددة الأطراف في مجال الزراعة، وتم تقبل درجة من المرونة أخذت شكل قائمة من المنتوجات الحساسة والخاصة، رخص لها من أن تستثني من قاعدة تحرير القطاع.[4] ومنذ نهاية بند السلام في 1 جانفي 2004، السياسات الزراعية الكبرى الأمريكية والأوروبية ليست

[1] Véronique Rioufor, « Agir là encore » entretien. **Le courrier de la planète** N° 87, op.cit. p 24.

* الكارنز مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية،الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، التشيلي، كولومبيا، أندونيسا، ماليزيا، نيوزيلندة، الفيليبين، تايلاند، لأوروغواي، إفريقيا الجنوبية، كوستاريكا، باراغواي، بوليفيا، باكستان، غواتيمالا، بيرو.

[2] François Lerin, op.cit. p 12.
[3] Tristan Lecotty, op.cit. p 17.
[4] David Labordo, op.cit. p 87.

محمية، الدول المدافعة عن فكرة الإصلاحات الزراعية في جدول أعمال الدوحة أصبحت تتوفر على وسائل ضغط إضافية.[1]

المؤتمر الوزاري السابع جنيف 30 نوفمبر – 02 ديسمبر 2009

بعد تعليق انعقاد المؤتمر الوزاري المزعم عقده في 2007 كسرت المنظمة العالمية للتجارة القواعد الخاصة بها بعدم عقد المؤتمر الوزاري في موعده بسبب المأزق في محادثات تحرير التجارة متعددة الأطراف والتي حال دون اتخاذ قرار بشأن توقيت ومكان المؤتمر.

شارك في المؤتمر 153 مندوب ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة و 56 مراقب من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وتم الإعلان بأنه سيكون مؤتمرا مختلفا حيث سيتم تركيز جدول أعماله حول إعادة النظر في أداء منظمة التجارة العالمية للتجارة وكيفية إسهامها في تخفيف الأزمة المالية والاقتصادية. وأشاد بعض الأعضاء بالدور الفعال للمنظمة في كبح النزعات الحمائية. حيث تفيد منظمة التجارة العالمية بأن فرض قيود جديدة على التجارة، بما فها التدابير التعريفية وغير التعريفية مستمر بلا هوادة في اقتصاديات مجموعة العشرين، وهو ما يضاف إلى رصيد القيود المفروضة بالفعل، بينما تمضي عملية رفع القيود القائمة ببطء شديد.[2]

وعلى الرغم من أن الملف الزراعي لم يكن مدرج في جدول الأعمال إلا أنه تصدر القضايا المطروحة في اجتماع المؤتمر إلى جانب مسألة تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وقطاع الخدمات، وترى الدول المصدرة للمنتجات الزراعية أن التنازلات المقدمة في الملف الزراعي غير كافية. [3]

وكرد فعل على تماطل الدول المتقدمة الكبرى في إحراز تقدم في مجالات محل اهتمام الدول النامية أطلقت هذه الأخيرة مبادرة لفتح أسواقها لتبادل السلع التجارية فيما بينها بدل انتظار التوصل إلى اتفاق بخصوص

[1] Tristan Lecotty, op.cit. p 17.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التاسعة والخمسون، جنيف، 17-28 سبتمبر ، 2012، ص 06.
https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb59d5_ar.pdf

[3] – سليمة عبيدة. **متابعة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، السلبيات والإيجابيات**،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 119.

التخفيضات الجمركية مع الدول الكبرى. وأعلنت 22 دولة نامية ذات اقتصاد صاعد أثناء مشاركتها في الدورة الوزارية السابعة لجنيف على نيتها في فتح أسواقها لمبادلات المنتجات الصناعية برسوم مخفضة كرد على تأزم ملف مفاوضات الدوحة. وتدخل المبادرة في إطار تعزيز مبادلات الجنوب بتخفيض الرسوم بـ 20 % على 70 % من المبادلات بين الدول الأعضاء، وهذا يعني مضاعفة المبادلات التجارية بين هذه الدول بحوالي 80 مليار دولار سنويا. [1]

المؤتمر الوزاري الثامن جنيف 15 – 17 ديسمبر 2011 :

تعثرت و ارتبكت آخر الجهود المبذولة لاختتام جولة الدوحة في عام 2011، ويُعزى ذلك أساساً إلى استمرار الاختلاف بين أعضاء منظمة التجارة لعالمية بشأن التحرير في قطاع المنتجات الصناعية، إضافة إلى مسائل أخرى مثل آليات الحماية الخاصة في تحرير الزراعة والخدمات[2].

أكد الوزراء التزامهم بالعمل معا نحو نهاية ناجحة للجولة وفقا لإعلانها الوزاري وذلك من خلال استطلاع منهجية تفاوضية مختلفة مع احترام مبادئ الشفافية والشمولية. [3] ودعى عدد من الوزراء إلى ضرورة الالتزام بعدم فرض قيود أو رسوم على تصدير المواد الغذائية الموجهة لبرامج مساعدات إنسانية غير تجارية.

المؤتمر الوزاري التاسع ببالي 03 – 07 ديسمبر 2013 :

عقد المؤتمر في ظل في مواقف تفاوضية متشددة لعدد من الدول فضلا عن التعارض الكبير والتضارب في الرؤى والمصالح بين الدول المتقدمة والنامية. وأطلقت الدول المتقدمة خلال هذا المؤتمر جولة من المفاوضات الجماعية حول اتفاق بشأن الخدمات ومفاوضات أخرى حول توسيع تكنولوجيا المعلومات.

وبدى من خلال هذا المؤتمر أن قضايا تعديل بنود اتفاقية الزراعة والمتعلقة بالأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي وإدارة حصص التعريفة وتنافسية الصادرات غير متوافق عليها. وصرحت الهند بأنها لن تقبل أية صفقة إلا إذا تمت معالجة القرار المتعلق بالأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي.

[1] سليمة عبيدة ، المرجع السابق. ص ص 119 – 120.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المرجع السابق، ص 06.

[3] وزارة الإقتصاد للإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص 22.

وتم تمديد المؤتمر ليوم إضافي، وفي 07 ديسمبر 2013 تم الإعلان عن نجاح المؤتمر بإبرام أول اتفاقية منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ويتعلق الأمر باتفاقية تيسير التجارة، وحققت مفاوضات تقدما بالموافقة على تعديل بنود اتفاقية الزراعة لأول مرة بعد 12 سنة. [1] وبهذا أخرجت نتائج مؤتمر بالي النظام التجاري المتعدد الأطراف وجولة الدوحة من مأزق حرج أين لم يحرز أي تقدم خلال 18 سنة من إنشاء منظمة التجارة العالمية مرورا بثمانية مؤتمرات وزارية.

المؤتمر العاشر نيروبي 15-19 ديسمبر 2015

انعقد مؤتمر نيروبي في كينيا من 15 – 19 ديسمبر 2015، في جو مشحون بالخلافات وكان ربط كافة المواضيع ببعضها البعض عاملا حاسما للتهديد بعدم الخروج بأية نتائج إيجابية. خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية قبل أسبوعين من انعقاد المؤتمر من خلال مندوبها الدائم في جنيف أنها ترفض قطعا القبول بطرح أجندة الدوحة التنموية، ولابد من أن يتم العمل بآليات جديدة ومواضيع جديدة ليتواكب العمل على المستوى التجاري المتعدد الأطراف مع معطيات التجارة الدولية الجارية في العالم.[2] وفي موقف سياسي مقابل تصر الدول النامية وخصوصا ما يطلق عليها الاقتصادات الناشئة على وجوب استكمال جولة الدوحة وكافة العناصر التنموية فيها.

بتاريخ 19 ديسمبر 2015 اعتمد المؤتمر إعلانا وزاريا يشتمل التأكيد على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وما تحقق من خلال المنظمة التجارية العالمية. كما خرج بمجموعة من القرارات المتعلقة باتفاقيات الزراعة وتجارة المنتجات الزراعية حيث تقرر تخصيص جلسات للتفاوض على إيجاد آلية حماية طارئة تتيح للدول النامية رفع الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية حال وجود تزايد في الواردات أو انخفاض في الأسعار.

أما فيما يخص القرار المتعلق بالمخزون الاستراتيجي لأغراض الأمن الغذائي وهو الموضوع الأصعب في المفاوضات اتفق الأعضاء على الاستمرار في استخدام الآلية المقررة في المؤتمر التاسع التي تسمح للدول النامية

[1] – وزارة الاقتصاد للإمارات العربية، المرجع السابق، المرجع السابق، ص 24،
http://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors/ForeignTradeSector/Trade-Negotiations-WTO/Publications

[2] وزارة الإقتصاد للإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص32.

في حال شراء المحاصيل الزراعية ذات الأثر على الأمن الغذائي ولدعم المزارعين الفقراء لا يتم احتسابها في مجموعة الدعم الكلي، وتدخل في حسابات الصندوق الأخضر أي تكون دعما مسموحا. [1]

كما تقرر إزالة دعم الصادرات بشكل قطعي وفوري من قبل الدول المتقدمة وبالنسبة للدول النامية حددت المهلة إلى غاية نهاية عام 2018 مع الاستفادة من أية مواد تعطي معاملة تفضيلية في نصوص اتفاقية الزراعة. وأعطى القرار الدول المصنفة مستوردة صافية للغذاء والدول الأقل نموا لإزالة دعم الصادرات إلى غاية نهاية عام 2030. اما فيما يخص برامج لائتمان وضمان قروض الصادرات عرف القرار ولأول مرة تفصيلا وأوجد ضوابط وشروط لتنفيذ هذه البرامج مع تحديد مواعيد التسديد وإعادة الدفع وشروط تفضيلية للدول النامية.

ويشير القرار المتعلق بشركات التصدير الحكومية بأن يطبق قرار إزالة دعم الصادرات على هذه المشاريع وأن يتطابق تعريف المشاريع التجارية الحكومية وفقا لاتفاقية الجات 1994 بحيث لا تتسبب صفتها الاحتكارية تشويها للتجارة. أما في قطاع القطن تم إصدار قرار بمطالبة الدول المتقدمة بإزالة الحصص والرسوم الجمركية على القطن الذي تنتجه وتصدره الدول الأقل نموا اعتبارا من بداية 2016. ونص القرار على المزيد من الشفافية والمراقبة من خلال عقد جلسة مراجعة خاصة كل سنتين في إطار لجنة الزراعة ومراقبة تطبيق الدول لالتزاماتها.

المؤتمر الحادي عشر بوينس ايرس 10-13 ديسمبر 2017

عقد مؤتمر بوينس إيرس في ظروف بالغة التعقيد ،حيث شهد حالة انقسام كبيرة حول رغبة بعض الدول المتقدمة إنهاء جولة الدوحة للتنمية، ولكن إصرار الدول النامية و تمسكها بأهمية الجولة وأبعادها التنموية حال دون ذلك، كما إشتدت الخلافات حول الدعم الزراعي المحلي الذي تقدمه الدول المتقدمة للسلع الزراعية، ولم يحدث أي توافق بين الدول الأعضاء حول الآلية الدائمة للتخزين الحكومي لأغراض الأمن الغذائي.

[1] وزارة الإقتصاد للإمارات العربية المتحدة، **مرجع سابق**، ص36.

فيما يتعلق بموضوعات التنمية فقد تمسكت بعض الدول المتقدمة بعدم التفاوض على أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموًا والتي تساعدها في تنفيذ خطط تطوير وتعميق صناعتها المحلية.[1] وأعرب العديد من الأعضاء عن أسفهم عن عدم التمكن من إتمام المفاوضات في المؤتمر الوزاري الحادي عشر المتعلقة بالمسألة الزراعية.

كما كشف المؤتمر الوزاري الحادي عشر عن "البوابة القطنية" التي قد تساهم في الوصول إلى نظام لتجارة القطن أكثر فعالية من خلال توفير أفضل شفافية ممكنة للمعلومات المتعلقة بتجارة منتجات القطن والمعلومات ذات الصلة بالأنشطة اليومية لمنتجي القطن والتجار وصانعي السياسات.

وعلى العموم إن رهانات الانفتاح الدولي في القطاع الزراعي تتجاوز التقديرات الاقتصادية المحضة للحواجز على التبادل، بل هو أيضا رهان ثقافي للصحة العمومية للبيئة وكذا رهان سياسي لأن السلطات العمومية توكل لهذا القطاع وظائف خاصة بالاكتفاء الغذائي وكذا التهيئة العمرانية.[2]

شهد تاريخ أوروبا التجاري اعتماد الحمائية كقاعدة لتطوير الصناعة المحلية، ودخلت الدول الأوروبية والولايات المتحدة في سباق نحو رفع التعريفات الجمركية وصل إلى حد ظهور حروب تجارية وتوقيف الاستيراد من السلع الزراعية والصناعية. وتفاقم الوضع مع الأزمة الكبرى الأمر الذي دفع الحكومات بعد الحرب العالمية الثانية للقيام بالتنسيق المشترك لتجنيب النظام الاقتصادي العالمي أزمة كبرى كالتي شهدها العالم مع الانهيار الكبير، وتم التركيز في البداية على تحرير السلع الصناعية من خلال التخفيض الجمركي، واستثنيت الزراعة إلى غاية جولة لأورغواي، أين وقعت الدول بعد 8 سنوات من التفاوض على اتفاق الزراعة الذي يبقى غير مكتمل، لتشرع الدول في مفاوضات الدوحة مواصلة المناقشات فيما يخص تحرير أكبر للزراعة ، ولكن بعد أكثر من 15 سنة لازالت المواقف متباينة يشده مما عرقل الوصول إلى تقدم هام.

[1] اختتام أعمال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية بالأرجنتين، دوت مصر، 14 ديسمبر 2017،
http://www.dotmsr.com/News/200/1153839

[2] Economie internationales, op.cit. P 09.

الفصل الثاني:

السياسة الزراعية الأوروبية والأمريكية

الفصل الثاني : السياسة الزراعية الأوروبية و الأمريكية

تكتسي السياسة الزراعية المشتركة والسياسة الزراعية الأمريكية أهمية خاصة على المستوى المحلي والدولي، فكل الأنظار توجه لمواعيد وضع وإقرار هذه السياسات لما لها من تأثير على السوق الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية ولمصير العديد من الدول النامية المصدرة أو المستوردة الصافية لهذه السلع.

وهي تشكل رهان إستراتيجي كبير ليس فقط في إطار أهمية وحجم الصادرات الزراعية في اقتصاد كل منطقة، بل كذلك لأنها تمثل مقدرة الدولة على إشباع الحاجيات الغذائية لشعبها. وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تعارض صارخ بين المصالح الأوروبية والأمريكية ومواجهة حادة بين الطرفين إلى درجة أطلق على العلاقات التجارية الزراعية بين الطرفين بالحرب الزراعية ل40 عام قبل أن ينتقل الصراع إلى مسرح أخر وهو المنظمة العالمية للتجارة. وأصبحت السياسات الزراعية للقوتين تدير قواعد الصراع.

ظهور السياسة الزراعية المشتركة يعتبر عنصر هام ورئيسي في تطور العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية لان بروز قوة زراعية أوروبية وضعت الاتحاد في وضعية منافسة مباشرة معها. ومن الجانب الأمريكي تعتبر الزراعة من القطاعات النادرة التي تتطلب تسيير الموارد بسياسة دعم للإنتاج والأسعار والتصدير، وتعطي للحكومة سلطة تدخل واسعة لوضع تنظيمات خاصة تخرج عن مبادئ الليبرالية.

المبحث الأول: السياسة الزراعية المشتركة

إن أرويا التي خرجت من حرب عالمية ثانية منهارة بقطاع زراعي مشلول وندرة كبيرة في المنتجات الزراعية والمؤن الغذائية هي اليوم قوة زراعية وتجارية عالمية، وتحتل الصدارة في مجال التصدير واستيراد المنتجات الزراعية، ويعود الفضل في ذلك للسياسة الزراعية المشتركة المتبناة منذ 1962 التي عملت منذ نشأتها على التطور والتكييف مع الأوضاع والأزمات التي شهدها القطاع الزراعي الأوروبي وتطورات تبعا للأوضاع الداخلية والدولية، وبهذا يمكن التمييز بين مرحلتين:

المطلب الأول: مرحلة السياسة الزراعية المشتركة (1962–1992)

جاءت فكرة تأسيس سياسة مشتركة في المجال الزراعي في الخمسينات بعد الحرب العالمية الثانية في إطار المنطق الوظيفي للإباء المؤسسين لاتفاقية روما والقاضي بأن الاندماج الأوربي هو في الأساس اندماج عن طريق الاقتصاد والتجارة باعتبارهما أداة للتوحيد دون أدنى شك، ووسيلة أساسية لتفادي وتجاوز الحروب لما للتجارة الهادئة من أثار سلمية، فهي لا توفر الثروة فقط كما يبين ذلك سميث وريكاردو، بل تحقق الاستقرار للنموذج الأوروبي أيضا.[1]

1–مرحلة النشأة

تعززت قناعات انشاء سوق زراعية مع فشل مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع سنه 1954. وأصبح الشغل الشاغل في أوروبا بعد الحرب تحقيق أمنها الغذائي و إعادة إحياء الزراعة الأوروبية. وتم اعتبار مقدرة أوروبا على إنتاج حاجياتها الغذائية من أولويات السياسة الزراعية المشتركة ، فكان التفكير في خلق داخل الحدود الأوروبية فضاء لحرية انتقال المنتجات الزراعية بأسعار مضمونة خاصة لأهم السلع.

واقترح تقرير سباك على وزراء الدول الست الأولى في المجموعة الأوروبية في أفريل 1956 معاملة خاصة للزراعة، وأكد الوزراء في مؤتمر ستريسا المنعقد في أوت لتأسيس السياسة الزراعية المشتركة على أهمية

[1] Raphael Delpech, Jean – Marie Paugam, « la Politique commerciale de l'union européenne, le fédéralisme clandestin», **Politique Etrangère**, 4-2005, Ifri. P 744.

المزارعين والمزرعة العائلية، فالمزارع ينتج السلع الأساسية لحياة البشر، يخلق الاستقرار الاجتماعي من خلال عمله المتعب والبيئة الخاصة للمجتمع الريفي التي تتعرض لتقلب الظروف المناخية أثناء عملية الإنتاج.[1]

وبفضل إرادة الدول الأعضاء الست في التكامل التي تجاوزت تضارب المصالح وتباين السياسات الاقتصادية الكلية، ونظرا لخصوصية القطاع الزراعي، أوليت السياسة الزراعية المشتركة أهمية خاصة. فهي أول سياسة اقتصادية أوروبية و عنصر مركزي في البناء الأوروبي و القطاع الوحيد المشترك أين تتخلى الدول عن جانب كبير من سيادتها وتضع أموالها بصفة مشتركة. [2] والى غاية يومنا هذا لم تستطيع أوروبا بناء سياسة مشتركة تجمع كل دول الإتحاد الأوروبي على النحو الذي قامت به في القطاع الزراعي، فلا توجد سياسة مشتركة جنائية ولا صناعية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ولا حتى خارجية أو دفاعية على الرغم من المحاولات المتعددة لاتفاقية ماستريخت وأمستردام، حتى السياسة النقدية ليست مطبقة على جميع دول الاتحاد.[3]

وقد حددت معاهدة روما الموقعة عام 1957 في مادتها 33 أهداف السياسة الزراعية المشتركة وهي:

- زيادة الإنتاج الزراعي خاصة بعد معاناة أوربا في الحرب من نقص وندرة المنتجات الزراعية.
- ضمان نمو الإنتاج الزراعي من خلال نشر التطور التقني والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.
- تأمين مستوى معيشة عادل للمجتمع الزراعي عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة.
- ضمان توفير المخازن الزراعية والمواد الأولية للصناعات الزراعية.
- ضمان وصول المخزون للمستهلكين بأسعار معقولة.[4]

وتأسست السياسة الزراعية المشتركة على مبادئ التقارب التي اعتبرت مفاهيم جديدة في المنطق الدولي بعد حربين عالمتين، وفي ظل اندلا ع حرب باردة بين الأطراف الحامية لأوروبا. وتمثلت هذه المبادئ في:

الوحدة: توحيد السوق والأسعار.

---

[1] محمد علي محمد " لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي "**مذكرة سياسات رقم 18**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006، ص01.

[2] « L'Agriculture : l'Europe doit choisir son camp » **Alternatives Internationales**, n 38 Mars 2008, p30

[3]Jaques Blanchet, Alain Revel, **L'Agriculture européenne face aux enjeux internationaux** Economica, Paris , 1999, P 87.

[4] محمد علي محمد، المرجع السابق ، ص 02

الأفضلية: تمنح المنتجات الزراعية الأوروبية تفضيلا وميزة سعريه في أسواق أوربا الداخلية مقارنة بالمنتجات الزراعية المستوردة من بلدان العالم الأخرى.

التضامن المالي: جميع نفقات السياسة الزراعية المشتركة من ميزانية الاتحاد.

ونظرا لأهميتها فهي تحصل على حصة الأسد من ميزانية الاتحاد لأوروبي، وعلى سبيل المثال قدرت الميزانية الزراعية المشتركة لصندوق فيوغا FEOGA في 1996 حوالي 45 مليار أورو من 82 مليار أورو خاص بالميزانية الإجمالية للمجموعة الأوروبية أي 55%، وقدرت ب65%سنة 1988 و45%سنة 1999.[1] لتصل في أيام الأزمات الى70% و80%. وعلى الرغم من تناقص هده النسبة ضمن إطار عملية الإصلاح إلا أنها لا تزال كبيرة فهي تمثل 50%سنة 2003 و44%سنة 2005، و هي اليوم في إطار برنامج 2014-2020 تفوق 50 مليار أورو.

ولتحقيق الأهداف المسطرة من إنشاء السياسة الزراعية المشتركة تم تبني آليات للوصول إلى النتائج المأمولة:

1- دعم الأسعار ويتم هذا من خلال ثلاث أدوات رئيسية:

- سعر الضمان: ويتم تحديده ليكون أعلى من السعر العالمي بكثير، وهذا لحماية المنتجات المحلية ولضمان أن يبيع المزارعين الأوروبيون بضائعهم بربح مقابل المنتجات المستوردة التي تفرض عليها تعريفات الاستيراد.

- نظام سعر التدخلي: يهدف إلى تخفيض سعر السلعة فيقوم الاتحاد بشرائها مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، ومن ثمة يزيد سعرها مرة ثانية. ومن جهة أخرى يمكن هذا النظام المزارعين من بيع كميات غير محدودة من الإنتاج.[2]

- الدعم المباشر: ويتم من خلال دعم المزارعين في مجال منتجات معينة، وهو مرتبط بالإنتاج. وقد أدت هذه الإعانات إلى زيادة الإنتاج من خلال تقديم حوافز لزراعات معينة وزيادة الإرباح ، فكانت هده السياسة قوية

[1] محمد علي محمد، المرجع السابق ، ص02

[2] نفس المرجع ، ص03

جدا في القطاعات الرئيسية (الحبوب ، اللحوم ، الحليب)، وأضعف بالنسبة للمحاصيل المتوسطية (الخضر ، الفواكه ، والكحول) باستثناء زيت الزيتون ، أرز ، والتبغ.[1]

2- السياسات الهيكلية ، وتخص المساعدات المقدمة في مجال الاستثمار لإعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية، إلا أن ميزانيتها ضعيفة وقدرت ب5%من الميزانية الزراعية

3- المنظمات المشتركة للسوق، أنشئت هذه الجمعيات لتنسيق مع جمعيات السوق الوطنية المختلفة وهي موجودة في أغلب المنتجات الزراعية وتطبق القواعد العامة للمنافسة من أجل تحقيق أهداف السياسة الزراعية المشتركة.

2-مرحلة فتح السواق الخارجية

نجحت السياسة الزراعية المشتركة من تحقيق أهدافها والمتمثلة في نمو الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء العالم الريفي المدمر في الحرب في وقت قياسي، إلى درجة أصبحت أوربا تعرف فوائض في الإنتاج الزراعي. ومع حلول سنة 1968 شهدت أوربا مشكلتين:

- الفائض في الإنتاج حيث ينتج المزارعون أكثر من طاقة السوق الأوروبية.
- انخفاض الدخل في قطاع الزراعة صاحبه إنفاق كبير.

جاء اقتراح سيكو مانشولت Sicco Mansholt نائب رئيس المفوضية والمسئول عن السياسة الزراعية يتضمن مجموعة من الإجراءات لحل المشاكل المطروحة وهي:

- توسيع المستثمرات الأوروبية وزيادة حجمها لموجهة المنافسة الكبيرة.
- مرونة سياسات التدخل.
- تطبيق سياسات التنمية الريفية في المناطق المحرومة لوقف تدهور البيئة.

إلا أن الفائض في الإنتاج استمر مما أحدث خلل بين العرض والطلب وأصبح الفائض يكلف غاليا الخزينة الأوروبية سواء على مستوى التخزين أو الإعانات المباشرة أو على مستوى دعم الصادرات، فقد تم إنفاق حوالي 70 % ميزانية الاتحاد على الدعم الزراعي.

[1]- محمد علي محمد، المرجع السابق ، ص 03.

تفاقمت الأزمة سنة 1979 حيث تزامنت أزمة الفائض في الإنتاج مع تناقص الطلب بسبب أزمة النفط الثانية والكساد العالمي، مما أدى إلى مخازن ضخمة وبدأت الصحف تكتب عن جبال الزبدة واللحوم وبحيرات من الخمور،[1]

أدت هده الأزمة إلى تحديد الحصص من منتوج الحليب سنة 1984، وساعد هذا الإجراء على المحافظة على صادرات أوربا من الحليب. كما وافق المجلس الزراعي الأوروبي سنة 1988 على حزمة من الإصلاحات تتضمن توجيه الإنفاق الزراعي لتخفيض النسبة الممكن إنفاقها على السياسات الزراعية كجزء من الميزانية العامة للإتحاد، بالإضافة إلى مطالبة المزارعين الاهتمام بالبيئة.

وفي الواقع تمكنت السياسة الزراعية المشتركة منذ 1962 من تحقيق أهدافها لضمان تأمين التموين الغذائي من خلال سياسة الأسعار والدعم المرتفع جدا بالمقارنة مع الأسعار العالمية وضمان شراء غير المحدود.[2] الأمر الذي نتج عنه فوائض في الإنتاج كبيرة أدت إلى تأزم الوضع.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات 1992-2020

كل محاولات للتحكم في الإنتاج وتخفيض الفائض الذي عرفته أوربا باءت بالفشل، الأمر الذي استدعى إجراء إصلاحات هامة وكبيرة في مجال آليات السياسة الزراعية المشتركة التي أضحت مطلبا داخليا ودوليا، في ظل ارتفاع أصوات داخل أوروبا تنتقد الميزانية الضخمة المخصصة للزراعة الأوروبية الممولة من عاتق المستهلكين ودافعي الضرائب، وخارج أوروبا وبصفة خاصة في المنظمة العالمية للتجارة أين أصبحت السياسة الزراعية المشتركة عنوان لتشويه التجارة والأسواق وسبب في تحطيم المزارعين في الدول النامية وإفقار شعوبها.

[1] محمد علي محمد، المرجع السابق ، ص05

[2] Parlement européen « Les instruments de la PAC et leurs réformes », 2007, p 01 www.europal.eu/ftu/pdf/fr/FTU_5.2.3.pdf

1-إصلاح 1992

يعتبر إصلاح 1992 أول إصلاح كبير شهدته السياسة الزراعية المشتركة ونقطة تحول في تاريخ دعم الزراعة الأوروبية، فقد أسس الخطوة الانتقالية الأولى باتجاه الدعم الزراعي المنفصل عن الإنتاج، إلى جانب أنه أدخل مجموعة من المعايير البيئية.[1]

جاء هدا الإصلاح بهدف تخفيض الإنتاج وكذلك خفض الميزانية الزراعية التي وصلت إلى مستوى قياسي. بالإضافة إلى تسهيل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لدورة لأورغواي،[2] وبالتالي تهيئة الزارعة الأوروبية للدخول مجال حرية التبادل وعولمة الزراعة الأوروبية.

قام المفوض الأوربي للزراعة ماك شري Ray MacSharry في هذا الإطار بتقديم مقاربة عامة ترتكز على:

– البحث عن التنافسية الدولية للزراعة الأوروبية من خلال الخفض العام لأسعار الدعم كونها الإستراتيجية الوحيد القادرة على النجاح على المدى البعيد من خلال أنها تقدم منتجات زراعية قادرة على فرض نفسها في الأسواق بجودتها وبأسعارها داخل أرويا و القارات الأخرى. [3] خاصة مع اشتداد التنافس في الأسواق العالمية وظهور قوى تجارية جديدة في المجال الزراعي المتمثلة في الدول الصاعدة مما يجعل أوربا تبحث عن مجالات تنافس جديدة، فتقدمها في مجال التحديث والتكنولوجيا يسمح لها بالتفوق على منافسيها.

– تخفيض أسعار المنتجات الزراعية المدعمة في الاتحاد الأوروبي خاصة لحوم البقر ب15 % الحبوب 30%.[4] وتعويض خسارة مداخيل المزارعين الناتج عن هذا التخفيض بمساعدات مباشرة وثابتة على أساس الهكتار أو على رأس الماشية. وحسب طبيعة المنتوج (بازلاء، بذور زيتية ، ذرة، قمح). وحسب نوع الحيوانات (البقر

[1] محمد علي محمد، المرجع السابق ، ص07

[2] Bernard Bourget, " Redonner du sens à la politique agricole commune », **Question d'Europe**, n 422 , 20 février 2017, p 01. En ligne www.robert – Schuman/eu/fr/doc/question-d-europe/qe-422.fr.pdf

[3] Jaques Blanchet, Alain Revel, op.cit, p 05.

[4] Bernard Bourget, op.cit, p 01

الحلوب، بقر الذكر، دواجن). وبالتالي المنح التعويضية ليست منفصلة بصفة كلية عن الإنتاج وإنما منفصلة جزائيا.[1]

– الالتزام بالتخلي على 10 % من الأرض كشرط لتلقي الدعم أي تجميد الأرض الصالحة للزراعة مع استثناء مزارعي الحبوب الذين ينتجون أقل من 92 طن، إلى جانب إجراءات لتشجيع الزراعة البيئية. وقد تم إدخال أدوات جديدة للتنظيم الكمي قائمة على أساس فواتير الإنتاج للمساحات القاعدية والمساحات القصوى المضمونة. وفي الواقع مقياس الكميات القصوى المضمونة دخل حيز التطبيق سنة1988 في مجال الحبوب وتم إعادة إدراجه في إصلاح 1992، ففي حال تجاوز الدول السقف المحدد من المساحات القاعدية للمنتجات المعنية يؤدي هذا إلى تخفيض جزئي للمنح التعويضية.

بهذا تم تحويل جزء من الوسائل المسخرة لدعم الأسواق إلى دفوعات تعويضية ممنوحة شرط التحكم في الإنتاج من خلال التجميد الإجباري للأراضي وبذلك التحقت السياسة الزراعية المشتركة بالسياسة الزراعية الأمريكية المطبقة آنذاك.[2]

إلا أن هذا الإصلاحات واجهت "الأزمة الأسيوية لجويلية 1997 وما صاحبها من فائض في الإنتاج في مجال الحبوب، الحليب، زيت الزيتون، الخمر الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار وتعقد الوضع.[3]

أما على المستوى الدولي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف لدورة لأورغواي كانت هذه الإصلاحات ضرورية لإحراز تقدم في المجال الزراعي مما سهل عقد الاتفاقية الزراعية في مراكش سنة 1994.

2-إصلاح أجندة 2000

جاءت هذه الإصلاحات كمرحلة تكميلية لإصلاحات 1992 وقد صرح المجلس الأوربي لسنة 1997 أن الزراعة الأوربية يجب أن تكون متعددة الوظائف multifonctionnel مستدامة ، تنافسية موزعة على كافة الإقليم الأوروبي.[4] و شكلت هده النقاط الإستراتجية الزراعية الأوروبية .

[1] Jaques Blanchet, Alain Revel, op.cit, p 06.
[2] Olivier de Gasquet, **Notre agriculture**, Vuibert, 2006 , p 213.
[3] Jacques Blanchet, op.cit, p 07.
[4] Parlement européen, « les instruments de la PAC et leurs reformes, op.cit, p 01.

عرفت هذه الإصلاحات ضغوطات داخلية ودولية. فعلى المستوى الداخلي كان الهدف تصحيح اختلال الميزانية الزراعية خاصة مع الانتقادات الموجهة للمساعدات المقدمة في إطار السياسة الزراعية المشتركة التي وصفت بالانحراف المالي بسب كلفتها العالية جدا، فهي تستمر في تقديم المساعدات للمزارعين بقيم عالية في ظل ارتفاع الأسعار في السوق العالمية. وتعالت الأصوات حتى من حكومات الدول الأعضاء مطالبة بتخفيض في ميزانية السياسة الزراعة المشتركة. في المقابل التحضير لتوسع الاتحاد الأوروبي شرقا ليشمل بلدان من وسط وشرق أوربا في مارس 2004.

أما على المستوى الدولي كان لزاما الوصول إلى قرارات تمكن الاتحاد الأوروبي من التحضير أفضل للمؤتمر الوزاري للمنظمة العالمية التجارة بسياتل، ليتمكن من مواجهة انتقادات الدول الأعضاء للمساعدات المقدمة في إطار السياسة الزراعية المشتركة واتهامها بخلق اختلال في السوق العالمية للمنتجات الزراعية ومطالبتها بإلغاء المساعدات، إلى جانب مواجهة المنافسة المتزايدة للدول الصاعدة. وخرج مؤتمر برلين بمجموعة من القرارات:

– الاستمرار في تخفيض أسعار الدعم وتعويضها بدفعات مباشرة ثابتة لإحراز تقارب جديد بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية، هذا التخفيض يسمح بتفادي التعويض الزائد في حالة المحافظة على أسعار السوق، وكذلك تخفيض المساعدات المباشرة تدريجيا استنادا لبعض المعايير الانتقائية. وقد خفضت أسعار التدخل للحوم البقر بنسبة 20% والحبوب بنسبة 15% و عوضت الدفعات المباشرة 50% من الأسعار المخفضة.وشمل التخفيض أيضا أسعار دعم الحليب إلى غاية إلغاء الحصص لاحقا.

– التوجه نحو السوق من خلال مساعدات أكثر انفصالا عن الإنتاج مما يجعل هده المساعدات تندرج ضمن العلبة الزرقاء في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة وهي المساعدات المقبولة.

– الإبقاء على تجميد الأراضي، وعلى المزارع المنتجة لأكثر من 92 طن من الحبوب و البذور الزيتية والالتزام بزراعة المحاصيل بأرض لا تدخل في إطار التجميد الزراعي.

– استقرار نفقات الميزانية الزراعية بوضع إطار مالي صارم للفترة 2000-2006 .

– أسست هذه الإصلاحات لتشكيل عمودين للسياسة الزراعية المشتركة عمود خاص بالمساعدات المباشرة والعمود الثاني خاص بالتنمية الريفية. على هدا الأساس تم تقسيم الميزانية إلى صندوقين الصندوق الأوروبي الزراعي للضمان FEAGA الخاص بنفقات السوق والتصدير. و الصندوق الأوروبي الزراعي للتنمية الريفية FEADFR لتمويل إجراءات العمود الثاني[1] وإلزام المزارع بحماية البيئة والتقليل من تلوث المياه والتربة كشرط للحصول على الدفعات المباشرة، [2] مع إمكانية تخفيضها لتمويل معايير التنمية الريفية.

ومن الملاحظ أن إصلاح 2000 فكك أكثر الأدوات المدعمة للسوق وأصبحت الأدوات الرئيسية الأخرى للسياسة الزراعية المشتركة مهددة بالاختفاء وبصفة خاصة إعانات التصدير والمنظمات المشتركة للسوق المؤسسة منذ 1967.[3]

3–مراجعة منتصف المدة إصلاح 2003

دعت المفوضية الأوربية في قمة برلين لمراجعة نصف المسار لإصلاح 2000 لتقيم أثار الإصلاح الأخير للسياسة الزراعية المشتركة، إلا أن هذه المراجعة صارت الإصلاح الأكثر طموحا من بين الإصلاحات إلى حد الآن.[4]

أبرزت هذه المراجعة الحاجة لإصلاح جوهري إضافي بعيد المدى يدخل في إطار تجسيد أهداف إستراتجية لشبونة بدعم الحداثة والمتعلقة بالانشغالات الحالية للسياسة الزراعية المشتركة والمستهلك في مايخص جودة الغذاء والرعاية الجيدة للحيوانات. والبحث عن سياسة حديثة ذات أداء جيد والحاجة إلى قفل سقوف الميزانية الزراعية وبالتالي تجنب مخاطر تخفيضات إضافية للميزانية في السنوات القادمة خاصة قبل انضمام الأعضاء الجدد.

[1] Bernard Bourget, op.cit, p01

[2] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 08

[3] Olivier de Gasquet, op.cit,p214

[4] Le Parlement européen, « Les instruments de la PAC », op.cit, p02

وقد جاء في " تصريح المفوض الأوروبي فيشر F.Fisher أن للإصلاح هدف واحد هو إعطاء معنى للدعم الزراعي سواء بالنسبة للمزارعين أو المستهلكين ودافعي الضرائب، ومنحهم أفق واضح يمكنهم من تخطيط مستقبلهم.[1] وقد حددت أربع أهداف رئيسة لهذا الإصلاح:

– ربط أكبر للزراعة الأوروبية بالسوق العالمية.

–تحضير التوسع الأوروبي.

– الاستجابة الأفضل للمطالب المجتمعية في مجال المحافظة على البيئة ونوعية المنتوج (خاصة مع الأزمات الصحية المتتالية).

– جعل السياسة الزراعية المشتركة متوافقة مع مطالب الدول الأخرى.[2]

وفي 26 جوان 2003 في لوكسمبورغ توصل وزراء الزراعة للاتحاد إلى اتفاق وتقرير اعتماد الآليات التالية:

– إدراج مبدأ الفصل الكلي عن الإنتاج، ويعني نهاية الربط بين مبالغ المساعدات المقدمة وحجم الإنتاج.[3] فكل المنتجات دخلت في إطار نظام الفصل عن الإنتاج حتى القطاعين الكبيرين الحليب والسكر اللذان كان يعرفان الاستثناء. ويبدأ تطبيق هذا النظام في 1جانفي 2005 لمعظم المنظمات المشتركة للسوق مع فترة انتقالية لمحاصيل معينة إلى غاية 2007 وهو مصمم ليزيل فوائض الإنتاج بحيث يوازن العرض الطلب بشكل لا يؤثر على دخل المزارعين [4]

– تجميع المساعدات في دفعات واحدة للمستثمرة و المبلغ يدفع على أساس الهكتار أو على أساس رأس الماشية، وهذا ما يطلق عليه الدفع الموحد وهو مرتبط باحترام التنظيمات والتوجيهات الشرطية التي يترتب عنها عبئ إداري على المزارعين،[5] والمتمثل في احترام المعايير البيئية، سلامة الغذاء، الصحة العمومية ، الصحة النباتية والحيوانية، العناية بالحيوان ومتطلبات الحفاظ على الأرض الزراعية بحالة جيدة بهدف المحافظة على المنظر

[1]Yves Petit , « De la dernière à la prochaines reformes de la PAC , l'évolutionnisme de la PAC », **Revue du Marché communautaire et de L'Union européen**, n503 Décembre 2006, p687 .

[2] Parlement européen, Les instruments de la PAC, op cit,p02.

[3] Yves Petit , op cit, P687 .

[4] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 09.

[5] Bernard Bourget, op cit, P 02

الطبيعي و الريفي. إن الشرطية في تقديم المساعدات من شأنها أن توجه الممارسات الزراعية نحو الجودة والعناية بالحيوان والبيئة.

– تعزيز العمود الثاني الخاص بالتنمية الريفية والمساعدات التي كانت اختيارية في مجال التنمية الريفية في 1999 أصبحت إجبارية سنة 2003 وتمكن من تحويل القروض من العمود الأول الخاص بسياسة السوق إلى العمود الثاني الخاص بسياسة التنمية الريفية وبالتالي تمويل إضافي في هذا الإطار.[1] ويتم الاقتطاع من الدفعات المباشرة للمستثمرات الكبيرة التي نتجاوز قيمتها 5000 أورو في السنة ب3% سنة 2005 و4 % سنة 2006 و5% سنة 2007 لتحول إلى العمود الثاني الخاص بالتنمية الريفية. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الادخار بالنتيجة سيكون حوالي 1.2 مليار يور في السنة. [2]

كما يمكن المزارعين الاستفادة من تمويلات جديدة تساعدهم للتكيف مع صرامة القواعد الجديدة للشرطية في إطار برنامج ما يسمى Natura 2000 لاحترام قواعد الزراعة البيئية، رعاية جيدة للحيوان وجودة الغذاء.[3] إن إعطاء مكانة للتنمية الريفية يمثل نموذج زراعي أوربي يعكس الدور متعدد الوظائف للزراعة في إثراء تنوع المناظر الطبيعية و السلع الغذائية.

وعلى الرغم من الأهمية التي أعطيت للبيئة والتنمية الريفية في إطار هذا الإصلاح مع تخصيص صندوق خاص بذلك وإمكانية تحويل مساعدات من صندوق العمود الأول الخاص بالسوق والمساعدات المباشرة للدخل، ورغم إعلان بروكسل عن إرادتها في تمويل زراعة أكثر احتراما للتوازن الايكولوجي، إلا أن النفقات على الدخل تأخذ حصة الأسد، فقد قدرت نفقات أوربا في هذا الاتجاه سنة2005 ب80% لنفقات الدخل، أما المساعدات لصالح التنمية الريفية و البيئة فهي قليلة وقدرت ب20 %. [4]

– تأسيس منظمة مشتركة للأسواق واحدة قي 2007 تحل محل 21 منظمة مشتركة للأسواق.[5]

– التوصل إلى التوافق مع المنظمة العالمية للتجارة حيث تمكن المساعدات المفصولة عن الإنتاج الاتحاد الأوروبي من إدراج نظام الدفعات الموحدة في العلبة الخضراء، وبهذا تم تحويل المساعدات من الممنوعة حسب تقرير

[1] Yves Petit, op.cit, p 688.

[2] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 09

[3] Yves Petit, op.cit, p 687.

[4] «L'Agriculture : l'Europe doit choisir son camp », op.cit, p 033.

[5] Le Parlement européen, op.cit, P 02.

المنظمة العالمية للتجارة إلى مساعدات مقبولة مسموح بها. وبالتالي تساعد هذه الإصلاحات أوربا بأن تبرز بموقف قوي وذو مصداقية على طاولة المفاوضات لتسهيل الوصول إلى اتفاق زراعي، خاصة أن إصلاح 2003 يسبق بشهور مؤتمر كانكون المبرمج في سبتمبر2003.

قامت المجموعة الأوروبية باقتراح مجموعة من الإجراءات بهدف تنمية بعض الطاقات المتجددة خاصة مع التطور الحاصل في مجال المحروقات الزراعية المصنعة من الشمندر والقمح والسكر والبذور الزيتية. وقد أعطت مؤسسات المجموعة اهتمام خاص بمنتوج السكر ليدخل في صناعة بيو ايثانول ويمكن إشراك دول إفريقيا الكاريب المحيط الهادئ ACP المعنية المباشرة لإصلاح منظمات السوق المشتركة للسكر لتتمكن من إنتاج المواد الأولية الضرورية لصناعة المحروقات الزراعية. [1]

تساعد آلية المساعدات المنفصلة عن الإنتاج تطوير الزراعات الطاقوية الأوروبية لأنها تمنح حرية كبيرة للمزارعين في اختيار الزراعات، وبالتالي إمكانية توجيه المزارعين دون أيه قيود لزراعة المنتجات الخاصة بالمحروقات الزراعية وهو مشروع واعد لأوروبا " فهو ينقص من تبعية أوروبا في مجال المحروقات، ويحفز النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية ويضع حد لانبعاث الغازات الدفيئة.[2]

ويبقى التساؤل عن جدوى بقاء الميزانية الزراعية مرتفعة على الرغم من كل هذه الإصلاحات؟ وسواء ارتفعت الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية أو انخفضت فإن الميزانية تبقى مرتفعة. فعند انفجار الأسعار العالمية للحبوب من 100أورو/طن إلى250أورو/طن في سنة 2005 فإن المساعدات لم تخفض، مما يؤدي إلى إثراء المزارع الأوروبي على حساب المواطن الأوروبي الذي يدفع الفاتورة مرتين .

فمزارعي الحبوب ومنتجي الزراعات الكبرى يستمرون في الحصول أليا على حوالي 18 مليار أورو من المساعدات من الاتحاد الأوروبي في السنة في حين أن الأسعار مرتفعة ومداخيل المزارعين أيضا.[3] وظهرت تخوفات في مجال تبني آلية المساعدات المنفصلة عن الإنتاج التي حسب الملاحظين قد تؤدي إلى تراجع الإنتاج مادامت المساعدات تمنح للمزارعين سواء أنتجوا أو لم ينتجوا ، الأمر الذي قد يدفع ببعض المزارعين في بعض القطاعات أو بعض الأقاليم إلى التوقف عن الإنتاج تماما .

[1] Yves Petit, op.cit, P 689.
[2] Ibid. P 688
[3] « L'agriculture, doit choisir son camp », op.cit, P 30.

كما وجهت انتقادات في مجال توزيع المساعدات، حيث أن الجميع يستفيد منها كبار أو صغار المزارعين، ما يجعل المستثمرات الكبيرة تحصل على مبالغ كبيرة تزيدهم قوة، أما صغارا لمنتجين يبقون محدودي الدخل، الأمر الذي يدفع للتوجه أكثر نحو توسيع و الزيادة في حجم المستثمرات.

إن إصلاحات 2003 شكلت مرحلة انتقالية لصالح تأسيس الهياكل والوسائل التنظيمية للزراعة التنافسية و الدائمة لسنوات 2010.[1] هذا المسار المدفوع من طرف العولمة يسمح بنموذج زراعي أوروبي قائم على زراعة قادرة على التنافس في الأسواق وزراعة مسئولة عن الانسجام الإقليمي والبيئي.[2] والملاحظ أن الإستراتيجية الأوروبية نحو دعم الزراعة لم تتغير فبدلا من تغير السياسة الزراعية تم تغير أداة الإغراق فالمساعدات المباشرة حلت محل دعم الصادرات.[3]

4-الحصيلة الصحية 2008

قام المجلس الأوروبي بمراجعة مجموعة كبيرة من الإجراءات المطبقة تبعا لإصلاح 2003 كما هو مبرمج له يوم 20 نوفمبر 2008. وجاء هذا الاجتماع في ظل أزمة الغذاء التي شهدها العالم في ربيع 2008 والأزمة الاقتصادية و المالية. نتج عن هذا الاجتماع الاتفاق على ثلاث مسائل مثيرة للجدل بين الدول الأعضاء:

1- تنظيم الأسواق الزراعية: في هذا الإطار ذكرت العديد من الدول ارتباطها بسياسة مشتركة تحقق استقرار في الأسعار مع مواجهة التبخريه الكبيرة للأسعار التي لا تفيد لا المنتجين ولا المستهلكين.[4] وهذا لن يتم إلا بتنظيم الأسواق، فالتحرير لن يسمح لسوق المنتجات الزراعية أن تنظم نفسها بنفسها وهذا ما يبرزه انفجار أسعار المواد الأولية منذ سنة 2008 ،وكذا أزمة الغذاء اللذان يؤكدان على الحاجة للتنظيم والإبقاء على أدوات التدخل. وقد تم الاتفاق على:

- إلغاء حصص الحليب سنة 2015 مع وتيرة لرفع الحصص بنسبة 1% في السنة.
- إلغاء التجميد الإجباري في مجال الزراعات الكبرى.

[1] Olivier de Gasquet, op.cit, P 259.
[2] Montserrat Millet, Patricia Garcia Duran « la PAC face aux défis du cycle de Doha », **Revue du Marché commun et de l'Union Européen**, n 494 janvier 2006, p 23.
[3] « L'Agriculture doit choisir son camp », op.cit, p44.
[4] Samuel Féret, « Bilan de santé de la politique agricole commerciale, quel impact pour le développement rural », **POUR**, 2009, n 201, P 119-133.

– المرونة في قواعد التدخل العمومي والرقابة على العرض حتى لا يتم كبح قدرة المزارعين على التصرف تبعا للسوق.

الملاحظ من خلال هذه الإجراءات أنها تحفز على الزيادة في الإنتاج الأوروبي خاصة أن السوق العالمية تعرف زيادة كبيرة في الطلب العالمي على المنتجات الزراعية مع ظهور أزمة الغذاء العالمية. ضف إلى ذلك استخدام بعض المنتجات الزراعية مثل الحبوب و السكر والشمندر في إنتاج المحروقات الزراعية في إطار الطاقات المتجددة مما يفتح الأفاق الإنتاجية للاتحاد الأوروبي بعد سنوات من تقييد الإنتاج في ظل أزمة الفائض التي عرفتها أوربا سابقا.

2- تعزيز المساعدات المباشرة المنفصلة عن الإنتاج كليا بهدف القضاء التدريجي على أخر الدفعات المرتبطة بالإنتاج بإدماجها في نظام الدفعات الموحدة للمستثمرة.[1] وقد أثارت المساعدات المباشرة على أساس الهكتار جدلا كون أن المستفيد الأكبر منها هي المزارع الكبرى ذات الإنتاج المكثف، وليست المستثمرات التي بحاجة للمساعدة، حتى أنها فقدت شرعيتها في نظر الرأي العام.[2] وقد نبه المجلس الأوروبي على هذه النقطة بدعوة الدول للتوجه نحو تحقيق التجانس بين المستثمرات الزراعية في إطار مبلغ حق الدفع الموحد على الهكتار، وإعادة توزيع الدعم المباشر على المستثمرات والقطاعات المنتجة و الأقاليم.[3]

3-إعادة توجيه جزئي لصناديق العمود الأول لصالح التنمية الريفية من أجل رفع نسبة الاقتطاع من المساعدات المباشرة وبالتالي رفع نسبة التحويل من العمود الأول من 5% إلى نسبة 10 % بحلول سنة 2013 باقتطاع إضافي تدرجي 4 % يمس المستثمرات التي تحصل على 300.000 أورو من المساعدات مع تمويل مشترك للدول الأعضاء ب50% وقد يصل إلى 75% في المناطق المتضررة. وفي إطار مناقشة هذه النقطة أبرزت المنظمات الزراعية رفضها لأي تحويل إضافي للمساعدات المباشرة. وتبقى حصة العمود الثاني الخاص بالتنمية الريفية متواضعة فقد قدر سنة 2009 ب152مليون يور مقابل 43.8 مليار أورو للعمود

[1] Parlement européen, « les instruments de la PAC et leurs reformes » ; op.cit, p 03.
[2] Samuel Féret , op.cit, pp 113-119
[3] Vincent Chatellier, Hervé Guyomard « le Bilan de santé de la PAC et le rééquilibrage des soutiens à l'agriculture Française », **Economie Rural ,** 323 /2011 P 4-20 http://economie-rurale.revue.org/3021/DOI:10.4000/economierural.3021

الأول "[1] ويمكن القول أن الحصيلة الصحية لسنة 2008 لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة تركت هامش للتحرك هام للدول الأعضاء في مجال التطبيق الوطني لهذه القرارات.

5-إصـــلاحات 2013

يعتبر الاتفاق ثمرة ثلاث سنوات من التفكير والنقاش المفتوح والمفاوضات المكثفة، وهو استمرار لعملية الإصلاح المنطلقة في التسعينيات التي تعتبر تغير جذري يعكس الانتقال من دعم المنتوج إلى دعم المنتج، فبعد أن كنا ندعم الإنتاج وحجم المنتجات أصبحنا ندعم دخل المزارعين..[2]

هذه الإصلاحات تندرج في إطار تحقيق أهداف السياسة الزراعية المشتركة وهي جعل الزراعة الأوروبية أكثر فعالية، مستدامة وأكثر تنافسية [3] أي زراعة تحقق مستويات عالية من الإنتاج الغذائي السليم ذو جودة مع الحفاظ في نفس الوقت على الموارد الطبيعية الضرورية للمحافظة على الإنتاجية الزراعية. وهذا يتطلب وجود قطاع زراعي حيوي وتنافسي .

وحدد إصلاح 2013 الخطوط الكبرى للسياسة الزراعية المشتركة في العنصرين التاليين:

- تعزيز تنافسية الزراعة في الاتحاد الأوروبي.
- تحويل المساعدات المنفصلة عن الإنتاج إلى نظام متعدد الوظائف وهذا بالانتقال إلى مرحلة إعادة ربط الأدوات بأهداف محددة،[4] أي تحديد الهدف بدقة .استبدال الدفعات الموجودة للمستثمرات بنظام الدفعات التدريجي الطبقي من خلال 7 مكونات :
- دفعات قاعدية على أساس الهكتار.
- دعم تكميلي لتعويض تكاليف تمويل السلع العمومية البيئة غير المعوضة من طرف السوق(مكون ايكولوجي).
- دعم إضافي للمزارعين الشباب .
- دفعات توزيعية تسمح بتعزيز دعم الثلاثين هكتار الأولى للمستثمرة.
- دعم إضافي للدخل في المناطق الوعرة .

[1] Samuel Féret , op.cit, p113-119
[2] Commission Européenne, présentation de la réforme de la PAC (2014-2020) p 01
[3] Ibid. P03
[4] Le parlement Européen, op.cit, P 03

– مساعدات مرتبطة بالإنتاج لأسباب اقتصادية واجتماعية.

– نظام مبسط لصالح المزارعين الصغار الدين يستفيدون من أقل من 1250 أورو.

وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات على أساس الهكتار الجديدة تمنح فقط للمزارعين الذين يزاولون النشاط الإنتاجي.

–الإبقاء على نظام العمودين مع إلغاء اقتطاع المساعدات المباشرة من العمود الأول لصالح الثاني وتعويضه من خلال تخفيض إجباري للدفعات القاعدية انطلاق من 150.000 أورو. وزيادة المرونة بين العمودين فيمكن الدول الأعضاء تحويل المبالغ من الجانبين (من العمود الأول إلى الثاني والعكس كذلك) فيمكن تحويل إلى غاية 15 % من العمود الأول إلى الثاني والى غاية 25% من العمود الثاني إلى الأول.[1]

توفير الأدوات اللازمة للمنظمة المشتركة للسوق الموحدة في إطار الحزمة الأمنية التي لا تتدخل إلا في إطار أزمة الأسعار أو اضطراب الأسواق[2] لتعزيز مقدرة الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، إلى جانب إجراءات استثنائية بطريقة مرنة من خلال توفير احتياط جديد في حالة الأزمة لحوالي 400مليون أورو في السنة (سعر2011) لضمان توفير مواد مالية ضرورية في حالة الأزمة وهذا من خلال الاقتصاد على الدفعات المباشرة. والمبالغ غير المستخدمة يتم تعويضها للمزارعين السنة المقبلة. إلغاء كل إجراءات الرقابة والقيود على العرض والإنتاج، فكل القيود التي تواجدت سابقا في مجال حجم الإنتاج رفعت. وفيما يخص منتجات الألبان رفع الحصص مبرمج لسنة 2015، في قطاع السكر تنتهي الحصص سنة 2017، أما فيما يخص الحق في تشجير الكروم، استبدل بنظام الترخيص لسنة 2016 ويرفع القيد عليها سنة 2018 .

–تشجيع المزارعين الشباب ودعمهم للاستثمار في القطاع الزراعي وتوفير لهم التكوين الجيد من خلال برامج التكوين والتحديث وأنظمة الإرشاد الفلاحي لتقليص الهوة بين المعرفة والممارسة .

– تشجيع المزارعين على بناء قراراتهم في الإنتاج على أساس مؤشرات السوق.[3]

[1] Le parlement Européen, op.cit, P 03
[2] Ibid.
[3] Commission européenne, op.cit, p 05

الملاحظ أنه بعد أن عرفت السياسة الزراعية المشتركة في مراحل سابقة تقليص الإنتاج منذ بداية التسعينات فهي تعمل اليوم على الحث و الزيادة في الإنتاج .

حتى نؤمن غذائنا يجب الحفاظ على الأرض والتربة والمياه ، خاصة بالنظر للضغوطات الممارسة على الموارد الطبيعية ومن هنا وجب تحسين أداء الزراعة النسبي باستخدام أساليب إنتاجية مستدامة خاصة إذا علمنا أن الزراعة تشغل أكثر من نصف الأراضي في أوروبا، وبالتالي حماية البيئة باتت ضرورة سواء تعلق الأمر بالتنوع البيئي أو تخفيض انبعاثات الغاز الدفيئة أو الانحباس الحراري.[1]

التواجد الواسع للأدوات في إطار العمود الثاني والمبسطة، فإلى جانب الشرطية لاحترام متطلبات البيئة للحصول على تمويل كامل ، هناك ابتداء من 2015 أداة جديدة في العمود الأول وهي الدفع المباشر الأخضر وهو إجباري ويمثل 30% من المال الوطني المخصص للمساعدات المباشرة بالمزارعين الذين يحترمون المسارات الثلاث :

المحافظة على المروج الدائمة.

المحافظة على المساحات لمصلحة الايكولوجية.

تنوع الزراعات.

كذلك دعم المستثمرات المتوسطة والصغيرة من خلال الدفعات المعاد توزيعها يمكن أن تمنح للهكتارات الأولى من المستثمرات لتقديم دعم محدد، دعم خاص بالمزارعين الصغار. يمكن أيضا للدول الأعضاء منح دعم مرتبط بالإنتاج لضمان مستقبل القطاعات الهشة.[2] كما توفر السياسة الزراعية المشتركة المساعدات الدنيا أقلها تقدر ب196 أورو للهكتار.

إن تزايد اهتمام المؤسسات الأوروبية بالبيئة والتنمية الريفية راجع لعدة اعتبارات أهمها مطالب الرأي العام الأوروبي بحق المواطن في الحصول على غذاء صحي سليم وهذا لن يتوفر إلا بالعناية الجيدة بالتربة والمياه والحيوان.

[1]« L'Agriculture, l'Europe doit choisir son camp », op.cit, p07
[2] Commission Européenne, op.cit, p 08.

إن إصلاحات 2013 أدخلت هندسة جديدة للدفعات المباشرة أكثر ايكولوجية .لهذا الغرض كان لزاما وجوب تحديد بصفة جيدة ودقيقة المواد المالية اللازمة، فقد وفر الاتحاد 362.187 مليار أورو للفترة ما بين 2014-2020 خصص 277.851 أورو منها للدفعات المباشرة وإجراءات السوق أي العمود الأول. و84.936 مليار أورو بالنسبة للتنمية الريفية العمود الثاني وهذا طبقا لأسعار2011.[1] وبالتالي تبقى ميزانية الزراعة الأوروبية مرتفعة دائما فهي تتجاوز 51 مليار أورو في السنة وتبقى الدفعات المباشرة دائما تحصل على حصة الأسد ، كما أن الحزمة الأمنية لفترة الأزمات والدفعات المباشرة وهي المصدر الرئيسي للدعم تمثل 94 % من الدفعات المنفصلة. ويقدم الشكل رقم (05) تطور وتصنيف المساعدات المقدمة في إطار السياسة الزراعية المشتركة منذ التسعينيات أي منذ انطلاق الإصلاحات إلى غاية اليوم.

الشكل رقم (05)

تطور نفقات السياسة الزراعية المشتركة حسب السنة التقويمية

(الاسعار الحالية)

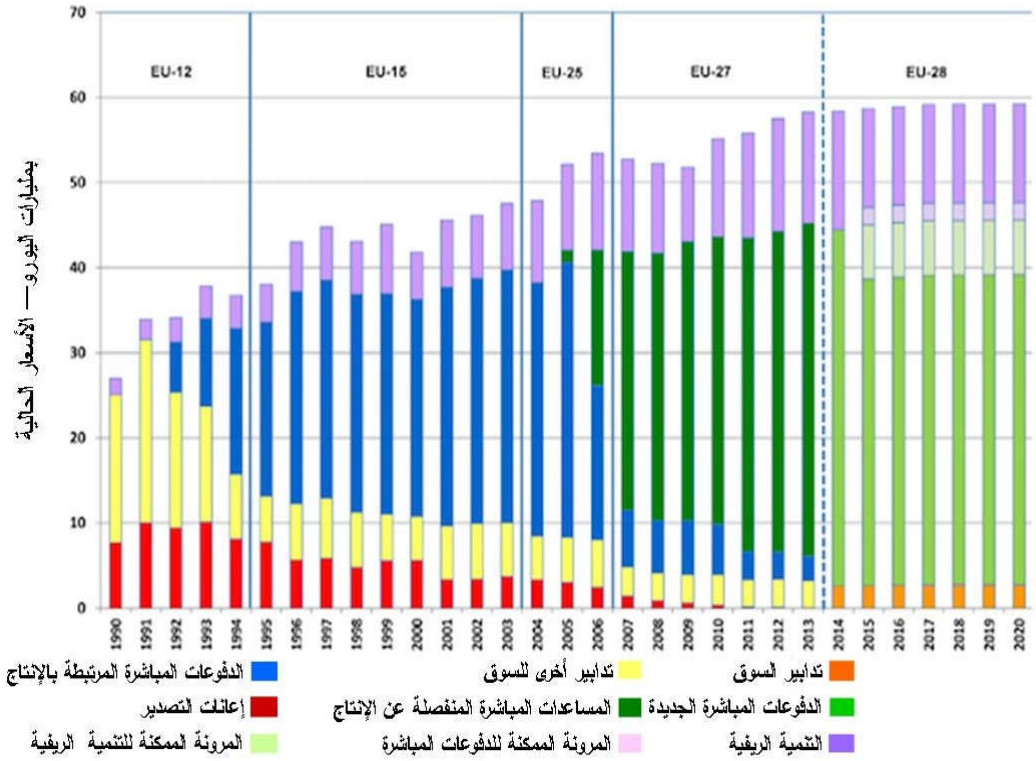

المصدر : Commission européenne DG Agriculture et développement rural

[1] Commission Européenne, op.cit, p 01.

إن التفوق الذي وصلت إليه الزراعة الأوروبية يعود للسياسة الزراعية المشتركة التي استطاعت ليس فقط تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع الأوروبي الذي عانى من ندرة المؤن الغذائية، بل وإلى الوصول إلى المركز الأول في مجال الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية بفضل قدرتها على التكييف وإدراج التعديلات اللازمة.

المبحث الثاني: السياسة الزراعية الأمريكية

تشكل الزراعة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قطاع استراتيجي فهي من أكبر المنتجين والمستهلكين والمصدرين والمستوردين للمنتجات الزراعية القاعدية في العالم. وصلت قيمة الإنتاج الزراعي إلى رقم قياسي365 مليار دولار في 2008، أهم منتجاتها الحبوب، البذور الزيتية، لحوم الأبقار، الألبان ، لحوم الدواجن ، الفواكه والخضار.[1] وقد تزايدت الإنتاجية بسرعة أكبر من الطلب الداخلي، فالمزارعين والمؤسسات الزراعية تابعين بدرجة كبيرة للصادرات ولسياسة دعم الأسعار والمداخيل، وتعد المبادلات الزراعية هامة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية مصدر رئيسي وأكبر مستورد للمنتجات الزراعية، ويساهم الفائض في الميزان التجاري من هذا القطاع في تعويض العجز المستمر في السلع والمبادلات غير الزراعية. في2008 قدرت الصادرات 115.4 مليار دولار و قدر الفائض في الميزان التجاري بـ 34,9 مليار دولار.[2] وفي 2014 قدرت الصادرات بـ 127 مليار دولار و قدر الفائض في الميزان التجاري 17.3 مليار دولار.[3]

وهو قطاع خالق للشغل، فالصادرات الزراعية أنتجت 806000 منصب شغل في 2006.[4] و1 مليون منصب مدعم من خلال التصدير. تمثل اليد العاملة النشيطة في المجال الزراعي2% حوالي 3,3 مليون مستثمر أين يضاف لهم حوالي مليون من العمال الأجراء. وهو قطاع مستخدم كبير للآلة ومدعم بالبحث الزراعي من ألمصاف الأول ويمثل 1.3 % من الناتج القومي الخام الأمريكي.

وتعتبر الزراعة الأمريكية الحلقة الأساسية للزراعة الغذائية التي تعتبر من أوسع القطاعات في الاقتصاد الأمريكي، وهي سلسلة واسعة ابتدأ من الممولين الزراعيين إلى سلسلة المطاعم السريعة. في2002 شغل هذا

[1] OCDE, **Evaluation des réformes de la politique agricole aux États-Unis**, 2011, p 15. http://doi.org/10.1787/9789264096752-fr
[2] Ibid.
[3], «Les politiques agricoles à travers le monde quelques exemple, Etats- Unis », Ministère de l'agriculture de l'agro alimentaire et de la foret, 2014. p 01.
[4] OCDE, **Evaluation des réformes de la politique agricole aux États-Unis,** op.cit, P 16.

القطاع 24 مليون شخص أي 15% من اليد العاملة النشيطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويساهم في 1240 مليار دولار أي 12.3% من الناتج القومي .[1]

كما يعرف القطاع الزراعي الغذائي ميزة كبيرة في مجال التحديث، حيث هناك 16.000 منتوج جديد في السنة لمدة حياة حوالي سنتين. فهو قطاع صناعي قوي ذو موقع مسيطر في السوق العالمية، 5 من 10مجموعات غذائية الأولى في العالم هي أمريكية ويمكن أن نذكر هنا بيبسي وكوكا كولا للمشروبات، كرافت فود للزراعة الغذائية، جنرال ميلكز للحليب، تايزن فود للحوم وكارجيل للحبوب.[2]

المطلب الأول: المرحلة الأولى السياسة الزراعية الأمريكية 1933–1996

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقطاع الزراعي قديم، الأمر الذي جعل منها قوة زراعية وتجارية عالمية بفضل سياسة زراعية قوية وقديمة، تمتد إلى قيام السلطات الحكومية بإعمار السهول الغربية وباستثمار الأراضي التي ضمت للاتحاد بعد الحرب مع المكسيك،[3] وبناء مراكز البحث الزراعي. فقد عرف القطاع الزراعي تدخل حكومي كبير منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يفسر الحمائية الكبيرة التي تشهده الزراعة الأمريكية اليوم.

1– سياسة زراعية قديمة

وفي إطار تشجيع استثمار الأراضي الجديدة والإقامة فيها أصدر الكونغرس عام 1862 قانون هومستد Homested Acts والقاضي بمنح كل مواطن يفوق سنه 21 سنة قطعة أرض مساحتها حوالي 65 هكتار من دون مقابل، شريطة أن يزرعها بنفسه لمدة 5 سنوات على الأقل، وذلك كبديل لما كانت الحكومة تمارسه من قبل من بيع الأرضي للحصول على الدخل.[4] وتدخل هذه السياسة في إطار تسريع مسار استيطان الأقاليم بتوزيع الأراضي لمستثمرات عائلية رأسمالية.

[1] OCDE, **Evaluation des reformes de la politique agricole aux États-Unis,** op.cit, P 17.
[2] Les politiques agricoles a travers le monde, op.cit p 03
[3] Olivier de Gasquet, op.cit, P 213.
[4] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر**،ت: فؤاد بلبع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والأدب، 2000، ص 174.

وفي نفس السنة أقر الكونغرس قانونا بمنح كل ولاية مساحات واسعة من أراضي الحكومة الفدرالية بدون مقابل لتقام عليها مدارس زراعية ومحطات تجارب ومراكز الأبحاث. وما إن حلت سنة 1880 حتى كانت الحكومة الأميركية ، قد وزعت ما يفوق عن 22,6مليون هكتار، مما ساهم في استثمار الأراضي الواسعة الممتدة إلى الغرب حتى شواطئ المحيط الهادي،[1] كما انتشرت تربية المواشي حتى صارت مورد كبير من موارد الولايات المتحدة. ففي السابق عملت الإدارة الأمريكية على تشجيع استيطان الهضاب الكبرى وكانت قليلة التدخل باسم حرية التنافس إلا في إطار تنظيم التعليم الزراعي أو إنشاء سنة 1916 نظام القرض الزراعي.[2]

أدت هذه السياسة إلى تطوير الزراعة الأمريكية خاصة مع إدخال التقنية باستعمال الآلات الميكانيكية، ومع نهاية القرن 19 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الزراعية ألأولى في إنتاج القمح، القطن، التبغ، والذرة. ومن أغنى دول العالم بالمواشي. وقد قدرت حصتها ب23 % من الإنتاج العالمي سنة 1900.[3]

وفي مواجهة الانهيار الزراعي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية بسبب غلق حدود الدول الأوربية ركزت تدخلها أساسا في تنظيم السوق وتطوير البنية القاعدية للنقل.[4] وقد كان عامل الأسعار في السابق أي قبل 1933 الوسيلة الأساسية لتنظيم السوق الزراعية، ومع حلول الانهيار الكبير لسنة 1929 بدأت في الثلاثينيات تظهر السياسة الزراعية الأمريكية والتي استمرت إلى غاية 1996.

2-القانون الزراعي 1933

تعود هذه السياسة في الأصل للمناقشات والآراء الناتجة عن صدور كتاب المساواة في الزراعة سنة 1921. ويرى الكاتبين أنه من غير المقبول أن نوكل تنظيم التوازنات الاقتصادية الكبرى النمو والتراكم لأداة بدائية هي السعر بل يجب تجنب أي انسداد في مجال التراكم، رقابة الإنتاج وتصحيح الآثار المفاجأة للاقتصاد

[1] عبد العزيز سليمان، عبد المجيد النعنعي، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، دار النهضة العربية، د ت ن، ص 132.

[2] Robert Chapuis, Patrick Mille, **Systèmes et espaces agricoles dans le monde**, Armand colin, 2001, P 150

[3] Emanuel Gloser, **Le Nouvel ordre International**, Hachette, Paris, 1998, P 118.

[4] Sophie Devienne, Gilles Bazin, Jean-Paul Charnet « Politiques agricoles et agriculture aux Etats-Unis », **Annales de géographie, Evolutions et Enjeux actuels**, Janvier/février, 2005, n 641, P03.

الكلي للدولة أي تنويع تدخلاتها.[1] وبالتالي أصبح هذا التدخل الكبير للدولة مناقضا للسياسة السابقة المنحصرة أساسا في المناورة في إطار التعريفة الجمركية.

كانت السياسة الزراعية الأمريكية في هذه المرحلة قائمة على تنظيم العرض ودعم الأسعار. وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة زراعية عميقة مع نهاية سنوات العشرينيات، حيث واجه التوسع في الإنتاج الزراعي الأمريكي بفضل ارتفاع الطلب الأوروبي خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، انخفاض الطلب بغلق حدود أغلب الدول الأوروبية بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة لكندا والأرجنتين واستراليا. وخلال هذه الأزمة أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون سموت هاولي الذي يتضمن رفع التعريفة الجمركية للواردات بـــ 60 % مما دفع الدول الأوروبية للقيام بالمثل. فاعتبرت أزمة 1929 من طرف السلطات العمومية أزمة فائض في الإنتاج و قلة الاستهلاك، الأمر الذي دفع إدارة روزفلت إلى اتخاذ إجراءات في إطار السياسة الزراعية الجديدة قائمة على مبدأين شكلا أساس السياسة الزراعية الفيدرالية لأكثر من نصف قرن:

- مبدأ رقابة الإنتاج كمحاولة لإيقاف الانهيار الكبير للأسعار

- مبدأ دعم الأسعار الزراعية

و تم تكليف هيئتين عموميتين بالتدخل لتخفيض المساحات المزروعة، دعم الأسعار الزراعية، شراء من المزارعين جزء من محصولهم بسعر الدعم المحدد قانونا، مساعدة المزارعين بتقديم قروض، وفي المقابل على المزارعين أن يقبلوا بعض الضغوطات المتمثلة في تخفيض مساحاتهم الزراعية.[2]

وبالتالي تم وضع سياسة زراعية ذات مرونة كبيرة تهدف إلى تنظيم العرض من خلال

- تجميد الأرض المدعمة بمساعدات مباشرة.

- تخزين المحصول عن طريق تنظيم عمومي بسعر الضمان.

[1] Jean Pierre Berlan, « Les origines de la politiques agricoles américaine : Croissance et crise de longue période », **Etudes Internationales,** 121(1981), P 97.
[2] Robert Chapuis, op.cit. pp 150-151.

– تنظيم الطلب من خلال سياسة اعتماد الوصولات الغذائية التي تمنح للعائلات الأمريكية الفقيرة، ويعتبر هذا الأسلوب إلى حد الآن الأداة الرئيسية للدعم في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

إذن شكل دعم الأسعار وتنظيم العرض القاعدة الأساسية لتدخل السلطات العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية في القطاع الزراعي، وتتطور الآليات الفعلية وحجم التدخل حسب الظروف. ففي ظل الظروف الجيدة للسوق العالمية مع ارتفاع للأسعار لا يكون هناك داعي للدعم، أما في ظل الظروف الطارئة يرتفع الدعم.

وفي كل مرة يعرف الإنتاج فائض ويتراجع الطلب، تمنح البرامج الحكومية إمكانية لضمان الأسعار عن طريق تنظيم العرض على المدى القصير من خلال التخزين العمومي بسعر الضمان واللجوء إلى التجميد الإجباري للأراضي لمدة سنة أو التحكم في العرض على المدى الطويل، حيث يقوم بنك الأرض بسحب الأراضي الهشة من الإنتاج.[2]

كان المزارعون خاصة الكبار في سنوات مابين 1920–1930 يبحثون عن الزراعات التجارية لتعويض الإنتاج الرعوي الموجه للحيوانات ويضمن تغطية تكاليف الطاقة والميكانيك والتقنيات الحديثة.[3] فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد في الفترة ما بين 1926–1930 ¾ من البذور الزيتية بصفة خاصة من الفلبين على شكل كولزا و زيت جوز الهند.[4]

وحاولت بعض الشركات ضمان أسعار الصوجا للمزارعين اللذين يلتزمون بتمويل مصانعها ببذور الصوجا التي كانت بمثابة نباتات علفية، وعلى الرغم من قلة الكمية استطاعت أن تغطي جزء من السوق من بذرة الصوجا، إلا أن بروز و تطور هذا المنتوج لم يتم إلا بعد 1936 لكونه قليل الاستعمال في الغذاء آنذاك. وتوسع إنتاجه عندما التزم صناع المارغرين بعدم استخدام المواد المستوردة والاكتفاء بالمواد الدهنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا استخدم زيت الصوجا في الصناعة الغذائية الأميركية. يضاف إلى ذلك

[1] Sophie Devienne, op.cit, P 06.
[2] Sophie Devienne, op.cit, P 06.
[3] Jean Pierre Berlan, op cit, P 94.
[4] Ibid.

استخدام الصوجا في تغذية الحيوانات زاد من الطلب عليه من خلال تربية الدواجن والخنازير. وابتداء من سنه 1950 دخلت في إنتاج الأبقار وتم توطين تربية المواشي في مناطق إنتاج الصوجا.

3–قانون المساعدات الغذائية 1954

بعد انهيار الصادرات لسنوات1951–1954 بسبب تراجع الطلب بعد الحرب العالمية الثانية، جاء التصويت سنه 1954 على قانون التجارة والمساعدة الخارجية PL480 الذي يضمن عودة مستمرة للتصدير على أساس استخدام المساعدات الغذائية لأهداف إنسانية و تجارية و سياسية.[1] من أجل تطوير الصادرات وفتح أسواق جديدة من خلال تطوير المساعدات الغذائية، في بعض السنوات وصلت إلى 85% من الصادرات. وفي هذا الصدد عرف زيت الصوجا توسع كبير بفضل هذه الصادرات المدعمة [2]

وقد سمح هذا القانون بالتحكم في الفائض بدعم الصادرات الأمريكية للمنتجات الزراعية خاصة القمح. ولعل أبرز مشاريع المساعدة هو مشروع مارشال لمساعدة حلفائها في أوروبا والذي كرس تبعيتهم في هذا المجال. ويأتي هذا القانون نظرا للدور الذي يلعبه التصدير في وتيرة نمو الزراعة الأمريكية، فانهيار حصة الصادرات طيلة الأزمة الكبرى ساهمت في الأزمة الزراعية، والعكس صحيح عودة الصادرات في الحرب العالمية الثانية نشطت النمو الاقتصادي.

4–قانون تقارب السعر الداخلي بالسعر العالمي

قامت الإدارة الأمريكية بوضع سياسة سنة 1965 تحت اسم قانون الغذاء والزراعة وتهدف هذه السياسة إلى ربط الدعم الداخلي بسعر السوق العالمية مؤمنتا دخل المزارعين بفضل تقديم الدفعات التعويضية للتسويق، ثم ظهر بعده دعم أخر المساوي لأصغر قيمة للفارق بين سعر المستهدف من جهة ومتوسط 5 أشهر الأولى لسعر السوق. هذه الدفعات محسوبة لكل زراعة على أساس مساحة تاريخية للمستثمرة (متوسط 5 سنوات السابقة لهذه الزراعة) والمردودية المرجعية محددة على مستوى اللجنة.[3]

[1]Jean Pierre Berlan, op cit,, P 93
[2] Ibid, pp 97-98
[3] Sophie Devienne, op.cit, P P 06-07.

وقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا القانون الزراعي تقارب بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية، مما يبرز إرادتها في البحث عن أسواق عالمية، وأصبحت الزراعة الأمريكية على قدم مع هذه السوق لأن صادراتها لا تحتاج إلى دعم، فسعر الدعم الأمريكي أصبح هو السعر الموجه للأسعار العالمية باعتبار أن لها حصة معتبرة من هذه السوق (القمح، الذرة، الصوجا، القطن).[1]

ساعدت هذه الآلية على جعل من تدخل السلطات العمومية بدون جدوى في ظل الأسعار المرتفعة للسوق العالمية. وبالتالي تراجع الدعم الأمريكي في هذه الظروف خاصة مع ما شهدته السوق العالمية من توسع بظهور الطلب الروسي والدول النامية، حيث تضاعفت مبادلات الحبوب من 100 مليون طن إلى 200 مليون طن في السنة. أما الصوجا فقد انفجرت أسعارها. ومن هنا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز مكانتها في العديد من المنتجات في السوق العالمية بفضل الأسعار المرتفعة والطلب المدعم.

5-أزمة الثمانينات

إن فترة التوسع والأسعار المرتفعة تركت المكان في سنوات الثمانينات لأزمة عميقة عرفتها الزراعة الأمريكية التي عانت من تراجع مكانتها التصديرية في السوق العالمية، وتوقف عدد من عمليات الإنتاج أين المنافسة اشتدت مع ظهور كفأة التصدير للزراعة الأوروبية وكذلك الخاصة بالبرازيل الأرجنتين واستراليا.[2]

في ظل هذه الظروف أصبحت سياسة دعم التخزين العمومي والخاص وتجميد الأراضي وتقديم المساعدات المباشرة من جديد ضرورية لدعم المداخيل الزراعية رغم تكلفتها العالية في إطار التشريعات الأمريكية لسنة 1985-1990. وعلى العموم إصلاح السياسات سنة 1986-1988 حسن من التوجه نحو السوق.[3] وقد حدد مستوى الدعم أي السعر الذي تمنحه السلطات العمومية لتخزين المحصول تحت الأسعار العالمية بالنسبة للقمح والذرة لتشجيع المزارعين على عدم اللجوء إلى التخزين بل إلى تصريف إنتاجهم في السوق.

[1] Sophie Devienne, op.cit, P 07.
[2] Ibid., pp 07-08
[3] **Les politiques agricoles des pays de l'OCDE, Suivi et Evaluations**, 2007, OCDE, P 255.

عززت القوانين الزراعية وسائل ضمان القرض خاصة إعانات التصدير في 1985 في مواجهة الدعم الذي تستفيد منه صادرات الاتحاد الأوربي.[1] وتحسنت الوضعية الزراعية الأمريكية في سنوات التسعينات بفضل الصادرات نحو الدول الأسيوية الجديدة خاصة مع الاستمرار في تبوير مساحات هامة من الإنتاج.

المطلب الثاني السياسة الزراعية 1996-2018

غيرت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتجيتها الزراعية مع القانون الزراعي لسنة 1996 بشكل جذري، وجاء هذا التعديل بعد 4 سنوات من تعديل السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية سنة 1992، متجها نحو دعم مباشر للمداخيل. هذا الدعم سمح بزيادة الإنتاج وإنتاجية العمل، ووضع المستثمرات في قمة التطور الزراعي العالمي.[2]

1-القانون الزراعي 1996

ألغت الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى السياسة الزراعية الجديدة تجميد الأراضي، فليس هناك داعي للتحكم في الإنتاج مادامت أرويا تقوم به بفضل الإعانات.[3] فتم التخلي عن تنظيم العرض وتبني فصل الدعم عن الإنتاج، خاصة أن السوق العالمية للحبوب عرفت نموا سنة 1996. فكل المؤسسات متفائلة (البنك العالمي، منظمة التغذية والزراعة العالمية، وزارة الزراعة للولايات المتحدة الأمريكية)، ووضعت السلطات العمومية في هذا الشأن تشريعات تهدف إلى تحرير القدرة الإنتاجية الزراعية الأمريكية لتأخذ نسبتها من المبادلات الزراعية ولتعيد حصتها من الأسواق المفقود منذ 1980.[4]

وبهذا تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن تنظيم العرض الذي شكل الركيزة في السياسة الزراعية منذ سنوات 1930. من جهة ثانية تعهداتها في اتفاق مراكش 1994 دفعتها إلى فصل المساعدات عن الإنتاج، حيث أصبحت المساعدات مستقلة عن الزراعات الممارسة من طرف المستثمر إلا في بعض الاستثناءات مثل الخضار، وهي مرتبطة بمساحات تاريخية كقاعدة مرجعية.

[1] Sophie Devienne, op.cit p 08.
[2] Ibid, P 03
[3] Olivier de Gasquet , op.cit , P 213.
[4] Sophie Devienne, op.cit, P 08

وقد كان في السابق للحصول على المساعدات يجب احترام برنامج تجميد الأراضي المفروض من الحكومة وتطبيق زراعات مبرمجة حبوب أو قطن. ألغى القانون الجديد ضرورة تجميد المساحات للاستفادة من المساعدات الحكومية ويمنح حرية كاملة للمزارعين في مجال الزراعة حسب طلب السوق وتطور الأسعار، وتمنح هذه المساعدات حتى في حالة عدم الإنتاج. وأملت السلطات العمومية في عصر نمو الطلب في السوق العالمية أن يصاحبه ارتفاع في الأسعار الزراعية، مما يسمح بتخفيض تدريجي للمساعدات العمومية.

كما قدمت السلطات الأميركية في ظل هذا القانون قروض التسويق التي ترخص للمزارع أن يحصل على مساعدة مساوية للفارق بين سعر الدعم أو سعر الذي تمنحه الأجهزة العمومية لتخزين منتوج المزارع أو سعر السوق عندما يكون هذا الأخير منخفض عن سعر الدعم، ويمكنهم أيضا الحصول على مساعدة بدون تخزين محصولهم لدى الأجهزة العمومية، حيث يطلبون دفع الدعم قبل بيع إنتاجهم. وفي الواقع قرض التسويق كان مطبق من قبل منذ بداية 1990 في مجال البذور الزيتية ليتم فيما بعد تعميمه من طرف السلطات العمومية لكل الزراعات.[1] فهو يشجع المنتجين على وضع محاصيلهم في السوق حتى وان كانت أسعار السوق منخفضة مما يسمح للسلطات العمومية أن تخفض بصفة معتبرة تكاليف التخزين.

يمثل القانون الزراعي لسنة 1996 تخلي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة كلية عن رقابة العرض الممارس منذ 1930 الذي لم يصبح مطبق لا على المدى المتوسط عن طريق الإنتاج ولا على المدى القصير عن طريق التخزين الذي لا يشجعه قرض التسويق.[2] وقد صاحبت هذه السياسة الأزمة الأسيوية 1997 أين انهارت الأسواق، فقامت الحكومة الأمريكية بتقديم قروض بقيمة كبيرة لدعم مداخيل مزارعيها حتى وإن كان هذا على حساب الاتفاقيات المبرمة، بدون أن تعير أي اهتمام للفوضى التي يخلقها مثل هذا الأجراء . حيث ضاعفت الدفعات المباشرة للمزارعين ثلاث مرات خلال سنتين، الأمر الذي أدى سنة 2000 إلى تأمين نصف المداخيل الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الدعم أو الإعانات.[3]

[1] Sophie Devienne, op. cit, P 08
[2] Ibid, P 09
[3] Olivier de Gasquet, op cit, P 213-214.

2-القانون الزراعي 2002

إن سياسة فصل المساعدات عن الإنتاج المنتهجة لم تؤدي إلى تخفيض الإنتاج بل بالعكس استقر إنتاج الحبوب في مستوى عالي، أما إنتاج الصوجا فقد انفجر وهذا في جو غير محفز نظرا لتباطوء الطلب بسبب الأزمة الأسيوية وكذا ارتفاع المنافسة من دول كارنز. وكنتيجة لذلك عرفت أسعار أغلب المنتجات الزراعية انخفاضا ابتدأ من 1997 مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مساعدات لحالة الطوارئ للمنتجين لدعم مداخيلهم. و يقدم لنا الشكل رقم (06) أهم الوراعات التي حصلت على الدعم في هذه الفترة.

الشكل رقم (06)

الزراعات المدعمة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005

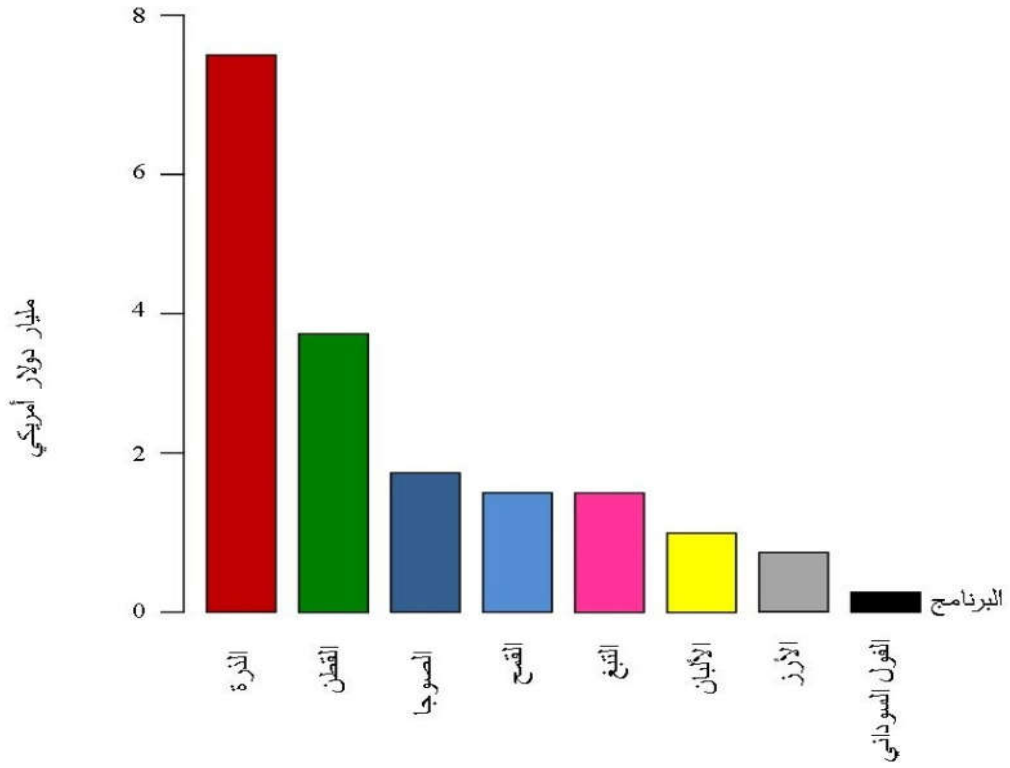

المصدر : Congressional Budget Office (via the Associated Presse)

تم أدراج هذه المساعدات في إطار برنامج مواجهة التقلبات المحسوبة كمرجعية مع سعر المستهدف الذي يسمح بتأمين دخل مناسب للمستثمرات الزراعية الأمريكية ويتعلق الأمر بمساعدات محسوبة على أساس المساحة القاعدية التاريخية ومردودية مرجعية.[1] وبالتالي أعادت السلطات العمومية إدراج الأدوات التي كانت مطبقة في نهاية 1960سعر الهدف سعر الدعم بدون العودة إلى تنظيم العرض عن طريق تجميد الأرضي و التخزين التي كانت سارية طيلة أكثر من 50 سنة قبل أن تفرضها على الاتحاد الأوربي سنة1992.

المنافسة الشديدة للبرازيل والأرجنتين في سوق الصوجا دفعت بالسلطات العمومية الى تمديد تطبيق مساعدات مقاومة تقلبات البذور الزيتية. فمنطق السياسة الجديدة يرتكز على السماح المزارعين بالتكيف أفضل مع ظروف السوق بمنحهم حزمة من التأمينات لمداخليهم تحت شكل مساعدات منفصلة عن الإنتاج بدون إلزامية تجميد الأرض أو إجبارية الزرع من خلال الدعم العمومي في إطار برامج تأمين المحاصيل، تأمين الدخل، الإعانات و تم الحفاظ على ضمانات قروض التصدير.[2]

3-القانون الزراعي 2008

حدد القانون الزراعي الأمريكي تحت تسمية قانون المحافظة على التغذية والطاقة *Food Conservation and Energy Act* لسنة 2008 الأولويات الكبرى وإجراءات الدعم وتطوير الدعم الزراعي والبرامج التجارية والتنمية المستدامة والقروض الزراعية والبحث الزراعي والتغذية. وخصص لكل هذه البرامج 288 مليار دولار، 193 مليار دولار لبرامج التغذية، 23 مليار دولار لتأمين الأراضي الزراعية أي التأمين على المحاصيل، 43,2 مليار دولار لدعم المنتجات الزراعية، 26 مليار دولار لتأمين المزارعين و2,8 مليار دولار للنفقات المختلفة.

ترتفع في ظل القانون الزراعي 2008 بعض أنواع الدعم، ويضرب القانون عرض الحائط قواعد المنظمة العالمية للتجارة مثل المساعدات المرتبطة بالأسعار كما ينص على إنشاء صناديق للتعويض على الكوارث الطبيعية التي تسمح بمنح مساعدات دائمة لمنتجي المناطق القاحلة. كما يضيف المشرع الأمريكي إجراء حديث في إطار برنامج متوسط إيرادات المحاصيل المنتقاة *Average Crop Revenue*

[1] Sophie Devienne, op.cit, P 10
[2] Ibid.

(Acre) *Election* الذي يهدف إلى استقرار مداخيل الزراعات الكبرى على أساس تعدد السنوات. أما فيما يخص البرامج الأخرى لا يلاحظ تغير بالمقارنة مع القانون السابق الذي اعتبرته المنظمة العالمية للتجارة غير مطابق للقواعد المتفق عليها. ويلخص الشكل رقم (07) تطور الدعم المحلي الأمريكي خلال المرحلة الثانية للسياسة الزراعية الأمريكية من 1996-2013 كما يبن تصنيف المساعدات داخل العلب المحددة من المنظمة العالمة للتجارة، و نلاحظ إدراج تبني أدوات جديدة في مجال المساعدات بما يتطابق مع قواعد المنظمة وتصنيفها في العلبة الخضراء إي في إطار المساعدات المرخصة.

الشكل رقم (07)

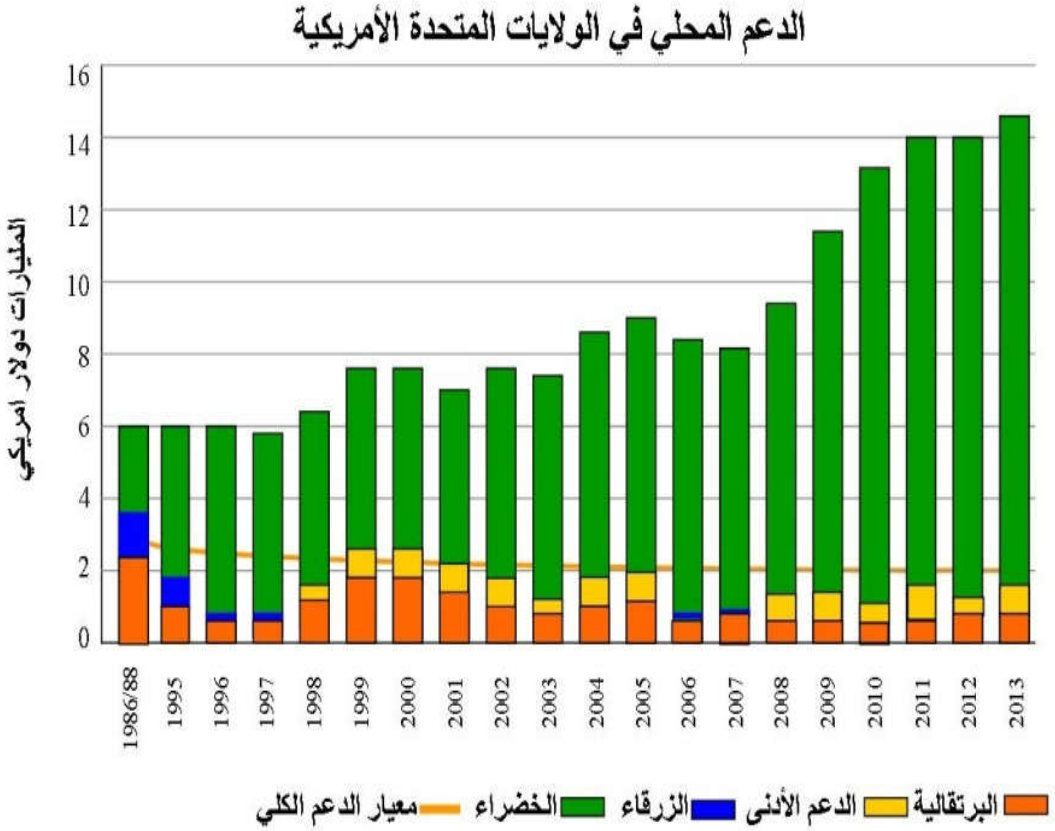

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة

ويصرح جون كريستوف ديبار Jean Christophe Debar في حين تبذل المنظمة العالمية للتجارة جهود كبيرة لإتمام المفاوضات قبل نهاية السنة، يتجاهل الكونغرس الأمريكي القواعد متعددة الأطراف.[1] فرغم إدانة المنظمة العالمية للتجارة للدعم الأمريكي للقطن يرخص القانون الزراعي الجديد هذا الدعم لخمس سنوات المقبلة. إن معارضة إدارة بوش للقانون لأسباب داخلية يعتبر مغالطة، حسب الملاحظين أعطت الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر للمنتخبين الجمهوريين للتصويت لصالح القانون.

وحسب الملحق الزراعي في السفارة الفرنسية بواشنطن كريستيان بارجي Christian Berger أن القانون الزراعي الأمريكي 2008 هو نتيجة التوازن بين المنتخبين في المدن والمنتخبين في الأرياف، حيث يقدم منتخبي المدن دعم للمزارعين مقابل مساعدات لمدنهم عبر وصولات التغذية، فثلثي الميزانية موجهة لبرامج المساعدات الغذائية الداخلية. في المقابل تحاول بروكسل تطبيق التزامات المنظمة العالمية للتجارة باقتراح سلسلة من الإجراءات لتعديل السياسة الزراعية المشتركة حسب بعض المحللون الأوروبيون.

4-القانون الزراعي الأمريكي 2014-2018

سطر القانون الزراعي الأمريكي الذي تم تبنيه في 7 فيفري 2014 مجموعة من الأهداف:

1 – اقتراح فرص جديدة لخلق مناصب شغل في المناطق الريفية.

2 – تطوير السوق الداخلية.

3 – خلق فرص جديدة للنظام التمويل الغذائي المحلي الإقليمي.

4 – تطوير المحروقات الزراعية

5 – دعم البحث الزراعي النشيط.

6- ضمان تغذية سليمة ومتوازنة لكل الأمريكيين

[1] « Farm Bill 2008 ou le bras donneur du Congrès américain », **GRW Agronomie**, 30 mai 2008, https://www.agriculture-environnement.fr/2008/05/30/farm-bill-2008-ou-le-bras-donneur-du-congres-americain

7 – تعزيز الجهود للمحافظة على البيئة.

وتخصص الولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد من ميزانية السياسة الزراعية للمساعدات الغذائية كما هو معهود لها وقدرت ب75 مليار أورو في السنة و15 مليار أورو للقطاع الريفي، كما عززت سلة التأمينات للمزارعين الأمريكيين عن طريق توزيع أدوات التأمين عليهم. ويتمثل الهدف الأساسي للمساعدات الغذائية هو توفير أكبر أمن غذائي للعائلات الفقيرة، وتجبر هذه البرامج المستفيدين من مختلف الفئات نساء وأطفال معوزين لشراء منتجات أمريكية فقط، وهو تدخل عمومي لايستهان به لأنه يسمح باستقرار أسعار المنتجات التي تشهد أزمة. فحوالي 47.5 مليون شخص يستفيد كل شهر من برنامج المساعدات الغذائية في 2013 أي 15%من السكان مقابل 17 مليون في 2001.

وقد رتبت هذه المساعدات في 2015 ضمن العلبة الخضراء لمنظمة التجارة العالمية، وقدرت ب76.6% من الميزانية الإجمالية في 2015 و 73% في 2014.[1] أما المساعدات الغذائية الدولية فتمثل ميزانية متواضعة ولكن لا يمكن تهميشها، 1.4 مليار أورو في 2010 كونها تسمح بتصريف الفائض عندما تكون الأسعار منخفضة. كما أنها تساعد الأمريكيين على التموقع في الأسواق الخارجية بشروط تفضيلية.[2]

وفيما يخص الدعم المباشر للمزارعين الأمريكيين عوض بالدعم التأميني حيث ساهم في زيادة رقم أعمالهم، بالمقابل خفض الدعم المعتاد ب20% من المدفوعات المباشرة المنفصلة لتعزيز سلة التأمينات. والملاحظ من خلال تشريعات السياسة الزراعية(2014-2018) أنها ترتكز على التأمينات المختلفة لكل الطوارئ أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات على مستوى السوق في حالة انهيار الأسعار. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار السلع الزراعية في السوق العالمية فقد خصص لصندوق التأمين 65 مليار أورو. أما في حالات انخفاض الأسعار فإن وسائل الدعم و التأمين ترتفع بدرجة كبيرة كما حدث في الأزمة الأسيوية في 1997 حيث تدخلت الإدارة الأمريكية بصفة انفرادية دون أدنى اهتمام للاتفاقيات الدولية أو توزان السوق العالمية .

وتنوعت برامج التأمينات حيث تمنح المزارعين اختيارين:

[1] Politiques agricoles à travers le monde, op.cit, p 04
[2] Ibid.

1 – أداة دعم أسعار البيع التي تؤمن تعويض 85% من المساحة القاعدية في حالة يكون سعر البيع الفعلي للزراعة المؤمنة أقل من سعر التدخل المحدد في السياسة الزراعية. ويستخدم هذا الدعم لمزارعي الأرز و الفول السوداني والزراعات المتخصصة في جنوب الولايات المتحدة.

2 – تأمين على الدخل بالنسبة للخسائر الصغيرة، وفي هذه الحالة أيضا لديهم الاختيار إما تأمين بين 76% و86 % من الدخل القاعدي أو 85% من المساحة المسجلة.[1]

وتم إدراج في ميزانية 2013-2014 الزراعة بالتعديل الجيني من بين الأهداف الإستراتيجية حيث يخصص 26 مليار أورو في 2014-2015 لتقييم مخاطر هذا النظام وتامين المنتجات الناجمة عن البيوتكنولوجيا. وتكوين المزارعين لاستخدام منتجات جديدة في إطار نظام التعديل الجيني لتحسين النوعية الغذائية للمواد. وكذا متابعة البحث وضمان التطور والترويج الدولي للمواد المتفرعة عن التكنولوجيا الجديدة في مجال السلمون، أرز يتضمن الفيتامين أ، فول سوداني بدون بروتين طماطم تدوم أطول، وتفاح لا يسود عند تقطيعه. والملاحظ أن معارضة نظام التعديل الجيني أو المطالبة بإبرازه من خلال وسم المواد المتضمنة له يلقى ضغوطات كبيرة من طرف اللوبيات الأمريكية حتى داخل الولاية المتحدة. ويعتبر الأمريكيون قادة العالم في مجال التعديل الجيني وهو مجال توليه الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة، حيث تخصص مساحات كبيرة لهذه الزراعة 93 % من مساحة الذرة 96% من مساحة الصوجا 96% من مساحة القطن. وهي تحتل المركز الأول من المساحات المزروعة على أساس التعديل الجيني في العالم حيث تمثل 73.1 مليون هكتار من 181.5 مليون هكتار على المستوى الإجمالي.

وفي إطار مخطط 2014-2018 تسطر السياسة الزراعية الأمريكية برنامج طموح لمضاعفة كمية المحروقات الزراعية 3 مرات عن ما هو مستخدم إلى غاية 2022. الهدف هو إنتاج 136 مليار لتر في 2022. الإنتاج يمثل في 2013 55.5 مليار لتر، يمتص حوالي 40% من إنتاج الذرة في الو م أ حيث أن مستوى إدخال ايثانول يصل إلى سقف 9.7% كما أن توزيع البنزين الذي يستخدم 15% من ايثانول المصادق عليه من قبل الهيئة الأمريكية لحماية البيئة في أفريل 2012.[2]

[1] Politiques agricoles à travers le monde, op.cit, p 04
[2] Ibid. p 05

ويتم تشجيع هذه السياسة باعتبار أن الولايات المتحدة للأمريكية ثاني دولة متسببة في انبعاث الغازات الدفيئة بعد الصين، وهناك تقديرات أن كل البلاد ستعرف ارتفاع في الحرارة وأن الزراعة ستتضرر وستكون سببا في خسائر على مستوى تربية المواشي وارتفاع عدد حرائق الغابات التي يمكن أن تتضاعف إلى غاية 2050. وأخر التقديرات تبين أن مردودية الولايات الجنوب والشمال الأوسط يمكن أن تنخفض بـ10 % في مجال القمح ، الصوجا، القطن والذرة .وقد عرفت إدارة أوباما مجهودات في هذا المجال إلا أن معارضتها من طرف الكونغرس المتخوف من أن تكون هذه القوانين كابح للتنافسية والشغل.[1]

ومن جانب اخر تهدف السياسة التجارية الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام في 2015 الشراكة مابين المحيط الهادي، وتعميق مفاوضات الشراكة العابرة للمحيط الأطلسي بالنسبة للتجارة والاستثمار لتحديد القواعد العامة المشتركة.[2] والملاحظ أن ألولايات المتحدة الأمريكية تبحث في الاتفاقيات الإقليمية الجهوية عن أسواق وشراكات، وبهذا فهي تتحرك على جميع الأصعدة للمحافظة على قوتها ومكانتها كأول قوة زراعية في العالم.

5-السياسة الزراعية ما بعد 2018

تتمحور السياسة الزراعية الأمريكية الجديدة أساسا حول تغطية المخاطر، إذ يتم إلغاء المساعدات المنفصلة عن الإنتاج لصالح التركيز على الإجراءات التأمينية، وإن صح التعبير مساعدات مرتبطة بالإنتاج والسوق.وقد خصص لذلك ميزانية تقدر بـ956 مليار دولار للعشر سنوات المقبلة، ولكن في الواقع يمكن اتفاقها في الخمس سنوات المقبلة بإدراج التزامات مالية جديدة نظرا للنفقات التي تمت منذ 2014 ومثل ما حدث في برنامج 2008 – 2013 حيث تم اتفاق 972 مليار دولار أي ضعف ما كان مخصص.

غلى جانب المساعدة الغذائية الداخلية ودعم المحروقات الزراعية التي تؤمن جزء من تصريف الإنتاج الزراعي والذي يشمل شكل تنظيمي، ركز المشرعون عملهم على تغطية المخاطر والتأمينات بالتخصيص لها حوالي 70 % من نفقات الميزانية خارج إطار المساعدات الغذائية الداخلية، لتصبح الحجر الأساسي قي نظام الدعم الأمريكي، فبالإضافة إلى تأمين محاصيل المزارعين يمكنهم الاستفادة من دعم على الأسعار والمداخيل.

[1] Les politiques agricoles à travers le monde, p 08
[2] Ibid., p02.

يتوجه 99 % من الدعم العمومي الأمريكي في القانون الزراعي الجديد إلى 4 فصول، فصل خاص بالزراعات الكبرى الحبوب، البذور الرئيسية (الفول، البازلاء)، ويشمل هذا الفصل الحزمة الأمنية والتأمينية بـ 44 مليار دولار، الفصل 02 والخاص بالبيئة بمبلغ مقدر بـ 57 مليار دولار، الفصل 04

ويشمل المساعدة الغذائية الداخلية وتمثل ميزانيته 80 % من الميزانية العامة وتقدر بـ 756 مليار دولار. وأخيرا الفصل 11 والمتعلق بالتأمينات الزراعية ويقدر بـ 89 مليار دولار ومخصص لحماية المزارعين من تقلبات الأسواق.[1]

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية القديم بالزراعة جعلها تحتل الصدارة منذ بداية القرن العشرين واستطاعت أن تحافظ عليها إلى غاية اليوم، حيث تعد قوة إنتاجية وتصديرية وتتحكم في سوق أهم السلع الزراعية. وهذا راجع في جانبه الأكبر إلى الدعم الكبير الذي يستفيد منه المزارعين الأمريكيين وتعدد أدوات الدعم لتتلاءم مع مختلف الظروف، فهي تتوفر على ترسانة من القوانين الزراعية.

تلقى السياسة الزراعية الأوروبية والأمريكية اهتمام خاص من دولهم، حيث يستغرق إعدادها سنوات من خلال نقاش مفتوح مع مختلف الشركاء من مجتمع مدني ومنظمات زراعية وبيئية والرأي العام، إلى جانب مراعاة الظروف الدولية. وتشترك السياستان في تقديم الدعم الكبير للمزارعين بمختلف الأدوات. ومنذ إخضاع الزراعة لقواعد التبادل الحر متعدد الأطراف أصبحت السياستان تتبنى أدوات متشابهة مثل المساعدات المنفصلة عن الإنتاج والتخلي عن تجميد الأراضي.

[1] Jacques Caries, « Le nouveau Farm Bill américain garantie 10 ans de revenue », **Tribunes**, en ligne : http://www.monmagri.org/Fr/tribunes/Le-nouveau-farm-bill-américain-garantie-dix-ans-de-revenue-1453.htlm

الفصل الثالث:

الصراع التجاري الزراعي الأورو-أمريكي

الفصل الثالث: الصراع التجاري الزراعي الأوروبي الأمريكي

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية 05 % من سكان العالم وهي القوة الزراعية الأولى في العالم في مجال الإنتاج خاصة في سوق الذرة، لحم البقر أو الدواجن. تصدير المنتجات الزراعية حيوي بالنسبة لاقتصادها، ففي ظل عجز الميزان التجاري الأمريكي للسلع والخدمات والذي وصل إلى 476 مليار دولار في 2013 وعجز السلع الذي وصل إلى 702 مليار دولار، الزراعة الأمريكية من القطاعات النادرة في الاقتصاد الأمريكي التي تحقق فائض تجاري، والذي وصل سنة 2014 إلى 43%، وبمتوسط فائض عام بـ 27 مليار أورو.

الزراعة الأمريكية مستخدمة بصفة كبيرة للآلة ومدعمة بالبحث الزراعي من المصاف الأول.87 % من المستثمرات هي عائلية في سنة 2012 بمساحات صغيرة ومتوسطة، وهي في اتجاه تخفيض عدد المستثمرات 4.3 % ورفع المساحة المتوسطة للمستثمرة بأزيد من 16 هكتار في الفترة ما بين (2007- 2013). حوالي 300 000 مستثمرة أي 14 % تخلق 85 % من الإنتاج الزراعي الإجمالي. يحصي القطاع الزراعي الأمريكي 02 % من اليد العاملة النشيطة، 3.3 مليون مستثمر (أفراد من العائلة) ويضاف إليهم 01 مليون من العمال الأجراء. $\frac{1}{12}$ الشغل مرتبط بالزراعة أو الزراعة الغذائية، 47.5 مليون شخص أمريكي أي 15 % من السكان يستفيدون من المساعدة الغذائية كل شهر.[1]

المنتجات الزراعية الغذائية تمثل من 10-12%من الصادرات الإجمالية للاقتصاد الأمريكي، الواردات من نفس المنتجات هي في حدود 5%. ارتكزت 90 % من الصادرات الزراعية الأمريكية في أربع قطاعات، الحبوب، البذور الزيتية، اللحوم ، الخضار، لتأتي فيما بعد منتجات الألبان والقطن. تصدر الولايات المتحدة 44% من منتجاتها نحو أسيا، وتعتبر الصين الزبون الأول لها منذ2010 تليها دول النافتا ثم يأتي الاتحاد الأوروبي الذي يصل وزنه في الصادرات الأمريكية بـ8,4% وارداته نحوها بـ17,2% ،وهي المنطقة الوحيدة التي تعرف معها الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية والغذائية.[2]

[1] Christophe Dequiet. op.cit. pp 01- 02.
[2] Theirry Pouch, « Le commerce extérieur agro-alimentaire des Etats- Unis se portera moins bien en 2015 », **Revue de la chambre d'agriculture**, N1039 Janvier 2015.P P 35-36

من جانب الاتحاد الأوروبي القوة الزراعية الأولى في العالم من حيث التصدير، يحصي10,8 مليون مستثمرة في 2013 وهي في اتجاه التركيز، المساحة المزروعة تقدر بـ 174 مليون هكتار ، المساحة المتوسطة للمستثمرات في حدود 16 هكتار . تشغل السلسلة الزراعية الغذائية 7,5 % من اليد العاملة الأوروبية. حافظ الاتحاد على مكانته كأول مصدر ومستورد عالمي سنة 2017 بفائض تجاري يقدر ب21 مليار دولار؟، وتبقى الولايات المتحدة الزبون رقم واحد للاتحاد ثم الصين، سويسرا، روسيا واليابان. إلا أن البرازيل يعتبر أول مصدر نحو الاتحاد خاصة فيما يتعلق بالصوجا، وهو المنتوج الذي يعرف فيه الاتحاد تبعية بسبب السيطرة الأمريكية، ومن الملاحظ أن باستيراد الاتحاد الأوروبي الصوجا من البرازيل بالدرجة الأولى يحاول كسر السيطرة التقليدية للولايات المتحدة على سوق الصوجا الأوروبية. ونحاول إبراز من خلال الجدول رقم (03) نسبه المبادلات الثنائية بين الطرفين من 2013 إلى غاية 2015 . ويبرز الشكلين رقم (08) و(09) أهم المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة والمصدرة من الاتحاد الأوروبي نحو الولايات المتحدة الأمريكية

الجدول رقم (03)

التدفقات التجارية الثنائية للمنتجات الزراعية الغذائية بين الولايات المتحدة ة الاتحاد الأوروبي

	2013	2014	2015
صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الولايات المتحدة	17, 3	18,7	20,3
واردات الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة	11,6	12,7	12,5
فائض المبادلات الزراعية الغذائية الثنائية	5,7	6,0	7,8

الشكل رقم (08)

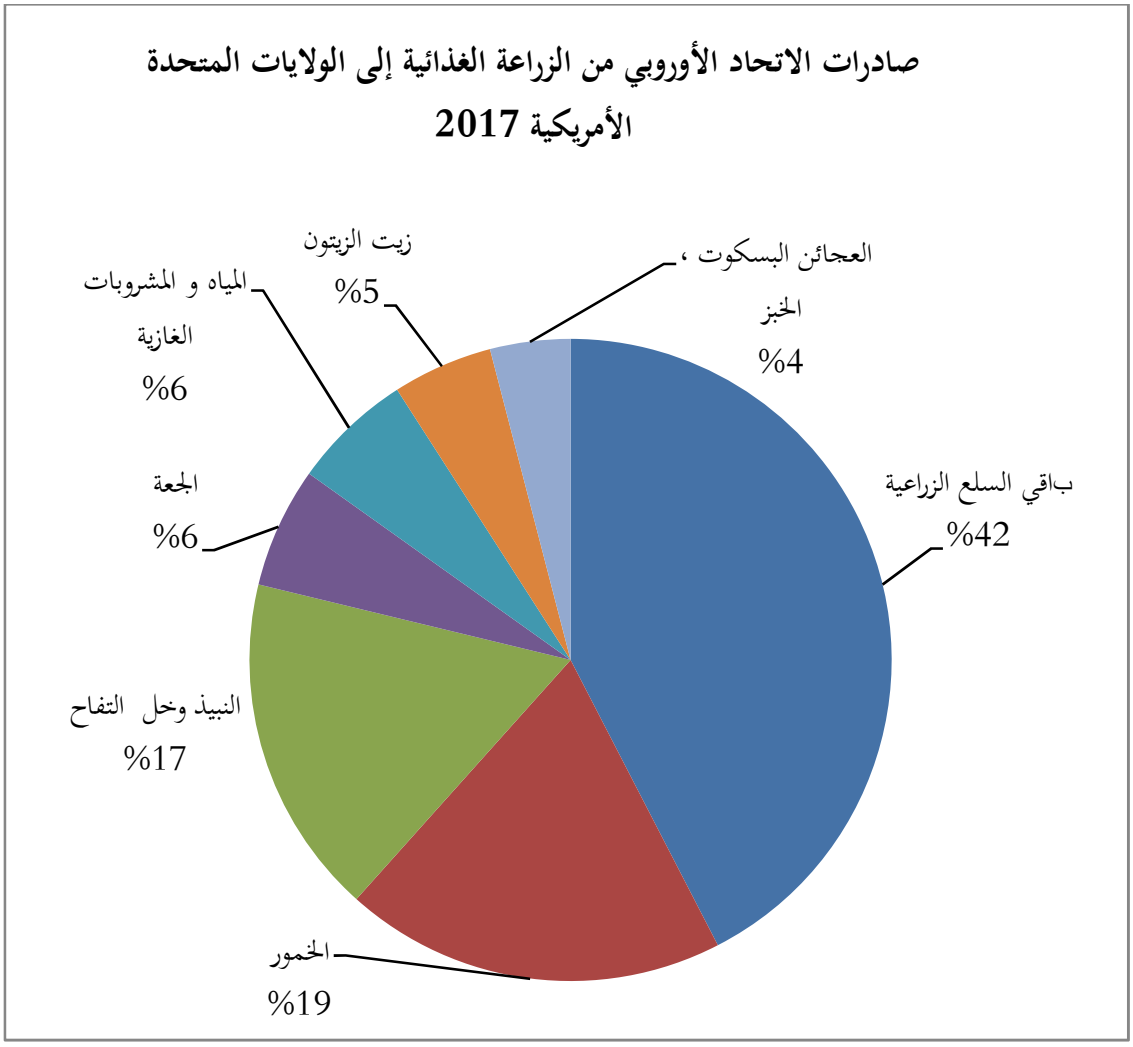

المصدر: Commission Européenne , Eurostat.[1]

[1] - Commission Européenne , Eurostat en ligne https://ec.europa.eu/agriculture/trade-analysis/statistics_fr

الشكل رقم (09)

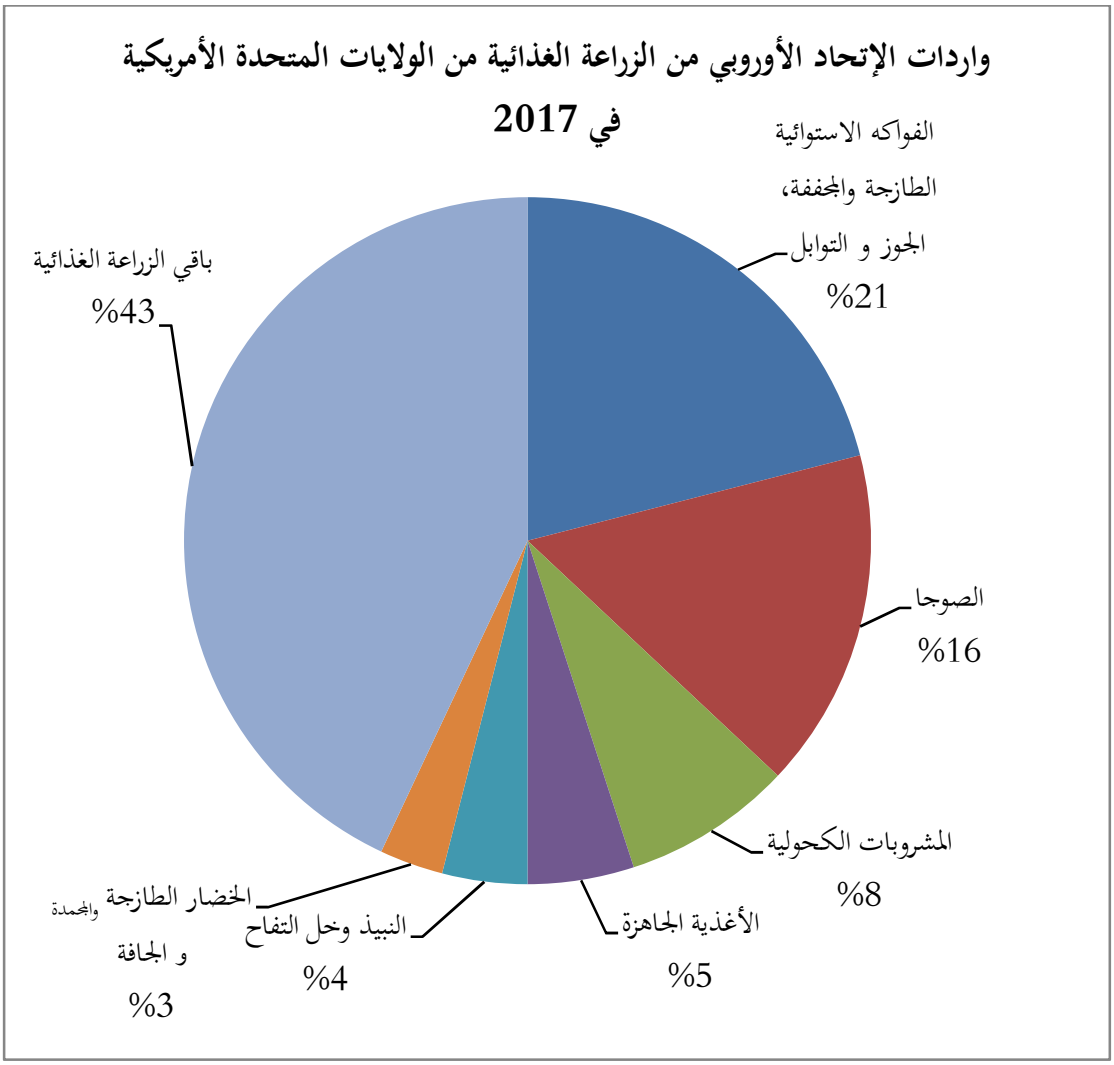

المصدر: Commission Européenne, Eurostat.

إن الوزن التجاري العالمي للقوتين التجاريتنن في المجال الاقتصادي والزراعي يجعلهما في تنافس وصراع دائم على الأسواق. فقد كانت ولا زالت الزراعة الموضوع الذي غالبا ما يخلق معارضة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فشكلت مبادلات المنتجات الزراعية دائمة مصدر مواجهة بين ضفتي الأطلسي.وشهدت سنوات الستينات بداية التوترات التجارية مختلفة الحدة بين القوتين، حيث أصبح الصراع الزراعي لا مفر منه ورمز للحرب التجارية للزراعة الغذائية.[1]

زادت حدة هذا الصراع والمواجهة مع إدراج الزراعة في المفاوضات متعددة الأطراف منذ جولة لأورغواي في عهد الجات ولا حقا في ظل المنظمة العالمة للتجارة، فقد أحصي منذ إنشاء هيئة حل الخلافات في إطار المنظمة العالمية للتجارة ثلث خلافات الاتحاد الأوروبي مرتبطة بالمنتجات الزراعية ومسألة الأمن الغذائي.[2] وحتى نتمكن من فهم وتفسير الصراع التجاري الزراعي بين القوى العظمى، يجب أن نقف على الدوافع التي تغذي هذا الصراع.

المبحث الأول: دوافع الصراع التجاري الزراعي الأوروبي الأمريكي

إن دوافع الصراع الأوروبي الأمريكي في مجال مبادلات المنتجات الزراعية متعددة اقتصادية ثقافية، سياسية واجتماعية. والأسباب عميقة تتجاوز التنافس التجاري، فالمواجهة الغذائية تبين أن الأمر يتعلق بتصادم حضاري ليس فقط بين قوتين بل بين نموذجين[3]. فالزراعة قطاع يستدعي اهتمام خاص من طرف السياسين، فكما يقول برتولو Berthelot الغذاء ليس كباقي السلع الأخرى. والملاحظ كما يبين العديد من الكتاب انه هناك علاقة بين القوة الزراعية والقوة السياسية فالدول المتفوقة في المجال الزراعي هي الآن ذات وزن سياسي مثل ما هو الحال بالنسبة للقوى الصاعدة كالصين والهند كقوى تتصدر الإنتاج الزراعي العالمي، أو البرازيل وروسيا باعتبارهما قوى تحقق المراتب الأولى في التصدير العالمي للمنتجات الزراعية خاصة الحبوب. وبالتالي العلاقات التجارية في المجال الزراعي معقدة خاصة ذا ما تعلق الأمر بالقوى الزراعية العريقة إن صح التعبير أوروبا والولايات المتحدة.

[1] Yves petit, « L'agriculture, pomme de discorde entre l'Union Européenne et les Etats-Unis », **Revue trimestrielle de droit Européen**, (oct- Décembre 2004), N° 40-4, p 600.
[2] Yves petit, op.cit. p 612.
[3] Jean–Claude Martinez, Jeanne Isabelle Martinez, **Europe-Etats–Unis, La guerre agricole de 40 an**s, Harmattan, Paris 2003, p 89.

المطلب الأول: خصوصية القطاع الزراعي في المجال التجاري

لطالما اعتبرت الزراعة قطاع اقتصادي منفرد وانطلاقا من تاريخ وجغرافية كل بلد الزراعة ليست قطاع كبقية القطاعات، فالدول تحمي هذا القطاع الحساس لأسباب عديدة و هي باختصار:

إستراتيجية، الدول تقدر أن التجارة الدولية يمكن أن تضع أمنهم الغذائي في خطر.

اجتماعية والمتعلق بحماية النشاطات الريفية.

سياسية وتعود إلى الوزن الانتخابي للمزارعين.[1]

طبيعية فهو قطاع متعرض للتقلبات المناخية.

وحسب المستشار السابق للزراعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في واشنطن دام روتمبرغ Dam Rotemberg في تلخيص له لهذه التوترات: أن الزراعة هي منتوج خاص في حد ذاته فلا يمكن إيقاف سلسلة الإنتاج بالضغط على الزر. السوق الزراعية قليلة المرونة وهي فريسة للتوترات بين المنتج والمستهلك، لهذه الأسباب كلها استفادت الزراعة لفترات طويلة من السياسات التداخلية[2]. فقانون 1933 لتهيئة الزراعة الأمريكية يسمح باللجوء إلى آليات الحقوق الجمركية، القيود على الواردات، دعم الصادرات لتحقيق استقرار الأسعار الداخلية، ونفس الشيء بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة، حيث تتبنى المجموعة الأوروبية نفس الموقف لحماية مزارعيها[3].

حسب تعبير النائب لوفينورM. Loffineur إن الزراعة بالنسبة للاتحاد الأوروبي مجال حساس يجمع بين الرهانات الحضارية والمصالح المركنتلية، الرؤية الأوروبية ترفض إخضاع الزراعة لقانون الامتيازات النسبية لأن هذا القطاع ليس كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهي تساهم في تهيئة الإقليم في قارة أين الأرض نادرة وأين أغلب المستثمرات متواجدة في مناطق وعرة.

كما أن الأمن الغذائي الكمي والكيفي للأشخاص بالنسبة للأوروبيين أداة سيادية وعامل أساسي للاندماج الاجتماعي والإقليمي،[4] فهي بالنسبة لكل الدول مرتبطة بالإشكالية الغذائية، لأجل هذا كله

---

[1] Fereydaum A-Khavand, **Le nouvel ordre commercial mondial du Gatt à l'OMC,** Nathan, Paris, 1995, p149.

[2] Marion, François, Les politiques agricole américaines et Européennes à l'épreuve des années 2000. Analyse comparée à travers les négociations à L'OMC, Mémoire de séminaire, Université de Lyon, Septembre 2012, P 06.

[3] Ibid. p 10.

[4] Yves petit, op.cit, P 605.

استثنيت الزراعة من مفاوضات الجات. حيث عارضت الولايات المتحدة الأمريكية عارضت رسميا في سنوات الخمسينات أن يكون تقنين التجارة الدولية الزراعية جزء من صلاحيات الجات [1].

ولقد ساهم الظرف الدولي في استفادة الزراعة من استثناءات واسعة، حيث جاء اتفاق الجات في وضع كانت تعرف الزراعة فيه انهيار في أغلب الدول المتقدمة، مما دفعها إلى حماية القطاع الزراعي ودعم مداخيل المزارعين في مواجهة المنافسة الدولية والضغوط الداخلية، فكانت المفاوضات متعددة الأطراف في المجال الزراعي دائمة لعبة حذرة. وعلى الرغم من تراجع الحصة النسبية للمنتجات الزراعية ضمن الحجم الكلي للتجارة الدولية إلا أنها تبقى موضوعا حساسا يثير الكثير من الجدل والخلاف داخل المنتديات العالمية للتفاوض التجاري. وهكذا يعتبر الملف الزراعي أصعب وأكثر الملفات خطورة التي ورثتها المنظمة العالمية للتجارة عن سابقتها الجات[2].

فالإنتاج الزراعي يتميز بالموسمية الذي يجعله غير دائم، وتتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه، وبالتالي الطبيعة الموسمية تجعل من غير الممكن التأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستوى الطلب. كما أنه نشاط يحمل المزارعين تكاليف ثابتة مرتفعة الأمر الذي يدفعهم لزيادة إنتاجهم لتغطية هذه التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الأسعار وبالتالي تراجع مستوى دخل المزارعين وتردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.[3]

لكل هذه الأسباب يستدعي هذا القطاع تدخل الدولة واهتمام الحكومات لحماية دخل المزارعين وتأمين استمرارية هذا القطاع. وهو ما تقوم به الدول المتقدمة الولايات المتحدة ألأمريكية والاتحاد الأوروبي بكل قوة و فعالية من خلال مختلف أشكال الإعانات والدعم المقدم للقطاع الزراعي.

[1] Marion François, op.cit, p p 9-10.

[2] عربي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص 98.

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

وحسب مختلف التقارير الدولية، أن هذا القطاع يستدعي اهتمام خاص كون أن مساحات زراعية واسعة تعرف تراجع في خصوبتها بسبب الإفراط في استغلالها، كما يهدد التصحر ثلث مساحة اليابسة.وتؤكد تقارير اللجنة الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية أن ما يستثمر حاليا من الأراضي القابلة للزراعة في العالم لا يزيد عن 43,5%، وهي نسبة تختلف من قارة إلى أخرى.[1]

ويعتبر الأمن الغذائي للدول والشعوب أولوية قصوى، ولعل ما حدث في الأزمة الغذائية لسنة 2008 مع انفجار أسعار السلع الزراعية الأساسية وعلى رأسها الحبوب، وما قامت به الدول من إستراتيجية تقييد الصادرات التي زادت الأزمة تفاقما لأكبر دليل على خصوصية القطاع الزراعي.

المطلب الثاني: ظهور السياسة الزراعية المشتركة والتنافس على الأسواق

لقد غذت الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات عديدة العالم وأوروبا من صادراتها الزراعية ومع ظهور إستراتيجية المجموعة الأوروبية بتأسيس السياسة الزراعية المشتركة، تظاهرت الولايات المتحدة بتقبلها، إلا أنها في المقابل أرادت ضمان استمرار تدفق منتجاتها الزراعية إلى أوروبا من خلال هدنة متواضعة تمثلت في إلغاء الحقوق الجمركية على واردات أوروبا من الصوجا وزيت عباد الشمس ومستخلصات الذرة والمنتجات المستخلصة من الحبوب.[2]

وقد شهدت دورة ديلون Dillon 1961-1962جو من الخصومة والعداء حول التعريفة الجمركية المشتركة للمجموعة الأوروبية وقبلت المجموعة الأوروبية بتخفيض تعريفة الخضار والفواكه،[3] والطلب الأمريكي بإلغاء الحقوق الجمركية لاستيراد البذور الزيتية، وليس لهم أن يتصرفوا عكس ذلك كونهم في قلب الحرب الباردة ولا يمكن التصور بأن يرفضوا الطلب لحاميتهم أمريكا[4].

وبالتالي موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس سياسة زراعية أوروبية مشتركة كانت بشرط الحفاظ على حصتها من السوق ألأوروبية في مجال تصدير الذرة والصوجا ومستخلصات الحبوب. من هنا كان

[1] عربي مريم ، المرجع السابق، ص ص 81- 82.

[2] Jean-Claude Martinez, op.cit, P 54.
[3] Marion François, op.cit, p 11.
[4] Jean Claude Martinez, op.cit, p 54.

السبب الأولى للمواجهة الزراعية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في أن التوسع العالمي للصوجا والتوسع الإمبريالي الكوني للزراعة الأمريكية واجهته إمبراطورية غذائية أخرى ناشئة وليدة في أوروبا، إلا أن الحرب الحقيقية المضادة على السياسة الزراعية المشتركة بدأت في سنوات الثمانينات، أين استطاعت أوروبا تعزيز مكانتها في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية.[1]

و في الواقع إن قلق الولايات المتحدة من ظهور السياسة الزراعية والتوجس من تهديدها لموقع الولايات المتحدة كأكبر قوة زراعية في العالم ظهر منذ السنوات الأولى من تأسيس السياسة الزراعية المشتركة، حيث شهد موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تحرير تجارة المنتجات الزراعية تغير مفاجئ، فبعد أن كانت تصر على عدم التفاوض بشأن تحرير المنتجات الزراعية، وعرقلة أية محاولة في هذا الصدد طيلة الخمس جولات الأولى للجات، أصرت الولايات المتحدة الأمريكية في جولة كيندي 1966-1967 على إدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية وأساليب دعم الإنتاج والصادرات الزراعية في جدول المفاوضات،[2] وكان الهدف من وراء ذلك تحقيق استقرار صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية من خلال العمل على الحد من السياسات الحمائية للسياسة الزراعية المشتركة. وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية إلى تعديل قانون التوسع التجاري في عام 1962 والقاضي بأن تحرص في مفاوضاتها التجارية في الجات على الاهتمام بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية[3].

وبصفة عامة انطلاقا من سنوات السبعينات كانت السياسة الزراعية المشتركة ونظامها لدعم الصادرات هي النقطة الرئيسية للخلاف بين الطرفين. وقد نددت الولايات المتحدة الأمريكية في جولة طوكيو 1971-1979 بالسياسة الزراعية المشتركة حيث أصبحت منذ ميلادها هدفا للانتقادات الكبيرة وعرضة للضغوطات. فبروزها كقوة زراعية أقلقت كبار المصدرين[4] وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بينت الولايات المتحدة الأمريكية السرعة التي انتقلت بها الجماعة الاقتصادية الأوروبية من مستورد بحث إلى مصدر بحث للحبوب ومنتجات الألبان واللحوم من خلال الدعم الذي تقدمه للزراعة.

[1] Fereydoum Akhavand, op cit, P 149.

[2] بن عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03- 2007/2006، ص 41.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] Yves petit, op.cit, P 617

حيث ارتفعت الصادرات للأوروبية في الفترة مابين 1973 إلى 1983 بحوالي 42%.[1] وحسب معهد التنمية أوفيرسيز Overseas إن حصص المجموعة الأوروبية من السوق العالمية للقمح انتقلت من 14% في1981 إلى 20% في 1991، في حين تراجعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الوقت من 47% إلى 32%.

وتنديدا بهذا الوضع أملت الولايات المتحدة الأمريكية رفع إمكانياتها التصديرية الزراعية في المجموعة الأوروبية من خلال إرساء قواعد الانفتاح في المجال الزراعي، ولحقتها في هذا المطلب دول مجموعة كيرنز.[2] وبهذه الطريقة تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية كسر حماية المجموعة الأوروبية المفروضة على السوق الدولية، وتكون مجبرة لفتح سوقها للصادرات الأمريكية.

وقد نجحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في أن تتحول من مصاف الدول المستوردة إلى مصاف الدول المصدرة للمنتجات الزراعية كأكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية. وشهدت مفاوضات كيندي وطوكيو مواجهات شديدة بين الطرفين فيما يخص إدراج القيود غير التعريفية على الواردات الزراعية وأساليب دعم الإنتاج والصادرات الزراعية في جدول المفاوضات ومعاملة هذه المنتجات كبقية المنتجات الأخرى.[3]

وقد أعلنت دول الجماعة الأوروبية في تحد لم تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية من قبل أن سياستها الزراعية المشتركة لن تكون محلا للتفاوض ولن تجري أي تعديلات على سياستها الزراعية وأصرت على معاملة المنتجات الزراعية معاملة خاصة[4]، وفي ظل تنامي القوة السياسية والاقتصادية لدول المجموعة الأوروبية حقق ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا عام 1971 الأمر الذي زاد من إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إصدار قانون التجارة الأمريكي لعام 1974 والذي نص على أن تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود على تجارة المنتجات الزراعية يعد شرطا لتبني نفس الإجراءات فيما يتعلق بتجارة السلع الصناعية.

ومع تزايد فائض المنتجات الزراعية الأمريكية في عقد الثمانيات في ظل عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب الفائض، زادت الحاجة إلى زيادة الصادرات الأمريكية إلا أنه بالمقابل انخفض الطلب العالمي عليها من 41,256 مليون دولار سنة 1980 إلى 36,622 مليون دولار عام 1982، ثم إلى 26,064 مليون

[1] Marion François, op.cit, P 11.
[2] Ibid., p 12.
[3] عربي مريم، المرجع السابق، ص 100.
[4] بن عمر الأخضر، المرجع السابق، ص 41.

دولار عام 1986، أي تقريبا النصف، وقد أرجع الكونغرس الأمريكي السبب إلى السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة ألأوروبية والتي بلغ ما تتحمله في سبيل دعم صادراتها الزراعية ما يعادل 25 مليار دولار سنويا خلال عقد الثمانينات[1].

وبدت العدائية الأمريكية ضد السياسة الزراعية المشتركة حسب سيلفي دومون Sylvie Du Mont انطلاقا من 1981 وكانت تبحث عن إيجاد أسباب خارجية لخسارة تنافسية المنتجات الزراعية الأمريكية أكثر من الاعتراف بالأخطاء المرتكبة من طرف السياسيين عند التصويت على القانون الزراعي لـ 1981.[2] فإصرار الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة حصصها المفقودة في السوق الدولية من خلال إنعاش الزراعة الأمريكية أدى إلى حجم كبير من الفائض.

كذلك انهيار الصادرات الزراعية الأمريكية في بداية الثمانينات كان موجع جدا. حيث انخفضت الصادرات الزراعية الأمريكية من مستواها القياسي 43.78 مليار دولار في 1981 إلى 26.3 مليار دولار في 1986، في نفس الوقت الصادرات الزراعية للمجموعة تنامت بصفة مستمرة لتصل في سنة 1985 إلى 32 مليار دولار.[3] وقد ارتفعت خلال الفترة 1970- 1980 من 24% إلى 36% من إجمالي الصادرات العالمية وكان ذلك على حساب صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة كارينز.

مع العلم أن الولايات المتحدة من أكبر الدول حماية للقطاع الزراعي وتقدم مبالغ كبيرة في مجال الدعم المحلي أو دعم الصادرات أو مختلف السياسات التدخلية، إلا أنها كانت ترغب من خلال الهجوم على السياسة الزراعية المشتركة منذ تأسيسها إلى تفكيكها وإزالة أكبر خطر يهدد موقعها كقوة تجارية زراعية.

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في هجومها على السياسة الزراعية المشتركة التي أصبحت هدف للدبلوماسية الأمريكية في جولة لأوروغواي و اتهمتها بأنها سبب كل أمراض ومشاكل التجارة الزراعية العالمية، والهدف من وراء ذلك التفكيك الكلي لها مما يسمح بزيادة صادراتها.[4] واعترضت على إغلاق اليابان لأسواقها

[1]- بن عمر الأخضر، نفس المرجع، ص 42.

[2] Sylvie Du Mont. **Subvention aux exportateurs agricoles contentieux Etats Unis/ CEE**, 1éd 1994. p p 20- 21.

[3] Ibid. p 21.

[4] Yves petit, op.cit. p 617.

أمام الأرز، وتبنت الدعوة إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية مستعينة في ذلك بالدول المصدرة للغذاء وبعض الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية بالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على التفاوض في إطار ثلاث محاور: تحسين فرص النفاذ للأسواق، خفض دعم الصادرات، تقليص الدعم المحلي للمنتجين. إلا أن المجموعة الاقتصادية استمرت في الرفض، وكرد فعل على ذلك بدأت الولايات المتحدة في شن حرب اقتصادية، ففرضت في 1992 تعريفة جمركية على الواردات من المنتجات الزراعية الأوروبية فيما أطلق عليه حرب البذور الزيتية، ثم أعلنت حكومة كلينتون فرض الضرائب على الواردات الأمريكية من منتجات الصلب الأوروبية، وهاجمت دعم المجموعة الأوروبية لقطاع صناعة الطائرات وصناعة السينما.[2] وبهذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إرغام أوروبا للتوقيع على اتفاق بلار هاوس وبالتالي التوقيع على اتفاق الزراعة لجولة لأورغواي.

المطلب الثالث الجماعات الضاغطة

تحاول اللوبيات الزراعية التأثير على خيار السياسة التجارية للحكومة والأحزاب لطلب الحماية من الحكومة. وتضغط لحماية الزراعة ورفع دخل مالكي الأراضي لأن السلع الزراعية تملك سعر أعلى في السوق المحلية بفضل الحماية.[3] وبالتالي ترفع الدخل الصافي للمجموعة التي تمثلها. وتبرز عدة تحاليل لتفسير سلوك الجماعات الضاغطة وأول من أكد على عامل العابر الخفيfree rider هو Moncio Olsan، ليفسر لماذا المصالح المجتمعة والسهلة تحفز المنتجين وتتفوق على المصالح المتفرقة وصعبة التنظيم للمستهلكين الممثلين للمصالح العامة عكس مصلحة المنتجين القائمة على خدمة حاجياتهم لحماية صناعتهم من المنافسة الخارجية.[4]

وحسب ماجي، بروك، يونغ، Magee, Brock, Yong إن سلوك اللوبي مرتبط بالأحزاب السياسية التي تبحث عن انتخابها، كل لوبي يدافع عن مصالحه ويدعم الحزب ماليا في حملته الانتخابية برفع احتمالات انتخاب الحزب وبالتالي تجسيد مصالح اللوبي.

[1] بن عمر الأخضر، المرجع السابق، ص 43.
[2] نفس المرجع، ص 43.
[3] Bernard Guillochon, op.cit , p 59.
[4] Jagdish Bhagwatti, **Eloge de libre-échange**. Edition d'organisation. 2005. p 54.

وتأتي تحاليل أخرى لتركز على وظيفة الدعم السياسي، إذ يعتبر صانع القرار في مجال وضع السياسة التجارية المحكم بين فوائد المجموعة التي استفادت من السياسة المختارة والسلبيات التي تترتب عن مجموع الجماعات المحلية. هذا التحكيم مرتبط بصفة مباشرة من المصلحة الأنانية للحكومة التي تأمل البقاء في مكانها من خلال تأمين الدعم السياسي.[1]

ويأتي استنتاج غوسمان و هلبمان Gossman و Helpman (1994) المستعار من مسار هيلمان Hillman ، حيث يفترض الكاتبان أن الحكومة انطلاقا من وظيفتها تأخذ بعين الاعتبار سلوكات اللوبيات ووضعية الجماعات في مجملها. كل لوبي يمنح للحكومة اشتراك مالي الذي يعظم فائدة الأعضاء الممثلين للوبي. تختار الحكومة الرسوم والدعم الذي يعظم الوظيفة- الهدف وتتحدد هنا من متوسط الاشتراكات المدفوعة من طرف اللوبيات ومن ورفاه الجماعة. يبين هذا النموذج أن الحماية المتحصل عليها من فرع هي مرتفعة أيضا مثل حصة الإنتاج المحلي التي هي مرتفعة بالمقارنة مع الواردات .[2]

1-المنظمات الزراعية

يتعلق الأمر بالمنظمات الزراعية الكبرى التي تهكيل العا لم الريفي الأوروبي والمزارع الأمريكية. دور هذه التنظيمات هام جدا في مجال العلاقات التجارية الزراعية الأورو-أمريكية التنافسية حيث أنها تضغط على الحكومات لاتخاذ موقف مدعم للزراعة المحلية.

على المستوى الأوروبي

نلمس الدور الفعال للتنظيم المزدوج للجنة المنظمات المهنية الزراعية COPA واللجنة العامة للتعاون الزراعي COGECA والمعروفة تحت اسم COPA-COGECA، يضم هذا التنظيم أهم الفيدراليات الزراعية في أوروبا، ويقوم بدراسات هامة حول المسائل الزراعية لصالح اللجنة الأوروبية لتعطي حوصلة حول المواقف

[1] Bernard Guillochon, op.cit. P P 60-61
[2] Ibid. P63.

المشتركة للفلاحين الأوروبيين، أيضا تسمح لصانعي القرار كالنواب الأوروبيون والإطارات السامية بالتعرف أفضل على احتياجات العالم الريفي[1].

ويعتبر دور هذا التنظيم هام في تشكيل السياسة الزراعية الأوروبية فنجد أنه من التقليد المعمول به أنه عند انعقاد المجالس الزراعية التي تجمع كل الوزراء يقوم بدعوتهم على غذاء العمل. كما أن دور الأمين العام للتنظيم محوري فهو في اتصال دائم مع محافظ الزراعة الأوروبي، وتبين التجربة أن عدة قادة في هذه المنظمات تسلموا مناصب حكومية على مستوى مؤسسات أوروبية أو مناصب وزارية في دولهم، حيث كانوا قريبين من صناعة القرار،[2] إلا أن تحول هاته الشخصيات من الفريق النقابي إلى الفريق الحكومي لم يكن نجاحا بالنسبة لمطالب العالم الريفي.

وعلى الرغم من قوة وفعالية هذه التنظيمات كانت هناك قرارات معاكسة لمطالبها مثل إدراج الزراعة في مفاوضات الجات وتحديد حصة الحليب رغم معارضة النقابة الفرنسية FNSFA في 1992، كما عارضت بشدة الفيدراليات الزراعية اتفاق بلارهاوس Blair House.

على المستوى الأمريكي

يتشكل اللوبي الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية من جمعيات ذات تأثير بالغ الأهمية خاصة في فترة ما قبل الانتخابات إلى درجة تجعل من أعضاء الكونغرس يتأثرون بها.[3] فهي تمول الحملات الانتخابية ومنظمة العمل. ومن الصعب على المنتخبين في الكونغرس مقاومتهم، فمنظمة العمل في الكونغرس بلجانها المتخصصة حسب المنتوج تزيد من تأثير المنظمات القطاعية مثل المنظمة القوية لمنتجي الحليب NMP التي تقوم بتوطيد علاقات دائمة مع الهيئة التشريعية أو جمعية منتجي القمح NAWC أو الجمعية العامة لمنتجي الذرة.

[1] Jean Claude Martinez, op.cit, pp 112- 113.
[2] Ibid. p 113.
[3] Michel Goussout, « L'hyper puissance américaine une menace pour le multilatéralisme », **Cahier Français** 40- 4-2000, P 65.

أما الجمعية الأمريكية لمنتجي الصوجا ASA وهي الجمعية التي فتحت الحرب على المحاولات الأوروبية لإنتاج بذور الزيوت بالضغط على الإدارة الأمريكية لتقدم بشكوى أمام الجات من أجل فحص الدعم الأوروبي لمنتجي بذور الزيوت في ديسمبر 1989، والذي أدانته الجات.[1]

كذلك الجمعية الوطنية للذرة NSPA التي تضغط على الحكومة الأمريكية لشن الحرب حتى تبقى المواشي الأوروبية تابعة في تغذيتها للذرة الأمريكي. كذلك بالنسبة للشمندر NSBC والأكثر شهرة من بين اللوبيات المتخصصة حسب المنتوج جمعية مزارعي الفول السوداني PA. ولكن أقوى منظمة زراعية هي النقابة العامة AFB هذه النقابة العملاقة تضم 03 ملايين منخرط وهي أكثر من عدد المزارعين. وتضم المتقاعدين، و سكان الريف. وكذا أقدم نقابة أمريكية المسماة كرنجCrange، وكذلك الاتحاد الوطني للمستثمرات NFU وتضم المؤسسات العائلية ويتعلق الأمر بـ 300,000 مستثمر.[2]

كل هذه اللوبيات ترفض استيراد المنتجات الزراعية الأوروبية على الأرض الأمريكية، وتنادي بفرض حقوق جمركية لتحد من دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق الأمريكية بصفة انفرادية حمائية، ولكن بالمقابل تحاول فرض التبادل الحر الكلي على الآخرين، الشعار هو غلق الداخل وفتح الخارج.

2- الشركات المتعددة الجنسيات

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات الغذائية جماعة ضاغطة وتلعب دور هام بالتحالف مع الحكومات لحماية مصالحها، سواء بالحفاظ على أسواقها أو لغزو أسواق أخرى جديدة. وقد ظهر جليا هذا الدور في قمة سياتل نوفمبر 1999، حيث مولت الشركات العملاقة الأمريكية بوينغ Boeing و ميكرو سوفت Micro soft القمة العالمية للتجارة بـ 250,000 دولار وبدعوات عشاء وزارية، كما كانت الشركات المتعددة الجنسيات حاضرة في سبتمبر 2002 في قمة الأرض في جوهانسبورغ، وكان دور الشركة المتعددة الجنسيات للحبوب كارجيل Cargill أكثر فعالية في المفاوضات التجارية لجولة لأورغواي ، هذه الشركة التي تأسست سنة 1865 تشغل 72.000 عامل تملك 800 موقع منتشرة في 60 دولة تسيطر على الذرة، الصوجا، الديك الرومي، الدواجن، القهوة، القمح الفواكه، القطن الأسمدة، المطاط، تراقب وسائل النقل البرية

[1] Jean Claude Martinez, op.cit, P 119.
[2] Ibid. P 120.

والبحرية ممول وتلعب دور البنك البائع، تحقق ربح مقدر بـ 02 مليون دولار يوميا[1]. تراقب وتتبع كل ما يحدث في المفاوضات وقدر رافقت المحافظ الأوروبي للزراعة ماك شيريRay. Mac sharry الذي كان مفاوضا في اتفاق بلارهاوس، ويعد أن ترك المحافظ منصبه أصبح إطار مسير لشركة كارجيل.

وكل المناسبات صالحة لهذه الشركة للحصول على الدعم المالي: مشروع مارشال لتمويل أوروبا بالقمح، صادرات الحبوب للمساعدات الغذائية أو التخزين. تمول المساعدات بصفة غير مباشرة من الصندوق المالي للشركة كي تسمح للمزارعين بتحمل سعر السوق الذي يكون أقل من السعر الحقيقي.

كذلك الأمر بالنسبة للشركة الأنجلو – هولندية Unilever الشركة الثانية عالميا في التغذية بعد الشركة الأمريكية للتبغ فيليب موريس philip morris برقم أعمال 53 مليار دولار في 2017 والتي كانت حليف الولايات المتحدة ألأمريكية في الستينات لفتح السوق الأوروبية للصوجا وبذور الزيوت.[2]

شركة شيكيتا Chiquitta منتج الموز في هندوراس الأكوادور، وكل أمريكا الوسطى، بيد عاملة أقل عشر مرات من مارتنيك و قودالوب، والتي قامت بدعم الرؤساء الأمريكيين بتمويل الحملات الانتخابية في سنوات التسعينات، وقد شهدنا كيف أطلقت إدارة كلينتون حرب بلا هوادة في المنظمة العالمية للتجارة على النظام الأوروبي للموز، والذي اعتبر تميزي ضد واردات القارة الأمريكية. وبالتالي الانتصارات المحققة على مستوى هيئة حل الخلافات كانت لصالح شركة شيكيتا باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية غير منتجة للموز. وقد حصلت شركة شيكيتا–دلمونت وبعض شركات الموز الأخرى إلى غاية 2,5 مليون طن من حصة السوق ألأوروبية بحقوق جمركية منخفضة إلى غاية 75 أورو في الطن الواحد بدلا من 850 أورو كتعريفة عادية. أيضا شركة سانت لوي Saint Louis ، ميسوري Missouri وهي المثال الأفضل لتحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع المتعددة الجنسيات للقيام بحرب ضد أوروبا،[3]

[1] Jean Claude Martinez, op.cit, pp 122- 123.
[2] Ibid..
[3] Jean-Claude Martinez, op.cit, P 124.

وتستحوذ مئة من الشركات الفلاحية الغذائية متعددة الجنسيات على نحو 50% من الإنتاج الزراعي الغذائي العالمي، وعلى ما يربو عن ثلثي رقم المبيعات في السوق العالمية[1]. وتمارس تأثيرها على الزراعة وإنتاج الغذاء من خلال دعمها لتغلغل الرساميل الأجنبية وتحويل الهياكل الزراعية للدول التي تستثمر بها نحو احتياجات الدول الرأسمالية وشركاتها العملاقة، كما تقوم هذه الشركات باحتكار وتسويق وتوزيع المنتجات الزراعية الأولية الغذائية كالمطاط والقمح[2].

أصبحت بروكسل من أهم مراكز صنع القرار في العالم 80% من القوانين الوطنية للدول الأعضاء ناتجة عن التوصيات والقوانين الأوروبية مما يجعلها ثاني عاصمة عالمية للوبيات بعد واشنطن 70% منهم يدافعون عن مصالح خاصة[3]. وبالتالي أصبحت العاصمة ألأوروبية مركز نشاط ليس للوبيات الأوروبية فقط وإنما للوبيات الأمريكية كذلك، قوة جماعات الضغط الأمريكية في العاصمة الأوروبية عنصر أساسي للعلاقات عابرة للمحيط.

فقد لعبت ثلاث مؤسسات دور هام في تبني السوق والعملة الموحدة في أوروبا – المائدة المستديرة للصناعيين الأوروبيين Européen Round table كونفدرالية رجال الأعمال (الباترونة الأوروبية) l'unice، اللجنة الأوروبية للغرفة التجارية الأمريكية Am cham تضم هذه المنظمة مدراء 145 أكبر مؤسسة أميركية متواجدة في أوروبا، وتضم الشركات الكبرى في جميع المجالات الأنترنت، الطائرات، السيارات وكذا المجال الزراعي الغذائي على نحو مونسانتو وماك دونالد Monsanto, McDonalds

وأدركت المنظمة الأمريكية أم شام مصلحتها من إنشاء سوق مشتركة أوروبية فوضعت عدة جماعات عمل وأقحمت جماعات ضغط أخرى أوروبية لممارسة الضغط مثل المائدة المستديرة الأوروبية، التي تجمع 45 رئيس مؤسسة لجماعات أوروبية كبرى، هذا اللوبي المؤسس في 1983 والذي يتمتع بسلطة الاتصال المباشر بأعضاء المفوضية الأوروبية.

[1] عربي مريم، المرجع السابق، ص 85.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة

[3] Vincent L'heure, « La présence et l'influence des lobbies américains a Bruxelles », **MSSIAI. ESSEC**

والملاحظ أن الكتاب الأبيض حول السوق الموحدة قريب من تقرير أوربا 1990 وهي عبارة عن أجندة للعمل مصاغة من طرف المائدة المستديرة الأوروبية[1] وممثلي المصالح الأمريكية، فرقهم متكونة من أوروبيين مكونين في الشؤون العمومية الأوروبية حتى لا تكون هناك أسرار في المؤسسات الأوروبية مثل المجلس الدولي للتكوين ICCF حيث تأتي مديرته مارغو ثورنينغ Margo thorning من واشنطن لتطالب بمرونة أكثر للمفوضية الأوروبية في مجال الغازات الدفيئة. وبهذا تخدم شركة إيكرن Ecran لخصوم بروتوكول كيتو.

ويتميز اللوبيات الأمريكية بفعالية التنظيم والخبرة العالمية في مواضيع دقيقة ومتنوعة ليعوضوا نقص الخبرة التقنية لدى النواب الأوروبيين. حيث تتوفر المنظمة الأمريكية أم شام على عشرات اللجان المتخصصة التي تقدم بصفة دائمة اقتراحات لتشريعات كلما وجد مشروع يمس إحدى قطاعاتها الإستراتيجية، ويتم الدفاع عن مواقفها في كل مراحل مسار صناعة القرار.

ومن الواضح أن اللوبيات تملئ دور المجلس التقني لدى النواب والسيناتور في مسائل تحتاج إلى معرفة معمقة للمواضيع. يصرح النائب الأوروبي وليام أبيتبول Abitbol أدركنا متأخرين بأننا تبنينا بدون معرفة تعديل قانون في مجال السيارات لصالح شركة فيليب Philip والذي كانت تعارضها رونو وبيجو، وبالتالي استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية نقص الخبرة في مجالات دقيقة في المؤسسات الأوروبية.[2]

المطلب الرابع: تباين النموذج الزراعي

يختلف النموذج الأمريكي عن الأوروبي اختلافا كبيرا فهو نموذج الزراعة الصناعية الرأسمالية الذي يبحث عن المردودية والكمية بدون الارتباط العاطفي بالأرض،[3] في حين النموذج الزراعي في أوروبا قائم على أساس الزراعة العائلية، وهي تبحث عن زراعة اقتصادية مشروطة ومنشغلة بالأمن الغذائي ورعاية الحيوان. المساحة المتوسطة للمزارع العائلية هي 17,5 هكتار باستثناء المملكة المتحدة القريبة من النموذج الأمريكي بمساحة متوسطة بـ70 هكتار في حين المستثمرات الأمريكية ما فتئت تتناقص من 6 ملايين سنة 1930 إلى 2,1 مليون سنة 1997 ومن متوسط 63 هكتار في المزرعة سنة 1930 إلى 188 هكتار في 1997.[4]

[1] Vincent l'heure, op.cit.
[2] Ibid.
[3] Jean- Claude Martinez, op.cit. p 99.
[4] Ibid. p102.

وبالتالي نلاحظ الفرق الشاسع في حجم مستثمرات الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع المستثمرات في الاتحاد الأوروبي هذا راجع للطبيعة الصناعية الرأسمالية للزراعة الأمريكية. في حين نحصي 7 مليون مستثمرة زراعية في الاتحاد الأوروبي قبل التوسع تتوفر الولايات المتحدة الأمريكية على 1,7 مليون مستثمرة.[1]

وبالتالي لطالما خضعت المستثمرات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية للتركيز، هذا ما يجعل السياسة الزراعية الأمريكية تتصف بالعدائية على حساب الإنسان والأرض والتنوع البيئي، فيتم التضحية بالفلاحين لأجل زراعة قائمة على التركيز الهائل للأرض. إذ انخفضت اليد العاملة الزراعية من 25 مليون في 1950 إلى 6,6 مليون في 1997 ومن جانب اخر على المزارعين أن يوسعوا من مساحة الأرض بالاعتماد على القروض السهلة التي يمكن أن تعرضهم للإفلاس مثل ما حدث في أزمة 1930 وأزمة 1983-1986,[2]

الزراعة الأمريكية هي زراعة رأسمالية 04% من الشركات الزراعية تضمن 42% من رقم الأعمال الزراعي و46% من الأرباح. وهي تابعة للعمالقة مثل كارجيل ، مونسانتو، هذا النظام الذي بدأ من مصانع في الحقول إلى مصانع في المطاعم، هو تعبير عن نهاية الفلاح والمحيط الريفي. المزارع هي على شكل شركات، والمستثمرات الزراعية مرتبطة بعقود مع شركات الأعمال الزراعية مثل شركة هافستر الدولية أول منتج في الولايات المتحدة الأمريكية دون أن تملك الأرض، تمول البذور والسماد، تحدد الأجندة الزراعية و تؤمن المحصول.

إدماج الإنتاج في صناعة زراعية واسعة ومعقدة أين الصناعيين يمولون سلسلة المطاعم انطلاقا من النقل، التخزين، التوزيع، حيث يوظف هذا القطاع 20 مليون عامل أمريكي، يعتبرون كرهائن وكبطاقة ضغط تجعل من الزراعة الأمريكية قطاع استراتيجي هش من خلال تكاليفه وفائضه.[3] وتتجلى عدائية النموذج الزراعي الأمريكي على الإنسان حيث تم إحلال الماكينة محل الفلاح فنجد 48 مليون من آلات الحصاد وماكينات القطف والحاصدات العملاقة وأخرى مكلفة جدا لتعويض اليد العاملة وترفع التبعية اتجاه البنوك من خلال الاقتراض.

[1] Yves petit, op.cit, P 603.
[2] Jean- Claude Martinez, op.cit, p.102
[3] Jean-Claude Martinez, op.cit. p106.

التربة يضحى بها حيث يحل التصحر في الغرب الواسع الخالي تقريبا من الإنسان 5 نسمة في كلم^2، كما يتم التضحية بالمياه كذلك أين يمتص 20 مليون هكتار 35% من الاستهلاك الأمريكي من الماء والمياه الجوفية تقارب على الاندثار من تكساس إلى الهضاب الكندية ، بالإضافة إلى أن نوعية الماء في تراجع وأصبحت الهضاب الكبرى منذ الثلاثينات مناطق هشة معرضة للتأكل.

بعد استغلال الإنسان المياه والتربة يتم الآن دور الأحياء وما يسمى بالعدائية البيولوجية أين تبحث في المورثات عن آخر نقطة يمكن أن تحقق المردودية في البذور في البويضات الذرة الصوجا القطن الأبقار عن طريق نقل الجينات والعلاج الهرموني. فالاستنساخ يبحث عن الذرة المقاوم للحشرات، القطن المقاوم لمبيدات الحشرات أو الرضاعة البقرية المنفصلة المضاعفة عشرات المرات لحليب البقر، فنجد المتعددة الجنسيات للبذور الهجينة مونسانتو التي تعتبر رمز لحماية التحديث تعمل على إقناع المزارعين بإعادة زراعة محاصيلهم ووضع إستراتيجية مزدوجة لتأسيس نظام الإتاوات وإعادة استعمال البذور بحجة أن المنتوج المعدل يجب أن يستفيد من حقوق الاختراع مع التسجيل والمراقبة المستمرة و تطوير الأنواع العقيمة.

وما يفسر العدائية الأمريكية في المجال الزراعي هي المنافسة في السوق العالمية، الأخطار المناخية والأزمات مثل أزمة الثمانينات التي كشفت عن الإمبريالية الغذائية الأمريكية التي أطلقت كل ترسانتها الحمائية الداخلية والتمويل المكثف للغزو الخارجي. فكلما كان المزارعين في صعوبة أكبر ولأسباب انتخابية الإدارة الأمريكية تتوجه نحو فتح الأسواق الخارجية.[1]

في حين نجد بالمقابل النموذج الزراعي الأوروبي يسعى للمحافظة على المحيط الريفي خاصة مع صياغة مفهوم التعددية الوظيفية في نهاية القرن العشرين، والقائم على فكرة أن المزارع ليس منتج بسيط للمادة الأولية أو الغذاء بل ينتج أيضا الجمال المناظر الطبيعية التوازن البيئي، وعليه يجب تعويض إنتاج الفلاح للخدمات التي تستفيد منها الجماعات بصفة مجانية، الحقول، المروج الأشجار الهدوء وبالتالي يجب دفع هذه الخدمات اللامادية. كما يجب حماية التربة والمياه والحيوان من الاندثار وصيانتها لأنها ملك للأجيال المقبلة وحتى تبقى هذه الموارد مستدامة وهذا من خلال التوقف عن إنهاك التربة بالزراعة المكثفة وتلويث المياه.

[1] Jean-Claude Martinez, op.cit .p 103.

ومن هنا تحاول أوروبا إعادة إحياء المساعدات الزراعية من خلال التعددية الوظيفية تحت اسم النوعية، الرعاية ومختلف الخدمات الأخرى غير المادية. وقد كان تعديل السياسة الزراعية المشتركة في جويلية 2002 ينصب في هذا الاتجاه، وتم تأسيس نظام جديد للتعاقد من أجل صيانة الفضاءات الريفية[1]، وبالتالي تحاول أوروبا الدفاع على هذا النموذج في إطار المفاوضات المتعلقة بمبادلات المنتجات الزراعية ومواجهة النظرة العدائية الأمريكية للزراعة.

وعلى المستوى الداخلي تم تخصيص موارد مالية في إطار ما يسمى بالعمود الثاني الخاص بالتنمية الريفية الذي يمنح مساعدات للمزارعين الذي يقومون بصيانة المحيط الريفي، وإدراج مبدأ الشرطية في تقديم مساعدات أخرى والتي تمنح في ظل شروط احترام البيئة والمحيط الريفي.

إن خلفيات الصراع الزراعي الأورو-أمريكي متعددة الأسباب وليس كما يروج له بأنه صراع من اجل تجارة عادلة ومنافسة شريفة، فظهور قوة تجارية على المستوى الدولي في قطاع استراتيجي مثل الزراعة، تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في تفوقها وسيطرتها على سوق الغذاء كان أهم دافع لبروز الصراع. بعد أن كانت أوروبا سوق أمريكية، أصبحت تشدد على غلق سوقها الداخلية لتسجل تقدما في صادراتها على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت صادراتها تراجع كبير في في سنوات الثمانينات. وتساهم الجماعات الضاغطة في تغذية الصراع من منظمات زراعية وشركات متعددة الجنسيات التي تدعو لغلق السوق الداخلية وتدافع عن حقها في الحصول على دعم مناسب يمكنها من الصمود في وجه المنافسة. يضاف إلى ذلك أن التباين في النموذج الزراعي يؤدي إلى الاختلاف في التصور والنظرة إلى الزراعة، وبالتالي الاختلاف في المفاهيم والقيم المدافع عنها.

[1] Jean-Claude Martinez, op.cit .. p 101.

المبحث الثاني: مجالات الصراع التجاري الزراعي

إن صراع المصلحة الزراعي تغير في طبيعته في سنوات التسعينات، وعرف بصراعات اجتماعية اقتصادية ثقافية مرتبطة بالتطور التقني البقر بالهرمون، وبمفاهيم مختلفة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. فكل المجالات في القطاع الزراعي هي محل للخلاف والتوتر، الشك واللايقين هو السائد بين ضفتي الأطلسي، وتبادل الاتهامات في اللقاءات الوزارية على مستوى المنظمة العالمية للتجارة والمحافل الدولية هو المتداول.

شملت الخلافات التجارية الأورو-أمريكية تقريبا كل السلع من شعير ،دواجن ،موز، القطن السكر الألبان، خمور وعلى مستوى كل الأسواق الدولية في العالم. وأصبح أطراف الصراع يستخدمون كل القيود التعريفية وغير التعريفية والتحين لكل فرصة للتضييق على الواردات، إلا أن المحاور الكبرى للصراع التجاري الزراعي كان على مستوى نظام التعديل الوراثي، النظام الجبائي، القيود غير التعريفية في مجال العراقيل الصحية والملكية الفكرية والقواعد الدولية.

المطلب الأول : مجال نظام التعديل الجيني OGM

أدى سعي القوى الكبرى للسيطرة على الثروة الجينية والمستوى الكبير الذي بلغه تطور البحث العلمي في البلدان الرأسمالية المتطورة إلى الاتجاه نحو الامتلاك التدريجي للثروة الجينية العالمية. وحسب الاقتصادي روبرت ميلو جزء فقط من النمو الاقتصادي يفسر بواسطة الزيادة في عوامل الإنتاج أما الجزء الآخر منه 20% إلى 50% فيجد تفسيره في البحث العلمي والتطوير. وتبين الدراسات أن كل دولار ينفق على البحث العلمي والتطور من شأنه أن يدر لاحقا 80 دولار في شكل إنتاج سلع وخدمات.[1]

وقد كانت ولازالت قضية الهرمون ونظام التعديل الجيني محل خلاف وصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث أعطي هذا الخلاف بعدا إعلاميا يتضمن تطبيق اتفاق الصحة والصحة النباتية.[2] وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الرائد في نظام التعديل الجيني المساحة الخاصة بهذا النظام هي 54 مليون هكتار من مجموع 102 هكتار في العالم في 2006، و أهم المواد المعنية بنظام التعديل الجيني هي

[1] كفى مريم، الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي، أعمال ملتقى إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة شلف، نوفمبر 2014، ص ص 03-04.

[2] Yves petit, op.cit, pp 612- 613.

الذرة الصوجا، وزراعة القطن في حين نجد أن الزراعة البيولوجية قدرت المساحة بها 0,9 مليون هكتار في 2006.[1] أكثر من 50% من المساحات المزروعة بالنظام التعديل الجيني مخصصة للذرة في الولايات المتحدة الأمريكية.[2] حتى وإن كان هذا النظام مندد به فهو مستخدم بصفة واسعة بـ95% للصوجا، و44 % للذرة و100 % للقطن، التحدي القادم متعلق بالقمح. ودافعت عنه في مواجهة الرفض الأوروبي لدخول هذا النوع من المنتجات لسوقها لما يشكل تهديدا لصحة شعوبها.

منعت المجموعة الأوروبية في 1988 واردات لحوم البقر من الحيوانات المعالجة بهرمونات النمو المستخدمة بصفة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وقد رخصت الجات للولايات المتحدة ألأمريكية بتطبيق عقوبات تعريفية سنة 1994 قدرت بـ 116,8 مليون دولار. ووجد الاتحاد الأوروبي نفسه ملزم بالترخيص لاستيراد اللحوم بالهرمون في غياب دليل علمي أكيد.[3]

تبنى الاتحاد الأوروبي في جوان 1999 تصريحين أسسا لحضر استيراد المنتجات المتضمنة نظام التعديل الجيني وأيضا زراعة النباتات المعدلة جينيا، فكل السلع التي تحتوي على هذا النظام حتى المخصصة لتغذية الحيوانات يجب أن تتضمن علامة بهذا النظام في بطاقة الوسم منذ 2003. ويمر هذا النظام بفحص خاص لإثبات بأنه لا يشكل خطر على صحة الإنسان والحيوان وهذا بناءا على النظامين اللذان تم تبنيهما في أوت 2003 والمتعلقين بالوسم واقتفاء وجود أثر لنظام التعديل الجيني، والذي دخل حيز التنفيذ في 18 أفريل 2004 إلا أن المفوضية الأوروبية أنهت الحضر في 19 ماي 2004 بالترخيص للشركة السوسرية سينجنتا Syngenta لمتاجرة الذرة BT 11، وهي الزراعة الوحيدة المسموح بها في الاتحاد الأوروبي.

ولقد أعلنت الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بسبب الحصار الذي فرضه الاتحاد الأوروبي ضد لحوم البقر الأمريكية في ماي 1999 كما جمدت بروكسل كل دخول للبذور الجديدة المعدلة وراثيا وهذا إلى غاية سنة 2002. ويبرر الأوروبيون هذا القرار باعتباره إجراء وقائي في إطار حماية الصحة الغذائية للمستهلك الأوروبي، في حين اعتبره الأمريكيون شكل شبه حمائي خفي. وفرض الاتحاد الأوروبي علامة ضمان بدون هرمون لدخول السلع الأمريكية، وقد كشفت المخابر البيطرية الأوروبية عن وجود

[1] « La détérioration des terre de l'échange », L'agriculture mondialisée, **documentation photographique**, n 8059,(sep-oct) 2007, La documentation française. P 43
[2] « Des consommations concurrentes de céréales », **L'agriculture mondialisé,** op.cit, p 27.
[3] Yves petit, op.cit, pp 614-615.

آثار هرمونات في اللحوم المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فمن المعمول به في هذه الدول تحقين العجول بهرمونات النمو حتى تنمو بسرعة من أجل التعويض السريع للقطيع.

أدانت المنظمة العالمية للتجارة الحصار الأوروبي ما دام لم يقدم الاتحاد أدلة علمية على وجود خطر. وكان حكم هيئة حل الخلاف لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتقرر تطبيق إجراءات انتقامية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ضد الاتحاد ألأوروبي، كرفع الحقوق الجمركية على المنتجات الكمالية الراقية للجلود وقمصان الكاشمير وبعض سلع المجوهرات والحلي.[1]

وعرفت مسألة البذور الجينية المعدلة وراثيا جدلا بين القوتين التجاريتين في مؤتمر سياتل، والرهان كان مهم جدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة أن المساحة المزروعة بالنظام المعدل جينيا يجب أن تتضاعف ثلاث مرات في الإستراتجية الأمريكية إلى غاية 2005. توفر سوق النظام المعدل جينيا 3000 مليار دولار بالنسبة للجماعات الكبرى للآلة الغذائية الأمريكية.[2] وتتجه زراعة الصوجا أكثر فأكثر نحو نظام التعديل الجيني إذ يحتل هذا النظام 63% من المساحات الخاصة بالصوجا في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2001 مقابل 54% سنة 2000.[3]

وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والأرجنتين بإجراء فحص في جوان 2003 لدى المنظمة العالمية للتجارة حول نظام الترخيص الأوروبي لنظام التعديل الجيني والسلع الغذائية المعدلة جينيا، إلا أن الاتحاد الأوروبي علق فحص نظام وإجراءات الترخيص، وأبقى على الحظر منذ 1998 على السلع البيوتكنولوجية مما قيد الواردات على السلع الغذائية. وقد قدرت الولايات المتحدة الأمريكية الضرر الذي تسبب فيه الحظر الأوروبي بحوالي 300 مليون دولار بالنسبة لمنتجي الصوجا والذرة.

وردت المنظمة العالمية للتجارة بقرار نهائي في 29 سبتمبر 2006 حيث قضت بأن الحضر الأوروبي المطبق منذ 1999 – 2004 مخالف لقواعد التجارة الدولية وأدانت إجراءات المنع لتسع منتجات معدلة جينيا مثل الذرة والصوجا من طرف 06 دول أوروبية : ألمانيا، النمسا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمورغ، ولكن لم يتضمن القرار إدانة مالية. واعتبرا الحضر معرقل لتطور البيوتكنولوجيا واستخداماتها، وأنه غير مؤسس

[1] Michel Goussaut, « Les différents commerciaux », op.cit, P 45.
[2] Ibid.
[3] Jean- Claude Martinez, op.cit, p 93.

على دلائل علمية بل أكثر من ذلك هو جيد للصحة والبيئة. على الرغم من هذا فإن عدائية المستهلكين الأوروبيين تجاه هذا النظام قوية، فرفع الحضر لن يغير الكثير في مجال تقبل الأوروبيين لهذه السلع.

من جانب اخر يعترف الاتحاد الأوروبي بحقه في اختيار مستوى أفضل لحماية صحة مواطنيه من ما هو متواجد في القواعد الدولية، وبهذا يأخذ بعين الاعتبار إرادة المستهلكين والمتعاملين الاقتصادية استنادا لمبدأ الوقاية المنصوص عليه في المادة 174 من الاتفاقية المؤسسة للمجموعة الأوروبية. كما أن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تتضمن مبدأ الوقاية من خلال فرض حرية الاستيراد ويسمح بالمنع إلا في حالة وجود دليل على خطر.[1]

بالإضافة إلى أن المستهلك الأوروبي دائما متوجس من نظام التعديل الجيني ونتائجه الغذائية على الصحة، في حين المستهلك ما وراء الأطلسي لديه ثقة أكبر في مزايا العلم والتكنولوجيا وفي أعمال الإدارة الأمريكية التي تعتقد أن لديها مهمة إنقاذ البشرية من سوء التغذية على المستوى العالمي، وأن تغذية 9,5 مليار ساكن يجب أن يمر عبر فلاحة القمح بنظام التعديل الجيني.

أما بالنسبة لأوروبا التغذية بدون النظام المعدل جينيا هو مظهر لاحترام الحق في الغذاء وهو يتجاوز الجانب النوعي أو الصحي، ويأخذ بعين الاعتبار الجانب الثقافي للتغذية. وقد ندد الأستاذ مارسيلو فاريلا Marcello Varella في مقال له بشركة مونسانتو التي تضع في خطر السيادة الغذائية البرازيلية من خلال النظام التعديل الجيني.[2]

وفي محاولة لحظر مسألة نظام التعديل الجيني تتوفر فرنسا على مجلس البيوتكنولوجيا يضم علميين من مختلف التخصصات: علم التسمم الجيني، علم الأوبئة، الحساسية، الصيدالة، الزراعة، القانون، الاقتصاد، علم الاجتماع.[3] وقررت فرنسا باستخدام بند التحفظ الأوروبي في 11 جانفي 2008 لمنع الذرة من نوع Mon 810 الزراعة الوحيدة لنظام التعديل الجيني الحاضرة في أوروبا. يسمح هذا البند بمنع مؤقت لبيع

[1] Yves petit, op.cit, P 615.
[2] Mai Anh. Ngo, , « l'encadrements juridiques des OGM, illustration des forces et faiblesses du droit économique », **revue internationale de droit économique**, 4/2013., P 590.
[3] Ibid. pp 592-593.

السلع المعدلة جينيا المرخصة من الاتحاد الأوروبي بتبرير وجود خطورة على الصحة والبيئة. ويستخدم هذا التحفظ من طرف 06 دول أوروبية لعدة أنواع من نظام التعديل الجيني للزراعة أو الاستيراد.

وبهذا تضرب قواعد المنظمة العالمية للتجارة في الصميم السياسات السيادية للدولة المعبرة عن التفضيل المحلي كالسلطات المحلية، القوانين المحلية، البيانات المحلية مثل القواعد التقنية في مجال البيئة وحماية المستهلك في مواجهة التكنولوجيا الحديثة.[1] ومن المؤكد أن هذا النظام أين تتواجد مادة الفثالات* في مواد الأطفال الصغار يمكن أن ينجم عنه في أي وقت نزاعات كبرى دولية مثل جنون البقر.

وما يميز حالات أخطار البيئة والصحة الغذائية ESB كما هو الحال بالنسبة لنظام التعديل الجيني هو غياب إجماع علمي. عكس لحم البقر بالهرمون أين رأي واسع من العلماء يعتبر أن عدم طبخ هذه الهرومانات يمكن ترخيصها في أوروبا في إطار علاجي، مما يفسر إدانة تحكيم المنظمة العالمية للتجارة للمجموعة والحكم عليها بكونها مخطئة.[2]

وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عقوبات جمركية في 1999 من خلال حكم المنظمة العالمية للتجارة على العديد من المنتجات الأوروبية لجبن ركفور، البصل من نوع إشالوت. وكان يجب انتظار 20 سنة حتى يحل هذا النزاع إلى غاية مارس 2012 تبنى البرلمان الأوروبي نظام لزيادة 25,000 طن في السنة من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من لحم البقر إلى أوروبا وبـ 3200 طن بالنسبة لكندا هذا الارتفاع يمثل 0,63% من مجموع سوق اللحوم والعجل في الاتحادُ، هذا التخفيض سمح للاتحاد المحافظة على حصاره من اللحوم الهرمونية.[3]

يخصص العملاق العالمي للغذاء مونسانتو85% من ميزانية البحث لنظام التعديل الجيني من نوع DCKAL ويشمل نوعين الذرة من BT القادر على مقاومة هجوم الحشرات المختلفة وأنواع أخرى من الذرة

[1] Yves petit, op.cit, p 615.

* الفتلات phtalate أملاح وإسترات حمض الفثاليك.، حيث أنها من المواد الملينة التي تستخدم مثلا في البلاستيك ومواد أخرى، من أجل زيادة مرونتها وشفافيتها وفترة استخدامها. و هناك حملة لاستخدام بدائل من الملدنات خالية من الفثالات التي تعتبر خطر على الصحة.

[2] Patrick A Messerlini, « Quels rôles pour l'OMC ? », Le C**ommerce mondial,** N°299, Novembre Décembre 2000. p 76.

[3] Marion François, op.cit, pp 13- 14.

والصوجا المتحملة لبعض مبيدات الأعشاب من أساس الغليفوسيت+.وهي الآن تعمل على نظام تعديل جيني من الجيل الثاني القادر على مقاومة الجفاف والمشبعة بـأوميغا 03، ذرة منشط أفضل للسماد الأزوتي، والذرة المعدلة جينيا المطورة في إطار الشراكة بين مونسانتو وكارجيل.[1]

المطلب الثاني :المجال الجبائي

شهدت العلاقات التجارية الأورو_أمريكية توترا هاما حول قضية التعامل الجبائي الأمريكي لصالح الزراعة الأمريكية، والنقاش حول الدعم الجبائي الأمريكي قديم، فأول قانون أمريكي يهدف إلى تخفيض الضرائب للمستفيدين من الشركات المصدرة كان تحت تسمية Domestic International Sales Corporation DISC كان سنة 1971 والذي وضع من طرف السلطات الأمريكية لمواجهة تراجع الميزان التجاري ولحث ودعم الشركات على التصدير. وتم الاحتجاج عليه من طرف المجموعة الأوروبية سنة 1974 وطالبت باجتماع للتحكيم في الجات حيث صدر القرار بإدانة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981 أي بعد 07 سنوات من الإجراءات. [2]

وتبعا لهذه الإدانة، عوضت الولايات المتحدة الأمريكية النظام المندد به بنظام جديد هو FSC Foreign Sales Corporation سنة 1984 المتضمن تخفيض جبائي للشركات المقيمة في الخارج. و بالتالي يجب على الشركات المستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تخلق مؤسسات تجارية في أقاليم أخرى مثل الجزر العذراء، و في المقابل يتم تخفيض الضرائب المدفوعة على أرباح التصدير من 15 إلى 25 %.

ويسمح التشريع الأمريكي الجبائي للمؤسسات الأمريكية توطين وتركيز أرباحهم من التصدير في الفروع المقامة في الجنات الجبائية وتحقيق ادخار هام في الضرائب.[3] وبهذا تدعم الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خفية صادراتها الزراعية من خلال تزوير جبائي منظم من طرف جنة الضرائب للكاريب للمتعددة الجنسيات من نوع كارجيل الذي يؤسس فروعه هناك، وتتمتع بامتياز ضخم لأن الفوائد المحققة يتم استرجاعها

+ الغليفوسيت بالإنجليزية Glyphosate هو جزيء كيميائي يدخل في تركيب مبيد أعشاب ضارة، تم اكتشافه من قِبل شركة مونسانتو سنة 1970 وهو مركب فسفور عضوي يتميز بفعاليته للقضاء على الأعشاب الضارة دون الإضرار بالمحاصيل الزراعية. منتشر في جميع أنحاء العالم بسبب ثمنه الرخيص.حذر العلماء من استخدامه لأنه **مُسبب** للسرطان، ومن المحتمل أن يكون مسرطناً للبشر.

[1] « Le Cluster Monsanto-Cargill » **L'agriculture mondialisé,** op.cit P 34

[2] Philippe Barbet, «Aides d'Etat ,«subventions et commerce international », **Revue de la concurrence et de la consommation,** 2003, P 08

[3] Yves petit, op.cit, P 613.

للوطن مع إعفاء من الضرائب. وقد سمح هذا النظام بالحصول على دعم مرتفع بالنسبة للقمح للفترة 1995-1996.

تم الاحتجاج من طرف الاتحاد الأوروبي على النظام، وبدأ في مفاوضات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها وضعت هذه المحادثات في سبات. وفضل الأوربيون انتظار اختتام جولة لأوروغواي ليختبروا نوايا الأمريكيين في ما يخص إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وبعد الاتفاق النهائي لجولة لأوروغواي، في 1994 ونشأة المنظمة العالمية للتجارة في 1995 وعدم تفكيك نظام الإعفاء الجبائي، أعيد فتح المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في 1997 إلا أنه لم يتم الوصول إلى أي اتفاق، فرفع الأوروبيين الخلاف لهيئة حل الخلافات التي وضعت مجموعة خاصة في جويلية 1998، وفي سبتمبر 1999 أصدرت قرارها الذي يعتبر الإعفاء الجبائي FSC إعانات خفية وتحايل على التزاماتها في مجال دعم الصادرات وأكدت على الطابع غير الشريف لهذا الدعم ، وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية بحل النظام قبل سنة 2000 وجعل سياستها الخارجية في مجال قانون الإعفاء الجبائي مطابقة لالتزاماتها، لتؤكد في فيفري 2000 على إدانة الولايات المتحدة الأمريكية. قد قدرت اللجنة الأوروبية في فيفري 2000 أن 52% من الصادرات الأمريكية يتم عبر مؤسسات صغيرة لصالح مجموعات كبرى على نحو مونسانتو وشاكلتها في مختلف القطاعات.[1]

قرر الأمريكيون تعديل نظام FSC بنظام جديد Extraterritorial Income Regime في 19 نوفمبر 2000 وهو تعديل هامشي لأن المشروع مرتبط بمجموع الإجراءات الجبائية أين يقدر تخفيض الضرائب بـ 240 مليار دولار.[2] نتيجة لذلك رخصت هيئة تسوية الخلافات في المنظمة العالمية للتجارة في 30 أوت 2002 للمجموعة الأوروبية بتطبيق عقوبات جمركية على المنتجات الأمريكية بقيمة 4 مليار دولار أو 4,043 مليار دولار في 07 ماي 2003، وحسب تقديرات خبراء المنظمة العالمية للتجارة أن الإعانات الخفية للمؤسسات ألأمريكية المصدرة تتجاوز 3,5 مليار دولار في ربيع 2000. ويعتبر المبلغ 04 مليار دولار المقدر من طرف هيئة حل الخلافات كبير جدا بالمقارنة مع المبالغ المقررة في النزاعات السابقة مثل حرب الموز، لحم البقر بالهرمون التي لم تتجاوز 110 و120 مليون دولار على التوالي.

[1] Michel Goussout, « Les différends commerciaux entre Etats-Unis et Unions Européenne », **Le commerce mondial**, N°299, Novembre Décembre 2000. P 44.
[2] Ibid. p 45.

إلا أن المجموعة الأوروبية لم تطبق هذه العقوبة على السلع الأمريكية وفضلت أن تترك اجل منطقي للإدارة الأمريكية والكونغرس الأمريكي لإلغاء قانون الإعفاء الجبائي.[1] وفي الواقع أن عدم تطبيق هذه العقوبات من طرف المجموعة الأوروبية يرجع لعدة أسباب أولها أن المبلغ كبير ويمكن أن يجر العلاقات الأورو_أمريكية إلى حرب تجارية والتي يمكن أن تهدد مصالح أوروبا في قطاع استراتيجي بالنسبة لها وهو قطاع الخدمات.

كان بإمكان أن تطبق أوربا حقوق جمركية على المنتجات الأمريكية وتحصل على 04 مليار دولار، إلا أن محافظ التجارة الخارجية الأوروبي باسكال لامي قرر أن لا يطبق الغرامة المسموح بها خوفا من إطلاق قنبلة نووية حقيقية على المستوى التجاري.[2]وانتظر الاتحاد الأوروبي إلى غاية 01 مارس 2004 ليطبق إجراءات مضادة على السلع بقيمة 300 مليون دولار.[3]

وكرد فعل للولايات المتحدة الأمريكية عن إعلان الإدانة من طرف هيئة حل الخلافات عبرت ممثلتها في جنيف ريتا هايز عن اختلافها مع المنظمة العالمية للتجارة، ونددت بالنظام المطبق من طرف الأوروبيين في مجال إعفاء رسم القيمة المضافة بالنسبة لمؤسسات التصدير الأوروبية.

المطلب الثالث: الاتفاقيات التفضيلية وحرب الموز

برز هذا النزاع مع تطبيق اتفاقيات لومي المبرمة بين الاتحاد ألأوروبي في إطار المنظمات المشتركة للسوق المنشأة في 1993 ودول إفريقيا كاريب والباسفيك ACP من خلال نظام تفضيلي لاستيراد الموز من هذه الدول ضد دول أمريكا الوسطى المنتجة للموز والخاضعة للرقابة المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية الزراعية الغذائية شيكيتا دول Chiquita-Dol ودلمونت Del Monte في خريف 1996.

تلقت هيئة حل الخلافات للمنظمة العالمية للتجارة شكوى من الدول المعنية الولايات المتحدة الأمريكية، قواتيمالا، إكواتور، المكسيك، هندوراس، وبعد 08 أشهر أدانت المنظمة العالمية للتجارة الممارسات الأوروبية.[4] وجاء الحكم في 1997 بإدانة المنظمات المشتركة لسوق لعدم تطابقها مع قواعد المنظمة العالمية

[1] Yves petit, op.cit, p 613.
[2] Jean-Claude Martinez, op.cit, p98.
[3] Yves petit, op.cit, p 613.
[4] Michel Goussout, op.cit 45.

للتجارة خاصة في مجال إصدار شهادات استيراد الموز.وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول مستورد للموز في العالم بحوالي أكثر من 32%، والاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الثانية بـ 29%.

تحقق دول أمريكا الوسطى حوالي نصف الصادرات من الموز في العالم، في جانفي 1999 الولايات المتحدة الأمريكية طلبت من هيئة حل الخلافات ترخيص التعليق ضد الاتحاد الأوروبي وتنازلات بمبلغ 520 مليون دولار. رخصت هيئة حل الخلافات للولايات المتحدة الأمريكية في أفريل 1999 تعليق التنازلات على مبلغ أقل أو يساوي مستوى الإلغاء أو تخفيض للامتيازات كما حددها التحكيم بـ 191,4 مليون دولار.[1]

وقد أدين النظام الأوروبي للحصص لاستيراد الموز 5 مرات من طرف مصالح هيئة حل الخلافات، واستطاعت الولايات المتحدة تطبيق عقوبات بناءا على تحكيم هيئة حل الخلافات على أن يجب إعادة النظر في سياسة التنمية للاتحاد الأوروبي، وقضت هيئة حل الخلافات بأن اتفاق لومي التفضيلي هو عكس المبادئ الأساسية لمنظمة العالمية للتجارة والمتعلق بالدولة الأولى بالرعاية.

وفي تقرير 2004 للمنظمة العالمية للتجارة أدينت الإجراءات التفضيلية التي قليلا ما تحسن اللحاق الفعلي بالسوق، ولا تحفز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل للدول المستفيدة لأنها تحث هذه الدول على التخصص في منتجات لا تكون لها بالضرورة فيها ميزة نسبية على المدى الطويل. فالنظام التجاري الجديد قائم على التبادلية التدريجية وليس على تفضيلات تجارية محسوسة بصفة منفردة.

المطلب الرابع: مجال الضوابط الصحية والملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة

تنص المادة 20 من الاتفاق الزراعي على إتمام مسار التعديل مع الأخذ بعين الاعتبار المسائل غير التجارية، كما تتكلم ديباجة الاتفاق عن الأمن الغذائي وضرورة حماية البيئة، كما أكد إعلان الدوحة واتفاق الإطار لـ 2004 على الاعتبارات غير التجارية في المفاوضات اللاحقة. وحسب لافينرM. Laffineur يجب أن يتطور الجناح التجاري وغير التجاري بصفة متوازية في المفاوضات لآنهما متكاملان.

وتمثل الضوابط الصحية وضوابط الصحة النباتية إحدى أهم فئات التدابير غير التعريفية. ويتركز استخدامها بحكم طبيعتها تركزاً شديداً في القطاع الزراعي، لاسيما في ما يتصل بالمنتجات الحيوانية المنشأ، بما

[1] Michel Goussout, « Les différents commerciaux » op.cit, p 46.

أن مراقبة هذه المنتجات ضروري للحفاظ على صحة المستهلكين ورفاههم ولحماية البيئة. ونتيجة لذلك، يُطبق ما لا يقل عن ضابط من هذه الضوابط على أكثر من 60% من المنتجات المتصلة بالغذاء. وفي حين تطبق الحواجز التقنية أمام التجارة على مجموعة أوسع من المنتجات وعلى نحو أكثر توحيد اً بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فهي تستهدف في أغلب الأحيان القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية التصديرية الأكبر.[1]

وعلى المستوى متعدد الأطراف، أضحت مسألة تنسيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية بين مختلف الشركاء التجاريين مسألة رئيسية، فإذا كان من اللازم تطبيق معايير للسلامة الغذائية مثلاً فينبغي اعتماد معايير دولية متفق عليها وقائمة على أساس علمي تيسر التجارة وتنسق عمليات الإنتاج بين البلدان. ومن الناحية العملية، يفترض أن يفضي تنسيق المعايير إلى إلغاء العديد من القيود المفروضة على التجارة، إذ تصبح عمليات الإنتاج في غنى عن التكييف لتلبية المتطلبات الخاصة بكل سوق من أسواق الصادرات. غير أن البلدان عادة ما تعتمد أعداداً كبيرة من الضوابط، ما يجعل توحيدها عملية طويلة ومعقدة.

ويحاول الاتحاد الأوروبي التركيز على الاعتبارات غير التجارية منذ 2000، وقد أصر في المؤتمر الوزاري كانكون مع مجموعة من الدول على تناول الجوانب غير التجارية للمبادلات الزراعية، إلا أن الولايات المتحدة عارضت الطرح على أساس أن المجتمع المدني متكفل بآثار التجارة على البيئة جهود التنمية ورعاية الحيوان، لكن الاتحاد أكد على أن المزارعين هم في موقع أفضل لتسير الأقاليم الطبيعية، ويجب أن يسهر الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على أن لا تكون التجارة ضد جهود حماية الحيوان. وبهذا يدافع الاتحاد عن رغبته في منح تعويضات مالية للمزارعين الذين يحترمون قواعد رعاية الحيوانات ووضع الوسم للمنتجات التي تستجيب لقواعد الصرامة في هذا المجال.[2]

يؤسس اتفاق حقوق الملكية الفكرية المرتبط بالتجارة المرموز له بـADPIC القواعد الدنيا الملزمة في العالم بأسره للحصول على حماية الحقوق الملكية الفكرية في العديد من المجالات وكذلك حقوق المؤلف وبراءات الاختراع. كما يؤسس من جانب أخر لحل الخلافات إلا أن الدول حرة في تحديد طرق تطبيق هذه الإجراءات بما يطابق نظامها القانوني والمؤسساتي. ومن المفروض أن تساهم حماية واحترام حقوق الملكية

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،**تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**،مجلس التجارة والتنمية الدورة التاسعة والخمسون جنيف، 17-28سبتمبر 2012، ص18.

[2] Yves petit, op.cit, p 608.

الفكرية في ترقية التحديث التكنولوجي وتحويل وتيسير المعرفة التكنولوجية بهدف تحسين الرفاه الاقتصادي، الاجتماعي، ويجب أن تضمن توازن بين الحقوق وواجبات الأطراف.[1]

يدور الخلاف في مجال قواعد اتفاق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مجال المؤشرات الجغرافية* فالاتحاد يهدف إلى تعزيز حماية المؤشرات الجغرافية على المستوى العالمي بتوسيع مجال التطبيق للإجراء الإضافي لفئات ومنتجات أخرى زراعية غذائية. فالاتفاق الحالي يشمل فقط الخمور والروحيات وبالتالي يبحث عن حماية إضافية لأنه يعتبر أن المنتجين الأوروبيين هم ضحايا للمنافسة من الدول الغير التي تستخدم هذه المؤشرات.[2] وفي التعديل الأول للسياسة الزراعية المشتركة في 1992 وضعت المجموعة الأوروبية سياسة نوعية تركز على تنظيمين حول حماية المؤشرات الجغرافية والتسمية الأصلية، أصل المنتوج وشهادات خصوصية المنتوج الزراعي والسلع الغذائية.

وقد جاء اتفاق حقوق الملكية الفكرية المرتبط بالتجارة ليس لإعادة النظر في الالتزامات المتواجدة ولكن لتحديدها بدقة، ويسمح بإخضاع الأبعاد التجارية للملكية الفكرية لمبادئ الجات والمنظمة العالمية للتجارة ولآلية حل الخلافات. وقد كان أحد أهم أهداف دورة الدوحة في 2001 هو تطوير وترقية الاتفاق وفي هذا الإطار سعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز حقوق الملكية الفكرية.[3]

ويرى الاتحاد أن المستهلكين يطالبون بالمنتجات الخاصة ومن مناطق محددة. وبالتالي من الضروري أن تكون هذه المنتجات محمية.[4] فحماية هذه المنتجات هي حماية بالدرجة الأولى للمستهلك. ويؤكد على أن المزارعين الذين استثمروا لأجل الوصول للجودة المطلوبة يتم استغلالهم اقتصاديا في مجال حصص السوق، ومن جانب المستهلك الذي لا يستطيع التفرقة بين المنتجات الأصلية والمنتجات المغشوشة.

---

[1] Cnuced, Rapport sur le commerce et le développement, 2006, Nations unis, pp 176-177

* المؤشرات الجغرافية: وهي المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضي بلد عضو، وتلتزم الدول الأعضاء برفض أو إلغاء تسجيل علامة تجارية تشمل مؤشر جغرافي فيما يتعلق بسلع لم تنشأ في الأراضي المشار إليها، إذا رأت أن من شأنها تضليل المستهلك فيما يتصل بمنشأ البضاعة؛

[2] Anne Sophie Lamblin-Gourdin, « Politique commerciale commune et protection juridique de l'innovation », **Revue Internationale de Droit 2conomique**, 2010/4, p 461.

[3] Ibid. p 460.

[4] Yves petit, op.cit, p 611.

في حين تعارض الولايات المتحدة الأمريكية والدول المساندة لها حماية شاملة للمؤشرات الجغرافية، حيث يعتبرونها مجرد عرقلة للتجارة، وأن المقاربة الأوروبية ليست منطقية من حيث أن عدة تسميات أصبحت جنيسة مثل شيري كسوس التي تمثل عدة خمور في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتم الاتفاق على وضع قائمة للتسميات المحمية في سجل متعدد الأطراف إلا أن الخلاف ثار بين أوروبا وسويسرا وبعض دول العالم الثالث وبين منتجي العالم الجديد للخمور أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين البرازيل وكندا وزيلندة الجديدة حول إلحاقها بالقيمة القانونية. أصر الطرف الأول على أن يكون هذا السجل قانونيا أما الطرف الثاني يرى بإنشاء قاعدة بيانات للإعلام الآلي مجردة من القيمة القانونية.

وقد قدم الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الوزاري كانكون قائمة لـ 41 مؤشر جغرافي محمي حيث ترغب في الحصول على استثنائية للتسميات تضم الخمور مثل بوردوا، أوزو، وكذا للأجبان مثل فيتا ركفور، ريوجا لحم الخنزير لبارما. وتدخل هذه السياسة الأوروبية في إطار ترقية المنتجات ذات الجودة المتبنى في تعديل 26 جوان 2003.[1]

وبالتالي معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع مجال المؤشرات الجغرافية التي تعتبرها عرقلة للتجارة[2] نابع من كونها لا تملك مؤشرات جغرافية لحمايتها، فهم يحمون منتجاتهم بماركات يمكن أن تباع من فروع مقامة في عدة مناطق من العالم وليس من مصلحتهم أن تقبل بحماية المؤشرات الجغرافية التي تمنح تميز للسلع الأوروبية في السوق العالمية على حساب السلع الأمريكية.

يهدف اتفاق الزراعة لإدخال المسألة في مجال اللحاق بالأسواق والمفاوضات الزراعية لدورة الدوحة نظرا لوجود علاقة بين اللحاق بالأسواق وخصوصية السلع الغذائية والتسميات التي يرغب الاتحاد في حمايتها، لأن العديد من الدول تستخدم وتسجل العلامات التجارية من طرف منتجين محليين. وفي إطار المراجعات المقررة وفقا لأحكام الاتفاقية ومنها المراجعات الخاصة بالمؤشرات الجغرافية جرت مناقشات بشأن موضوع التفاوض حول إنشاء نظام متعدد الأطراف لإخطار وتسجيل المؤشرات الجغرافية ولم تسفر هذه المناقشات عن

[1] Yves petit, op.cit, P 610.
[2] Anne Sophie Lanblin- Gourdin, op. cit, P 461.

إجراءات محددة نظرا لعدم توافق وجهات النظر خصوصا حول نطاق الحماية الذي يقتصر على أنواع النبيذ والمشروبات الروحية.[1]

ويرى العديد من الملاحظين أن اتفاق الملكية الفكرية يعتبر الأكثر جدلا، وتكمن أهميته في أن اكتساب المعرفة المطلقة كانت من العوامل المحددة للتصنيع في كل العصور. والتاريخ يبين أن كل دولة ذات كفاءة تكنولوجيا ضعيفة كانت على العموم متساهلة في مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية إلى غاية وصولها إلى مستوى من التطور. ويبين تشنغ CHANG (2002) أن عدد كبير من الدول النامية لم يكن لها قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية ولا قواعد صارمة في ذلك خلال مسارها من أجل التدارك الاقتصادي.[2]

وقد تم إبرام اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في 23 نوفمبر 2005 لتنظيم مبادلات الخمور يتضمن اعتراف الاتحاد الأوروبي بالممارسات الأمريكية في مجال إنتاج الخمور التي كان مندد بها من قبل مثل استخدام رقائق البلوط في الخزانات لتسريع التخمر أو إضافة الماء في النبيذ والتعطير الصناعي. من جانب آخر تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد لاستخدام التسميات الجنيسة لـ 17 علامة من أصل أوروبي مثل علامة شابلي Chablis ، شيانتي chianti ، مدار madere ، بورتو porto.

يعتبر هذا الاتفاق ثمرة 20 سنة من المفاوضات حيث سمح للأوروبيين تجنب القانون الأمريكي الذي يخضع المنتوجات الأوروبية لرقابة وشهادات صارمة بعدما رفض الأوروبيون الطرق الأمريكية في إنتاج الخمور، وقد تعرض هذا الاتفاق لانتقادات على مستوى الاتحاد الأوروبي خاصة بالنسبة لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية استخدام التسميات الأوروبية، فالتسميات المستخدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هي قانونية لفترة محدودة وأن المنع يشمل المنتجات الجديدة. وفجرت قضية الخمور الأمريكية المتضمنة لرقائق البلوط جدلا كبيرا في الاتحاد الأوروبي.

[1] جموح سهيلة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العربي واتجاه العلاقات التجارية (الأمريكية–الأردنية)، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 17 – جانفي 2017 ، ص105.

[2] Cnuced, Rapport 2006m op.cit, p 177.

المطلب الخامس: القواعد الدولية للمبادلات الزراعية

عرفت العلاقات الأورو أمريكية تعارض فيما يخص تطبيق اتفاق الزراعة والاتفاقات المرتبطة به. فمجرد إدماج الزراعة في نظام المنظمة العالمية للتجارة كان ولازال محل لنقاشات صعبة إلى درجة اعتبرها المسئولون الأوروبيون والأمريكيون أنها الحل للجولات المتعثرة من المفاوضات. فحسب المحافظ الأوروبي المكلف بالزراعة فيشر ومسئول السياسة الزراعية المشتركة باسكال لامي P.Lamy وكذلك المسئول الأمريكي للتجارة زوليك Zoelick أن الزراعة هي مفتاح جولات التفاوض وأساس أجندة الدوحة.[1]

وبالتالي حتى وإن توصل الطرفين لاتفاق زراعي في إطار المفاوضات متعددة الأطراف لجولة لأوروغواي إلا أن التعارض كبير في وجهات النظر في مجال تطبيق الاتفاق ومواصلة مسار التعديل، فالاتفاق غير مكتمل والمادة 20 منه تنص على استمرار مسار الإصلاحات. وتم الاعتراف بأن الهدف للتخفيض التدريجي للدعم والحماية للوصول إلى إصلاح رئيسي مازال بعيد الأمد، وبالتالي هو مسار متتابع ومستمر.

ونظرا للتعثرات المتتالية للمؤتمرات الوزارية في ظل جولة الدوحة، كان لزاما حل مسألة الزراعة وحل الخلافات حول الدعم الداخلي، ونظام مبادلات المنتجات الزراعية. حيث تم تصنيف الدعم المحلي في علب حسب مدى ما يترتب عنها من أثار تشويهية في الأسواق العالمية وحسب مستوى الترخيص والقبول. وعلى الرغم من أن العلبة الخضراء تضم مساعدات التي لها آثار دنيا على المبادلات والإنتاج وليست مستهدفة بالتزامات اتفاق الزراعة إلا أن اتفاق الإطار لـ 31 جويلية 2004 ينص على إعادة فحصها وتوضيحها لمعرفة آثارها مستقبلا على تشويه المبادلات والإنتاج.

وكانت العلبة الزرقاء محل الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية، وتأسست مساعدات هذه العلبة بطلب من المجموعة الأوروبية التي أصبحت مساعدتها ترتكز منذ 1992 على الدفوعات المباشرة للمزارعين والتي لا يمكن معرفة آثارها على السوق.[2] وفي الواقع تأسست هذه العلبة على خلفية اتفاق بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية في ظل اتفاق بلارهاوس الذي شكل الأرضية لاتفاق الزراعة. وتستفيد العلبة الزرقاء من الاعتراف الدولي وكانت محمية بند السلم المنصوص عليه في المادة 13 من الاتفاق إلى غاية 2003.

[1] Yves petit, op.cit, p 621.
[2] Ibid. pp 601- 602.

وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء العلبة الزرقاء وبإدراج تمييز بين فئتين من الدعم الداخلي فقط، الدعم من دون آثار تشويهية على التجارة و دعم آخر خاضع لتخفيضات إجبارية بسبب آثاره المشوهة للتجارة، ويعتبر هذا الإجراء هجوم على السياسية الزراعية المشتركة المعدلة في 1992 وفي 1999 لأن العلبة الزرقاء التي تضم مجموع الدفوعات المباشرة المقدمة للمزارعين من طرف المجموعة الأوروبية وتشمل 60% من ميزانية السياسة الزراعية المشتركة.

ولتتجنب المجموعة الأوروبية الهجوم الأمريكي انصب انشغالها في تعديل السياسة الزراعية المشتركة لسنة 2003 على تحويل الدفوعات المباشرة إلى الدفع الموحد المنفصل عن الإنتاج على أساس المستثمرة،[1] مما يسمح بتصنيف المساعدات المباشرة في العلبة الخضراء حتى تكون مطابقة للاتفاق وتدخل في إطار المساعدات المرخصة. ومن جانب آخر طالبت المجموعة الأوروبية إلغاء العلبة الصفراء والتي تسقف الدعم المرتبط بالأسعار وبالإنتاج والمرخص بـ 05%، فقواعد الاتفاق الزراعي ينص على أن العضو لا يخفض الدعم الداخلي للمنتج إذا كان المبلغ لا يتجاوز 05% من القيمة الإجمالية للإنتاج، إلا أن المجموعة الأوروبية ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل وتفرط في استخدام هذه المساعدات التي و إن تبدوا منخفضة فهي تصل إلى 8مليار أورو .

وجاء الاتفاق الإطار لـ 31 جويلية 2004 لينص على وجوب تسقيف العلبة الزرقاء وأن المقياس الإجمالي للدعم MGS والمستويات الدنيا المسموحة ستخضع لتخفيضات هامة، ويدعم كل طرف موقفه الهجومي بالأرقام والإحصائيات ويعلن الاتحاد الأوروبي أن الدعم الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية يقارب 10,000 دولار للمستثمرة مقابل 5500 دولار في الاتحاد الأوروبي. أما الولايات المتحدة الأمريكية تقدم إحصاء آخر بحسب الهكتار ،حيث يقدر الدعم الداخلي 85 دولار في الهكتار في الولايات المتحدة ضد 800 دولار في الهكتار في الاتحاد الأوروبي.[2]

[1] Yves Petit, op.cit. p603
[2] Ibid., p 603

كما شملت الخلافات بين الطرفين نظام مبادلات المنتجات الزراعية والمتعلق بمسألة اللحاق بالأسواق. ففي الدورة الجديدة تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أساسا التقدم في مسائل التعريفات وحصص الواردات. أما الاتحاد الأوروبي فيفضل أخذ بعين الاعتبار طموحات وآمال المستهلكين.[1]

في ظل اتفاق الزراعة لأروغواي بما نص عليه من تخفيض للتعريفة الجمركية بـ 36% حصلت الولايات المتحدة على تحويل الاقتطاعات المتغيرة للواردات إلى حقوق جمركية، كما أسست المجموعة الأوروبية نظام حقوق على الواردات وفرضت حق جمركي على الحبوب المستوردة مساوية للفارق من سعر التدخل الأوروبي وتسجيله في بورصة المواد الأولية لشيغاغو. وتفاوضت اللجنة ألأوروبية مع الولايات المتحدة حول نظام جديد لواردات الحبوب في نوفمبر 2002 حول اللحاق بالأسواق الأوروبية للحبوب لدخول 372,00 طن بحق جمركي بـ 112 أورو للطن.[2]

وقد نص اتفاق الإطار لسنة 2004 كما هو الحال للدعم المحلي بصيغة متدرجة تأخذ بعين الاعتبار اختلاف في الهياكل التعريفية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وترتكز المقاربة على:

- التخفيض التعريفي يتم انطلاقا من نسب ثابتة موحدة
- تدريج التخفيضات التعريفية يتم بتخفيض أكبر للتعريفات المرتفعة مع مرونة بالنسبة للمنتجات الحساسة.

وبالتالي حصلت الدول المتقدمة على قدرة المحافظة على حقوق جمركية مرتفعة لحماية المنتجات الحساسة: الأرز لليابان، لحوم البقر، الحليب، السكر، المجموعة الأوروبية.وفي هذا المجال يريد الاتحاد الأوروبي تكريس مفهوم زراعة متعددة الوظائف ومن جانب آخر هناك طرح للأمن الصحي ومتطلبات الصحية التي تعتبر إجراءات حمائية غير مبررة ويمكن أن تثبط تطور التجارة العالمية.[3]

والملاحظ أن الدول المتقدمة تلعب على حبل الاستثناءات على الرغم مما تعرفه الزراعة الأوروبية والأمريكية من قوة وتطور ووزن على المستوى العالمي. حيث تمثل القوتين أكثر من ثلث التجارة الزراعية العالمية، وقدرت سنة 2011 نسبة الولايات المتحدة 12,8% من الصادرات و11,5% من الواردات والاتحاد بـ

[1] Marion François, op.cit, p 14.
[2] Yves petit, op.cit, p 605.
[3] Ibid. p 609.

10,6% من الصادرات و13,5% من الواردات. وفي 2010 المنتجات الزراعية مثلت 9,2% من التجارة العالمية للسلع، وقدرت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بـ 10,5% والواردات 8,2% من المنتجات الزراعية متبوعة بالاتحاد الأوروبي 9,5% من الصادرات العالمية للسلع الزراعية و10% من الواردات الزراعية[1].

ويتضح من خلال التطرق إلى المجالات التي يبرز فيها الصراع جليا أن التعارض كبير بين القوتين الزراعيتين، كل القطاعات هي محل للتنافس والصراع الحبوب، اللحوم، الألبان، الخمور، الموز إلى غير ذلك من المنتجات. كذلك كل المجالات هي ساحة للتصادم سواء تعلق الأمر بالتقدم التكنولوجي في إطار نظام التعديل الجيني أو المسائل الجبائية والمساعدات المقدمة من خلال التخفيض والتسهيل الجبائي أو ما تتضمنه المسائل غير التجارية من ضوابط صحية والصحة النباتية أو الملكية الفكرية أين المفاوضات تشهد تعثر. بالإضافة للتصادم في مجال تبني قواعد لتنظيم المبادلات الزراعية خاصة في مجال الدعم المحلي و اللحاق بالأسواق.

[1] Marion François, op.cit, p 07.

المبحث الثالث: وسائل الصراع التجاري الزراعي

إن التنافس الشديد بين واجهتي الأطلسي الذي يأخذ مسميات مختلفة صراع تجاري، حرب تجارية نزاع تجاري، يجعل كل الوسائل صالحة لتقويض الخصم وتحقيق انتصار عليه، من قانونية، إعلامية، إحصائية، تكتلات وتحالفات إقليمية. وتحاول القوتين التجاريتين الأمريكية والأوروبية استخدام شتى الوسائل لتحقيق تقدم على الخصم والحصول على حصة أكبر من السوق، وفائض أكبر في الميزان التجاري. وتمكنت القوتين من لعب دور محوري في السيطرة على تقلبات السوق.

المطلب الأول: الوسيلة التشريعية

اعتمدت كل من القوتين سلسلة من القوانين لدعم الزراعة في بلدانهم تجلت في مجموعة من الإجراءات المتضمنة في السياسة الزراعية لكل منهما، محاولتا منح أكبر دعم لمزارعيهما للدخول بقوة ساحة المنافسة التجارية وغزو الأسواق الدولية. والملاحظ وجود ترسانة قانونية معقدة تسمح بالمناورة والتكيف مع مختلف الظروف.

وقد اتجهت الإستراتيجية الأوروبية في ظل الصراع التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات إلى تقليد وتبني أدوات السياسة الزراعية الأمريكية لمواجهة الانتقادات الأمريكية اللاذعة في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، وحتى لا تبقى السياسة الزراعية المشتركة الهدف المفضل للهجومات الأمريكية. ففي ظل إصلاح 1992 تبنت أوروبا تجميد الأراضي الذي يعتبر أداة مستخدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1953 والذي تخلت عنه فيما بعد لتتبنى موقف هجومي في مجال أسواق التصدير سنة 1996 يتبنى قانون الزراعي Fair Act. كما نهجت منهج الولايات المتحدة الأمريكية في تبني المساعدات المنفصلة عن الإنتاج كليا. و في الإصلاح الأوروبي لسنة 2003 تبنت الانفصال عن الإنتاج كعنصر مركزي للسياسة الجديدة بهدف تبسيط نظام الدعم الزراعي الأوروبي، والتوجه أكثر نحو السوق.[1]

[1] Yves Petit, op.cit, P 618.

أما من الجانب الأمريكي فالترسانة التشريعية الأمريكية لمواجهة الخصوم التجاريين حاضرة بقوة، فإستراتيجيتها التجارية مرتبطة بقوتها الهيمنية التي تبرز على شكل عدائية تجارية. القوة العظمى والمهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية هي حقيقة لا أحد يمكن تجاهلها، فهي قوة زراعية هيمنية.[1]

وهي إمبريالية زراعية من خلال التشريعات الحمائية والترسانة التجارية، حيث لا تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في التهديد باستخدام المادة 301 من القانون التجاري Trade Act لسنة 1974 الذي يسمح لها باتخاذ عقوبات تجارية بصفة منفردة ضد الدول التي لا تعترف بحقوقها للتأثير مباشرة في السياسة التجارية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.[2]

ويعتبر هاري جونسون أن التعامل بالمثل هو ظاهرة مركنتلتية وأن مفاوضات الجات في **جنيف** والدورات المتتالية لتخفيض التعريفات كانت مؤسسة على التعامل بالمثل منذ الحرب العالمية الثانية، وبناءا على فكرة التجارة غير العادلة والتي حسب **باقواتي** هي فيروس أمريكي، ولوضع حد لهذه التجارة غير العادلة كان الحل حسبهم هو القانون 301 بتهديد الدول بالانتقام التجاري. وهذا الشرط يعطي السلطة التنفيذية الحق في إجبار الدول للالتزام بالتعهدات وبإدانة الشركاء التجاريين الذين يطبقون التجارة غير العادلة. وبالتالي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالانتقام الجمركي فقط لأنها قدرت بطريقة فردية أن الممارسات غير شريفة وهذا ما يطلق عليه الفردانية العدائية. هذا السلوك أدين من طرف العالم بأسره واعتبرت المنظمة العالمية للتجارة أن اللجوء إلى الفردانية والتمييز بالشرط 301 أمر غير مقبول.

استخدم الأمريكيون سلاح التجارة العادلة استراتيجيا كسلاح سياسي ضد المؤسسات الأجنبية نتيجة:

1. تراجع القدرة الإنتاجية والبحث عن حماية المكانة الأمريكية بفضل التجارة العادلة.
2. اشتداد المنافسة الدولية وخسارة المزايا النسبية.[3]
3. الشعور بالانهيار والتراجع الأمريكي في سنوات الثمانينات وبداية التسعينات.

وتم التركيز على التجارة غير العادلة خاصة في عهد كلينتون، واتهام بوش اليابان التي كانت تعرف نجاح كبير، وبدء الكلام عن العهد الآسيوي في القرن الواحد والعشرين كصورة عن العهد البريطاني في

[1] Jean-Claude Martinez, op.cit, p 91.
[2] Yves petit, op.cit, p 617.
[3] Bhagwati. op.cit, pp 56- 57.

القرن التاسع عشر. كما تم التركيز على الاتفاقات التجارية التفضيلية أو ACP. وحتى في هذا المجال رفض الديمقراطيون اتفاق النافتا باعتبارها أيضا تجارة غير عادلة مع المكسيك كون أن القواعد الاجتماعية والبيئية أقل من النمط العادي الأمريكي.[1]

وقد قدمت المجموعة الأوروبية شكوى لدى المنظمة العالمية للتجارة أمام هيئة حل الخلافات حول القوانين 301 إلى 310 للتجارة الخارجية باعتبارها خرق لاتفاق الجات 1994 واتفاق المنظمة العالمية للتجارة. وجاء الاحتجاج الأوروبي بمقتضى أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستعمل هذه القوانين ضد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة خاصة القانون 304- 305- 306 الذي ينص على أن سلطات التجارة الخارجية الأمريكية يمكنها تبني إجراءات أحادية غير متعددة الأطراف، وهذا عكس نصوص المنظمة العالمية للتجارة. بناءا على هذه الشكوى شكلت هيئة حل الخلافات في مارس 1999مجموعة خاصة لفحص شكوى المجموعة الأوروبية لدراسة التشريع التجاري الأمريكي ومدى مطابقته لقواعد المنظمة وكان قرار المجموعة الخاصة أن مواد 301 إلى 310 من القوانين الأمريكية ليست غير متطابقة مع التزامات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنظمة العالمية للتجارة[2].

وقد اتسمت السياسية التجارية الزراعية الأمريكية بالعدائية في السنوات الأخيرة، فقد انتقلت من إستراتيجية توافقية إلى التهديد الدائم ضد الشركاء الخصوم التجاريين،[3] بسبب العجز التجاري غير مسبوق الذي تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية منذ النصف الثاني من التسعينيات مع الاتحاد ألأوروبي، أين وصل قمته سنة 1999 حيث تجاوز 22 مليار دولار ووصل مع نهاية الثلاثي الثالث 2000 إلى 12,2 مليار دولار ومع نهاية 1998 وصل إلى حدود 50 مليار دولار، والذي اعتبرته واشنطن مهين الأمر الذي عزز الموقف العدائي الأمريكي فيما يطلق عليه بالحرب التجارية. ضف إلى ذلك النمو الكبير للاستثمار الأوروبي في السوق الأمريكية حيث ارتفعت هذه المستثمرات بـ 150% منذ نهاية 1988 و بـ 20% ما بين 1998 – 1999.[4]

[1] Bhagwati, op.cit. P 58-59
[2] Michel Goussout, « Les différents commerciaux », op.cit, pp 43- 44.
[3] Yves petit, op cit, P 616.
[4] Michel Goussout, « Les différents commerciaux », op.cit, pp 42- 43.

وتأتي العدائية الأمريكية انطلاقا من أنها قوة زراعية سياسية، و يبرز هذا من خلال سلسلة القوانين الزراعية المطبقة التي تعبر عن الترسانة التشريعية الهادفة للتفوق في المجال الزراعي وفي كسب حصص أكبر في السوق العالمية وتحقيق نقاط على حساب الخصم الأول المتمثل في الاتحاد الأوروبي وسياسته الزراعية المشتركة.

على الرغم من رفع الولايات المتحدة الأمريكية لشعارات اللاتقنين واللاتنظيم إلا أنها استطاعت أن تشكل في قرن ترسانة تشريعية جعلت من سوقهم حصن زراعي وجسر جمركي أين لا يسمح بدخول السلع إلا تحت رقابة شديدة للخمر، جبن، ماء معدني أو عجائن.[1] فمن روزفلت إلى حد الآن كل القوانين المؤطرة للزراعة التي تتالت تتضمن التدخل والحمائية الدائمة. منذ 1785 مع لاند أوردونونسLand Ordonance لجفرسون Jefferson التي تفتح لسلسلة لامتناهية من التدخل الحكومي في الزراعة الأمريكية، ومع إنشاء القانون الزراعي سنة 1933 لمواجهة انهيار الأسعار الزراعية، والذي يضع الإطار العام لنشاط الدولة الأمريكية وأهم مؤسسات منح القروض للفلاحين ودفع التعويضات المطابقة بين الأسعار السياسية المستهدفة وبين سعر الدعم.

ولغزو الأسواق الخارجية أسست الولايات المتحدة القانون العمومي the Public Law480 في 1954 لبيع الحبوب بسعر منخفض للدول النامية، كما أعيد إحياء هذا النص في 1966 تحت شعار من أجل السلام. واستمر التدخل الحكومي الكبير في المجال الزراعي في عهد الرئيس كارتر في مجال مراقبة مساحات التخزين، المنح، وحقوق الدفع المباشرة في ظل القانون الزراعي تحت تسمية FOP. وحتى في عهد الرئيس كلينتون الذي أسس سنة 1996 سحرية الزراعة مع إلغاء الدعم وتكريس الليبرالية الزراعية الكلية الموعودة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنها ظهرت معه عدة نصوص حول تقديم مساعدات استثنائية.

ويأتي القانون الزراعي لـ13مايو2002 the Farm Security Rural Investment Act FSRIA ليخصص 200 مليار دولار كمساعدات زراعية على 10 سنوات. هذا الإجراء يعطي امتيازا هاما للولايات المتحدة الأمريكية في مجال المنافسة الزراعية.[2] ويعتبر دعم التسويق إحدى الوسائل الرئيسية الهامة في السياسة التجارية التي تنص على ثنائية التأمين، تأمين المحاصيل ضد الكوارث المناخية وكذلك تأمين

[1] Jean-Claude Martinez, op.cit, p 187.
[2] Ibid. pp 139-140.

مداخيل المزارعين الأمريكيين ضد الحوادث الظرفية. وقد نددت المنظمة العالمية للتجارة بهذه الأدوات كما اتهمت بروكسل الولايات المتحدة باستخدام الأدوات غير الشريفة.[1]

كما أن تقديم المساعدات بأساليب مختلفة يسمح بالمراوغة والتلاعب واللايقين في شكل المساعدات، مساعدات داخلية وخارجية، طوارئ وعادية، مسقفة أم لا. إن تعقد الدعم حتى وإن كان رسمي يسمح بكل المناورات عندما يتعلق الأمر بالكلام عن التخفيض. ففي أوروبا نجد تعدد في المنح الداخلية في قطاع المواشي الحبوب الألبان السكر...الخ. أما في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن القانون الزراعي لـ 2002 يتضمن 421 صفحة تضاف إلى تعقد ترسانة الدعم الزراعي، دعم زراعي بيئي، صادرات، مساعدات غذائية، قروض زراعات كبرى. كما أن تعدد و تنوع المساعدات يؤدي إلى المناورة خاصة بين العلب الثلاثة الزرقاء والصفراء والخضراء.

المطلب الثاني: الوسيلة المالية

في ظل هذا الصراع التجاري والتنافس الشديد يفتح المجال للتسابق نحو الدعم الزراعي، حيث تخصص ميزانيات هائلة للقطاع الزراعي من الطرفين. فمن الجانب الأوروبي تظل ميزانية السياسة الزراعية المشتركة هامة ومرتفعة جدا حيث مثلت 70% من الميزانية الإجمالية للمجموعة الأوروبية وعلى الرغم من انخفاضها لاحقا إلا أنها تبقى تمثل حصة الأسد من الميزانية الأوروبية، حيث قدرت بـ 68% في الثمانينات و53% في 1990 و50% في 1994 و44% في عشرية 2000.[2]

هذا الانخفاض يرجع إلى الاختفاء التدريجي لعدد من المزارعين، كما يدخل في إطار الإستراتيجية الأوروبية لتهذيب وترشيد الإنفاق الزراعي الأوروبي الذي تقرر بعد مناقشات حول مسألة التبذير المالي في المجال الزراعي وضرورة تسقيف النفقات. وقد قرر المجلس الأوروبي في بروكسل في 24 و25 أكتوبر 2002 تسقيف النفقات الزراعية بين 2007 و2013 على أساس نفقات 2006 بارتفاع بنسبة1% سنويا، وقد قدرت الميزانية الزراعية بـ 45,759 مليار أورو في 2007 لترتفع إلى 48,574 مليار أورو في 2013.

[1] Michel Goussout, « Les différents commerciaux », op.cit, p 45.
[2] Jean-Claude Martinez, op.cit, p 177.

وإذا كانت الأرقام المتعلقة بالميزانية تقدم كمبرر عن تراجع الدعم الزراعي، إلا أن الواقع يبرز عكس ذلك. فالعالم الزراعي تحصل على أكثر مما يبدو، ليس فقط على المستوى الأوروبي بل أيضا على مستوى كل دولة عضو،[1] حيث أن كل ميزانية الدولة هي لصالح وفي خدمة المزارعين. فحسب مجلس المحاسبة الفرنسي تقدر الميزانية الزراعية المنصوص عليها في فرنسا في 1995 في حدود 35 مليار فرنك في حين في الواقع تتجاوز 151 مليار فرنك، إذا ما أضيف لها الاشتراك العمومي للتغطية الصحية الزراعية، أي الميزانية الملحقة بالخدمات الاجتماعية الزراعية التي قدرت في 1995 بـ 63 مليار يضاف إليها 49,2 مليار تمويل من الصندوق الأوروبي **فيوقا** يضاف إلى ذلك نفقات وزارة البحث مع المعهد الوطني للبحث الزراعي INRA المقدر بـ 3,7 مليار فرنك. كذلك النفقات غير مباشرة مثل التعويض الثابت لرسم TVA للمستثمرين غير الخاضعين للضريبة وهي هدية تقدر بـ 763 مليار فرنك. كما يعفى الفلاحين من الرسوم العقارية غير المبنية ويقدر الإعفاء حسب مجلس المحاسبة بمليار فرنك في 1998. بالإضافة إلى النفقات الجبائية من خلال نظام الترسيم الثابت أين يصل المبلغ إلى 7 مليار فرنك.

في الولايات المتحدة الأمريكية تعرف الميزانية الزراعية ارتفاعا مستمر، في 1996 قبل تطبيق الإصلاح الزراعي لبيل كلنتون Clinton مع القانون الزراعي Fair Act ارتفعت الميزانية الأمريكية إلى 88 مليار دولار، 40 مليار منها تذهب إلى خدمات دعم الاستهلاك مثل الوصولات الغذائية Food stamps و26 مليار تتجه نحو مساعدات المستثمرات الفلاحية، أما المساعدات الرسمية للتصدير تبدو أنها مثلت فقط 8 مليار.

في سنة 1999 قروض وزارة الفلاحة الأمريكية ارتفعت إلى 92 مليار دولار، 62,8 مليار دولار منها دفوعات من الخزينة الفيدرالية. أما بالنسبة لسنة 2001 مبلغ الميزانية هو 100,2 مليار دولار 64,9 مليار من الخزينة الفيدرالية. خدمات دعم الاستهلاك قدرت بـ36 مليار دولار،21 مليار منها للوصولات الغذائية، 10 مليار لبرنامج تغذية الطفولة و04 مليار من أجل تغذية النساء والأطفال (WIC). وفيما يخص القروض الممنوحة للمستثمرات من مؤسسة الائتمان السلعي (CCC) قدرت ب32,3 مليار دولار، أما مساعدات الصادرات والزراعة الخارجية قدرت5,7 مليار دولار.[2]

[1] Jean-Claude Martinez, op.cit, pp 177- 178.
[2] Ibid. pp 173- 174.

إلى جانب الميزانيات الضخمة المخصصة للزراعة لكلا القوتين التجاريتين، هناك اختلاف وتضارب في الأرقام المقدمة حول مبالغ المساعدات والأرقام والإحصائيات المتوفرة على مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أو الأرقام الرسمية المقدمة من الطرفين، إذ لا يوجد اتفاق حول طرق الحساب أو النتائج المتحصل عليها.

تبين الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المنظمة العالمية للتجارة أن سقف الدعم الداخلي للمزارعين حتى مع القانون الزراعي لـ 2002 يبقى أقل من سقف الدعم لداخلي الأوروبي، إذ لا يمثل سقف الدعم الأمريكي إلا 10% من حجم الإنتاج الزراعي الأمريكي في حين يمثل سقف المساعدات الداخلية لأوروبا 30% من حجم الإنتاج الزراعي الأوروبي.[1] وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي قدمت معيار مقياس الدعم على أساس الإنتاج، الأمريكيون يدعمون بصفة أقل من الأوربيون. وفي دراسة حول الفترة من 1999 إلى 2001 توصلت المنظمة إلى سلسلتين من الأرقام الأولى حسب النسب المئوية لحجم مداخيل المنتجين والثانية حسب المستثمرة.

إذا أخذنا بمقياس المساعدات على أساس النسب المئوية لحجم المداخيل المزارعين نجد مؤشر دعم المنتجين ESP لا يأخذ خدمات الفائدة العامة المقدمة للمزارعين. مثلا مساعدات الترويج أو البحث العلمي. وبالتالي يمثل معدل الدعم على أساس الإنتاج 23% من المداخيل الزراعية الأمريكية ضد 36% في الاتحاد الأوروبي. والدعم الإجمالي الزراعي يمثل في الواقع 1.2% من الناتج الداخلي العام للولايات المتحدة الأمريكية مقابل 1,8% بالنسبة للاتحاد الأوروبي. إلا أن هذا المقياس للدعم على أساس المنتج وعلى أساس المداخيل يحدث مغالطة، فقياس حجم المساعدات على أساس المستثمرة في الفترة ما بين 1999 إلى 2001، أو المساعدات على أساس الرأس تصل إلى 21,000 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 16,00 دولا في الاتحاد الأوروبي.[2]

وحسب تقديرات المركز الأمريكي للتحليل الزراعي أن الدعم الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2000 يرتفع إلى 70,9 مليار دولار مقابل 78,8 مليار دولار للاتحاد الأوروبي، يتوزع الدعم الأمريكي على الشكل التالي: العلبة الخضراء أين الدعم مرخص وغير خاضع للتخفيض يقدر بـ 68%. العلبة البرتقالية

[1] Jean Claude Martinez, op.cit pp181- 182.
[2] Ibid. p183

الخاضعة للتخفيض تقدر بـ 32 %. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي العلبة الخضراء تقدر بـ 23% والعلبة الزرقاء أي الدفوعات المباشرة المعفاة من التخفيض تقدر بـ 21%، والعلبة البرتقالية تقدر ب56%.

من جانب أخر هناك القاعدة الدنيا minimis التي تسمح باستثناء التزامات التخفيض في المساعدات الخاصة بالعلبة البرتقالية، مساعدات حسب المنتوج إذ تمثل أقل من 05% من الحجم الإجمالي للإنتاج. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة كبيرة هذه القاعدة، وحسب تقديرات المركز الأمريكي للتحليل الزراعي يمكن إعفاء بفضل هذه القاعدة المساعدات من التخفيض بمبلغ 07 مليار دولار في سنة 2000، وهي تشكل أساسا مساعدات للزراعات الكبرى، دفوعات طوارئ، وبرنامج التأمينات.

وإذا استثنينا المساعدات الغذائية الداخلية وأخذنا بعين الاعتبار القاعدة الدنيا فإن حصة العلبة الخضراء من الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية تنزل إلى 51% في حين العلبة البرتقالية ترتفع إلى 49.%.[1] هذا ما يؤكد التلاعب بالأرقام ليبرز كل طرف أنه يعمل على تخفيض الدعم، وأنه يتماشى مع قواعد والتزامات المنظمة العالمية للتجارة ومسار التبادل الحر.

مثال آخر عن المناورة في المساعدات على أساس التسقيف في مشروع تعديل السياسة الزراعية المشتركة، المساعدات المتحصل عليها على أساس المستثمرة سقفت إلى 300,000 أورو أي حوالي أكثر من 295,000 دولار. كما سقفت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات حسب الفرد المساهم في عمل المستثمرة، ففي نفس المستثمرة يمكن للعديد من الأشخاص الحصول على المساعدات. مزارع أمريكي للزراعات الكبرى يمكن أن يحصل على دفع ثابت يقدر 40.000 دولار وهو ما يعادل المساعدات الأوروبية على الهكتار، يضاف إليها 75,000 دولار كمساعدات لتأمين السعر، وهو ما يعني قروض الدعم المقدم من طرف وزارة الزراعة وهي شبيهة بدعم تخزين المنتوج في أوروبا ويماثل قرض المتاجرة، يضاف إلى الدفعتين دفوعات التأمين على الطوارئ عندما تنخفض أسعار السوق والدفع الثابت تحت سعر الهدف، وبهذا يمكن أن يصل الدعم إلى 180,000 دولار للشخص، وبالتالي زوجين من المزارعين يمكن أن يحصل على 360,000 دولار وهو ما يفوق السقف الأوروبي[2].

[1] Jean Claude Martinez, op.cit, pp 185-186.
[2] Ibid. p 187.

واستنادا على هذه الأرقام ومعدلات قياس المساعدات يتبادلان الطرفان الاتهامات، و يزعم كل طرف أنه أقل دعما لزراعته مبرزا أن سياسته الزراعية مطابقة للاتفاقات والقواعد الدولية. وتحاول الولايات المتحدة دائما تقديم أوروبا على أنها قلعة و حصن حمائي. ويرى نائب كتابة الدولة الأمريكية للتجارة السابق David Aoran دافيد أرون أن حجر العثرة بين الكتلتين التجاريتين التي تجسد 40% من المبادلات العالمية تبقى المسألة الزراعية ويضيف أن أكثر من $\frac{4}{5}$ من الدعم والإعانات لصادرات تتم في أوروبا.[1]

ويؤكد غيوم غوليي Guillaume Gaulier أن حصيلة مقارنة الحماية التجارية تبين أن هناك تشابه كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأن الحواجز ليست مركزة على نفس القطاعات ومن الصعب قياسها. فكل كتلة لها نظامها الحمائي الخاص إلا أن الشفافية أوضح في أوروبا عنها في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجانب الأمريكي القمم التعريفية مركزة أكثر على عدد محدد من القطاعات المستهدفة في حين في أوروبا الحقوق الجمركية واسعة وموزعة.[2] ويقدم لنا الجدولين رقم (04) ورقم (05) دعم المنتجين في كل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1986 إلى غاية 2016.

[1] Michel Goussout, « Les différents commerciaux », op.cit, p 41.
[2] Jean Claude Martinez, op.cit, p 41.

الجدول رقم(04): تطور تقديرات الدعم للمنتجين الأوروبيين والأمريكيين للمنتجات الزراعية والزراعات الكبرى

السنـــــة	كل المنتجـــات				الزراعـــات الكبرى			
	أوروبا		الولايات المتحدة الأمريكية		أوروبا		الولايات المتحدة الأمريكية	
	بالأورو	%	بالدولار	%	بالأورو	%	بالدولار	%
1986	97 371	% 44	38 564	% 24	19 820	% 56	18 948	% 40
1987	93 176	% 42	39 262	% 23	21 170	% 60	18 112	% 36
1988	86 376	% 38	31 344	% 18	16 892	% 45	11 257	% 25
1989	72 326	% 29	39 276	% 22	13 354	% 35	9 662	% 20
1990	80 946	% 33	31 618	% 17	16 829	% 46	10 954	% 22
1991	98 803	% 39	30 979	% 17	22 748	% 55	10 052	% 22
1992	88 219	% 35	31 186	% 16	18 271	% 52	10 843	% 21
1993	91 628	% 38	33 343	% 17	20 605	% 55	11 266	% 23
1994	90 180	% 36	29 008	% 14	20 992	% 55	10 017	% 18
1995	96 779	% 36	20 180	% 10	21 208	% 49	4 766	% 8
1996	93 199	% 33	28 963	% 13	18 559	% 38	7 693	% 12
1997	95 318	% 34	29 768	% 13	18 674	% 40	8 356	% 14
1998	100 917	% 34	46 144	% 21	22 952	% 51	15 231	% 26
1999	107 173	% 37	55 942	% 26	22 689	% 53	20 558	% 35
2000	93 338	% 39	53 670	% 24	21 948	% 46	21 668	% 36
2001	93 061	% 33	51 838	% 22	21 804	% 47	17 620	% 31
2002	96 989	% 32	39 105	% 18	18 897	% 42	12 876	% 23
2003	104 474	% 34	35 618	% 15	21 337	% 47	10 689	% 17
2004	107 686	% 36	46 504	% 18	25 096	% 41	18 037	% 27
معدل 04-86	94 103	% 36	37 490	% 18	20 202	% 48	13 085	% 24
معدل 95-04	98 893	% 35	40 773	% 18	21 316	% 45	13 750	% 23

المصدر : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

جدول رقم(05) دعم المنتجين ESP للمداخيل الزراعية الخام 2000 – 2016

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
و.م.أ	22.5	21.44	17.86	14.75	16.04	15.05	11.10	9.67	8.62	10.10	8.58	8.62	8.45	6.91	10.03	9.59	8.71
الاتحاد الأورو بي	33.19	30.65	34.27	34.15	33.42	31.23	29.53	23.56	23.18	23.65	20.33	18.50	19.68	20.39	18.60	19.14	20.99

المصدر : OCDE

المطلب الثالث: الوسيلة الإيديولوجية

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تكريس تفوقها الاقتصادي غداة الحرب العالمية الثانية من خلال رسم وتنظيم العلاقات الاقتصادية في إطار مؤسسات دولية تمثلت في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة الدولية للتجارة إلا أنها رفضت اتفاق هافانا لتضع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة الجات كبديل عنها. وقد كانت هذه المؤسسات منبر للعقيدة الليبرالية وإيديولوجية التبادل الحر التي أصبحت الحل لكل مشاكل العالم وتضع حد للممارسات غير الشريفة في المجال التجاري.[1]

وكان الزخم الإيديولوجي لليبرالية الجديدة يرتكز على نشر الصورة السلبية حول أداء الدولة حيث تولد هذه السياسات أنشطة ريعية غير منتجة، وأن نتائج فشل الحكومة أشد وطأة من فشل السوق.[2] وفي المقابل يتم الترويج والتأكيد على أن مزايا الليبرالية والتبادل الحر كبيرة فهي تحقق النمو وتخفض من التضخم وتخلق مناصب الشغل.

كل المؤسسات الدولية مرورا بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي في صالح الليبرالية العالمية للتبادل الحر الكوني، ونتيجة للزراعة الغذائية للنموذج الأمريكي العدائي، كل هذه المنظمات تندد بسلبيات الدعم الزراعي ويطالبون بإلغاء التنظيم والتقنين بصفة كلية للعالم الريفي وشعارهم أتركه يعمل أتركه يمر في كل المجالات وفي كل الأسواق.[3] وبالتالي ترويج الولايات المتحدة الأمريكية للاعتقاد بأن العولمة أي الاندماج الوثيق للاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي هو السبيل الوحيد نحو المستقبل، وأن الخيار التاريخي لنمط مختلف عن المجتمع المنفصل عن اقتصاديات السوق الحر والمتنافس معها قد أصبح فكرة معلقة إلى الأبد.[4]

وتقدر الجات مزايا التبادل الحر والإيديولوجية الليبرالية أنه مثلا في القطاع الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية كل مناصب الشغل التي أنشئت بين 1986 – 1990 كان مصدرها التصدير، وتضمن صادرات السلع في دول مجموعة السبعة حوالي 23 مليون منصب شغل، وكل مليار دولار من الصادرات الإضافية تخلق 19000 منصب شغل. وعلى العكس إذا ما رغبت الدول حماية قطاعاتها غير التنافسية بالتعريفات الجمركية

[1] Michel Goussout, « L'hyperpuissance américaine une menace pour le multilatéralisme » op.cit, p 63

[2] –جون توي، االأونكتاد في عامه الخمسين "تاريخ موجز"، سويسرا، جنيف، سبتمبر 2014.، ص 68.

[3] Jean-Claude Martinez, op.cit, p 129.

[4] – جون توي، المرجع السابق، ص 77.

وغير التعريفية يخلق في الدول الأخرى إجراءات مضادة لصادراتها. وحسب خبراء الجات إن تحرير المبادلات يكون أيضا علاج فعال لارتفاع الأسعار وينشط النمو بدون تضخم على شرط أن يصل المستهلكون (أسر أو مؤسسات) بسهولة للمنتجات الأجنبية.[1]

فكان الشكل المكتمل لهذه الإمبريالية التجارية هو نزع السلاح الإيديولوجي للخصم عن طريق جامعاتها مجالاتها العلمية سيطرتها الإعلامية والثقافية. ونشرت الولايات المتحدة ألأمريكية عن طريق آلاف القنوات فيروس إيديولوجي لمهاجمة دفاع المناعة السياسية لنخب الدول الخصم، يتخذ هذا الفيروس أشكال الليبرالية، التبادل الحر، اللاتنظيمية وخطابات أخرى للتقليل من الحمائية. وعندما ينزع السلاح من الخصم يتم القبول باتفاق مثل بلارهاس من طرف المجموعة الأوروبية، ويضع في قفص الاتهام التشريعات الحمائية لتقوم الولايات المتحدة بعكس ذلك.

فالأمريكيون هم من أجبروا الأوروبيون للاجتماع غداة الحرب العالمية الثانية لتحرير مبادلاتهم، وإلى غاية إنشاء المنظمة العالمية في جانفي 1995 أظهرت الولايات المتحدة ألأمريكية بأنها القوة الأكثر تطبيقا للتبادل الحر وتلوم الآخرين من أوروبيين ويابانيين بأنهم لم يتبعوا طريقها وتتهم أوروبا بأنها بقيت مخلصة للمسار الحمائي القديم ويقدم الأمريكيون الحمائية كسوء قادم من الخارج خاصة من أوروبا.[2] وتدعم المؤسسات الدولية الموقف الأمريكي من خلال تقديم إحصائيات كالتي تقدمها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول معيار دعم المنتجين حيث تصرح بأن ESPهو 24% في أوروبا ضد 16% في الولايات المتحدة الأمريكية.[3].

وتنشر المؤسسات الدولية الاقتصادية تقارير بالامتيازات التي يمكن أن يحققها التبادل الحر وفتح الأسواق، وحسب التقديرات أن التخفيض الذي تقرر في دورة لأوروغواي بـ 38% من الحقوق الجمركية لرفع مستوى المبادلات التجارية سيحقق امتيازات إضافية في سنة 2002 تقدر بـ 274 مليار دولار في السنة. وتقدر الجات أن مستوى المبادلات العالمية للسلع في 2005 سيكون مرتفع بحوالي 12 % مما يمثل ارتفاع بـ 75 مليار دولار، فتحرير الالتحاق بالأسواق يسجل ارتفاع سنوي بحوالي 122 مليار دولار للولايات

[1] Ferydoum, op.cit, P 57.
[2] Michel Goussout, « L'hyperpuissance américaine », op. cit, P 64- 65.
[3] Jean Claude Martinez, op.cit, p128- 129.

المتحدة الأمريكية وبـ 164 مليار دولار لأوروبا، و27 مليار دولار لليابان و116 مليار دولار لباقي دول العالم[1]. ومن هنا نلاحظ أن المستفيد الأول هي الدول الغنية.

ويقترح صندوق النقد الدولي إلغاء الكامل للدعم الزراعي وينشر في مجلته الأقتصاد العالمي World Economie Out-lookالفوائد الناجمة عن إلغاء المساعدات بأن الناتج القومي الخام للدول الصناعية سيرتفع بـ 0,4%. و يتم الترويج للتبادل الحر تحت رقابة شبكة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك جامعة شيكاغو.هذا المذهب أجبر أوروبا لفتح سوقها الزراعية منذ 1986.[2]

والمؤسسة الدولية التي لا تقبل بمسار الليبرالية والعولمة والتبادل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتهديدها كما تفعل مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المتفرعة عنها. فقد تعرضت الأمم المتحدة لضغوط مالية مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي، من خلال تخلف هذه الأخيرة عن دفع اشتراكاتها إلى الأمم المتحدة منذ عام 1975 لتتسبب في حدوث أزمة في ميزانية المنظمة واستغلال الوضع لتأمين عملية إصلاح ميزانية الأمم المتحدة وتقليص حجمها.[3]

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت من منظمة العمل الدولية في أواخر السبعينات ثم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو في عام 1984 بدعوى عداء المنظمة لمؤسسات المجتمع الحر خصوصا السوق الحرة والصحافة الحرة، وهددت وكالات أخرى للأمم المتحدة بالمثل ومنها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

وباعتبار مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية هيئة فرعية للجمعية العامة وأمانتها أي جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة، فكان الضغط على ميزانية الأمم المتحدة برمتها هو السبيل الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية لترهيب المؤتمر الذي كان ينتقد سياسات الدول المتقدمة وينادي بتقديم دعم ومساعدات أكبر للدول النامية لتحقيق التنمية ووضع قواعد للتجارة العادلة ، وقد تم انتقاده واتهامه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بأنه متحيز لمجوعة 77.

[1] Ferydoum, op.cit, P 57
[2] Jean Claude Martinez, op.cit, pp 207-208 .
[3] – جون توي، المرجع السابق، ص 72.

فكل المؤسسات التي كانت لا تسير وفق إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت تهاجم، أما باقي المؤسسات الدولية المروجة لليبيرالية والتبادل، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير كانا تابعين للولايات المتحدة الأمريكية، وأختير مقر كلتا المؤسستين في واشنطن، وكلتهما تمكنا منذ مرحلة مبكرة من إخراج عملياتهما عن نطاق مراقبة الأمم المتحدة، رغم أنهما من الناحية القانونية ظلتا هيئتين من هيئات الأمم المتحدة، كما تحدد الهيكل التصويتي في كلتهما بالوزن الاقتصادي للدول مما منح الولايات المتحدة الأمريكية سلطة النقض في هياكلهما المتعلقة بالإدارة.[1] والمساعدات المقدمة من الصندوق النقد الدولي مشروطة بتغيير الدول لسياساتها الاقتصادية لتكون متطابقة مع النموذج الليبرالي الجديد الذي تبنته الحكومات الغربية.

وقد انتقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السلطات والسياسات القائمة على الإيمان الأعمى بكفأة الأسواق المالية المحررة من الضوابط والتي تسببت في الأزمة المالية في2007 و2008 وفي أقوى كساد اقتصادي منذ الكساد العظيم، أدت هذه الانتقادات إلى وضع على رأس المنظمة مدير عام مقرب من واشنطن وهو ماكتاير أليستر.[2]

واستثمرت البلدان الغربية الكثير في الموارد الفكرية التي قدمت تبريرات منمقة لنظرية الليبرالية الجديدة العالمية لتتبناها الدول النامية. أما الجات فقد كان بدايته يعتبر نادي للأثرياء وكان الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية مهم في تنظم المبادلات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كرست سيطرتها على أكبر جولات المفاوضات التجارية للجات.[3] وكانت هذه الأخيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أداة لتطوير اقتصادياتها في إطار تحفيزي فهي سيدة اللعبة بوضعها نظام جديد بين الشركاء المتعاقدين في شكل مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، في كل جولة يعطي الممثلين الأمريكيين مسار طريق يتلائم مع وضعيتها الاقتصادية وظروف الاقتصاد الدولي

وفي الواقع كل هذا الزخم الإيديولوجي بالمزايا المذهلة لليبرالية وحرية الأسواق والتبادل الحر تبقى شعارات لأن الواقع غير ذلك. الولايات المتحدة الأمريكية الحاملة لراية الدفاع عن الليبيرالية ومزاياها هي أكثر

[1] جون توي، المرجع السابق، ص 04.

[2] نفس المرجع ، ص 77.

[3] Michel Goussout, « L'hyperpuissance américaine », op.cit, P 63

الدول حمائية، وأن الأوروبيون والأمريكيون يلتقيان في كون العلاقات التجارية هي أسلوب وآلية مركنتيلية وبأن الواردات يجب أن تفتح من خلال الصادرات.[1] وفي الوقت الذي تضغط فيه الدول الرأسمالية المتطورة على الدول من أجل تحرير التجارة الخارجية نجدها تمارس جميع أشكال الحماية الجمركية على قطاعاتها الإنتاجية غير القادرة على المنافسة خاصة في قطاع الموارد الزراعية وتربية المواشي.[2]

وقد ندد جوزيف ستقليتز Joseph Stiglitz، المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد وأول وأقدم اقتصادي في البنك العالمي، بإقحام الأشخاص وتداخل المصالح بين الخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي الذي وصفه بالمؤسسة السياسية، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالأحكام السياسية للإدارة الأمريكية، كما انتقد السياسة الليبرالية البحتة للصندوق النقد الدولي، ويعتبر هدف المنظمة العالمية للتجارة والولايات المتحدة الأمريكية واحد وهو سوق كونية، وبالطبع في الزراعة كذلك.[3]

ومقولة أن التبادل الحر حاث على النمو بدون تضخم وخالق للشغل ليس بالأمر الصحيح، حيث تعد البطالة المشكل الرئيسي في أغلب الدول الصناعية وغير الصناعية، وتجاوزت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 33,5 مليون سنة 1993 و35,3 مليون سنة 1994 و 34 مليون سنة 2018. إن اعتبار الليبرالية والتبادل الحر الحل لتحقيق التنمية بالنسبة للدول النامية أثبت كذلك عدم صحته، في قطاع النسيج مثلا النتيجة كانت محبطة بالنسبة للدول النامية، فعلى الرغم من انتهاء اتفاق النسيج لا تستطيع الدول النامية والصين الالتحاق بكل سهولة إلى أسواق الدول المتقدمة بسب السياسة الحمائية التي تنتهجها هذه الدول.[4] كما أثبتت السياسات التجارية لدول الجنوب المفروضة عليها من هيئات متعددة الأطراف أن لها أثار غير محفزة للإنتاجية بالمقارنة مع أهداف التنمية.[5]

[1] Michel Goussout, Les différents commerciaux, op.cit, p 41.

[2] كفي مريم، ، المرجع سابق، ص 04.

[3] Jean-Claude Martinez, op.cit, p 129.

[4] Freydoum khavand op.cit, p 61.

[5] Laurent Levard, La cohérence des politiques Commerciales agricole avec les objectifs de développement, Commission agriculture et alimentation, Coordination sud, 2011, p 10.

المطلب الرابع: الوسيلة الإعلامية

كثيرا ما يستخدم الإعلام لمهاجمة السياسة الزراعية المشتركة انطلاقا من الميزانية الزراعية المكلفة جدا لأوروبا، حيث يمكن شراء نفس السلع بأقل سعر، فدعم عدد كبير من السلع مثل شمندر، حبوب، كروم، ثوم، بصل عسل، وأخرى هو تبذير مالي. ويتم إبراز الفائض في الإنتاج والمخزون الكبير من الزبدة والحليب واللحوم والحبوب أين التكلفة عالية، بهدف إلغاء الدعم عن السياسة الزراعية المشتركة[1] ومنع الإعانات عن المزارعين ويتم حمل المساهمين دافعي الضرائب ضد هؤلاء المزارعين المبذرين والمستغلين لضرائب المواطنين والملوثين للبيئة.

وفي ظل هذه الانتقادات للسياسة الزراعية المشتركة، تبرر اللجنة الأوروبية باسم التنمية المستدامة إصلاح السياسة الزراعية المشتركة سنة 2003 للتخلص من الزراعة المكثفة المدرجة في الجناح الأول ليحول جزء من المساعدات للتنمية الريفية للجناح الثاني، وبهذا تحضر أوروبا للخروج من سباق الدعم الزراعي العالمي الشديد وهو هدف استراتيجيه الولايات المتحدة الأمريكية.

ويأتي التوجس والإنذار الإعلامي للرأي العام في أوروبا في ما يتعلق بنظام التعديل الجيني أين تمنع أوروبا إنتاجه ولا تمنع المتاجرة به، وهذا ما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على هذا المجال وتبقي على عشرية من التقدم في مجال البحث والاكتشاف. وفي كل مرة يحين وقت المناقشات حول رفع أو الإبقاء على إنتاج السلع المعدلة جينيا في أوروبا تبدأ تتعالى أصوات الاتجاهات المضادة للنظام التعديل الجيني لعرقلة صانعي القرار ألأوروبي، فالمتاجرة مسموحة منذ 1990 إلا أن الإنتاج ممنوع، وهذا ما يفتح المجال أوسع للولايات المتحدة، كندا الأرجنتين البرازيل لهذا النوع من الزراعة على حساب أوروبا.[2]

وتأتي صور حرق ملايين الحيوانات المريضة لتصدم الرأي العام الأوروبي في الوقت الذي رفضت فيه أوروبا اللحوم بالهرمون الأمريكية، وفي المقابل يمر المرض بصمت الإعلام في أمريكا الشمالية وألأرجنتين أين تم إحصاء 1105 مركز لحمى الطيور في جوان 2001 أما في أوروبا فهي قنبلة من الصور،.

وفي تصريح للمحافظ الزراعي الأوروبي فيشر في 10 جويلية 2002 ليبرر إصلاح السياسة الزراعية المشتركة "إن مطلب المستهلكين هو البحث عن سلع صحية وذات جودة أي سلع غذائية أمنة وبيئة نظيفة

[1] Jean Claude Martinez, op.cit, p 198.
[2] Ibid. p 203- 204.

ومناظر للتمتع." وحسب صبر للآراء تم على16041 أوروبي بين الفترة 23 فيفري و04 أفريل 2002 أن 90% من الأشخاص ينتظرون من السياسة الزراعية المشتركة سلع زراعية صحية و88% منهم يبحثون عن احترام البيئة. كما يتم إبراز الزراعة المكثفة باعتبارها المسئول الأول على تلويث البيئة والمجاري المائية والنظام الايكولوجي بسبب طرح الأسمدة والمواد الكيميائية، وأن الكيمياء تستخدم حتى في تربية النحل، وأصبح يتم إظهار الفلاح الأوروبي بلا رحمة ولا إنسانية في تربية المواشي.

ويأتي رد اللجنة الأوروبية عند إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاهتمام وضمان رعاية جيدة للحيوانات وتخصيص ميزانية أكبر لذلك، في حين نجد أنه في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل ودول زراعية كبرى تربي المواشي وتنقل وتذبح في ظروف مريعة مشبعة بهرمونات النمو وبالمضادات الحيوية، إلا أنها لا تعرف هذا التهويل الإعلامي. وبالتالي توجه هذه الصور للرأي العام الأوروبي ضد وحشية تربية المواشي في أوروبا ولكن ليس للمنافسين.[1]

كثيرا ما يستخدم الإعلام في قضايا أخطار الزراعية مثل قضية جنون البقر سنة 1996 وحمى الطيور في 2001 ونظام التعديل الجيني، والجدير بالإشارة أن هذه الهجمة الإعلامية لم تمس إلا أوروبا بسبب اهتمام الرأي العام الأوروبي بالتغذية السليمة والصحية، وهذا راجع إلى الثقافة الأوروبية الرافضة للنظام التعديل الجيني والإيمان بالتغذية الطبيعية السليمة.

وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أمراض عديدة مشابهة لأخطار الصحة والبيئة ESB المعروفة تحت تسميات مختلفة تمس الأبقار والحيوانات الأليفة والمتوحشة دون أي إنذار إعلامي.

وقد أدى التهويل الإعلامي إلى خلق ذعر لدى الرأي العام الأوروبي من التسممات الجرثومية الناجمة عن الجبن بالحليب غير الطازج مع الخوف من التسمم بالدواجن أو الصوجا المعدلة جينيا والزبادي، والخطر المميت من لحوم الأبقار، هذا الخوف ترتب عنه هبوط الاستهلاك للحوم وأزمة كبرى في قطاع المواشي.[2] وهذا ما يؤثر كثيرا على إمكانية تسويق السلع الأميركية المعدلة جينيا في أوروبا. وهنا يتكلم احد الملاحظين أن القوانين التي تمنع دخول هذه السلع الأجنبية بسبب الأمراض، لا تقيد السلع الاوروبية إذا أصيبت بنفس الوباء.

[1] Jean Claude Martinez, op.cit, p 197.
2 Ibid. p 194.

المطلب الخامس: خلق التحالفات

يتم استخدام الدول النامية في هذا الصراع، فتستغل الولايات المتحدة الأمريكية الدفاع على الدول النامية للهجوم على السياسة الزراعية الأوروبية بهدف تفكيكها والعكس صحيح يتم استغلال الدول النامية من طرف الاتحاد الأوروبي للهجوم على السياسة الزراعية الأمريكية.[1]ويدعي الاتحاد الأوروبي أن إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة ستفيد الدول النامية والأقل تقدما، لأنها تخفض من خطر فائض الإنتاج الذي يؤثر على الأسواق العالمية وتقلل من الحاجة إلى دعم الصادرات، وحسب المحافظ الأوروبي للزراعة فيشر أن إصلاح السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مستقبلا يسمح بتحسين مصير للدول النامية.

تهاجم العديد من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المنظمات غير الحكومية السياسة الزراعية المشتركة كون أن تبريرات الاتحاد الأوروبي حول تخفيض نفقاته غير صحيحة، في حين يقدر الدعم بدولارين في اليوم للبقرة الواحدة في أوروبا لا يصل الإنفاق في الدول النامية حتى إلى دولار واحد في اليوم للعيش. وحسب المحافظ الزراعي الأوروبي فيشر، أن هذه الاتهامات هي مجرد دعاية، فتحرير القطاع الزراعي لا تستفيد منه كل الدول النامية وإنما الدول الصاعدة فقط، وأن الإصلاحات الزراعية لسنة 1992 خفضت من خطر تهديد الدول النامية لأنها سمحت بتخفيض كبير للدعم الأوروبي للصادرات.[2] كما أن الاتحاد الأوروبي يبذل مجهود لصالح الدول النامية وهو يستورد مقدرا 60 مليار أورو سنويا من المنتجات، 45 مليار أورو منها من الدول النامية، فهو يستورد من الدول الفقيرة أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا و زيلندا الجديدة واليابان، و يستوعب $\frac{2}{3}$ من الصادرات الزراعية للدول الأفريقية أكثر من دول كيرنز التي تتدعي الدفاع عنهم. وكاستثناء للنظام التفضيلي المعمم تبنى المجلس مبادرة كل ما عدا الأسلحة، حيث يرخص لدخول واردات 50 دولة أقل تقدما للسوق الأوروبية والتحرير التدريجي لثلاث منتجات حساسة الموز، الأرز، السكر.

وحسب الاتحاد الأوروبي الدول التي تندد بالحمائيه الزراعية الأوروبية تختبئ وراء الدول الفقيرة لترقية وتطوير مصلحتها من التصدير. وأن اتهام السياسة الزراعية المشتركة بأنها سبب كل أمراض ومشاكل التجارة

[1] Yves petit, op.cit, p 619.
[2] Ibid.

الزراعية العالمية ماهي إلا محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لتفكيك الكلي للسياسة الزراعية المشتركة لزيادة صادراتهم.[1]

كما تستخدم القوتين التجاريتين المنظمات غير الحكومية في صراعها التجاري، حيث شهدنا التحالف بين هذه المنظمات والسلطة الغذائية للولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2002، 7 من المنظمات الإيكولوجية: المؤسسة الدولية لحماية الطيور BLI، المنظمة العالمية لحماية البيئة WWF،الصندوق العالمي للطبيعة، أوكسفام، أصدقاء الأرض والمكتب الأوروبي للبيئة، راسلت هذه المنظمات المحافظ الأوروبي لدعم مشروع تعديل السياسة الزراعية المشتركة، وشجعوا تخفيض المساعدات المباشرة للمزارعين وفصل الدعم المالي عن الإنتاج وزيادة الدعم للتنمية الريفية.

وكان حضور المنظمات غير الحكومية في قمة سياتل سنة 1999 هام وملفت، مثل أتك ATTC أو أوكسفام الدولية، وتعتبر هذه المنظمات قوية، فمنظمة أوكسفام المؤسسة في 1942 متواجدة في 80 دولة، كانت في كل المحافل الكبرى تندد بالدعم الزراعي ونظام التعديل الجيني وتبديد التنوع البيئي في العالم الثالث، ولها إمكانيات وميزانية تقدر بـ 334 مليون دولار.أما منظمة السلام الأخضر التي تأسست سنة 1971 فتضم 2,5 مليون منخرط.[2]

وقد عارضت أوكسفام المجموعة الأوروبية في قمة الأرض في جوهنزبورغ وأعادت هجومها على السياسة الزراعية المشتركة التي من خلال الدعم تحدث خلل في السوق العالمية على حساب الفلاحين الأفارقة، فالنظام ألأوروبي للسكر حسب الولايات المتحدة الأمريكية يحرم وسائل العيش للدول الأكثر فقرا في العالم،[3] حيث أن إنتاج طن من السكر يقدر بـ 673 أورو مقابل 286 أورو في البرازيل، كولومبيا، مالاوي زامبيا، مع العلم أن أوروبا تصدر 7 ملايين طن من السكر في 2001 يعني 40% من الصادرات العالمية ضد 13% للبرازيل و6% لتايلند. هذه المفارقة بأن تصدر السكر تكلفته 3 مرات تكلفة المنافسين في الدول النامية يفسر بإعانات التصدير، مع العلم أن أوروبا تصدر 7 مليون طن المدعم في السوق الجزائرية النيجر ودول أخرى وبالتالي تأخذ حصة دول افريقية مثل موزامبيق.

[1] Yves petit, op.cit, p 617.
[2] Jean-Claude Martinez, op.cit, p 125.
[3] Ibid. p 127.

كذلك ينتهج الاتحاد الأوروبي نفس الأسلوب من خلال التحالف مع الدول النامية للهجوم على الدعم الأمريكي للقطن. فقد كانت البعثة الفرنسية قلقة جدا فيما يخص ملف القطن، على الرغم من أن فرنسا لا تنتج القطن وليس هناك ما تضحي به، ولكن المستعمرات القديمة لفرنسا مثل مالي، نيجر، تشاد، بنين، كلها تنتج القطن وهي الدول التي هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها الكبير لقطاع القطن.

فخلال موسم 2001 و2002 منحت الحكومة الأمريكية لمنتجي القطن مساعدات أكثر من 3,9 مليار دولار. هذا الدعم شجع الفائض الإنتاجي في الولايات المتحدة الأمريكية وترجم من خلال الوصول الهام إلى السوق العالمية للقطن المباع بأسعار أدنى من تكلفة الإنتاج، وبالتالي الأسعار انخفضت إلى مستويات لم يستطيع معها المنافسين الصمود.

كان الدعم الأمريكي للقطن السبب في انهيار الأسعار العالمية للقطن، وكنتيجة لذلك ارتفع إنتاج القطن في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 000 700 طن في مابين 2001/2000 و2002/2001. أدى هذا الدعم إلى تخفيض دخل المزارعين الفقراء في إفريقيا الغربية وآسيا الوسطى وآسيا الجنوبية ومناطق أخرى من العالم. في إطار هذا التوتر دعمت دول إفريقيا ، كاريب، والباسيفيك ACP طلب الدول الأربعة المنتجة للقطن بنين، مالي، بوركينافاسو والتشاد للمنظمة العالمية للتجارة بأخذ إجراءات لإنقاذ إنتاج القطن في بلدانهم الذي هو في أزمة بسبب دعم المنتجين الأمريكيين. في حين أن القطن الإفريقي هو اليوم ذو جودة عالية والأكثر تنافسية خسر حصص من السوق هامة لصالح القطن الأمريكي أين التنافسية هي ثلاث مرات أقل من الإنتاج لكنه مؤمن بدعم كبير.[1] ويبين الشكل رقم (10) انخفاض السعر العالمي للقطن بسبب الدعم الأمريكي الكبير.

[1] Ali Rahal et Azzedine Benterki, les subventions agricoles : entre théorie et pratique, revue de sciences économiques et de gestion, N°04, 2005. p 71.

الشكل رقم (10)

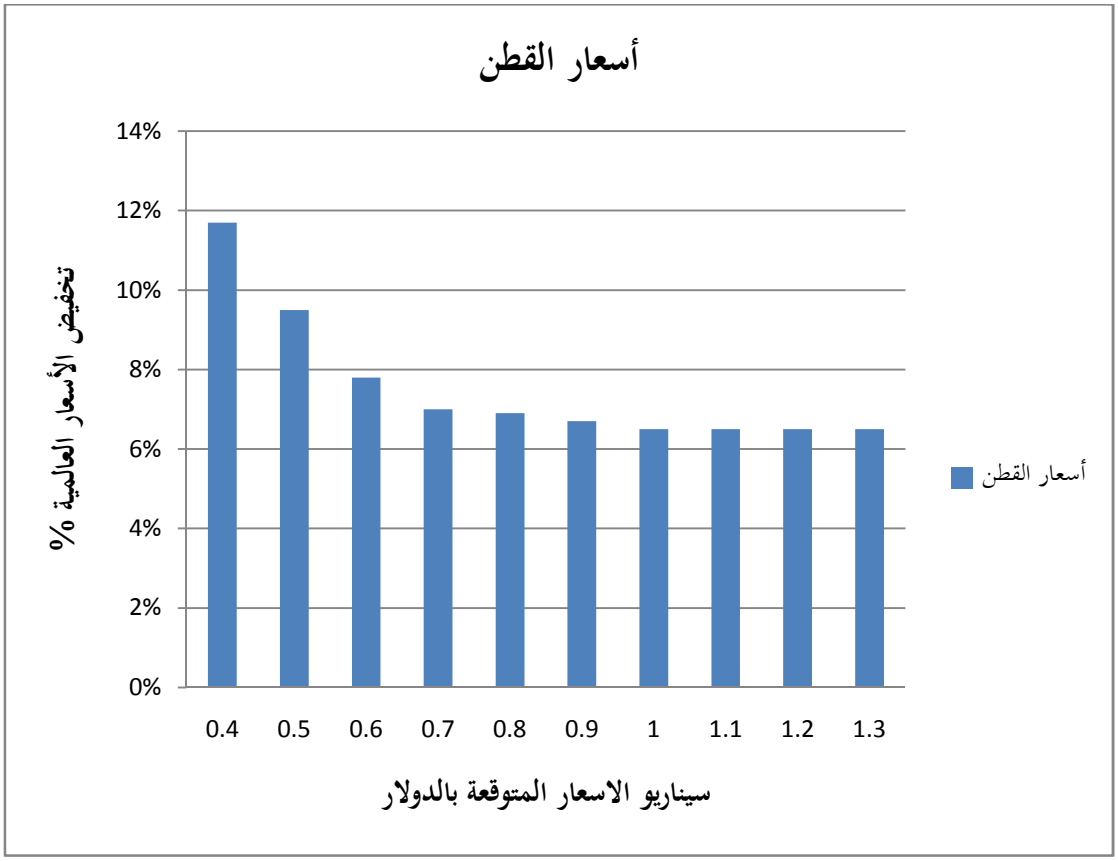

المصدر: Christian Lau, Simon Schropp, and Daniel A. Sumner,"The 2014 US Farm Bill and its Effects on the World Market for Cotton", sept 2015, ICTSD.

في إفريقيا الغربية يتجاوز انخفاض مداخيل التصدير مبلغ المساعدة الاقتصادية المقدم من طرف واشنطن. وحسب منظمة اوكسفام حصلت مالي على 37.7 مليون دولار من المساعدة الأمريكية وخسرت 43 مليون دولار والسبب الأول هو دعم الولايات المتحدة الأمريكية. و"ليس هناك مصلحة لمنح لليد ما نأخذه من اليد الأخرى " أعلن الأمين العام للمنظمة العالمية للتجارة في قمة التغذية العالمية في جوان 2002 حول الدعم الزراعي. ويكمل تصريحه بأنه يجب وضع أنفسنا في مكان دولة نامية صغيرة التي لا يمكن تصدير منتجاتها الزراعية بسبب القيود والتعريفات الجمركية، دولة صغيرة التي إذا ما استطاعت أن تصدر لا يمكن أن تنافس في السوق العالمية لأن منتجين الأكثر ثروة الدول الغنية مدعمين بقوة.

واحتجت البرازيل على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقطاع القطن وتؤكد أن مبلغ 2002 هو أعلى مرتين من 1992. وقد حددت المنظمة العالمية للتجارة المبلغ الإجمالي لدعم الولايات المتحدة الأمريكية

بـ 19 مليار دولار في السنة، إلا أنه وباستخدام نظام معقد من المساعدات الدعم وقروض الزراعية، تكرس واشنطن حوالي 49 مليار دولار في السنة. والأسوأ أن منتجي القطن حصلوا على 2.5 مليار دولار إضافية في السنة خلال 06 سنوات التالية لدعم 2002 . وقد وضعت البرازيل في 27 سبتمبر 2002 أمام المنظمة العالمية للتجارة شكاوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي متعلقة بدعم صادرات القطن والسكر. [1]

سمحت هذه المسألة للبعثة الفرنسية بأن تكون البطل المدافع عن الدول الفقيرة المستغلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها في الواقع ليست أحسن منها، فاقتراح توسيع الالتحاق الحر بالأسواق بـ97 % للصادرات الدول الأقل تقدما من طرف الاتحاد الأوروبي يعتبر أكذوبة، لأن الدول الأكثر فقرا تعاني من عدة أمراض، النقطة المشتركة بينهم هي فساد الحكم وهي في الواقع ليس لديها شيء كبير تصدره.[2]

ولم تستطع لا فرنسا ولا الاتحاد الأوروبي من خلق علاقات خاصة مع الدول النامية حتى مع الذين تزعم أنها تدافع عنهم في معركتهم ضد الدعم الأمريكي على القطن. فموقف الدول الغنية وفرنسا واضح مستمد من المصالح الخاصة ولكسر صف الدول النامية.

المطلب السادس: الاتفاقيات الإقليمية

تحاول كل من القوتين تقوية موقعها التجاري بمجموعة من الاتفاقيات الإقليمية تتنوع بين الاتفاقيات الثنائية إلى شراكات ومنتديات اقتصادية. وتتمثل إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في التوسع التجاري وعقد اتفاقات للتبادل الحر، ففي إعلان له سنة 2010 (التجارة، النمو والأعمال العالمية) يجعل من التجارة الدولية أحد ركائز أوروبا لـ 2020، الهدف هو جعل الاتحاد أكثر اخضرارا وأكثر تنافسية.

وفي إطار إستراتيجية التجارة للجميع لـ 2015 يعزز السياسة التجارية للاتحاد باعتبارها المحرك الأول للنمو والتوظيف والاستثمار والعمل، وعلى إعادة بعث المنظمة العالمية للتجارة بمنحها الدور الرئيسي في صياغة وتطبيق القواعد.[3] إن جمود المفاوضات متعددة الأطراف على مستوى المنظمة العالمية للتجارة حول برنامج

[1] Rahal Ali, op.cit. p 72.
[2] Jean-Pierre Lehmann, op.cit, pp 19-20.
[3] Marion Damen, Jakob Przetaczrik , «L'Union Européenne et ses partenaires commerciaux»,Parlement Européen ,02/2018, www.europal.eu/atyourservice/fr/displyFTU.html?ftuld=FTU_s.2.1.html

الدوحة من أجل التنمية، دفع بالاتحاد للتوجه نحو الاتفاقيات الإقليمية للالتحاق بأسواق الدول الغير. وقد عقدت عدة اتفاقيات في هذا الإطار:

- مع كوريا الجنوبية انطلاق من 01 جويلية 2011،
- اتفاق تجاري متعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي والبيرو.
_ كولومبيا، يطبق مؤقتة منذ 2013.
- اتفاق الشراكة مع أمريكا الوسطى أين الاتفاق في جناحه يطبق مؤقتا انطلاقا من 2013.
-اتفاق الاقتصادي التجاري الشامل AFCG وقع في 30 أكتوبر 2016.
-اتفاق التبادل الحر مع سنغافورة و اختتمت المفاوضات في 2014.
-اتفاق بين الاتحاد و الفيتنام واختتمت المفاوضات في 2015.
-اتفاق التبادل الحر مع اليابان الذي يبقى أولوية إستراتيجية.

كما شرعت في مفاوضات التبادل الحر مع اندونيسيا وتونس، وتعزم القيام بمفاوضات أخرى مع الفلبين وأستراليا، زيلندة الجديدة، أما المفاوضات مع ماليزيا تايلنديا الهند، سيتم إعادة بعثها. وستنطلق المفاوضات مع إيران بمجرد انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة[1].

يعول الأوروبيون على الاتفاقيات التجارية الثنائية لمحاصرة الولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها، مثل الاتفاق الموقع بين أوربا والمكسيك أحد دول النافتا في ديسمبر 1995، ويتعلق باتفاق مماثل تجاري لخلق منطقة تبادل حر في 2003 – 2004 بين أوروبا والمكسيك يعطي امتياز للمكسيك التي تقدر مبادلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بـ 85%. في حين المبادلات مع الاتحاد الأوروبي تمثل 5% ويتعلق الأمر باتفاق (السلع الصناعية والزراعية والملكية الفكرية، وهو يتوافق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة[2].

والملاحظ أنه لحد الآن ليس هناك اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالمفاوضات حول اتفاق شراكة عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار PTCI علقت.[3] وكرد على رفض الرئيس الأمريكي ترامب إتمام مفاوضات الشراكة مع أوروبا وقع الأوروبيون اتفاق شراكة مع اليابان.

[1] Mario Damen, op.cit,.
[2] Michel Goussout, « Les différents commerciaux », op.cit, p 42.
[3] Mario Damen, op.cit,.

وبالنسبة للولايات المتحدة شكلت بدايات سنوات التسعينيات منعطف في الإستراتجية التجارية الأمريكية بإنشاء مقاربة جديدة للتعددية قائمة على جمعية إقليمية تضم كندا والمكسيك النافتا للاستفادة من السوق الكندية واليد العاملة الرخيصة في المكسيك. بعد أن كانت ترفض الدخول في التكتلات الإقليمية. وقد تقرر ذلك في فترة عرف فيها الميزان التجاري الأمريكي عجز هام وهذا في مواجهة اليابان والمجموعة الأوروبية، من خلال سوق تحصي 390 مليون نسمة التي كانت محفزة ولصالح الزراعة الغذائية الأمريكية.[1]

من جانب أخر، طورت الولايات المتحدة الأمريكية نظام من الاتفاقيات الثنائية تزايدت في العهدة الأولى لبيل كلينتون حيث أبرم 130 اتفاق مع اليابان يضم القطاعات الحساسة كذلك انضمت الولايات المتحدة إلى منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادئ APEC مع دول الباسفيك، الذي يضم 21 دولة ، 2.7 مليار نسمة 40% من سكان العالم تقريبا نصف المبادلات العالمية بحوالي 45% منها و60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2018.

يضع اتفاق الشراكة للمحيط الهادئ خطة طموحة لتحرير التجارة ويحدد قواعد جديدة تختلف عن تلك المتضمنة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ويبرز موضوع الزراعة في عدة فصول مرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق، تخفيض الرسوم وإلغائها واعتماد حصص أعلى من معدلات الرسوم والضمانات والقواعد الخاصة بالصادرات، التكنولوجيا البيولوجية في مجال الزراعة وقواعد المنشأ وتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة والملكية الفكرية وتحديد المؤشرات الجغرافية وأنظمة المعلومات الجغرافية. من خلال هذه الجمعية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تتحكم الولايات المتحدة في رقابة تحرك كل التكتلات الإقليمية.[2]

إن وسائل الصراع تبرز قوة وفعالية الطرفين للدفاع عن تفوقهما التجاري في قطاع حساس كالقطاع الزراعي، حيث تبذل أموال ضخمة تصل إلى ما يفوق 100 مليار دولار في السنة بالإضافة إلى تسخير وسائل الإعلام والجامعات ومراكز البحث والمجالات العلمية لتأكيد على أن نظام التعديل الجيني مفيد علميا . بالإضافة إلى الترسانة التشريعية من القوانين المدعمة للزراعة، دون إغفال دور الأفكار والقيم الليبرالية التي تساعد على إقناع الرأي العام والأطراف الأخرى من الدول لفتح أسواقها.

[1] Michel Goussout, « l'hyperpuissance américaine » , pp 68- 69
[2] Gérard Lafay , **Initiation à l'économie internationale** , 2éd, Economica, 2006. P P 275-276.

إن الصراع لاقتصادي التجاري يتطلب القدرة على التنبؤ بتحركات المنافس على كل الأصعدة ، والملاحظ أن كل طرف ينتظر موعد المصادقة على السياسة الزراعية للخصم، ليتمكن من التحضير الجيد لأي هجوم متوقع ، فالمنافسة التجارية تستدعي تقديرات دقيقة لغزو الأسواق وإجبار الخصم على الانسحاب. ولاحظنا من خلال ما سبق كيف تستطيع القوتين تبرير تحركاتها في شتى المجلات وبكل الوسائل، بحيث تخصص إمكانيات هائلة لذلك.

الفصل الرابع: دعم الصادرات الزراعية الأوروبية والأمريكية وآفاقها

الفصل الرابع: دعم الصادرات الزراعية الأوروبية والأمريكية وآفاقها

اكتست مسألة الدعم أهمية خاصة في ظل التنافس الاقتصادي الدولي الشديد في العصر الحالي، نظرا لحجمه واستخداماته بأساليب وطرق مختلفة لتحقيق أهداف مختلفة. تمنح الدول من خلال الدعم امتياز لبعض المنتجين ويصل مبلغ الدعم العام حسب بعض التقديرات 1000 مليار دولار في السنة أي حوالي 4 % من الناتج القومي العالمي ويمثل في المتوسط 6% من النفقات العمومية للدول.[1]

وقد خلق موضوع دعم الصادرات وبالأخص المتعلق بالمنتجات الزراعية مواجهات حادة بين الدول على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف، وخاصة بين القوتين التجاريتين العالميتين الأكثر دعما في العالم الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية سابقا، ويعتبر الموضوع الأكثر ضجة إعلاميا. وعلى الرغم من أن حولي 03 مليار دولار سنة 2000 كمبلغ إجمالي لدعم الصادرات يبدو رقما ضعيفا بالمقارنة مع الدعم الداخلي المقدر بـ 200 مليار دولار في نفس السنة إلا أن له أهمية خاصة نظرا لما له من أثر على اختلال المبادلات واختلال الأسواق [2].

وفي الواقع أن الدعم الداخلي يساهم بدرجة كبيرة في دعم التصدير وليس فقط برامج دعم الصادرات، فدعم الأسعار ودعم مداخيل المنتجين والإنتاجية باعتبارها أدوات للدعم الداخلي تساهم في زيادة الفائض، وبالتالي تمنح قوة تنافسية للمنتجين في السوق الخارجية.

[1] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport sur le commerce mondiale 2006, p 48.
[2] Ibid. p 53.

المبحث الأول: أدوات دعم الصادرات الزراعية الأوروبية والأمريكية

إن تحديد مفهوم الدعم يبدو صعبا كون الجدل لا يزال قائما حول أنواع الدعم المسموح به وذلك المشوه للتجارة. ويعرف قاموس أوكسفورد الدعم بأنه المبلغ المالي الممنوح من الخزينة العمومية لمساعدة قطاع أو مؤسسة للمحافظة على سعر المنتوج أو الخدمة في مستوى عالي، وبالتالي الدعم هو تدخل من السلطات العمومية لخلق امتياز للبعض. وبالحصول على حصة من الدعم من طرف الدولة، يتحمل المنتجين الوطنيين جزء قليل من التكلفة، مما يمكنهم من مواجهة المنافسة الخارجية والإنتاج أكثر من السابق، وبالتالي رفع حصتهم من السوق في الدولة.[1]

يكون الدعم على أشكال مختلفة، فالتحفيز الجبائي يعتبره الكثيرون أحد أشكال الدعم لأنه لا يوجد فرق بين المتحصل على هذه المبالغ من خلال تحويل مالي من السلطات العمومية أو الذي يتحصل عليه من خلال دفع ضرائب أقل.[2] كذلك بالنسبة للقروض الموزعة من خلال المؤسسات العمومية، الدعم هو عبارة عن إجراءات تخفض من تكلفة الاستثمار في مجال التحديث فهيئات رأس مال- المخاطر يمكن أن تلعب دور في التمويل من خلال تقديم قروض للاستثمارات الحديثة. كما أن تمويل نشاطات البحث والتطوير في المؤسسات العمومية هو شكل آخر من سياسات الدعم.

يعرف الدعم كذلك بأنه الدفوعات الجارية وبدون مقابل التي تقوم بها الإدارات العمومية للمؤسسات على أساس مستوى نشاطهم الإنتاجي وكميات أو قيم السلع والخدمات التي تنتجها أو تستوردها إلى المنتجين المقيمين أو الأجانب[3].

وفي المجال الزراعي يعتبر الدعم بشكل عام عبارة عن دفعات نقدية تمنحها الحكومة للمزارعين، إلا أنها مؤخرا امتدت لتشمل السياسات الحكومية التي تقرر تحويلات نقدية من خلال ألية السوق.[4] وتقدم الحكومات الدعم للقطاع الزراعي بطرق مختلفة، الدفعات المباشرة، دعم الأبحاث، البرامج القروض، برامج التخزين وغيرها.

---

[1] Bernard Guillochon, op.cit, p10.
[2] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport 2006, p 49.
[3] Cnuced, Rapport 2006, op.cit, p 169.
[4] ياسر العيسي، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي، سلع مختارة، مذكرة سياسات رقم 13، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق،2006، ص 03.

والخاصية الأساسية لمختلف هذه الأدوات هي الأسعار المنخفضة للمشتري الأجنبي مقابل المنتجين أو المستهلكين الوطنين أو الاثنين معا.[1]

ومن بين أنواع الدعم الأكثر أهمية والأكثر تداولا في المحافل الدولية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف لتحرير المبادلات هو دعم الصادرات وهو الفارق بين سعر الضمان الداخلي والسعر العالمي ليتمكن المزارعين من تصريف إنتاجهم في السوق العالمية.[2] وبتقديم دعم الصادرات تحفز الدول المنتجين الوطنيين للإنتاج بكميات أعلى من تلك المنتجة بسعر عالمي، على الرغم من أن الربح يتحمله دافعي الضرائب والجماعات المحلية والمستهلكين المحليين الذين يدفعون للمنتجين الوطنيين سعر أعلى من السعر العالمي، ويعاني الأجنبي من التنافس من خلال التصدير الإضافي المدعم.

وفي الواقع إن النمو السريع للإنتاج الزراعي الأمريكي والأوروبي أساسا نابع من ارتفاع المردودية بسبب التعويضات الكبيرة من رأس المال أو عامل الشغل المشجع بأسعار الدعم. وعلى الرغم من التنديد الدائم من طرف الدول التي تعتبر متضررة من دعم التصدير إلا أنه يبقى الأداة المفضلة للسياسة التجارية خاصة في المجال الزراعي في سنوات التسعينات حتى وإن كانت ممنوعة خارج الزراعة في المنظمة العلمية للتجارة[3].

المطلب الأول: الدعم المباشر للتصدير

وهي تقديم دفعات مباشرة للمنتجين المحليين من أجل تصدير منتجاتهم بأسعار تنافسية في السوق الدولية، وبالتالي يتمكن من خلال هذا الدعم المزارعين في الدول الصناعية من بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة بطريقة غير طبيعية ولتعويض الفارق بين السعر الدولي والسعر الداخلي المرتفع[4].

وبالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هي دفوعات مباشرة وتمثلت لعدة سنوات في بيع مخازن الحبوب الثانوية والخمر. وحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة يعتبر الاتحاد الأوروبي

[1] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport 2006, p 153.
[2] Commerce International des produits agricoles, L'union européenne entre la main invisible et de société civile, op.cit.
[3] Bernard Guillochon, op.cit, p 11
[4] Rahal Ali, Benterki Azzedine, op.cit, P 65.

الأكثر دعما في مجال النفقات للفترة بين 1995 و2000 ثم تليه سويسرا في المرتبة الثانية ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة. وتعتبر إعانات التصدير الأداة الأساسية للاتحاد الأوروبي للتصدير.

وقد سمحت إعانات التصدير للزراعة الأوروبية من تطوير إنتاجها الزراعي خارج المنافسة الدولية، رغم أن سعر المجموعة هو الأقل تنافسية، وقد لعب هذا الدعم دور هام في تصريف جزء هام من الفائض الأوروبي للسوق الدولية.[1] فتأسيس السوق المشتركة الزراعية مكن أوروبا من منافسة القوة الزراعية التصديرية الأمريكية التي تنتج بكميات هائلة وبتكاليف أقل، كان عليها أن تخفض الأسعار بتقديم مساعدات للمزارعين لتعويض التخفيضات غير الطبيعية للأسعار. وقد تم إيجاد المال من أجل الدعم من خلال وضع رسوم على المنتجات الزراعية للدول الغير أي غير العضوة في المجموعة عند دخولها السوق الأوروبية، هذه الاقتطاعات الإجبارية تجمع وتقدم على شكل دعم للمزارعين الأوروبيين.

ويمكن اعتبار الإعانات كأداة وحيدة لتطوير التصدير في أوربا، والهدف من الإعانة في الاتحاد الأوروبي تعويض الفارق بين سعر المجموعة وسعر السوق العالمية. وبالتالي يحدد مبلغ الإعانة بسعر المجموعة الأوروبية وسعر السوق العالمية. كما يحدد بمعايير خاصة بكل منظمة مشتركة للسوق وتضبط حسب الوضعية وآفاق تطور السعر في المجموعة وفي السوق العالمية. والهدف من هذه المنظمات هو ضمان للأسواق وضعية متوازنة وتطور طبيعي على مستوى الأسعار والمبادلات وتجنب الاضطرابات التي تخلق اختلال طويل الأمد بين العرض والطلب. مبلغ الإعانة المحدد للمنتج هو نفسه بالنسبة لكل المجموعة لتفادي التمييز بين الدول الأعضاء والانحراف غير الطبيعي للمبادلات.

وتختلف الإعانة حسب وجهة المنتوج ولا تعني فقط الوجهة الجغرافية، بل كذلك الاستخدام الخاص أو الإعلان عن صفقة من طرف سلطة محددة في الدولة الغير، كذلك حسب اختلاف نوعية المنتوج أو عمر المنتوج مثل قطاع الألبان أو اختلاف المنطقة التي أنتجت المحصول مثل بعض أنواع الحبوب. وبالتالي الإعانة هي أداة مشتركة لا تحسب انطلاقا من معايير جامدة لكن حسب الظروف التجارية وخاصة مستوى مخازن

[1] Edgar Pisiani, Vincent de chateliers. « La faim dans le monde, le commerce et les politiques agricoles », Revue Française d'économie. 2001, volume XXV, p 25.

المجموعة والأسعار العالمية وكذلك الوضعية المالية للمجموعة، ويعلن مبلغ الإعانة في الجريدة الرسمية للمجموعة لكل منتوج[1].

وقد تأسس نظام الإعانات من طرف مجلس المجموعة الأوروبية في إطار كل منظمة من المنظمات المشتركة. يعمل هذا النظام بشكل موحد بالنسبة لكل المنتجات الزراعية ويتكفل صندوق FEOGA بالجزء الخاص بالتصدير وبالضمان باستثناء قطاع السكر الذي منذ 01 جويلية 1981 يجب أن يمول عن طريق مشاركات المنتجين. كل تصدير للمنتجات الزراعية من المجموعة إلى الدول الغير مرتبط بإصدار شهادة التصدير أو الاستيراد من طرف الدول.

ويتضمن إصدار الشهادة دفع عمولة التي تضمن أن التصدير أو الاستيراد سيتم في الفترة المحددة والإعانة لا تدفع إلا إذا ثبت أن المنتجات المصدرة خارج المجموعة وصلت إلى الوجهة المحددة.[2]ويركز الدعم على بعض المنتجات مثلا في الاتحاد الأوروبي حصلت منتجات السكر، الألبان لحوم البقر والزبدة وزيت الزبدة على أكثر من 60% من نفقات الميزانية سنة 2001.

وارتفعت نفقات الاتحاد الأوروبي في 1998 بـ 1,2 مليار أورو بالمقارنة مع السنة السابقة، وعلى العموم ارتفع دعم التصدير عندما انخفضت الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية مثل أسعار لحوم البقر سنة 1996، وأسعار الحبوب والزبدة التي انهارت بين 1997 و1999.[3]

وحسب المحافظ الأوروبي السابق باسكال لامي إن مبلغ دعم الصادرات انخفض بـ 25% من قيمة الصادرات الزراعية في 1992 وإلى 32% سنة 2001، وهذا يمثل الانتقال من 10 مليار أورو إلى 2,8 مليار أورو في السنة بين 1992 ـ 2001 مستويات الدعم ستنخفض مع تعديل جوان 2003 ، وحسب ممثلي الاتحاد ألأوروبي أن الاتحاد بذل جهود معتبرة ليحقق التطابق بين سياسته الزراعية والقواعد المتعددة الإطراف للتجارة الدولية.[4]

[1] Sylvie du Mont, op cit,, P 76-77
[2] Ibid., p74.
[3] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport 2006, op.cit, p 156.
[4] Yves Petit, op.cit, p 606.

ومن خلال تعديلات السياسة الزراعية المشتركة الميزانية الأوروبية الخاصة بالدعم انخفضت بدرجة كبيرة وانتقلت من 10 مليار أورو في 1990 إلى حوالي مليار أورو حسب المفوضية الأوروبية في 2009 وحسب إشعار دول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة أن 90% من إعانات التصدير مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، حتى وإن تلجأ إليها الدول الأخرى فبمبالغ أقل[1].

وقد أدت شدة المنافسة في السوق العالمية وضعف الأسعار العالمية بالمجموعة الأوروبية إلى رفع أسعار التصدير، خاصة أن الأداة الوحيدة لتطوير التصدير في أوروبا هي الإعانات. وحسب البعض أن سياسة تصدير المجموعة الأوروبية القائمة أساسا على آلية الإعانات للتصدير بدت غير متكيفة مع جو المنافسة الشديدة في السوق الزراعية العالمية. فمضاعفة برامج مساعدات التصدير خاصة برامج الدعم المباشر للتصدير التي صاحبت آلية الدعم الأمريكي منذ 1986 على بعض المنتجات، حاولت الولايات المتحدة ألأمريكية من خلاله جر المجموعة الأوروبية إلى استنزاف الميزانية الأوروبية بإجبارها رفع مستوى الإعانات.[2]

وبالتالي يعتبر بعض المحللين إعانات التصدير في أوروبا تعرف إشكال كبير أمام سياسة استهداف المنتوج—الدولة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع دخول حيز التنفيذ قانون الأمن الغذائي الأمريكي الذي يضمن سياسة فعلية للتصدير.[3] وفي الواقع ورغم الأموال الكبيرة التي يخصصها الاتحاد الأوروبي للدعم بصفة عامة ودعم التصدير بصفة خاصة، والتي يعتبرها البعض في أوروبا سياسة غير رشيدة وتتضمن العديد من السلبيات بسبب تكلفتها العالية وعدم استهدافها للمنتجات والدول في الأسواق، إلا أنه وبفضل إعانات التصدير استطاعت أوروبا أن تحقق الاكتفاء الذاتي وتدخل المنافسة وتكون من المتفوقين في السوق الدولية.

إن نظام دعم تصدير السكر يتم خارج إطار الدعم العام لباقي المنتجات حيث يدعم بصفة استثنائية من خلال دعم مالي من طرف المنتجين في سوق شديدة التنظيم تحفز أكثر على التصدير. اقتطاعات الإنتاج مطبقة على مجموع السكر الخاضع للحصص لتغطية تكاليف الإعانات للتصدير بالنسبة لفائض السكر أو بالمقارنة مع الاستهلاك الداخلي وفي نفس الوقت يحقق المنتجون بيع ذو مردودية كبيرة في السوق الداخلية

[1] Edgar Pisiani, op.cit, pp 24-25.
[2] Sylvie du Mont, op.cit, p 63
[3] Ibid. p 83.

بفضل نظام الرقابة على الواردات. وعلى الرغم من أنه مدعم ذاتيا يحفز النظام المزارعين لإنتاج شمندر السكر بتكلفة هامشية أعلى من السعر العالمي. هذا النوع من النظام المسير من طرف السلطات العمومية ينظم كذلك قائمة لدعم الصادرات المنصوص عليها في المادة 1. 9 من اتفاق الزراعة.[1]

وفي الواقع إن ارتفاع الدعم يعود كذلك إلى أن المبلغ الموحد للإعانة يتوقف بصفة كبيرة على التقلبات الدولار ألأمريكي، كما أن سعر أغلب المنتجات الزراعية في السوق العالمية تحدد بالدولار الأمريكي بسبب الموقع المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للمنتجات الزراعية وكذلك بسبب قوة الورقة الخضراء، ففي 1981 عند انفجار الدولار أسعار السلع الزراعية المحددة بالدولار لم تكن مرتفعة إلا بصفة طفيفة عن الأسعار العالمية والمجموعة كانت تدعم التصدير بإعانات منخفضة على عكس فترة انهيار الدولار أين يرتفع المبلغ الموحد للإعانة . عرفت المجموعة الأوروبية هذه الوضعية سنة 1985 وبداية سنة 1987، السعر المشترك المحسوب بالدولار تجاوز بصفة كبيرة الأسعار العالمية مما أجبر المجموعة على تقديم إعانات هامة.[2]

وتطبق الولايات المتحدة الأمريكية آلية دعم التسويق التي تعتبر تقييد مقنع على الصادرات وضمان المزارعين لدفع السعر الأدنى إذا ما روجوا ووضعوا إنتاجهم للمتاجرة. ومن خلال دعم الولايات المتحدة الأمريكية لصادراتها نجد أن 40% من الإنتاج الأمريكي يتم تصديره،[3] وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات ظهور عدة برامج حكومية لتطوير وترقية الصادرات لمواجهة الأزمة الزراعية الأمريكية. خاصة مع قانون الأمن الغذائي Food Security سنة 1985 ظهرت المساعدات المباشرة للتصدير وصرحت أمانة الزراعة سنة 1974 أن القروض وضمانات قروض تصدير كافية لدعم المبيعات الزراعية في الخارج، وبالتالي لم يستخدم الدعم المباشر للتصدير إلى غاية سنة 1980.[4]

وتم إعادة استخدام الدعم المباشر للتصدير للهجوم والتغلغل في الأسواق التقليدية للمجموعة الأوروبية وتم تكثيفه مع دخول حيز التنفيذ قانون ألأمن الغذائي، وتوجيهه لأسواق وسلع محددة وخاصة. ويتنوع الدعم

[1] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport 2006, op.cit, p 158.
[2] Edagar Pisiani, op.cit, p 25.
[3] Yves Petit, op.cit, p 607.
[4] Sylvie du Mont, op.cit, p 68.

الحكومي الأمريكي للصادرات الزراعية مع وضعية السوق الأمريكية والعالمية، لهذا نجد أن المساعدات كانت كثيفة منذ سنوات الخمسينات والستينات من أجل تصريف الفائض الناجم عن سياسات الدعم.

وتم تكثيف برامج دعم التصدير بعد الأزمة الزراعية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الأولى من نوعها بعد الانهيار الكبير لسنة 1929، كذلك شهدت الثمانينات خسارة السوق الروسية بعد الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وحضر بيع الحبوب لروسيا مما دفع روسيا للتوجه لمصدرين آخرين، واغتنمت المجموعة الاقتصادية الأوروبية الفرصة للحصول على السوق الروسية مما زاد في تراجع الصادرات الأمريكية وتضخم أزمة الفائض لديها.

لكل هذه الأسباب حاولت الولايات المتحدة ألأمريكية اكتساح الأسواق التقليدية للمجموعة الأوروبية، وفي هذا الصدد أتمت الولايات المتحدة الأمريكية صفقة مع مصر سنة 1983 للبيع بدعم 1 مليون طن من الطحين بسعر بيع 155 دولار للطن في حين السعر الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية كان في حدود 250 دولار للطن. إلى جانب ذلك تنص الصفقة على أن 77,5 % من سعر الشراء يمكن أن يستفيد من ضمان القروض في إطار GSM102 أي قروض قصيرة الأجل، وهدف هذا العقد تهديد المصالح الفرنسية بمصر ثاني مستورد بعد الصين وبالتالي الزبون الرئيسي لفرنسا.[1]

كما احتلت الولايات المتحدة ألأمريكية السوق المصرية بعقد من نفس النوع في ما يخص منتجات الألبان ويتعلق الأمر بـ 18000 طن من الزبدة و10000 طن من الجبن وبهذه العملية حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على السوق المصرية لمنتجات الألبان، مع العلم أن واردات مصر من الزبدة هي 200.00، و 10.000 طن من الجبن. وبالتالي تم استهداف فرنسا الممول المعتاد لمصر في هذه المنتجات مرة ثانية. ويأتي تشريع 1985 ليوسع إمكانيات التصدير الزراعي المدعم بإدراج برامج جديدة، برنامج EEP الذي يقدم المصدرين الأمريكيين كميات مجانية من المنتوج من مخازن مؤسسة الائتمان السلعي CCC حتى يمكن بيعها بالأسعار الأقل.

ويحدد مبلغ البيع بالإعلان عن صفقة تقدم على شكل وصل للسلعة التي يمكن استبدالها بأخرى موجودة في المخازن الفيدرالية، الهدف من البرنامج هو تمكين المصدرين الأمريكيين من استرجاع بعض الأسواق

[1] Sylvie du Mont, op.cit, p 68

التي خسرتها تحت تأثير الدعم أو ممارسات تعتبرها الولايات المتحدة غير شريفة. المنتجات المستهدفة كثيرة، القمح، الحبوب الرعوية، القطن الأرز الصوجا و منتجات الألبان[1].

وقد خصص 15% من ميزانية البرنامج لزيادة صادرات لحوم الأبقار الخنازير الطيور والمنتجات المستمدة من اللحوم، وبحثت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عروض القمح والطحين المقدمة في إطار برنامج تشجيع الصادرات EEP ضرب مصالح المجموعة الأوروبية، ففي الفترة ما بين 1985 أو أفريل 1988 أكثر من 30% من عروض القمح قدمت إلى الجزائر، المغرب، تونس ومصر وهي الأسواق التقليدية للمجموعة الأوروبية. و 72%من عروض الطحين قدمت للزبائن الأربعة الكبار للمجموعة هي مصر، العراق، الكاميرون واليمن. وتوسع البرنامج ابتداء من 1987 ليشمل الاتحاد السوفياتي والصين وبالتالي الهدف الثاني للولايات المتحدة الأمريكية هو استرجاع حصصها في هذه الأسواق.

عرف برنامج تشجيع الصادرات EEP نجاح في مجال القمح والطحين فقد تم تصدير أكثر من 98,9 مليون طن من جوان 1985 وجانفي 1991، وبهذا انخفضت صادرات المجموعة الأوروبية بدرجة كبيرة في مجال القمح والطحين نحو العراق، مصر، الجزائر المغرب، اليمن بين 1986- 1987. إلا أن المجموعة الأوروبية تمكنت من استرجاع حصص من سوق المغرب واليمن.

بالنسبة للحوم الطيور المنتوج الحساس في المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية، مكن هذا البرنامج الولايات المتحدة من استعادة مكانتها كزعيم وكمصدر عالمي من جوان 1985 إلى جانفي 1991 حيث اشترت العراق ومصر حوالي 67% من الصادرات الأمريكية. ورغم قوة السياسة التصديرية للولايات المتحدة الأمريكية استطاعت المجموعة الأوروبية الصمود أمام الهجوم الأمريكي والمحافظة على حصصها في السوق بفضل الارتفاع الهام جدا لمستوى إعاناتها.[2]

كما تضمن اتفاق الأمن الغذائي برنامجين لتصدير منتجات الألبان، يتعلق البرنامج الأول بتصدير منتجات الألبان من السوق أما البرنامج الثاني بتصديرها من مخازن مؤسسة الائتمان السلعي CCC. دخل البرنامج الأول حيز التنفيذ في فيفري 1987 الهدف كان رفع الصادرات بخلق أسواق جديدة تسمح

[1] Sylvie du Mont, op.cit, p 69.
[2] Ibid. p 70.

للمصدرين الأمريكيين من مواجهة منافسة الدول المدعمة للتصدير خاصة المجموعة الأوروبية. تقدم مخازن CCC دفوعات نقدا على شكل منتجات من الحليب أو وصولات من السلع المستبدلة مقابل منتجات أخرى المتوفرة في المخازن، مبلغ الدفع يحدد على قاعدة العروض. أما البرنامج الثاني تبيع مؤسسة الإئتمان السلعي كل سنة خلال فترة 1986- 1988 على الأقل 150.00 طن من منتجات الألبان من المخازن على الأقل 100000 طن من الزبدة و20000 من الجبن بأسعار تحددها أمانة الزراعة، هذا البيع المدعم خلق مرة أخرى عدم استقرار في السوق الدولية للألبان.[1] إن استهداف الدول والأسواق من طرف البرنامج يضع في أولويته صادرات المنتجات الزراعية للدول المعاقبة بممارسات غير شريفة في إطار المادة 301 من عقد التجارة لسنة 1974 والمتعلق بتطبيق إجراءات انتقامية تبعا لقرار المادة 301.

تجاوزت نفقات الدعم المخصصة للألبان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 وعرفت ارتفاع في مجال الأجبان بسبب تقلبات الأسعار العالمية التي وصلت إلى مستوى منخفض جدا سنة 1999 بالنسبة للحبوب ومنتجات الألبان. وتم تركيز الولايات المتحدة الأمريكية في مجال دعم التصدير لمنتجات الألبان في الفترة 1995 – 2002 حيث حصلت الزبدة وزيت الزبدة على نصف النفقات الميزانية والباقي توجه أساسا لحليب كامل الدسم البودرة.

المطلب الثاني: قروض التصدير

هي قروض تحفز وتشجع على التصدير من دولة نحو دولة أخرى، وتمنح هذه الأخيرة إمكانيات تفضيلية للحصول على السلعة وهي الأداة الممارسة أكثر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبصفة أقل من دول الاتحاد الأوروبي. وتعطي هذه الأداة الإمكانية للدول المستوردة من شراء سلع زراعية في ظروف تفضيلية بفضل إعانات في مجال نسب الفائدة أو جدولة أجال التعويض...الخ.[2]

وهي آليات التأمين وضمان التمويل التي تسمح للمشتري الأجنبي للسلع أو الخدمة أن يؤجل الدفع خلال فترة معنية، يمكن أن يأخذ شكل الدعم المالي العمومي بمعنى إعادة التمويل المباشر للقروض أو دعم لنسب الفائدة أو شكل الضمان وتأمين القرض للتصدير. وفي الواقع من الصعب الحصول على معلومات

[1] Sylvie du Mont, op.cit, p 71.
[2] Edgar Pisiani, op.cit, p 25.

كافية حول حجم قروض التصدير لأن الدول ليست مطالبة بتقديم هذه النفقات للمنظمة العالمية للتجارة، وكذلك لأن الظروف التي تمنح فيها هذه القروض سرية. لهذا نجد أن أغلب التحاليل حول قروض التصدير مقدمة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تمت بعد تحقيق سري مع المشاركين في تسويات قروض التصدير. إلا أنه في الولايات المتحدة الأمريكية المعلومات حول قروض التصدير متوفرة.

عندما تمول الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات خاصة تمنح قروض للدولة التي تأمل شراء سلع زراعية أمريكية، تمنح هيئة عمومية وهي مؤسسة الائتمان السلعي الضمان وتتحمل مخاطر عدم استرداد القرض. المبلغ السنوي لبرنامج ضمان قروض التصدير هو حوالي 03 مليار دولار يدعم حوالي 5 إلى 6% من الصادرات العامة للمنتجات الزراعية[1]. تستخدم هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تهاجمها كثيرا المجموعة الأوروبية حسب محافظ التجارة الأوروبي السابق باسكال لامي"أن الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت 3,2 مليار أورو كقروض للتصدير سنة 2003، والتي تمنح لمصدريها امتياز غير عادل في الأسواق العالمية.[2]"

دفع تراكم مخازن المنتجات الزراعية منذ 1980 بالولايات المتحدة الأمريكية لتكثيف استخدام القروض وضمان قروض التصدير لفتح أسواق جديدة والمحافظة على الأسواق الموجودة. وتتضمن هذه الأداة عدة برامج: برنامج102 GSM برنامج تأمين قروض التصدير الذي وضع في أكتوبر 1980 والذي يسمح بشراء المنتجات الزراعية للحصول أمام البنوك الأمريكية على قروض لمدة 06 أشهر إلى غاية 03 سنوات أو أكثر بنسبة فائدة تجارية. المستوردين الأجانب يشترون بالقرض والمصدرين الأمريكيين يحصلون على دفوعات بيعهم بمجرد إرسال السلعة.[3]

تقوم مؤسسة الائتمان السلعي CCC بتأمين البنوك الأمريكية الممولة للعمليات ضد المخاطر التجارية والسياسية التي تحول دون استرداد القرض ويصل التأمين إلى 98% من قيمة القرض. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ ميزانية مقدر بـ 05 مليار دولار في السنة. برنامج قرض الوسيط للتصدير GSM 103 المتضمن في قانون الأمن الغذائي لسنة 1985 والذي يعمل بنفس الطريقة إلا أنه يشمل القروض من 03 سنوات إلى 10 سنوات وهو موجه للدول النامية التي استفادت سابقا بالبيع بشروط تسهيلية. في إطار هذا

[1] Organisation Mondiale du Commerce, Rappoer 2006 , op.cit, pp 158-159.
[2] Yves Petit, op.cit, P 606.
[3] Sylvie du Mont, op.cit, P 67.

التشجيع 500 مليون دولار على الأقل يتم صرفها كل سنة بين 1986- 1988، وقد وصلت الميزانية إلى 01 مليار دولار في 1989- 1990 كأقصى حد.[1]

أعلى القروض الزراعية للتصدير هي قصيرة الأجل في إطار البرنامج GSM 102 حيث تضمن هيئة منح القروض 98%من أساس القرض في حالة الإخلال بالاسترداد وجزء من فوائد القرض المحددة من طرف البنوك الأمريكية إلى البنوك الخارجية لتمويل شراء المنتوج، أما برنامج المتوسط الأجل (03 سنوات – 10 سنوات) أقل استخداما.

ويأخذ برنامج ضمان القرض الممول أهمية كبرى حيث يضمن تعويض 65 % من قيمة التصدير للمصدرين ألأمريكيين الذين يمنحون قرض مباشر للمستوردين في فترة 180 يوم على الأقل، هذا النوع من القرض في اتجاه نحو الإلغاء في المنظمة العالمية للتجارة.[2]

يعتبر برنامج القرض المختلط الأداة الأساسية في مجال قروض التصدير الذي أطلق في أكتوبر 1982 من طرف إدارة ريغن والذي استخدم إلى غاية 1985. ويقدم هذا البرنامج للمستوردين قرض لتمويل مشترياتهم من المنتجات الزراعية الأمريكية بسعر فائدة أقل من نسب الفائدة التجارية بدمج قروض بنسب معدومة وقروض ضمان بأسعار السوق. الهدف هو منافسة الصادرات الأمريكية من القمح اللين لصادرات المجموعة الأوروبية في أسواقها التقليدية (المغرب، مصر، تونس، البرتغال) وهي الدول المستفيدة الأولى من القروض المختلطة.[3]

وإذا كان كل الدعم المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية يتجه لقطاع الألبان نجد أن ضمان قروض التصدير يتجه أساسا لقطاع الحبوب 25 % البذور الزيتية 22 %، القمح 21% الطحين 11% والقطن 7%.[4] لا تملك المجموعة الأوروبية السلطة لمنح القروض وضمانات قروض التصدير للمنتجات الزراعية إلا أن شدة التنافس والرغبة في الحفاظ على أسواقها دفع حكومات الدول الأعضاء في سنوات الثمانينات باتخاذ إجراءات خاصة للقروض، حيث منحت فرنسا قروض وتأمين القروض من أجل تصدير المنتجات الزراعية نحو

[1] . Sylvie du Mont, op.cit, p 67.
[2] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport 2006, op.cit, p 160.
[3] Sylvie du Mont, op.cit, p 68.
[4] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport 2006 ? op.cit, p 160.

تونس ومصر والمغرب، كما قامت المملكة المتحدة بمنح قروض للتصدير لسنتين أو 03 سنوات عندما يتبين أن باقي الدول المصدرة تمنح تسهيلات. ويدفع الديوان الوطني الفرنسي مابين المهنيين للحبوب جزء من الرسوم التي يحصل عليها من المنتجين إلى مؤسسة أونيغران Unigrains التي تمنح ضمان القروض لتصدير الحبوب.[1]

المطلب الثالث: المساعدات الغذائية الدولية

وهي أسلوب لتمويل المنتجات الغذائية للدولة الغير بصفة مجانية أو بشروط تحفيزية لمساعدتها للاستجابة لحاجياتها الغذائية. تقوم الدول بتمويل بصفة كبيرة المساعدات الغذائية في فترة فائض الإنتاج. وحجم المساعدة يتناسب مع مواجهة تقلبات السوق والحاجيات. أي أن المساعدات الغذائية ترتفع عندما يعرف الإنتاج العالمي ارتفاع في المنتجات الغذائية وانخفاض في الأسعار العالمية.

كما يمكن اعتبار تصريف المخازن الفائضة التي يمكن أن تتسبب في انخفاض الأسعار العالمية كدعم خفي للتصدير، وبالتالي تعتبر المساعدات الغذائية وسيلة لتأمين أسواق جديدة، وتتسبب في تشويه المبادلات وتخلق اللامسؤولية لدى المستفيدين في مجال البحث عن حلول محلية للمشاكل المطروحة.[2] يعتبر بعض أعضاء المنظمة العالمية للتجارة ومن بينهم الولايات المتحدة الأمريكية وهي المستخدم الأول لهذه الأداة، أنها أداة للإنتاج والتجارة أكثر منها أداة للتنمية أو للاستجابة لاحتياجات الدول المستفيدة.

تقدم هذه المساعدات الغذائية في شكل هبات أو قروض طويلة الأجل،[3] تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستخدم الأول للمساعدات الغذائية في العالم، وحسب المنظمة الغير حكومية سوداغراه Sodagrah أن المساعدات الغذائية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية هي أداة لتسيير السوق الداخلية، فمستوى المساعدة يرتفع عندما تعرف الزراعة الأمريكية تضخم في الإنتاج وينخفض عندما يتراجع الإنتاج الزراعي.[4]

وعرفت الولايات المتحدة الأمريكية فائض هام جدا في سنوات مابين 1952 – 1954 الأمر الذي دفع للتصويت سنة 1954 على القانون الزراعي Agricultural Trade and Development

[1] Sylvie du Mont, op.cit, p 81.
[2] Edgar Pisiani, op.cit, p 26.
[3] Sylvie du Mont, op.cit, p 64.
[4] Yves Petit, op.cit, p 607.

Assistance والمعروف باسم القانون العمومي PL 480 . ومنذ هذا التاريخ تبعته عدة قوانين لتعديله حسب اختلاف الوضعيات والأهداف، إلا أن هدفين سيطرا دائما:

- تطوير الأسواق الخارجية لاستيراد المنتجات الأمريكية.
-ترقية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي يسمح برنامج PL480 بعقد اتفاقات قروض طويلة الأجل لتسهيل مشتريات المنتجات الزراعية من دولة إلى الدول النامية التي يمكن أن تكون في المستقبل أسواق تجارية. ارتفع هذا النوع من الدعم في سنوات قليلة ليشمل 7% من الصادرات الزراعية أي حوالي 2% من الإنتاج الزراعي العام.[1] وقد ندد الاتحاد الأوروبي بالاستخدام المفرط للهبات الغذائية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الفائض.[2] وتتم المساعدة الغذائية بعدة أساليب

الأسلوب الأول حيث يتم معالجة عمليات المساعدة الغذائية على شكل البيع بظروف تسهيلية لصالح الدول النامية أي بنسبة فائدة ضعيفة بالمقارنة مع الأسواق التجارية إلى غاية 1990، ويتعلق الأمر بالبيع بقروض ل 40 سنة، تتضمن عشر سنوات إعفاء عن تعويض رأس المال ونسبة فائدة 02% وثلاثين سنة بفائدة 03%.

الأسلوب الثاني تقدم هبات لمنتجات غذائية تحت ظرف المجاعة أو الكوارث الطبيعية لمحاربة سوء التغذية في العالم، تكون هذه الهبات على شكل قمح طحين، إلا أن الأرز وزيت الصوجا يتم من حكومة إلى حكومة أو بواسطة المنظمات التطوعية الأمريكية أو مؤسسات دولية خاصة أو برنامج الغذاء العالمي PAM.

الأسلوب الثالث: الغذاء من أجل التنمية يسمح هذا البرنامج استخدام المساعدة الغذائية من أجل التنمية إلى غاية 1990، ويمكن للدول التي تشتري المنتجات الزراعية الأمريكية بظروف تسهيلية أي بالأسلوب الأول إعادة بيعها في السوق الداخلية، وبالتالي تباع السلعة بالعملة المحلية، إلا أن القرض لا يتم رده إلى الولايات المتحدة الأمريكية إنما يخصص لتمويل مشاريع التنمية الزراعية الريفية في الدولة المستفيدة.[3]

[1] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport 2006, op.cit, p 159.
[2] Yves Petit, op.cit, p607.
[3] Sylvie du Mont, op.cit, p 65.

منذ التصويت على القانون العمومي PL480 تم التخلي عن استخدام النص 416 من القانون الزراعي 1949 إلا أن تراكم المخزون من منتوج الحليب دفع إلى إعادة استخدامه سنة 1982. من الجدير أن نسجل أن حصة مرتفعة من المساعدة الغذائية تشترى محليا في الدول النامية. ففي سنة 2005 قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة تحويل 300 مليون دولار من برنامج التغذية لصالح السلام الأسلوب الثاني (تحت العنوان الثاني) لقانون PL 480 الذي يسمح بشراء فقط منتوجات زراعية أمريكية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم مقدم للمساعدة الغذائية في العالم وأهم مانح لعدد من المنتجات، خاصة الحبوب الذي يعتبر المنتوج الرئيسي الممنوح في إطار المساعدة الغذائية. على سبيل المثال عندما انخفضت أسعار القمح بشدة كانت المساعدات الغذائية المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أعلى بثلاث مرات من سنة 1996، أين كانت الأسعار مرتفعة.[1] وبالتالي هي وسيلة لتنظيم العرض والطلب في السوق الدولية ورفع الأسعار، كما تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الغذائية على المستوى الداخلي للسيطرة واحتكار السوق الداخلية فهي كذلك تغزو الأسواق الخارجية من خلال لبمساعدة الغذائية الدولية.

المساعدات الغذائية الأمريكية أداة فعالة جدا للتغلغل التجاري، في الماضي اليابان إسبانيا، تايوان إيران كلهم استفادوا من قروض PL480، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الدول زبائن مخلصة للمنتجات الزراعية الأمريكية، فالعلاقات التجارية التي نمت من خلال برنامج PL 480 سمحت بنشر الأسلوب الغذائي الأمريكي عبر العالم، وخلقت عادات غذائية جديدة في العالم تعتمد أساسا على المنتجات الأمريكية مثل الخبز الأبيض في إيران.[2]

من جانب آخر أن عقود المساعدات الغذائية المبرمة تجبر الدول المستفيدة على التموين من الولايات المتحدة الأمريكية في جزء من وارداتها التجارية للمنتوج المتضمن في العقد،[3] مما يضعف الإنتاج المحلي ويتسبب في إغراق الدولة المستفيدة بواردات الدولة المانحة، وفي دراسة هادنوت Haddnot يلاحظ أن مبالغ معتبرة

[1] Organisation Mondiale du Commerce, Rapport 2006, op.cit, P 166.
[2] Sylvie du Mont, op.cit, p p 65-66.
[3] Ibid. p 66.

من المساعدات الغذائية تتوجه للدول النامية الأقل احتياجا، وتقدم المساعدات أساسا عن طريق الأسواق الحضرية نقدا بهدف دعم ميزان المدفوعات أو ميزانية الحكومة المستفيدة[1].

إن المساعدات الغذائية المقدمة من المجموعة الأوروبية تتم بصفة كاملة بحتة وبسيطة في شكل هبات بعيدا عن النموذج الأمريكي، حيث تمنح المجموعة الأوروبية مساعدات غذائية للحبوب في إطار اتفاقية المساعدة الغذائية لسنة 1967 ضمن الالتزام الدولي حول الحبوب. و منذ 1970 شرعت المجموعة الأوروبية بتقديم مساعدات غذائية لمختلف الحبوب والحليب كامل الدسم البودرة وزيت الزبدة، وهي مساعدات لا تدخل في إطار الترتيب الدولي، وكما لا تتم بصفة دائمة وإنما حسب حجم الفائض في المجموعة.

وقد حددت هذه المساعدات في إطار اتفاقية 1967 في البداية بـ 0,3 مليون طن في السنة في إطار أوروبا 6، وقد ارتفعت هذه المساعدات في أوروبا 10 وحددت بـ 1,65 مليون طن في إطار اتفاقية 1980 وبـ 1,67 مليون طن في إطار اتفاقية 1986 في إطار أوروبا 12 .وشكلت هبات الحليب كامل الدسم البودرة مساعدات هامة سنة 1976، ونمت هذه النسبة طيلة سنوات الثمانينات وتتجاوز في غالب الأحيان 1,5 مليون طن. وقد قدرت في 1984 ب 1,85 مليون طن ومثلت 54% من صادرات المجموعة من حليب البودرة.

تمثل المساعدات الغذائية قناة هامة لتصريف الفائض من الحليب والحبوب خاصة في المرحلة التي تشهد ندرة في أسواق التصدير.[2] وتحت ضغط المنظمات غير الحكومية توقفت سلطات المجموعة عن تصدير الفائض على شكل مساعدات غذائية منذ 1996، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصف الأول في العالم كممول للمساعدة الغذائية.[3]

[1] Organisation Mondiale du Commerce, ,Rapport 2006, op.cit, p 166.
[2] Sylvie du Mont, op.cit, p 83.
[3] Edgar Pisiani, op.cit, p26.

المطلب الرابع: الاتفاقيات الثنائية للتسليم و المقايضة

1-الاتفاقيات الثنائية للتسليم

بدأ يتطور هذا النوع من الاتفاقيات في بداية سنوات السبعينات مع ظهور ندرة في المنتجات الزراعية. وقد لعب هذا النوع من الاتفاقيات دورا هاما في سنوات الثمانينات ليسمح للدول المصدرة من الحفاظ على زبائن مخلصين و الحصول على حصص من الأسواق للتصدير في فترة عرف التصدير ضيق في الأسواق.

عقدت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال اتفاقيتين للحبوب للتسليم طويلة الأجل للفترة ما بين 1980- 1988، واحدة مع الصين والثانية مع الاتحاد السوفياتي. دخل اتفاق الحبوب مع الصين حيز التنفيذ في جانفي 1981 إلى ديسمبر 1984، يتضمن الاتفاق شراء الصين على الأقل 06 مليون طن من القمح والذرة في السنة.

أما من جانب الاتحاد السوفياتي الذي فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عليه حصار الحبوب سنة 1983 مما دفع إلى إلغاء الاتفاق الموقع سنة 1980 جراء اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، ولكن على الرغم من هذا وقع الاتحاد السوفياتي مرة ثانية في 23 أوت 1983 اتفاق للحبوب للتسليم طويل ألأجل مع الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد كل سنة 09 مليون طن من الحبوب إلى غاية سبتمبر 1988، 4 مليون طن من القمح و04 مليون من الصوجا وحبوب أخرى. تم تمديد الاتفاق لسنتين إضافيتين في نوفمبر 1988 وبالتالي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من ضمان أسواق هامة للقمح الأمريكي من خلال هاتين الاتفاقيتين.[1]

الأمر يختلف تماما بالنسبة للمجموعة الأوروبية ، حيث لا توجد اتفاقات للتسليم لعدة سنوات أي طويلة الأجل بسبب استحالة التنبوء على المدى الطويل بمبلغ الإعانات الضرورية للتصدير، وكذلك بسبب محدودية مواردها المالية الأمر الذي يحول دون أي سياسة تصديرية على المدى البعيد. فرغم محاولات المجموعة لعقد هذا النوع من الاتفاقات مع إيران المغرب والجزائر، تونس، مصر إلا أن هذه الاتفاقيات لم ترى النور لأن المجموعة لم تكن مستعدة لتقديم أسعار تفضيلية أقل من الأسعار العالمية بسبب نفقات الميزانية الإضافية التي دفعت. فقامت دول أعضاء المجموعة الأوروبية بهذه الاتفاقيات بدلا منها، حيث عقدت فرنسا مع الاتحاد

[1] Sylvie du Mont, op.cit p 72

السوفياتي في أكتوبر 1982 بتسليم على الأقل 03 مليون طن من الحبوب سنويا، إلا أن الاتحاد السوفياتي فضل القمح الأمريكي، خاصة مع العروض المهمة المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج EEP .[1]

2- المقايضة

رخص قانون الأمن الغذائي الأمريكي لسنة 1985 ببرنامج المقايضة المتمثل في مبادلة المنتجات الزراعية المتوفرة في مخازن مؤسسة الائتمان السلعي CCC مقابل منتجات تقدر بأنها إستراتيجية. 84 % من الصادرات الأمريكية من القمح والطحين تمت سنة 1981/1980 مقابل 24% فقط في 1986/ 1987. فبفضل إجراءات مكثفة جدا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة بعث صادراتها بـ 40,2 مليار دولار في 1990 مقابل 26,3 مليار سنة 1986.[2]

يختلف الوضع في المجموعة الأوروبية عن الولايات المتحدة ألأمريكية التي تستخدم عدة أدوات في مجال السياسة المتبعة في الصادرات الزراعية، تبقى إعانات التصدير أي الدعم المباشر للتصدير الأداة الرئيسية للسياسة التجارية ، فهي لا تملك الكفأة لمنح القروض وضمانات القروض للتصدير وما يتم في هذا الصدد يمنح من طرف الدول الأعضاء. كما أن المجموعة لا تملك السلطة لعقد اتفاقات ثنائية للتسليم طويل الأجل، وبالتالي تحملت الدول الأعضاء المسؤولية للقيام بذلك.

إن أزمة فائض الإنتاج الذي واجهته القوتين ابتدأ من السبعينات من القرن الماضي استلزم إيجاد طرق لتصريفه عبر التصدير، فكان من الضروري تقديم دعم لتشجيع الصادرات أرتكز في أوروبا على الدعم المباشر في حين استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة أدوات لتعويض خسارتها لعدة أسواق. وإلى جانب الدعم المباشر للتصدير قدمت القروض لتشجيع الصادرات التي تنوعت بين القروض قصيرة الأجل والمتوسطة بشروط تحفيزية، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية التي ساهمت في تغلغل الصادرات الأمريكية إلى أسواق الدول النامية ونشر عادات غذائية أمريكية جديدة تجعل الدول في تبعية للولايات المتحدة وتضمين اتفاق

[1] Sylvie du Mont, op.cit,pp 81- 82.
[2] Ibid. p 73.

المساعدات بشروط تتعلق بالتموين مستقبلا منها. ولم تتوقف عند هذا الحد بل كان للاتفاقيات التسليم والمقايضة دور كذلك في تصريف الإنتاج الأمريكي للعديد من الأسواق الخارجية.

المبحث الثاني: تطور ملف دعم الصادرات الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة

إن تأخر إدراج الزراعة في مفاوضات متعددة الأطراف للمنظمة العالمية للتجارة والذي دام قرابة 50 سنة بعد القطاع الصناعي جعلها تستفيد من كل أشكال الدعم خارج القواعد الدولية لتنظيم التجارة العالمية، واستطاعت القوى التجارية الحالية بصفة خاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المدة تطوير هذا القطاع بمختلف الأدوات الحمائية الممكنة خارج المنافسة الدولية.

وكان دعم الصادرات الزراعية الموضوع الأكثر تداولا والذي يخلق في كل مرة أزمة حقيقية خلال المفاوضات متعددة الأطراف في ظل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة أو على مستوى المنظمة العالمية للتجارة. ولطالما اعتبرته الدول النامية وحتى المتقدمة سببا مباشرا في خلق التشوهات على مستوى المبادلات في السوق العالمية من خلال خفض الأسعار الذي يتسبب في خسارة منتجي الدول النامية والإضرار بالقطاع الزراعي لهذه الدول، وقد ظهرت عدة جهود لإيجاد اتفاقيات تضع حد لدعم الصادرات الزراعية. فالزراعة مصدر مهم لتحسين مستوى المعيشة لكثير من الدول النامية ولاسيما الأكثر فقرا التي تعتمد بشكل أساسي على هذا القطاع كمصدر للدخل والنمو، ومن هنا أصبح إخضاع القطاع الزراعي لضوابط تزيد من قدرة الدول النامية على المنافسة العادلة في السوق العالمية جزء لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

وتعتبر تدابير الدعم المحلي والتصديري الذي تمنحه الدول المتقدمة وبصفة خاصة الاتحاد الأوروبي وأمريكا لقطاعيهما الزراعي من أخطر السياسات التي تعمل على إغراق السوق العالمية بفائض إنتاجها من السلع المستفيدة من الدعم، وهو ما يسهم في خفض الأسعار العالمية لتلك السلع، الأمر الذي يمكن الدول المانحة للدعم من اكتساب حصص سوقية على حساب مصدري السلع الزراعية في الدول النامية.[1]

ويعتبر مزارعي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الأكثر دعما في العالم، حيث تتساوى حصتهما من الأسواق الزراعية العالمية بـ 19% و18%، و يشكلان أول المستوردين في العالم للمنتجات الزراعية والزراعة الغذائية بـ 20% من الواردات العالمية للاتحاد الأوروبي و17,5% للولايات المتحدة الأمريكية

[1] نيفين طريح، "ضوابط الدعم الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية على الدول النامية"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 66، ربيع 2014،ص 62.

حسب تقديرات المنظمة العالمية للتجارة سنة 2000 وأيضا أول المصدرين العالميين بـ 50 مليار دولار من الصادرات. حيث تقدم أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية دعم كبير للزراعة، وصل سنة 2000 إلى 95مليار للولايات المتحدة الأمريكية و 106 مليار للاتحاد الأوروبي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من مجموع الدعم الممنوح للزراعة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[1]

في بدايات الجات لم تعطى أهمية للنتائج التجارية للدعم، إلا أنه سرعان ما أدركت الفئات المتعاقدة أنه يجب الاهتمام بالدعم لضمان قيمة التنازلات التعريفية التي توصلوا إليها، حيث يمكن أن يتم إفشال الالتزامات التي اتخذتها دول معينة في مجال الالتحاق بالأسواق عندما يمنح الدعم للقطاعات التي تنافس الواردات. من جهة ثانية يمكن أن يحدث الدعم الممنوح للمصدرين في إطار منافسة الدول الغير منعطف في مبادلات الدولة التي تسعى للالتحاق بالأسواق المتفاوض عليها.[2]

وشهدت دورة طوكيو إدراج قانون توجيهي حول مسألة الدعم ويتعلق الأمر بتوجيه وليس بإلزام الأعضاء، مما يجعل فعالية ورقابة الدعم في ظل الجات ضعيفة، عكس المنظمة العالمية للتجارة أين المقاربة المجسدة كانت أكثر اكتمالا وأقل ضغطا، لأن دخول المنظمة يفترض الانضمام إلى اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية.

المطلب الأول: اتفاقات الدعم الموقعة في جولة لأورغواي

إن انتشار دعم الصادرات في سنوات السابقة لدورة لأوروغواي كان إحدى أهم المسائل التي دارت حولها المفاوضات الزراعية، في حين كان في إطار الجات دعم تصدير المنتجات الصناعية دائما محظورا، كان في حالة المنتجات الزراعية الأساسية خاضع لمبادئ محددة في المادة XVI التي لم تبدو عملية. أدى هذا الانشغال إلى صياغة مبادئ أكثر صرامة ومرت المفاوضات المتعددة الأطراف بمرحلة هامة حول قانون الدعم تمخض عنها توقيع اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية واتفاق الزراعة لجولة لأورغواي اللذان دخلا حيز التنفيذ في إطار مؤسساتي في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

[1] Sophie Devienne, G. Bazin, J. P. Charvet, « Politique agricole et agriculture aux Etats-Unis, évolution et enjeux actuels », **Annales de Géographie**, Janvier/février, 2005, n 641. P 03.

[2] Organisation mondial de commerce, Rapport 2006, op.cit, p 49.

1-الاتفاق حول الدعم والإجراءات لتعويضية

يأتي هذا الاتفاق كنتيجة لمفاوضات جولة لأورغواي ويتضمن المبادئ المتعددة الأطراف المسيرة لتوزيع الدعم واستخدام الإجراءات التعويضية التي تهدف إلى تعويض الخسارة التي يعاني منها أحد فروع الإنتاج في الدولة المستوردة بسبب استيراد منتجات مدعمة في الدول المصدرة. وهو اتفاق يستهدف القطاع الصناعي بالدرجة الأولى وتطبق القواعد الخاصة على الزراعة AGCS.[1] وبالتالي جاء لتقييد بطريقة غير مباشرة هامش المناورة الوطني.

تحدد هيئة حل الخلافات في المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للإجراءات التعويضية ما إن كان الدعم يسبب خسائر أم لا ، كما تقوم برقابة وتقييم الخسائر إن وجدت وتؤطر قواعد اللاخسارة. وتطالب المنظمة في هذا الإطار تطبيق إجراءات الشفافية وتسهر على أن تكون القواعد الخاصة بالدول النامية محترمة. حيث حوالي 20% من الشكاوى المسجلة إلى غاية 2002 في المنظمة العالمية للتجارة تتعلق بمشاكل الدعم.[2]

يمنع الاتفاق الدعم المرتبط بنتائج التصدير أو بآفاق والمضامين المتعلقة بالمنتجات ذات الأصل الوطني، إلا أن هذه الإجراءات تم مراجعتها سنة 2000 في إطار المنظمة العالمية للتجارة دون التوصل إلى اتفاق حولها. وأعيد فتح التفاوض في إعلان الدوحة، لتقترح بعض الدول الترخيص لبعض أشكال الدعم من أجل التنمية إلا أنه تم تهميش القضية لحساب جوانب أخرى من المفاوضات.

استمرت الدول المتقدمة والنامية في استخدام هذا النوع من الدعم في إطار اتفاق ضمني على أن لا يتم الاحتجاج عليه باللجوء إلى هيئة حل الخلافات. وفي الواقع الإجراءات تعتبر صعبة على الدول النامية فالأمر يتطلب تمويل الدعم بميزانية عمومية وهو ما تقدر عليه الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، وعلى سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بتقديم 50 مليار أورو فيما يخص الدعم المنصوص عليه في المادة 08.[3]

ومن بين الدعم الذي تنص عليه هذه المادة من اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية، الدعم من أجل البحث الذي يهدف للوصول إلى أهداف التطوير الإقليمي أو حماية البيئة. هذا النوع من الدعم

[1] Cnuced, Rapport 2006, P 174.
[2] Philippe Barbet, « Aides d'Etat, subventions et commerce international », **Revue de la concurrence et de la consommation,** 2003, P 05.
[3] Cnuced, Rapport 2006, p 176.

(البحث – تطور) المرخص به يدخل في إطار تمويل حسابات رأس مال المخاطر، وهو دعم يهم أكثر الدولة المتقدمة التي تملك إمكانيات مالية كبيرة لذلك من أجل تعزيز التحديث التكنولوجي، وهو ما لا تقدر عليه الدول النامية. ومن وجهة نظر هذه الأخيرة إن السلبية الأساسية لهذا الاتفاق هو أنه يمنع الدعم من أجل التصدير وهو الدعم الذي ساعد كثيرا دول آسيا الشرقية للنهوض باقتصادياتها، واعتبر مفتاح لنجاح السياسة الصناعية للمنطقة.[1] ومن هنا يمنع الاتفاق أداة هامة للسياسات القطاعية المنفتحة على العالم التي استخدمتها آسيا الشرقية لتضمن أن الشركات القادرة على المنافسة الدولية فقط هي من تحصل على الدعم، كما أن الصعوبة المالية في الكثير من الدول يمكن أن تحول دون استخدامه

2-اتفاق الزراعة لجولة لأوروغواي

تضمن اتفاق الزراعة عام 1995 مجموعة من الضوابط التي من شأنها إخضاع الزراعة لقواعد التجارة الحرة والعادلة حيث انطوى الاتفاق على وضع حدود قصوى للدعم الزراعي المشوه للتجارة والمسموح للدول الأعضاء استخدامه. حيث يحظر اتفاق الزراعة لجولة لأوروغواي دعم الصادرات بسبب ما تخلقه من تشوهات في المبادلات العالمية، وقد وافقت الدول الموقعة على الاتفاق على أن يخفض دعم الصادرات بـ 21% من الحجم و36% من القيمة أي على أساس الميزانية في فترة 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة. أما بالنسبة للدول النامية فتخفيض دعم التصدير يكون بـ 24% من قيمة الدعم و14% في كميات التصدير المدعم خلال 10 سنوات، ويتم إعفاء الدول الأقل تقدما كليا.

إن النقص الذي تضمنه الاتفاق والمتمثل في أنه لا يضم كل أنواع دعم الصادرات أثار الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب عدم الاتفاق حول تقدير مبلغ الدعم لكل طرف.[2] ويعتبر الاتحاد الأوروبي المدعم الأكبر للصادرات الزراعية في إطار إعانات التصدير التي تمثل حوالي 90% من دعم الصادرات بعيدا عن سويسرا 4,3%نرويج أو الولايات المتحدة الأمريكية 1,5%.[3]

[1] Ibid. pp 175- 176.
[2] Yves Petit, op.cit, p 606.
[3] Pierre Boulanger, « les subventions à l'exportation, une espèce en voie de disparition au delà de la ministérielle de l'OMC à Hong Kong ». **Groupe de l'Economie Mondiale science po,** 2005, p 01.

وضع الاتفاق الحد لنفقات وكميات دعم التصدير لحظر دعم المنتجات الزراعية باستثناء المتضمنة في القوائم الخاصة، ماعدا ذلك الأطراف ملزمة بتخفيض المبالغ والنفقات المقدمة والكميات المصدرة بالدعم، مع تحديد معدلات 1986- 1990 كمستوى قاعدي. وعلى الرغم من تعهدات الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية بالقضاء على دعم التصدير حسب الاتفاق الزراعي لجولة لأوروغواي نجدها تستمر في دعم مصدريها وتتماطل في تطبيق الاتفاق، في ظل وجود إمكانيات للتحايل على الاتفاق والتنظيمات لصالح الدول الأعضاء الأكثر قوة في المنظمة العالمية للتجارة، مما سمح للدول الصناعية ليس فقط تفادي تخفيض الدعم الزراعي بل وفي العديد من الحالات الاستمرار في رفعه.[1] الأمر الذي أثار احتجاج الدول النامية في جويلية 2003 في العاصمة الكندية مونريال عند التحضير للمؤتمر الزراعي كانكون.

وتمنع المادة 10 من اتفاق الزراعة ربط المساعدة الغذائية بالصادرات التجارية للمنتجات الزراعية اتجاه الدول المستفيدة، وتفرض على المانحين احترام مبادئ منظمة الزراعة والتغذية المتعلقة بتصريف الفائض وإجبارية الفحص.[2] وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم مقدم لهذه المساعدة وأهم مانح لعدد من المنتجات خاصة الحبوب الذي يعتبر المنتوج الرئيسي الممنوح في إطار المساعدة الغذائية.

يتوسع دعم التصدير في إطار اتفاق الزراعة للدعم المرتبط بنتائج التصدير كما هو محدد في المادة 09 من الاتفاق وكذلك المادة9.1 منه، و تشمل قائمة الدعم أغلب ممارسات تدعيم التصدير التي تظهر في القطاع الزراعي:

- الدعم المباشر للتصدير المرتبط بنتائج التصدير.
- بيع مخازن المنتجات الزراعية بهدف غير تجاري بسعر منخفض عن سعر هذه المنتجات في السوق الداخلية.
- الدعم المدفوع للمنتجين في إطار البرنامج العمومي الذي يتطلب فرض اقتطاع على كل الإنتاج الذي يستخدم في ما بعد في تدعيم تصدير جزء من الإنتاج.

[1] Rahal Ali, op.cit, p 74.
[2] Organisation Mondial de Commerce, Rapport 2006, op.cit, pp 163- 164

- إجراءات تخفيض التكلفة مثل التدعيم الذي يهدف لتخفيض تكلفة متاجرة التصدير، ويمكن أن يتعلق الأمر مثلا بتكلفة تحسين الجودة أو تكاليف دعم النقل الداخلي والذي يطبق فقط على الصادرات والموجه لإيصال المنتجات المصدرة نحو مركز الإرسال الموحد.
- دعم المنتجات المدرجة في المنتجات الغذائية مثل القمح والمرتبط إدخالها في منتجات التصدير مثل البسكوت.[1]

وأصبح الحق في منح الدعم للصادرات هو محدد في 04 حالات

1- دعم التصدير الذي هو موضوع التزامات تخفيض حسب المنتوج في حدود الخصوصية في قائمة الأعضاء المعنيين.

2- جزء من النفقات الميزانية في إطار دعم التصدير أو حجم الصادرات المدعمة تتجاوز حدود الخصوصية في القائمة، والتي تهدف من خلال الإجراء المعني بالمرونة في المادة 9.2 للاتفاق الزراعة.

3- دعم التصدير المتطابق مع شرط المعالجة الخاصة والمختلفة للدول النامية المادة 9.4 من الاتفاق.

4- دعم التصدير الذي لا يشكل موضوع الالتزام بالتخفيض بشرط أن تكون مطابقة لمبادئ المضادة للتحايل الواردة في المادة 10 من اتفاق الزراعة.[2]

خلال فترة التنفيذ يمكن أن تستفيد الدول النامية من طرق المعالجة الخاصة والمختلفة للاتفاق حسب المادة 9,4 التي ترخص لهم بمنح دعم للتكاليف المتاجرة والنقل الداخلي، بشرط أن لا تطبق هذه الأخيرة بطريقة تؤدي إلى انحراف التعهدات. ويسمح الاتفاق باللجوء إلى دعم التصدير حسب المادة 9,1 لكل منتوج زراعي لا يدخل في الالتزام التخفيضي في قائمة العضو الخاصة.

كما تضمن اتفاق الزراعة إجراءات القضاء على الانحراف وهي إجراءات المتعلقة بمفهوم المساعدة الغذائية والتي لا تتطابق مع معايير الخصوصية في الاتفاق، فالمساعدة الغذائية المطابقة لمعايير الخصوصية لا تعتبر تصدير مدعم وغير خاضعة لتقييد الاتفاق الزراعي. كذلك يتعلق ألأمر بصياغة مبادئ على المستوى الدولي لتسيير منح قروض التصدير وإجراءات أخرى التي يمكن أن تتسبب في انحراف التعهدات.[3] وكل عضو

[1] OMC, Agriculture; Analyse concurrence/ subventions à l'exportation. En ligne: http// www.wto.org/ french/ tratop_fr/ag_ intro04_export_f.htm
[2] OMC, Agriculture; Analyse Concurrence subventions d'exportation, op.cit.
[3] Ibid.

يزعم أن الكمية المصدرة لا تتجاوز مستوى التزام التخفيض غير المدعم يجب أن يبرهن على أنه لم يقدم أي دعم للتصدير المبين في قائمة المادة 09. في الحالات الأخرى بمنع منح الدعم لتصدير المنتجات الزراعية.

صحيح أن اتفاق الزراعة لجولة أوروغواي المنظم للتجارة الدولية في مجال المنتجات الزراعية يحظر دعم الصادرات أنه يخلق تشويه للمبادلات العالمية، إلا أن 25 دولة في المنظمة العالمية للتجارة وأغلبها متقدمة نجحت في الحفاظ على حق منح هذا النوع من الدعم لبعض المنتجات الزراعية الخاصة، وفي المقابل نجد أن دعم صادرات المنتجات الصناعية محظور بصفة كلية.

وفي الواقع تعود خلفية إبرام اتفاق الزراعة لجولة لأوروغواي إلى اتفاق بلار هاوس الموقع مسبقا بين القوتين التجاريتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في واشنطن في ،1992 والذي أصبح بعد سنة في ديسمبر 1993 قاعدة لاتفاق الجات والمنظمة العالمية للتجارة الموقع في أفريل 1994 في مراكش، وبدا الأمر كمفاوضات لرفع رهان تنظيم المنافسة التجارية الزراعية في أسواق الغير من خلال إيجاد صيغة للتفاهم بين القوتين،، وفي هذا الظرف كانت صادرات الاتحاد الأوروبي قد تجاوزت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن السبب الرئيسي لهذه المفاوضات هو فشل مفاوضات لأوروغواي في 1990 في الاجتماع الوزاري في بروكسل، حيث أصبحت القوتين التجاريتين الزراعيتين تواجه الطلب الدولي المتزايد لتخفيض مساعداتهم الزراعية الخاصة بالصادرات. هذه المساعدات التي تعتبرها القوتين ضرورية كون أن الأسعار الداخلية أعلى من الأسعار الدولية، وهي حالة الدول الصناعية أين تكلفة الإنتاج مرتفعة بسبب ارتفاع تكلفة العمل، كما ترتبط هذه المساعدات بالأولوية المعطاة من طرف القوتين لتصدير المنتجات الزراعية.[1]

وبهذا قررت القوتين المصدرتين في بلارهاوس تغيير أدوات سياساتهم الزراعية للاستجابة إلى طلب تخفيض مساعدات التصدير. إلا أن مطالب دول الجنوب ركزت على توقيف التصدير بأسعار منخفضة التي تدمر أسواقهم الداخلية بدلا من تغيير الأدوات. وفي مواجهة الانتقادات اللاذعة لدعم الصادرات مع الإصرار على الإبقاء والمحافظة على أولوية التصدير نجحت القوتين في فرض على الدول الأعضاء سياستهم المتمثلة في أنه للقضاء على دعم الصادرات نكتفي بتخفيض السعر الداخلي إلى مستوى الأسعار الدولية"، وقد شكلت هذه السياسة قلب إصلاحات السياسية الزراعية المشتركة والقانون الزراعي الأمريكي منذ بلارهاوس.

[1] Coordination paysanne européenne, P 05.

وباعتبار أن تكلفة الإنتاج مرتفعة جدا في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد عن السعر الدولي، فيجب تعويض المزارعين بدفوعات مباشرة حتى يتمكن المزارعين من الاستمرار في الإنتاج ومن بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة وتحت تكلفة الإنتاج. وحتى يكون التحايل أقل ظهورا قرروا إعادة توزيع مختلف أشكال الدعم على مختلف العلب: العلبة الخضراء وتمثل الضوء الأخضر في المنظمة العالمية للتجارة، وهو الدعم المرخص وغير الخاضع للتخفيض أين يرتبون دفوعاتهم المباشرة الجديدة شريطة أن تكون منفصلة عن الإنتاج.

وقد تم تطبيق هذه الإصلاحات بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة منذ في إطار 1992 الدفوعات المباشرة المنفصلة عن الإنتاج، وبانتهاء 2003 تم الفصل الكلي عن الإنتاج لكل الدفوعات المباشرة. أما بالنسبة للقانون الزراعي الأمريكي فالفصل التام للدفوعات المباشرة عن الإنتاج قد تم ابتدآ من 1996.[1]

إن التشوهات التي تنجم عن سياسات الدعم الزراعي المنتهجة من قبل الاتحاد الأوروبي وأمريكا تفاقمت بعد الانتهاء من تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة الذي انطوى على ثغرات تتيح للدول المتقدمة الاستمرار في زيادة الدعم، ولكن تحت مظلة مشروعة من برامج وتدابير سياستها الزراعية. ولا زالت قيمة الدعم المرخص به مرتفعة وتسمح للقوى الكبرى بدعم أكبر في ظل اتفاق الزراعة، إن المستوى الإلزامي لإجمالي مقياس الدعم الكلي قد اتجه إلى الانخفاض التدريجي منذ عام 1995 حتى وصل عام 2000 إلى نحو 67,2 مليار أورو و19,1 مليار دولار على التوالي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، ومع ذلك ظلت القيمة الفعلية لمقياس الدعم الكلي تقل عن الحد الأقصى بنحو 35% لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا على التوالي، وهو ما يعني أنه حتى بعد التطبيق الكامل للضوابط التي تم وضعها بمقتضى اتفاق الزراعة عام 1995 ما زالت هناك فرصة لتلك الدول لزيادة استخدام تدابير الدعم الزراعي.

والجدير بالذكر أنه بينما توقفت أمريكا عن استخدام تدابير دعم الصندوق الأزرق منذ عام 1996 فقد توسع الاتحاد الأوروبي في هذا النوع من الدعم، ولاسيما كجزء من السياسة الزراعية المشتركة. كما زاد استخدام الاتحاد الأوروبي لتدابير الدعم الأخضر بنحو 03 مليارات. وتعتبر أمريكا أكثر استخداما لذلك

[1] Coordination paysanne européenne, P 06.

الدعم الذي أصبح عنصرا مهما في سياستها الزراعية منذ 1992، وتستحوذ الدفوعات المباشرة وغير المرتبطة بالإنتاج على نحو 40% من تلك التدابير.[1]

كما توضح النتائج أن ارتفاع قيمة الدعم الأخضر يمارس تأثير منخفض القيمة ولكنه معنوي وبصورة ملحوظة لأمريكا. وفي هذا السياق يمكن تفسير ذلك على أنه رغم انطواء كثير من مكونات هذا الدعم على برامج لا ترتبط مباشرة بحجم الإنتاج الزراعي إلا أنه نحو 40% من مدفوعات الدعم الأخضر تتضمن تدابير ذات تأثير في قرارات الإنتاج الزراعي، ومن ثم تنعكس بدورها على حجم وأسعار تلك المنتجات الزراعية في السوق العالمية.[2]

لم ينجح اتفاق الزراعة في تحقيق خفض فعال في إجمالي الدعم الزراعي لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا، حيث سمح بتحريك الدعم من الصندوق المشوه إلى الصناديق الخاضعة للاستثناء. كما تضمنت السياسة الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبي ولأمريكا تدابير تسمح بمواصلة التوسع في منح دعم غير مباشر للمنتجين الزراعيين المحليين تحت برامج الدعم الأخضر، وهو ما يتيح استمرار الدعم التصديري على بعض المنتجات على هذا النحو.

المطلب الثاني: دعم الصادرات الزراعية في جولة الدوحة

على الرغم من أن الدول الصناعية تناولت لأول مرة في دورة الدوحة في نوفمبر 2001 مفاوضات شاملة بهدف القضاء التدريجي على كل الدعم الزراعي، إلا أن الخلافات الدائمة حالت دون تحقيق مجهود يذكر.[3] إن الدعم العمومي الممنوح لصناعي الزراعة الغذائية والذي يسمح لهم من تصدير منتجاتهم في أسواق الغير على الرغم من أن سعر المجموعة هو الأقل تنافسية بالنسبة للعديد من المنتجات كالألبان، السكر، وبصفة أقل الطيور والخنازير.[4]

[1] نيفين طريح، مرجع سابق، ص 68.
[2] نفس المرجع، ص 78.
[3] Rahal Ali, op.cit, p 65.
[4] Edgar Pisiani, op.cit, p 24.

1-أجندة الدوحة

ويعتبر مؤتمر الدوحة عام 2001 بداية التحدث عن ضرورة تطبيق تخفيضات جوهرية لكافة أنواع الدعم الزراعي، وانبثقت عنه صياغة أجندة الدوحة للتنمية تضمنت مقترحات رقمية وزمنية جديدة من جانب الدول النامية بشأن خفض الدعم الزراعي الأوروبي الأمريكي. والجدير بالذكر أن تلك الضوابط لم تخرج عن حيز المفاوضات وظلت مجرد أجندة.

وقد انتقد الدعم الزراعي بشدة في قمة التنمية المستدامة في جوهانسبورغ في 2002، حيث طلب البنك العالمي وبعض المنظمات غير الحكومية مثل أوكسفام بإلغاء برامج المساعدة الغذائية في الدول الغنية. وكان منطق الحجة هو أن دعم الدول الغربية وخاصة أوروبا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية يوقف النمو في دول الجنوب بإغراق الأسواق الدولية للمنتجات بسعر أقل من قيمته مما يجبر المزارعين في الجنوب لبيع منتجاتهم بأقل سعر. ورغب مفاوضو الدول النامية في الحصول على إعلان بإلغاء سريع للدعم إلا أن ممثلي الدول الصناعية أعاقوا ذلك ، وقام ممثلي الاتحاد الأوروبي بمغادرة قاعة الاجتماعات.

واتفق الأعضاء في مؤتمر هونغ كونغ على ضمان إلغاء الانحرافات التجارية من خلال المساعدة الغذائية، وأكد التصريح الوزاري التزام أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بالحفاظ على مستوى مناسب للمساعدة الغذائية والأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المستفيدة من المساعدة.[1] وتؤكد المناقشات الجارية في ظل المنظمة العالمية للتجارة على أنه ليس من السهل إيجاد معايير تحدد المساعدة الغذائية الحقيقية وأين يبدأ عنصر دعم التصدير في ظل الأشكال المختلفة لهذه المساعدة: طبيعية أو نقدية، للمستهلكين أو للحكومة، كاملة أو هبة، بشروط أم لا، بواسطة مؤسسات متعددة الأطراف أو من حكومة نحو حكومة. هذه المسائل هي في قلب النقاشات حول المبادئ الممكن اعتمادها في إطار مفاوضات الدوحة. النقاشات معقدة هل تمنح المساعدة الغذائية في شكل هبة أو تمنح كاملتا؟ هل يجب وضع القيمة النقدية في شكل آخر؟ هل يجب الالتزام بعدم تخفيض المساعدة الغذائية عندما ترتفع الأسعار؟ وهل يمكن اعتبار المساعدة الغذائية حقيقية عندما تأتي من الدول الواهبة؟[2]

[1] Organisation Mondial de Commerce, Rapport 2006, op.cit, p 163
[2] Ibid. p 164.

2-الاتفاق الإطار 2004

وبالرغم من التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الضوابط التي أرساها اتفاق الزراعة إلا أن الممارسات الفعلية للدول الأعضاء، ولاسيما الاتحاد الأوروبي وأمريكا نجم عنها ارتفاع المستوى الفعلي للدعم الزراعي، ولاسيما من خلال نقل تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر وتسمي الدول النامية ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المجال الزراعي بالنفاق و التحايل في بداية التسعينات من خلال تخفيض الأسعار الزراعية على المستوى الداخلي لتتطابق مع السعر العالمي وتقديم دفوعات مباشرة منفصلة مع إرادة الحفاظ على قدرة تصديرية قوية في السوق العالمية، وتبيض ذلك كله من خلال العلبة الخضراء.[1]

وأمام هذا الوضع أدركت الدول الأعضاء المتضررة بأن معدلات الخفض لم تكن كافية لدفع الدول المتقدمة الى تحقيق تخفيض فعال في استخدامها للدعم، وعندئذ تصاعدت المطالبات من جانب كثير من الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية بضرورة وضع ضوابط جديدة للدعم الزراعي وترجمت تلك المطالب في دائرة مفاوضات المنظمة منذ بداية عام 2001.[2]

وبعد فشل مؤتمر كانكون سبتمبر 2003 في إنهاء قضايا الدعم الزراعي، وانتهاء بند السلم في 31 ديسمبر 2003 الذي فتح العديد من الشكاوى ضد الاتحاد الأوروبي. قام كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل وأستراليا بتكوين ما يعرف بمجموعة5 (G5)كمراقبين للملف الزراعي للإسراع في إنهاء مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية مع نهاية 2005، ولكن مع تعنت أوروبا وأمريكا في تنفيذ ضوابط الدعم تم صياغة حزمة جديدة في جويلية Packag 2004 لإنهاء مفاوضات الدوحة، حيث ثم اقتراح إطار جديد يتضمن مجموعة من الضوابط أكثر قبولا للدول النامية، التي كانت بمثابة إعادة إحياء لأجندة الدوحة 2001.

جاء الاتفاق الإطار لدورة الدوحة في 2004 بهدف إلغاء كل أشكال الدعم على الصادرات وصياغة مبادئ أكثر صرامة فيما يخص إجراءات التصدير ومن بينها المساعدة الغذائية. وينص الاتفاق على وجوب اختفاء دعم الصادرات لاحقا في إطار الاتفاق الزراعي المقبل للمنظمة العالمية للتجارة إلا أن الملاحظ

[1] Edgar Pisiani, op.cit, P 18.

[2] نيفين طريح نفس المرجع، ص 66.

أن كل هذه التعهدات لإلغاء دعم الصادرات شهدت تماطل وعدم تنفيذ الالتزامات من طرف الدول الأعضاء.

وتم اقتراح من طرف عدد من الدول إلغاء قروض التصدير لأكثر من 180 يوم، وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن هذا القرار يجب أن يكون ذو آثار محدودة بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة للدول النامية المستوردة الصافية للمنتجات الزراعية، التي لا تعتبر المستفيد الرئيسي من هذه الإجراءات.[1] كذلك تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بعمل المؤسسات التجارية الحكومية للعديد من الدول المتقدمة مثل زيلندة الجديدة، أستراليا وكندا. هذه الشركات استفادت من دولها للوصول إلى السيطرة على السوق الدولية واحتكار التصدير.

كما نص الإعلان الوزاري للمؤتمر السادس للمنظمة في هونغ كونغ ديسمبر 2005 على تخفيض الحد الأقصى لمقياس إجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة بمعدل 80% إذا تجاوز 60 مليار دولار و بمعدل 70% للحد الأقصى الذي يتراوح بين 10-60 مليار دولار،وعلى إلغاء كافة أنواع الدعم التصديري في نهاية عام 2013 وإعادة النظر في مكونات دعم الصندوق الأخضر.

وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء تعهدت في الاتفاق الإطار في أوت 2004 للقضاء على الدعم وكذلك الإجراءات التي لها أثار مشابهة مثال قروض التصدير والمساعدة الغذائية والشركة التجارية الحكومية [2]. إلا أن التجسيد لم يتحقق إلا بعد أكثر من 10 سنوات في إطار المؤتمر الوزاري لنيروبي في ديسمبر 2015 على الرغم أن المؤتمرات الوزارية المتتالية منذ هونغ كونغ كانت دائما تؤكد على هذه التعهدات أين يكون دعم الصادرات حاضر فيها بقوة.

3-أجندة 2008

مع استمرار التوسع في استخدام مدفوعات الدعم الأزرق والأخضر، ولاسيما مع تطبيق السياسات الزراعية الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بقيت تتصدر قضايا الدعم الزراعي مائدة المفاوضات مرة أخرى وتجسد ذلك في مفاوضات جنيف يوليو 2008 التي تمت خلالها صياغة أجندة الدوحة للتنمية 2008، والتي

[1] Edgar Pisiani, op.cit, pp 24-25.
[2] Pierre Boulanger, op.cit. p 01.

شددت على تنفيذ كافة الضوابط الزمنية والكمية والصيغ الجديدة للدعم الزراعي التي أقرها مؤتمر هونغ كونغ، كما أكدت ضرورة تخفيض 75% من قيمة دعم التصدير في نهاية عام 2010 وإلغائه تماما في نهاية 2013.[1] ونصت الأجندة على ربط مدفوعات الصندوق الأزرق عند 2,5%من قيمة الناتج الزراعي، وخفض دعم الحد الأدنى إلى 2,5% على أساس قيم تلك التدابير خلال فترة تنفيذ اتفاق الزراعة (1995- 2000)، وذلك لضمان عدم التوسع في تلك التدابير عن هذا الحد، وكذلك تنص الضوابط على ربط مستوى الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي وأمريكا عند مستوى لا يتجاوز 5% من قيمة ناتجهما الزراعي.

وقد تم التشديد على تفعيل أجندة يوليو خلال المؤتمر الوزاري السابع في ديسمبر 2009، كما ركز المؤتمر الوزاري التاسع والمنعقد في مدينة بالي 2013 على سرعة الانتهاء من تنفيذ تلك لضوابط وتضييق مفهوم الدعم الأخضر وتحويل المدفوعات غير المباشرة للإنتاج إلى الصندوق الأصفر المشوه للتجارة. وطالب المؤتمر بتخفيض كمية الصادرات المدعمة في نهاية عام 2013 إلى متوسط الكمية الفعلية خلال الفترة 2003- 2005 ووضع حدود تقيديه للائتمان التصديري.[2]

فيما يتعلق بأمريكا فإن تطبيق الضوابط المقترحة 70% خفض من المستوى الأساسي، سيعمل على وصول الحد الأقصى المسموح به لإجمالي الدعم المشوه للتجارة إلى 10,14 مليار دولار، حيث لا يزال المستوى الفعلي للدعم المحلي يقل عن المستوى النهائي المربوط بنحو 1,25 مليار دولار، على هذا النحو فإن تطبيق تلك الضوابط قد يسمح لأمريكا بزيادة المستوى الفعلي للدعم بنحو 14% للوصول إلى الحد الأقصى المقترح 10,14 مليار دولار، ولا شك أن ذلك مرجعه أن أمريكا لا تقوم بالإبلاغ عن تدابير الدعم الأزرق في الدعم الإجمالي، وهو ما يتسبب في تخفيض قيمة المستوى الفعلي للدعم المحلي. وفي هذا الصدد لا تعتبر تلك الضوابط خيارا مقبولا للدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية.

ومن ثم أمام الولايات المتحدة خيارين الخيار الأول وهو إما أن تلتزم بإبلاغ المنظمة عن تدابير الدعم الأزرق الذي قامت بإدماجه ضمنيا تحت برامج الدعم الأخضر كجزء من صندوق الدعم المشوه للتجارة،

[1] نيفين طريح مرجع سابق، ص 67.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وبالتالي فإن تطبيق معدل الخفض المطلوب 70% يتضمن تحقيق خفض فعال في المستوى الفعلي للدعم المحلي المشوه للتجارة، بما يضمن تثبيت قيمة هذا الدعم عند 2,9 % من قيمة الناتج الزراعي.

أما الخيار الثاني فهو أن تقبل مقترح مجموعة دول 20 بتطبيق معدل تخفيض أعلى (لا يقل عن 75% على الحد الأقصى المسموح به لإجمالي الدعم المحلي المشوه للتجارة والبالغ قيمته 33,8 مليار دولار خلال فترة الأساس، و هو ما يضمن انخفاض الحد الأقصى إلى أقل من قيمته الفعلية البالغة 08 مليار دولار في عام 2008) وعندئذ ستكون الولايات المتحدة مجبرة على تخفيض فعال بنحو 5% حتى تصبح مساوية للسقف المسموح به. بما يسمح تثبيت قيمة الدعم الفعلي عند 2,4% من الناتج الزراعي، وينعكس ذلك بلا شك على مزيد من نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية إلى الأسواق العالمية. وهو خيار مطروح من قبل الدول النامية في مفاوضات المنظمة منذ عام 2008.[1]

كل أنواع الدعم هذه خاضعة لترتيبات التخفيض المعبر عنها في حجم التصدير المدعم والنفقات الميزانية الخاصة بالدعم. السقف المحدد في القائمة يجب أن يحترم في كل سنة في مرحلة دخول حيز التنفيذ، إلا أن بعض الفارق يمكن أن يتم التسامح معه بين ثاني وخامس سنة من مرحلة التنفيذ (مرونة). المهم أن لا يتجاوز الأعضاء السنة الأخيرة من مرحلة التنفيذ السقف النهائي للدعم.[2]

فقد حدد المؤتمر الوزاري لهونغ كونغ تاريخ 2013 لإنهاء تطبيق دعم الصادرات،[3] وتعتبر الضوابط المنصوص عليها في أجندة يوليو 2008 امتداد لقرارات مؤتمر هونغ كونغ 2005، وتعتبر كذلك معيار تستند إليه جميع المفاوضات اللاحقة للمنظمة في تقييم ما تم التوصل إليه بشأن ملف الدعم الزراعي.

وطالبت أجندة يوليو 2008 أن تكون الفترة التنفيذية لتلك الضوابط هي 2009- 2013 على هذا النحو يكون التطبيق على الاتحاد وأمريكا للتوصل إلى مقدار الخفض الفعال الذي يجب على تلك الدول الالتزام به سواء إلى الحد الأقصى أو إلى المستوى الفعلي للدعم، وانتهى التحليل بتقدير الآثار المتوقعة لتنفيذ

[1] نيفين طريح مرجع سابق، ص 81- 82.

[2] OMC, Agriculture; Analyse Concurrence/ subventions d'exportation, op.cit.

[3] pierre Boulanger, op.cit, p 01.

الضوابط في أداء الصادرات الزراعية.[1] التعهدات في إطار تخفيض كميات الصادرات المدعمة ومبلغ المتفق المخصص لتدعيم الصادرات شكل العنصر الرئيسي لبرنامج التعديل المرتبط بدعم الصادرات.

إن تقرير اللجنة الزراعية للمنظمة العالمية للتجارة في 2010 بين أن هناك تطور كبير في تناول مسألة المساعدة الغذائية في ظل المنظمة العالمية للتجارة، فهي تعتزم فصل المساعدات بحيث لا تكون مرتبطة بتصدير المنتجات الزراعية أو السلع أو خدمات أخرى، وأن لا تكون مرتبطة بأهداف تطوير أسواق الدول الأعضاء المالكين لهذه المساعدات، وأن يكتفي المانحون لهذه المساعدات بتقديمها على شكل هبات في وضعيات يعرف الإنتاج المحلي فيها مشاكل وتعثر. وفي هذا الأفق من الأفضل أن تتم هذه المساعدات الغذائية بواسطة هبة مالية أو شهادات غذاء تمكن الدول المستفيدة من شراء منتجات زراعية من السوق المجاورة، الأمر الذي يترتب عنه أثر لتدريب وتشجيع الإنتاج الزراعي، وكذلك لتفادي تكاليف الإرسال والنقل والتي تحدد المبلغ ألإجمالي للهبة. والأهم أن لا تخلق هذه المشتريات انعكاس تضخمي قوي يكون على حساب المستهلكين أو على حساب المناطق الممولة لهذه المنتجات الغذائية.[2]

حاولت أجندة الدوحة للتنمية في يوليو 2008 وضع مجموعة من الضوابط الكمية والزمنية التي من شأنها تقييد استخدام الدعم الزراعي بشقيه المشوه وغير المشوه، ووصلت المفاوضات إلى نهايتها في ديسمبر 2013 في المؤتمر الوزاري التاسع.

5- تأثير الدعم المحلي على دعم الصادرات

توسع الاتحاد الأوروبي وأمريكا في نقل معظم تدابير الدعم المشوه إلى صندوق الدعم الأخضر ضمن برامج الدعم المستثنى، وهذا لا يعني انخفاض الدعم المشوه للتجارة بل يعني القدرة على إخفائه، وهو ما يسهم في تراجع حصة الصادرات الزراعية للدول النامية في السوق العالمية.[3]

ورغم إخضاع الدعم الزراعي لمجموعة من التخفيضات الكمية التي وضعها اتفاق الزراعة خلال الفترة التنفيذية للتخفيضات التدريجية لمقررة 1995- 2000، فهو في اتجاه تصاعدي ،قدرته منظمة التعاون

[1]- نيفين طريح مرجع سابق، ص 80.

[2] Edgar Pisiani, op.cit. pp 26- 27.

[3] نيفين طريح المرجع السابق ، ص 79.

والتنمية الاقتصادية بنحو 322 مليار دولار في عام 2000، تستحوذ أمريكا والاتحاد الأوروبي معا على نحو 80% من إجمالي هذا الدعم. ووفقا لنفس المصدر لم يزل الدعم الزراعي يتعدى نحو 420 مليار دولار عام 2012 والدعم الأوروبي والأمريكي يستحوذان على نحو 300 مليار دولار منه. ويبدو واضحا أن اتفاق الزراعة لم ينجح سوى في وضع حد أقصى لا يمكن تجاوزه للدعم المشوه للتجارة من دون تحقيق خفض فعال في المستويات المطبقة للدعم والزراعي.

والجدير بالذكر أنه خلال الفترة 2008-2012 التي شهدت تدشين مجموعة إصلاحات للسياسة الزراعية الأوروبية ولأمريكية، تم تحويل 30% من برامج الدعم السعري المشوه للتجارة إلى برامج االدفوعات المنفصلة عن بالإنتاج ، وهو ما أسهم أيضا في زيادة مستويات الإنتاج الزراعي لتلك الدول، ومن ثم حدوث انخفاض نسبي في أسعارها العالمية..[1] فبالرغم من مرور تقريبا ربع قرن على تنفيذ اتفاق الزراعة لا تزال أرقام الدعم الزراعي الأوروبي والأمريكي مرتفعة، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بصياغة سياسة زراعية تسمح لها بالتوسع في منح دفوعات مباشرة وغير مباشرة لمزارعها في إطار برامج الدعم المرخص للعلبة الخضراء وهو ما يعتبر تحايلا على ضوابط المنظمة العالمية للتجارة.

ويدعي الاتحاد الأوروبي إيقاف الإغراق باستخدام تعريف المنظمة العالمية للتجارة للإغراق وهو التصدير بسعر أقل من الداخل، ومن هنا يبرز الفارق بين الشرعية التي فرضتها القوى الكبرى على المنظمة العالمية للتجارة ومشروعية السياسات التي تقوم على الاعتراف من الشعوب بمبادئ العدالة. وفي الواقع لم يتوقف الاتحاد أبدا عن دعم التصدير ولكن تعهد بالتفاوض على تاريخ لوضع حد له (في حدود 2013) وهو ما لم يتم، حيث من إستراتجية القوى الكبرى التماطل في التفاوض لربح الوقت كما صرح وزير الخارجية الفرنسي الأسبق فيدرين أن التفاوض على اتفاق النسيج كان لربح الوقت. فقد استخدم إلى وقت غير ببعيد أي إلى غاية 2015 الوسيلتين في نفس الوقت دعم التصدير والدفوعات المباشرة المنفصلة عن الإنتاج.

وتحاول كل من الطرفين إقناع الآخرين في المفاوضات ببذل مجهودات لتخفيض الإغراق، في حين أنهم انتقلوا فقط من شكل من الإغراق إلى آخر.[2] وفرض التحايل على كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة حيث تحول الدعم المباشر للتصدير إلى دفوعات مباشرة المنفصلة عن الإنتاج (العلبة الخضراء) المرتبطة بأسعار زراعية

[1] نيفين طريح، المرجع السابق، ص 63.

[2] Coordination paysanne européenne op.cit p 07

منخفضة. ويستمر هذا التحايل اليوم دون التنديد به في المفاوضات. إلى جانب كل هذا تستفيد الدول المتقدمة والغنية في كل مرة من العديد من الاستثناءات مثل بند السلم بند السلم الذي حمى المجموعة الأوروبية من أي تحكيم على دعم الصادرات إلى غاية 2003 الذي عرقل تقدم المفاوضات [1]

عندما يحاول كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إقناع سكانهم بأن عليهم تكييف سياساتهم الزراعية مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة ينسون بأن يقولوا لهم بأنهم هم الذين كتبوا هذه القواعد لأخر اتفاق تم التوصل إليه، وينسون أن يشرحوا كيف تحايلوا لبلوغ ذلك. إن كل تعديلات السياسات الزراعية التي تمت من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة الأدوات المتعلقة بالفصل بين الدفوعات المباشرة والإنتاج المتعلقة بتخفيض الأسعار والتخلي على أدوات تنظيم العرض، يتم بيعها في كل مرة للرأي العام كأداة جيدة لتوقيف فائض الإنتاج وتكييف هذا الأخير مع متطلبات السوق.[2]

المطلب الثالث: إلغاء دعم الصادرات الزراعية

جاء تعديل الاتفاق الزراعي حول دعم الصادرات الزراعية الموقع في المؤتمر الوزاري لنيروبي في ديسمبر 2015 كنتيجة لكل الأعمال السابقة التي وفرت الأرضية لإمكانية إيجاد اتفاق على مستوى دعم الصادرات. إلا أن الاختلاف لا زال مستمر حول معرفة إذا ما كان التنافس على التصدير يجب أن يرتبط بمسائل أخرى في القطاع الزراعي، حيث طالبت مجموعة 33 أن يكون هناك نوع من المرونة في التعامل مع الدول النامية للسماح لهم من فتح أسواقهم بطريقة محدودة في القطاع الزراعي، والتقدم باقتراح حول آلية الحماية الخاصة الآلية التي تسمح للدول النامية بأن ترفع حقوق الاستيراد على المنتجات الزراعية في حالة دفع الواردات، أي الدخول الهائل للواردات أو في حالة انهيار الأسعار. وتبرر الدول المدعمة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية انشغالها حول عدم التخفيض التعريفي مبرزتا أن اعتماد آلية الحماية الخاصة أعلى من المستويات المثبتة الموجودة هو خطوة نحو الطريق الخاطئ، واعتبر بعض الأعضاء أن كل أعمدة الزراعة وهي الالتحاق بالأسواق،

[1] Patrick Messerlini, op.cit, p 77.
[2] Coordination paysanne européenne op.cit p 08

الدعم الداخلي، والمنافسة على التصدير، هي مترابطة ويرون أن إصلاح الدعم الداخلي والالتحاق بالأسواق يجب أن يتم بعد نيروبي.[1]

و اعتبر مدير المنظمة العالمية للتجارة أن النتيجة المتوصل إليها حول التنافس على الصادرات في نيروبي تمثل تقدما هام ومعتبر، وأضاف أن بعض النقاط تبقى عالقة فيما يخص دعم التصدير. ويضع اتفاق نيروبي حد لدعم الصادرات الزراعية ابتداء من 2015 بالنسبة للدول المتقدمة ويحدد سنة 2018 لإنهاء دعم التصدير بالنسبة للدول النامية.

بالنسبة للمساعدة الغذائية الدولية أكدت العديد من الدول النامية على أهمية وضع مبادئ في هذا المجال حتى لا تكون للمساعدة الغذائية آثار غير مرغوبة على انحراف التجارة، وحتى لا تتسبب في أضرار على الإنتاج الزراعي الوطني. وأشار المدير أن النص الحالي حول المؤسسات التجارية الحكومية المصدرة للمنتجات الزراعية لا يطرح إلى حد الآن انشغال خاص.كما نوه بأهمية التعامل المرن بالنسبة للدول النامية وخاصة بالنسبة للدول الأقل تقدما أو الدول النامية المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية أو الاقتصاديات الصغيرة والهشة.

أما في مجال القطن قدمت الدول الأربعة C4(بنين، بوركينا فاسو، التشاد والمالي) اقتراح حول القطن لإصلاح الالتحاق بالأسواق، الدعم الداخلي، المنافسة حول التصدير في قطاع القطن بهدف ضمان فرص متساوية لمصدري القطن للدول الأكثر فقرا. وقد قدمت الدول الأربعة قائمة للمنتجات التي يشملها نظام الامتياز والحقوق بدون قيود للدول المتقدمة وبعض الدول النامية. ويبقى الدعم الداخلي في قلب النقاش وهو الرهان الأكبر في المستقبل.[2]

اعتمد المؤتمر الوزاري التاسع سنة 2013 إستراتيجية من خلال تحديد أعضاء المنظمة للحزمة صغيرة في القضايا القابلة للتنفيذ والمطروحة أمام المؤتمر الوزاري في نيروبي الذي أنهى أعماله في ديسمبر 2015. وقد أدى ذلك إلى اختتام المؤتمر بنجاح تبلور في إصدار إعلان وزاري ومجموعة من القرارات تضمنت أربعة قرارات

[1]-OMC La concurrence à l'exportation est un résultat possible à Nairobi, malgré des divergences de vue. En ligne http:// www, wto.org/ french/ news_ fr/ news15_ f/ agng_sooct15-f.htm
[2] Ibid.

وزارية متصلة بالزراعة، وتمحورت حول المنافسة على الصادرات والاحتفاظ بمخازن حكومية لأغراض الأمن الغذائي وآلية الحماية الخاصة بالبلدان النامية و مسألة القطن.[1]

توقع إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر في عام 2005 التخلص بصورة موازية من جميع أشكال دعم الصادرات والقواعد ذات الأثر المتساوي والمفروضة على جميع التدابير الخاصة بالصادرات بحلول نهاية عام 2013. ونظرا إلى وصول المفاوضات إلى حائط مسدود في عام 2008 لم يجر الإيفاء بهذا الوعد على الإطلاق. وفي المقابل سمح إعلان بالي الوزاري الصادر في عام 2013 بتحقيق تقدم في هذا الاتجاه، حيث أعاد الأعضاء التأكيد من خلال بيان سياسي وليس من خلال قرار ملزم على إبقاء المسألة كأولوية في المفاوضات، ووافقوا على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام أي نوع من أنواع دعم الصادرات.

1-الإلغاء الفوري للدعم الصادرات المباشر

جرى اعتبار دعم الصادرات كواحدة من الأدوات الأكثر تشويها للتجارة منذ انطلاق جولة الدوحة، وشهد استخدامها تراجعا ملحوظا خلال العقدين الماضيين نظرا لارتفاع الأسعار الدولية للأغذية فضلا عن الإصلاحات المحلية الأحادية للسياسات المعتمدة. وانطلاقا من هذا السياق وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في نيروبي على ضرورة عمل البلدان المتقدمة على التخلص الفوري من دعم الصادرات لديها أما البلدان النامية فيجدر بها أن تقوم بالمثل بحلول نهاية عام 2018 ونهاية عام 2016 بالنسبة إلى القطن.[2]

ويسمح بدعم الصادرات الاتحاد الأوروبي من السكر خارج نظام المحاصصة والمدرجة ضمن قائمة الصادرات المدعومة وذلك بموجب البرنامج المطبق والذي تنتهي صلاحيته في 30 ديسمبر 2017. وجرى تحديد مدة انتقالية أطول نهاية (عام 2020) للتخلص من دعم صادرات المنتجات المجهزة مثل لحم الخنزير ومنتجات الألبان في البلدان النامية التي أبلغت عن دعم الصادرات من تلك المنتجات في التصريحات الثلاثية الأخيرة التي قدمتها إلى منظمة التجارة العالمية قبل اعتماد القرار.

[1] لجنة مشكلات السلع، آخر المعلومات عن المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية اتفاقات التجارة الإقليمية، الدورة 71 روما (4- 6 أكتوبر 2016) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ص 01.

[2] نفس المرجع ، ص 02.

ويصل تمديد المهلة بموجب البند الخاص بالبلدان النامية إلى نهاية عام 2022 ويغطي جميع فئات المنتجات المتضمنة في التزامات دعم الصادرات الخاصة بكل عضو. إضافة إلى ذلك ينص القرار على تمديد المهلة النهائية إلى عام 2023 بالنسبة لتطبيق المادة 9- 4 من الاتفاق بشأن الزراعة الذي يتضمن إعفاءات مؤقتة للبلدان النامية من أجل السماح لها بدعم التسويق بما يشمل المناولة ورفع الدرجات فضلا عن النقل الداخلي أو الدولي.

وتستفيد البلدان الأقل نموا إلى جانب البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من مرونة إضافية ويسمح لها بدعم الصادرات بموجب المادة 9- 4 حتى نهاية عام 2030.[1]

في مجال إئتمانات الصادرات أو ضمانات الصادرات أو برامج التأمين، ينص القرار على أن فترة السداد القصوى لهذا النوع من الدعم يجب أن لا تتجاوز 18 شهر وتطبق هذه القاعدة من نهاية عام 2017 في حالة البلدان المتقدمة، في حين أنه يحق للبلدان النامية في مرحلة أولية أن تستفيد من فترة سداد قصوى مدتها 36 شهر تخفض تدريجيا بعد ذلك إلى 18 شهرا على فترة مرحلية تمتد لأربع سنوات. كما يتحدث القرار عن معاملة خاصة وتميزية بالنسبة إلى الصادرات المتجهة إلى البلدان الأقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية فضلا عن تسعة اقتصاديات صغيرة وضعيفة تتضمن منح فترة سداد قصوى تتراوح بين 36 و54 شهر لشراء المواد الغذائية الأساسية مع إمكانية تمديد هذا الإطار الزمني في ظروف استثنائية بما فيها بعض الأحكام الخاصة بكوبا.[2]

2-المساعدات الغذائية الدولية

يتمثل الهدف الأساسي من تقديم المعونة الغذائية في منع احتمال استبدال التبادلات التجارية والإنتاج المحلي، أو الإقليمي بالمعونة الغذائية الدولية للأخذ في الاعتبار مصالح الجهات المتلقية للمعونة، وعدم إعاقة تسليم المعونة الغذائية الدولية في الحالات الطارئة بطريقة غير مقصودة, فضلا عن وجود التزامات محددة، يجب أن تكون المعونة الغذائية الدولية محددة وفقا للحاجات وعلى شكل منح بالكامل، وألا تكون مربوطة بالصادرات التجارية أو أهداف تنمية الأسواق، وألا تخضع لإعادة التصدير مع ضرورة وجود بعض الاستثناءات المبررة جيدا في هذه الحالة. ولعل تحويل المعونة الى نقدا آثار الجدل الأوسع في الفترة السابقة

[1] لجنة مشكلات السلع، المرجع السابق، ص 03.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

لانعقاد مؤتمر نيروبي، وهي ممارسة مسموحة لدى وجود الحاجة لذلك في حال بروز متطلبات للتعويض عن العجز الغذائي، أو في حالات عدم كفاية الإنتاج الزراعي في البلدان الأقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية فضلا عن تسعة اقتصاديات صغيرة وضعيفة.

أما في مجال الشركات التجارية الحكومية ينص القرار على أن عمليات الشركات التجارية الحكومية في البلدان الأعضاء يجب ألا تعطل أي قاعدة أخرى من قواعد القرار، وفي المقابل يشير القرار إلى بذل أفضل المساعي للحرص على عدم ممارسة الشركات التجارية الحكومية لسلطات احتكار الصادرات بطريقة تحقق التشوهات التجارية إلى أقصى حد.[1]

قبيل انعقاد المؤتمر قدمت مجموعة 33 مقترحا لإضافة ملحق جديد إلى الاتفاق بشأن الزراعة يوفر التغطية لبرامج الاحتفاظ بالمخزونات العامة الحالية والمستقبلية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وجاء الرد بمقترح مقابل من كل من أستراليا وكندا والبارغواي تقترح فيه هذه الدول أن تكون المادة الخاصة بالسلام المعتمدة سابقا أساسا للتفاوض على اتفاق بشأن حل دائم وجاء القرار النهائي ليلزم الأعضاء على إيجاد حل دائم ضمن مهلة سريعة وبصورة مستقلة عن مفاوضات الدوحة الزراعية.

إذا أعاد القرار التأكيد بصورة أساسية على قرار بالي الصادر في عام 2013 وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادرة في عام 2014 الذي نص ضمن مادة خاصة بالسلام على أن يمتنع جميع الأعضاء عن اللجوء إلى آلية تسوية النزاعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية للطعن في التزام أي بلد من البلدان لوجود برامج احتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي تتسبب بتشويه الدعم المحلي لمحاصيل الأغذية الأساسية، كما أعاد القرار التأكيد على أن المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع يجب أن تجري ضمن جلسات خاصة تعقدها لجنة الزراعة.[2]

[1] لجنة مشكلات السلع، المرجع السابق، ص 04.

[2] نفس المرجع..

أيضا مسألة دعم التصدير عن طريق المساعدات الغذائية تأخذ حيز كبير من النقاش والتفكير الدائر في المفاوضات متعددة الأطراف للمنظمة العالمية للتجارة بغية الوصول إلى إبرام اتفاق زراعي يضع إطار أكثر صرامة لها، نظرا لما يترتب عليها من أثار غير مباشرة سلبية على تطور الزراعة المحلية أو المناطق المستفيدة منها، وبالتالي من الأفضل تجنب خطر المساعدة الغذائية التي أصبحت وسيلة مستخدمة من الدول المتقدمة للتخلص من الإنتاج الزراعي الفائض.[1]

3-آلية الحماية الخاصة و اتفاق القطن

بعد خلافات ونقاشات بين أعضاء المنظمة العلمية للتجارة أعاد القرار النهائي التأكيد على حق البلدان النامية في تفعيل آلية الحماية الخاصة كما هو مطروح في إعلان هونغ كونغ الوزاري، مع الموافقة على مواصلة المفاوضات بشأنها من طرف أعضاء من البلدان النامية خلال جلسات خاصة تعقدها لجنة الزراعة لمنظمة التجارة العالمية ضمن دورة خاصة.[2]

قبيل انعقاد مؤتمر نيروبي طرحت مجموعة البلدان الأربعة المنتجة للقطن (بنين، بوركينا فاسو، تشاد، مالي) التي قد أطلقت مبادرة القطن في عام 2003 مشروع قرار يقترح التخلص من الدعم المحلي المشوه للتجارة فضلا عن الصندوق الأزرق المحدد للإنتاج ضمن جداول زمنية مختلفة بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

إضافة إلى ذلك جرى اقتراح دخول صادرات القطن من البلدان الأقل نموا إلى الأسواق مع إعفائها من الرسوم والحصص الجمركية وإلغاء الدعم لصادرات القطن، وفي حين أن القرار النهائي لا يلاحظ أي إجراء ملموس بشأن الدعم المحلي إلا أنه يقر بالحاجة إلى مزيد من العمل والشفافية. و بالإشارة إلى المنافسة على الصادرات يفيد القرار بأن البلدان المتقدمة يجب أن تمنع على الفور دعم صادرات القطن في حين البلدان النامية مضطرة لذلك بحلول نهاية عام .2016

[1] Edgar Pisiani, op.cit, p 26.

[2] لجنة مشكلات السلع، المرجع السابق، ص 04.

وبالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق، يشير القرار إلى البلدان الأقل نموا على وجه التحديد، ويدعو البلدان المتقدمة والنامية المصرحة بقدرتها على ذلك أن تمنح البلدان الأقل نموا نفاذا إلى الأسواق معفية من الرسوم والحصص الجمركية لتسويق منتجاتها من القطن والمنتجات الأخرى ذات الصلة المدرجة في الملحق بالقرار بداء من 01 جانفي 2016 إلى الحد المنصوص عليه في الاتفاقات التجارية التفضيلية المبرمة مع كل بلد.[1]

وفي إطار مناقشات المنظمة الحالية يبدو أن الدعم المحلي بشكل أولوية واضحة مع إدخال فكرة تقليص الفجوة بين المستويات الملزمة والمستويات المطبقة في النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي إلى حيز النقاش. وتعقد اجتماعات حول موضوع الاحتفاظ العام بالمخزونات وآلية الحماية الخاصة تطبيقا لما نص عليه قرار نيروبي الوزاري، لكن لم يسجل أي تقدم بعد، و يناقش الأعضاء قرار نيروبي حول المنافسة على الصادرات وتحديد بدأ الشق الخاص بجداول الالتزامات (الجداول الزمنية للالتزامات).[2]

منذ إدراج الملف الزراعي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ودعم الصادرات يشكل الموضوع الرئيسي في المناقشات، ومع كل المواعيد المحددة سابقا لإلغائه لم يتم هذا إلى غاية 2015 بعد أن انهت القوى الكبرى تحضيراتها و استعداداتها لنقل الدعم الصادرات نحو أدوات أخرى تندرج ضمن الدعم الداخلي الذي ما فتئ يرتفع. الأمر الذي يؤكد أن المؤسسات الدولية هي في خدمة القوى التجارية الكبرى ورهن إشارتها وفي انتظار رزنامتها ومخططاتها.

[1] لجنة مشكلات السلع، المرجع السابق، ص 05.

[2] – نفس المرجع نفس الصفحة.

المبحث الثالث: الانعكاسات والأفاق

عندما وقعت الدول على اتفاق الزراعة، أعتبر انتصارا للفلاحين في العالم لأنهم سيستفيدون من تجارة أوسع ولحاقا كبير بالأسواق بأسعار مرتفعة. وبعد أكثر من 20 سنة على توقيع الاتفاق لا يوجد أي ارتفاع في مستوى التجارة الدولية أو تقدم أكثر في الجنوب أو مجاعة أقل، أو أسعار زراعية أخفض. بل أن حصة إفريقيا من التجارة العالمية انخفضت بدرجة كبيرة. بعد كل هذه المدة نجد أن الإنتاج يصنع الإغراق في السوق الدولية، الواردات بأسعار منخفضة، وتعطى الأولوية للتصدير أكثر من تغذية الشعوب المحلية، مما يدمر الجماعات التي ترتكز على الزراعة الفلاحية.

المطلب الأول : انعكاسات دعم الصادرات

وكان دعم الصادرات انعكاسات كبيرة في مجال خلق تشوهات داخل السوق العالمية مما أثر على القدرة الإنتاجية للدول النامية التي تراجعت في ظل المنافسة الشديدة للقوى التجارية الكبرى وأنهك ميزانيات الدول الصناعية المدعمة واثر على البيئة والصحة العامة.

1- انعكاس الدعم على أطراف الصراع

إن سياسات الدعم الزراعي المنتهجة من القوى الكبرى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة صحيح كان لها أثر جيد في مجال نجاح هذه القوى في الوصول إلى التفوق في القطاع الزراعي على المستوى العالمي والسيطرة على السوق الزراعية العالمية بحيث تعد الولايات المتحدة القوة الأولى من حيث الإنتاج الزراعي العالمي، ويعد الإتحاد الأوروبي القوة التصديرية الأولى، ولكن كانت أثارها مدمرة على المستثمرات العائلية والمنتجين الصغار، الصحة العامة، البيئة وصحة الحيوان.

إن هذه السياسات ساهمت في انهيار الزراعية العائلية لصالح الصناعة الغذائية التي عرفت الثراء ورفعت سلطتها في سوق التصنيع، وبالتالي الجماعات الزراعية تعارض التوجه الجديد للسياسات الزراعية في بلدانها[1]. وامتد أثارها السلبي على العديد من القطاعات خاصة البيئة والأمن الغذائي، و نوعية الأغذية والصحة، التنمية

[1] Rapport de conférence sur « Le Farm bill américain et la politique agricole commune: quelle direction pour demain? » Un dialogue international sur la politique américaine et européenne 14 et 15 mai 2007, Charles Sumer School, Washington,D.C p.04

الريفية والتشغيل. وأغلب المستهلكين لم يستفيدوا من التطورات هذه ولم يستفيدوا من انخفاض أسعار المنتجات القاعدية.

لا يستفيد المستهلكين من أي مزايا لتخفيض الأسعار، الانخفاض الكبير لأسعار الحبوب منذ 1992 لم يؤدي إلى انخفاض أسعار الخبز. وفي فرنسا انخفض سعر إنتاج لحم البقر بـ 17% سنة 1990 في حين سعر الاستهلاك يرتفع بـ 8%، وبالتالي المستفيد من هذا التخفيض هي قطاعات التوزيع الكبرى والصناعة الغذائية.[1]

إن الصناعة الزراعية والسلسلة الواسعة للتوزيع الأوروبي الذين بإمكانهم شراء المنتجات الزراعية بسعر أقل مما سبق، كانوا دائما مدعمين لإصلاحات السياسة الزراعية المشتركة بدون أن يجبروا على بيع منتجاتهم بسعر أقل للمستهلكين. وهي حالة كل المنتجات الغذائية الحبوب، الحليب، السكر، فالهدف من الإصلاحات هو تموين القطاعات الفرعية بأقل سعر. الدفوعات المباشرة المدفوعة للمزارعين كنتيجة لهذه السياسة يمكن اعتبارها دفوعات غير مباشرة للصناعة الغذائية والتوزيع على أوسع نطاق.[2] كما أولت السياسات الزراعية أهمية خاصة للشركات الصناعية الزراعية الغذائية بحيث تضع التنظيمات التي تسمح لها بالتطوير على حساب الزراعة العائلية المتوسطة والصغيرة.[3]

الدعم والحماية هو للمنتجين الكبار على حساب المستثمرات الصغيرة والعائلية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية 60 % من المزارعين لا يحصلون على أي دعم في حين 07% يحصلون على 50% من الدفوعات. بسبب منح الهكتار بدون تسقيف منذ 1992 تحصلت المستثمرات الكبرى في الاتحاد على أراضي أكثر، وتم تسريع التركيز بقوة، فليس من العدل إعطاء المزارعين في أوروبا الوسطى دفوعات مباشرة تمثل 25% من المتعلقة بأوروبا الخمسة عشر. ومن الملاحظ ان فرنسا تحوز على النفقات الأكبر في الاتحاد باعتبارها القوة الزراعية الأولى وهذا ما يوضحه الشكل رقم (11)، فنفس المنطق يطبق دائما مثل ما هو مطبق على مستوى المستثمرات والمنتجين، إذ تحوز المستثمرات الكبرى والمنتجين ذوي الإمكانيات الهائلة مثل نيسلي و بيبسي على الدعم المالي الأكبر.

[1] Coordination paysanne européenne, op.cit, p 09.
[2] Ibid. P 07.
[3] Rapport de conférence sur « Le Farmbill américain et la politique agricole commune: quelle direction pour demain », op.cit, p 04.

الشكل رقم (11)

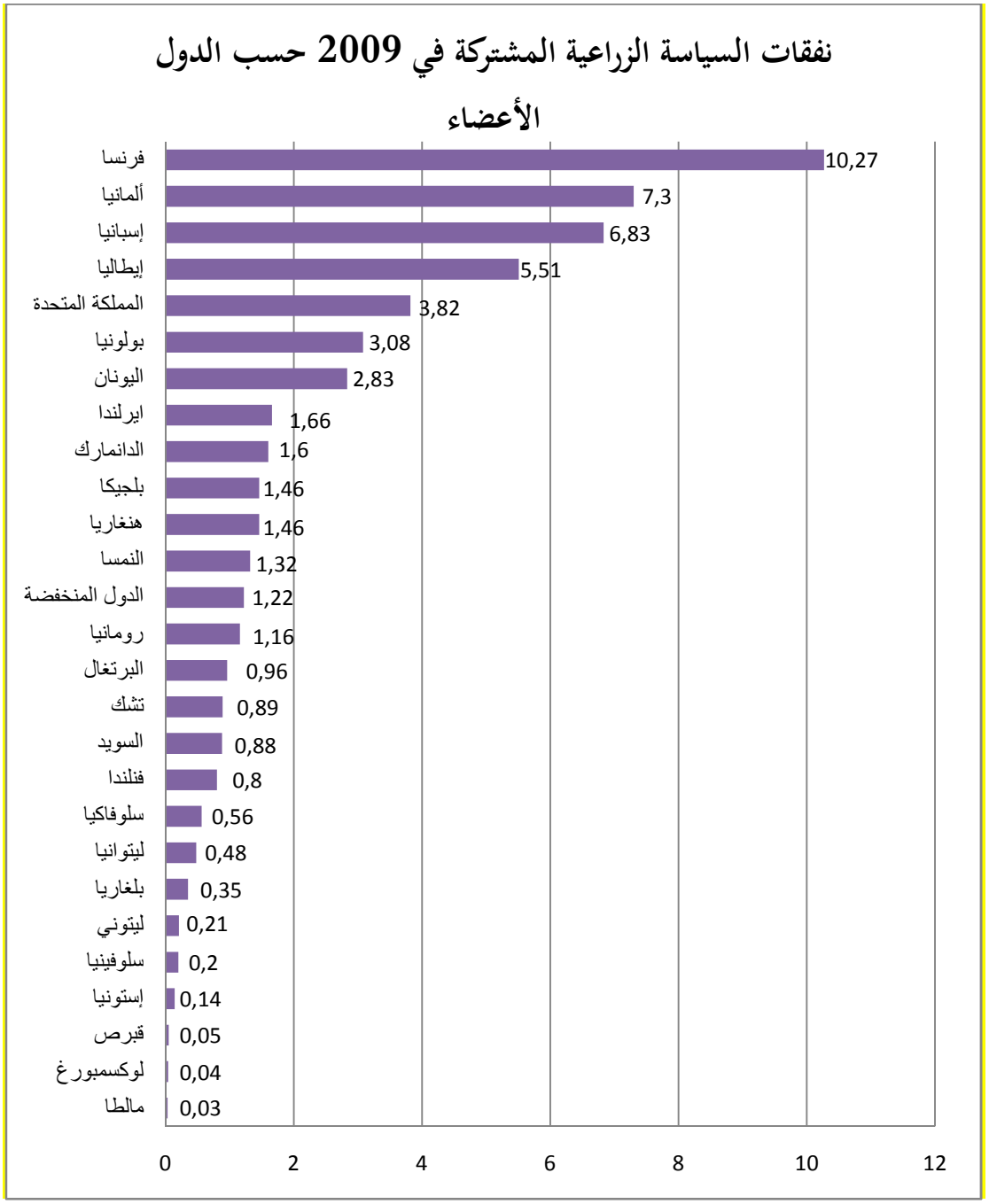

المصدر: Commission européenne.[1]

وحسب الكتابة الأمريكية للزراعة أن أكثر من 73% من الدعم يمنح إلى 10% من المزارعين الأكثر غنى في القطاع و25% من الدعم يمنح إلى 01 % الأكثر غنى.[1] وحسب معهد كوتا Cota في واشنطن

[1] -Organisations du groupe PAC 2013**, Guide de la poltique agricoles commune**, P 10.

أنه على الرغم من تأكيد جماعات الضغط الزراعية على أن المساعدات الحكومية يستفيد منها المستثمرين الصغار من المزارعين والجماعات ى المعدومة. إلا أنه في الواقع 58% على الأقل من المزارعين الأمريكيين لا يحصلون على الدعم، ومنتجي فقط 5 زراعات القمح الصوجا الذرة، الأرز، القطن يحصلون على 90% من كل المساعدات الزراعية الفيدرالية.

على المستوى البيئي إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة لم تخفض كمية المبيدات المسممة للمياه الجوفية، الإنتاج بأسعار منخفضة لا يمكن أن يضمن التعددية الوظيفية ولأجل ذلك يجب تعديل طرق الإنتاج المكثف ذو المساوي المتعددة.[2] ولما كان من الصعب على المفوضية ألأوروبية أن تقدم السياسة الجديدة الزراعية في 2003 وإيجاد مشروعية لها، خاصة مع تعالي الأصوات المحتجة ضد سياسة زراعية مشتركة مكلفة جدا. لجأت المفوضية الأوروبية إلى إقناع الرأي العام بأن الدفوعات المباشرة هي لصالح البيئة وحماية الحيوان .إلا أنه لم يتغير شيء بالنسبة للإنتاج الصناعي الحيواني وبيض الطيور والخنازير أولا، والإنتاج الصناعي للخضار والفواكه أين تظهر المشاكل البيئية الكثيرة وسوء رعاية الحيوان.

كما أن الدفوعات المباشرة المنفصلة عن الإنتاج تدفع إلى لا مركزية الإنتاج نحو مناطق أين تكلفة الإنتاج أكبر، وأين الأراضي الجيدة والمناطق القريبة من الموانئ وأين تكلفة العمل منخفضة وهذا سيسرع تدمير مناطق أخرى. فالسعر الزراعي المنخفض لا يتناسب مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل المزارعين، وهذا يدفع إلى تدمير المستثمرات العائلية والعمل في القطاع الزراعي. فإن الانفصال عن الإنتاج يؤدي بالمزارع الصغيرة للتخلي على الإنتاج.[3] وهذا ما أدى إلى تخلي ملايين الفلاحين عن عملهم في الاتحاد الأوروبي أكثر من 300,000 مستثمرة تختفي كل سنة، وعدم وجود رغبة لدى الشباب للعمل في الزراعة لأنهم يعلمون أن منتوجاتهم سيدفع لها أقل من تكلفة الإنتاج وأن دعمهم يختفي في المفاوضات المقبلة للاتحاد الأوروبي أو في المنظمة العالمية للتجارة.

وقد توصل المجتمعون في المؤتمر الذي جمع جمعيات زراعية واستهلاكية وبيئية في الولايات المتحدة وأوروبا، و كندا في ماي 2007 حول تأثير السياسات الزراعية التجارية على المزارعين المستهلكين والبيئة، إلى

[1] Rahal Ali, op.cit, P 69.
[2] Coordination paysanne européenne, op.cit p 19.
[3] Ibid. pp 09-10.

عدم جدوى السياسات الزراعية والتجارية الحالية للأقاليم الثلاث لأنها لا تحقق مصالح المزارعين المتوسطين والصغار ولا المستهلكين ولا المدافعين عن البيئة، فمع السياسات المطبقة في السنوات الأخير التي تدعم سياسات اللاتنظيم الزراعي لتشجيع النمو ورفع الصادرات، بحيث ألغيت بعض إجراءات الرقابة على الإنتاج والأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1996، كما سارت السياسة الزراعية المشتركة في نفس الاتجاه.

و على المستوى الصحي فإن الانخفاض في أسعار سوق الحبوب وبارتفاع أسعار الفواكه والخضار تسبب في أزمة صحية غير مسبوقة من خلال ظهور عدد مرتفع من الأشخاص الذين يعانون من السمنة وأمراض مرتبطة باستهلاك المنتجات الغذائية الدسمة والسكرية التي عرفت ارتفاع هام ومعتبر مما كان له أثار خطيرة على صحة المستهلكين.[1]

وبدأ الوعي في الولايات المتحدة الأمريكية شيء فشيء بأن القانون أو السياسة الزراعية لا يتعلق بالمزارعين فقط، لكن لها نتائج كذلك على سكان الريف البيئة الصحة، المجاعة وحتى الهجرة. وبدأت جماعات جديدة تهتم بتوعية الرأي العام لتعديل السياسة الزراعية التجارية. وظهرت عدة تحالفات مؤخرا لصياغة قانون زراعي يدافع على مصالح كل من المزارعين والمستهلكين والبيئة مثل حركة بناء تاقدرات المستدامة للمزارعين في العالم Building sustainable futures for farmers Globally كما تفتح هذه المنظمات الزراعية والاستهلاكية وغيرها نقاش وطني سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية حول كل ما يتعلق بالسياسة الزراعية، تتناول المنافسة الطاقة، الصحة الحفظ، شراء السلع الغذائية الوطنية والوسم الإجباري.[2]

2-الانعكاس على الدول النامية

رغم إخضاع القطاع الزراعي لقواعد التجارة الحرة العادلة منذ اتفاق الزراعة الذي تم تدشينه في إطار منظمة التجارة العالمية ،إلا أنه ما زلت الدول المتقدمة ولاسيما الاتحاد الأوروبي وأمريكا تتمادى في استخدام مستويات مرتفعة للدعم الزراعي، مما ينتج عنه وقوع المنتجين المحليين في الدول النامية تحت وطأة المنافسة غير المشروعة ومن ثم تحطيم قدرتها التنافسية .

[1] Rapport de conférence sur « Le Farmbill américain et la politique agricole commune: quelle direction pour demain », op.cit, p 04.
[2] Rapport de conférence sur « Le Farmbill américain…….» op.cit, pp 04-05.

إن المنح غير المنظم لدعم التصدير يساهم في زيادة الهوة والفارق بين الدول الصناعية والنامية، إن القواعد الفعالة لتنظيم الدعم تؤدي إلى إيجاد منافسة سليمة بإلغاء الدعم المتسبب في تشويه التجارة الدولية والسماح باستخدامها يكون بهدف تصحيح اختلال السوق أو الوصول إلى أهداف في إطار السياسة الاجتماعية الدعم هو أداة سياسية يصعب تنظيمها لأن إطارها غامض. فتعاريف الدعم مختلفة تكون أكثر أو أقل تقيدا وتتوجه إلى أهداف مختلفة، ومن الصعب تحديد نوع الدعم الذي يسبب المشكل على مستوى النظام التجاري الدولي، وأخيرا إن تقنين الدعم صعب.[1]

الدعم المحلي بكافة أنواعه والدعم التصديري الذي تقدمه تلك الدول لقطاعها الزراعي يقيد من فرص الدول النامية في الاستحواذ على حصص سوقية عادلة، ومن ثم تتضاءل قدرتها على المنافسة في السوق العالمية. فالدعم الذي يتجاوز 400 مليار دولار في السنة لا يوقف فقط فرص التصدير لدى هذه الدول فقط، ولكن يجبر الدول التي يرتكز اقتصادها على الزراعة باستيراد السلع الزراعية. وهي مطالب شرعية خاصة في مجال دعم التصدير أين الحكومة تمنح مساعدات لتصريف فائض إنتاجها بأقل الأسعار، ما يترتب عنها آثار مدمرة على زراعة الدول النامية التي تجد نفسها غير قادرة على منح سلع تنافسية حتى في أسواقها الداخلية.[2] يوضح الشكل رقم(12) بصفة دقيقة مايحدث في السوق العالمية للغذاء.

[1] Justine Diépart, Les subventions à l'exportation européennes dans le secteur du sucre, Analyse du diffèrent union européenne – sucre D5265, Master en droit, Université catholique du Louvain, Faculté de droit 2012/2013. p 11.

[2] Eliseo Ponce, Ben Bradshaw, « L'impact des subventions agricoles équilibrer le débat entre le nord et le sud », **Nations Unies.** En ligne **:**https://www.un.org/ french /pubs/chronique/2003/numéro3/0303,p 68.asp

الشكل رقم(12)

النظام الغذائي العالمي و الاسعار

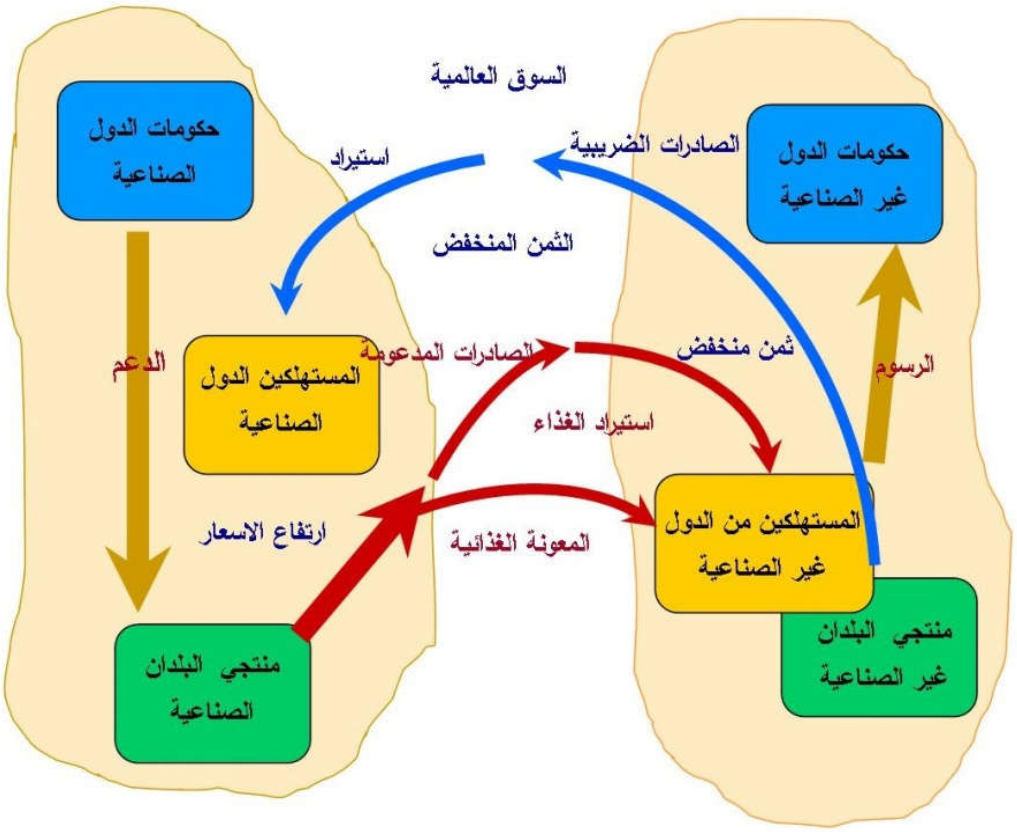

المصدر : Materne Maetz, la faim expliquée ?

والجدير بالذكر أن الدعم الأمريكي يمارس تأثيرا أكثر تشويها لأداء الدول النامية أو حصصها في سوق السلع الزراعية وربما يرجع ذلك إلى قيام أمريكا بمنح تدابير الدعم لفترة طويلة لمنتجات الأرز والقمح والحبوب والسكر، والتي تحتل مكانة مهمة في هيكل بعض صادرات الدول النامية، إلى جانب الأثر التشويهي للدعم الأزرق في الاتحاد الأوروبي ولدعم الحد الأدنى الذي توسع كل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا في منحه لمنتجات إستراتيجية خلال السنوات الأخيرة.[1]

والأمر الأكثر خطورة هو أن اتفاق الزراعة ساعد ضمنيا توسع الاتحاد الأوروبي وأمريكا في نقل معظم تدابير الدعم الزراعي من الصندوق المشوه للتجارة الخاضع لضوابط الخفض من قبل اتفاق الزراعة إلى صناديق

[1] نيفين طريح مرجع سابق، ص78.

المسموح بها في ما يعرف بتحويل الدعم بين الصناديق box shifting، والجدير بالذكر أن السياسات الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا تنطوي على تدابير وبرامج تسمح بممارسة تلك التحايلات.[1]

الدول النامية لا تملك الإمكانيات لدفع دفوعات مباشرة لمزارعيها، وبالتالي الانفصال عن الإنتاج هو طريقة جديدة للإغراق الذي يسمح للدول الغنية المصدرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن يقتسموا السوق العالمية، ويترتب عنه تخفيض الواردات بأسعار منخفضة تطرد المنتجين المحليين من سوقهم المحلية. فإذا لم يكن لديهم تأمين على الدعم وعلى القرض فسيتخلون عن أرضيهم ويدفعون إلى النزوح الريفي.[2]

الغالبية الساحقة من الملايين التي تعاني من المجاعة هم ريفيون، النزوح الريفي، البيوت القصديرية لم تختفي.[3] الفلاحون الذين يبيعون منتجاتهم يرون حصتهم من السوق الدولية تنخفض من خلال سياسة أسعار العالمية المنهارة. كما أن الشعوب والدول لا تستطيع رقابة التموين الغذائي ويصبحون أكثر فأكثر تابعين للسوق العالمية في أمنهم الغذائي.

وحسب تقرير أوكسفام Kiking down the poor إن صادرات الأرز المدعم في الولايات المتحدة الأمريكية له آثار سلبية على المنتجين في هندوراس، فمثلا بين 2000 – 2003 كان إنتاج طن من الأرز الأبيض يكلف في المتوسط 415 دولار، إلا أن أرز الولايات المتحدة الأمريكية يوجه للتصدير بـ 274 دولار للطن، أي بتخفيض بـ 34% تحت تكلفة الإنتاج بفضل الدعم. وقد أدى تخفيض الحقوق الجمركية للأرز في 1991 إلى دخول واردات هائلة من أرز الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال 10 سنوات عدد منتجي الأرز في هندوراس انتقل من25,000 إلى أقل من 2000 والعمل المرتبط بالأرز من 150.000 إلى أقل من 11.200 و أنخفض الإنتاج انخفض بـ 86%. وكان على هندوراس أن تستخدم العملة الصعبة القليلة المتوفرة لديها لاستيراد الأرز لأكثر من 20 مليون دولار. وفي هذا الصدد لا يستفيد المستهلكون بل يدفعون 12% أكثر خاصة أن الأسعار تتوقف على مستويات الدولار.[4]

[1] يفين طريح مرجع سابق، ص 84.

[2] Coordination paysanne européenne, op.cit, 09.

[3] Ibid. p 05.

[4] Coordination Paysanne Européenne, op.cit, p 10.

حالة أخرى للآثار المدمرة للدعم على اقتصاديات الدول النامية الضعيفة، حيث يمنح الاتحاد الأوروبي في كل سنة حوالي 3.3 مليار دولار كمساعدات لصادرات السكر. في منتصف سنة 2002 سعر الضمان لمصانع السكر ثلاث مرات أعلى من الأسعار العالمية. وحسب البنك العالمي الأسعار العالمية للسكر انخفضت بـ17 % بسبب دعم الاتحاد الأوروبي. ودول مثل الموزامبيق التي جاهدت لإعادة بعث صادراتها بسبب الحرب الأهلية ليس لديها أي حظ في ذلك، حيث يعمل000 23 شخص في موزامبيق في صناعة السكر وهو المصدر الأكبر للشغل في هذه الدولة. كان الهدف الاقتصادي الأساسي للدولة هو وضع جيد لمصانع السكر بجعل 000 40 شخص يعمل في القطاع. لكن مع انهيار الأسعار العالمية لم تقدر على مواجهة الاتحاد الأوروبي حتى في إفريقيا، في 2004 أين صدر الاتحاد 000 770 طن من السكر إلى الجزائر و 000 150 إلى نيجيريا. [1]

وتنتقد واشنطن الاتحاد الأوروبي وتؤكد على أن هذا الدعم هو الأسوأ، ففي حين تكاليف الإنتاج أعلى مرتين عن الدول التي لها مزايا نسبية طبيعية مثل البرازيل، تايلندة، وموزامبيق. الاتحاد الأوروبي هو اليوم ثاني مصدر عالمي للسكر بعد أن كان يستورده قبل ثلاثين سنة.[2]

طالب كبار مصدري السكر وهم البرازيل تايلند استراليا بتشكيل مجموعة خاصة في المنظمة العالمية للتجارة حول التنظيمات المشتركة لسوق السكر في المجموعة الأوروبية، صدر التقرير النهائي للمجموعة الخاصة في سبتمبر 2004 بإدانة ما تقوم به هذه المنظمات من مساعدات لإنتاج السكر وإعادة تصدير كميات السكر المستوردة من دول إفريقيا الكاريب المحيط الهادئ ACP.

وفي الواقع يحق للاتحاد تصدير كل سنة سكر خارج الحصة يطلق عليه سكر C والذي لا يستفيد من أي دعم للتصدير، إلا أن الدول المشتكية ترى بأن سكر C مدعم بطريقة غير مباشرة لأن منتجي السكر الأوروبيون يمكن بكل سهولة أن تكون له مردودية في هذا المنتوج بفضل أدوات إنتاج 17 مليون طن من السكر المدعم في إطار الحصة A وB وبسعر أعلى بكثير عن مستوى الأسعار العالمية.

الجانب الثاني من التقرير تناول عدم احترام الاتحاد للحدود المسطرة في دورة لأورغواي في مجال تصدير السكر المدعم. الاتحاد يستورد سكر الخام من دول إفريقيا الكاريب محيط الهادئ والهند بسعر المجموعة

[1] Rahal Ali, op.cit. p 73.
[2] Ibid.

وليس بالسعر العالمي ويعيد تصديره بعد معالجته إلى السوق العالمية. فهو يستورد كل سنة 1,3 مليون طن من قصب السكر بطريقة تفضيلية وليس تبادلية. وبدأ الاتحاد في إصلاح قطاع السكر وواجه تخفيض الإنتاج بطريقة كبيرة من 02 إلى 03 مليون طن مع تخفيض سعر السكر بهدف احترام أفضل لقواعد التجارة العالمية وإلغاء دعم التصدير الذي حدد في الاتفاق – الإطار في 31 جويلية 2004.[1]

الدول النامية تعرف واقع اجتماعي واقتصادي مختلف فنجد إفريقيا جنوب صحراء التي ساهمت سابقا بـ 30% من الصادرات الزراعية العالمية تمثل اليوم 03% من هذه الصادرات فقط. من جانب آخر ارتفعت مساهمة الدول النامية في الواردات الزراعية لتصل إلى 30% في 2009 مقابل 20% في 1960.وارداتها متأتية بـ 55% من الدول المتقدمة 27% من النافتا و12% من الاتحاد الأوروبي،[2] الدول الأقل تقدما لا تساهم إلا بنسبة ضعيفة جدا في حصة التجارة الزراعية الغذائية العالمية في مجال الاستيراد والتصدير، أصبحوا اليوم مستوردين خالصين من السلع الزراعية في حين كانوا يعرفون فائض في سنوات الثمانينات. وعلى العموم وزن الصادرات الزراعية في الصادرات الإجمالية انخفض بشدة في السنوات الأخيرة وانخفضت حصة المنتجات الزراعة الغذائية في التجارة العالمية للسلع من 25% في 1960 إلى 17% في 1980 وإلى 10% في 1998 في حين واردات الزراعية تمثل $\frac{1}{4}$ من الواردات الإجمالية. أما الصادرات الزراعية فهي في انخفاض مستمر كما هو مبين في الشكل رقم (13)

[1] Yves petit, op.cit, P 616.
[2]- Edgar Pisiani, op cit P 14.

الشكل رقم (13)

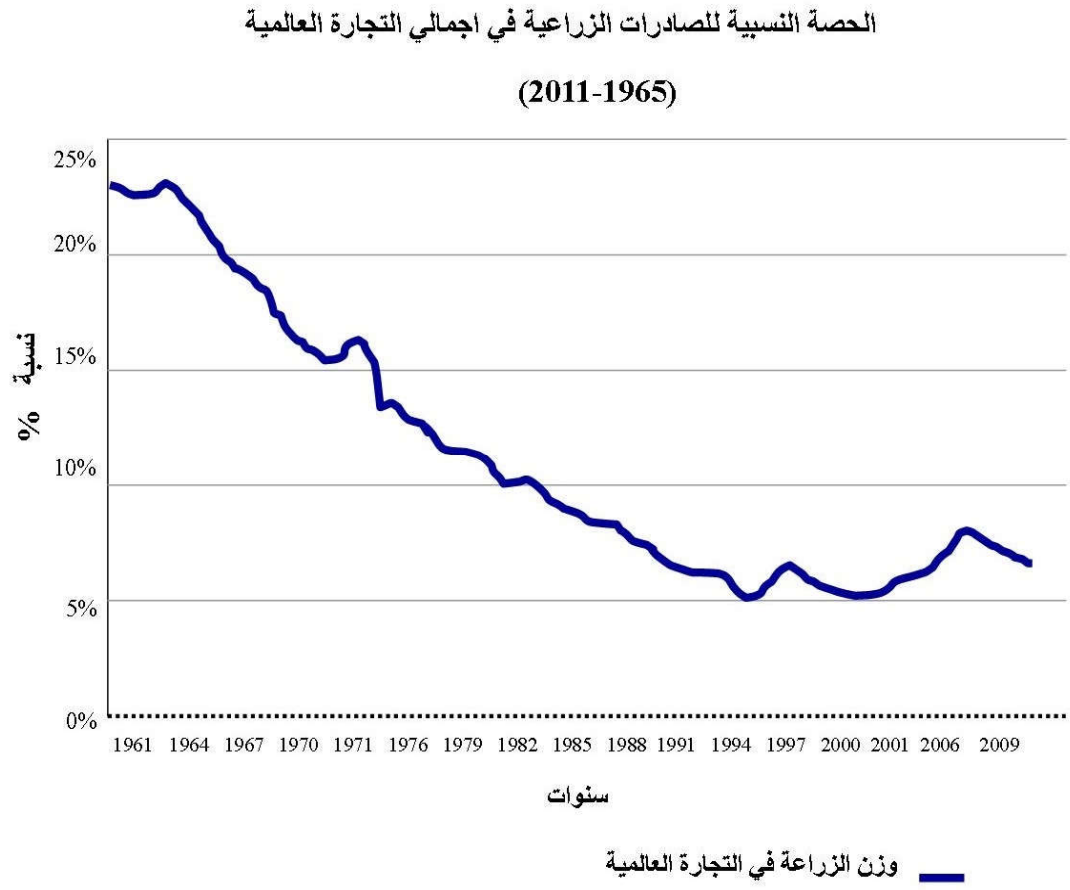

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة الأغذية والزراعة :FAOSTAT

إن الدول الإفريقية لا تستطيع مواجهة وتصدي الدول الكبرى، فلا توجد دولة إفريقية حاولت متابعة الدول الكبرى قضائيا بقضية الدعم الزراعي في المنظمة العالمية للتجارة و المطالبة بتعويضات مالية جراء الدعم، لأن عدد كبير من هذه الدول تابعة لبرامج المساعدات وبرامج تخفيض الديون[1] للدول التي تتسبب في الأضرار للمنتجين المحليين.

إذا كان فقط 10% من الإنتاج الزراعي يذهب إلى السوق الدولية، والمنظمة العالمية للتجارة تفرض قواعد صارمة على السياسات وعلى الإنتاج ككل فإن الدول النامية لا يمكن أن تقرر مستوى الأسعار الزراعية ولا حماية على الحدود. وبالتالي الدول فقدت سيادتها الغذائية لأن سياساتهم الزراعية خاضعة في الأساس

[1] Rahal Ali, op.cit, p 74.

لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، فليس على هيئة لتنظيم التجارة في المجال الزراعي تحديد السياسات الزراعية. فالعولمة والاعتماد المتبادل للدول في المجال التجاري يتطلب تنظيم الدعم على المستوى الدولي الذي ينتج عنه منافسة غير عادلة وغير مشروعة لأن الدول ذات الإمكانيات الاقتصادية الضعيفة ليس بإمكانها مواجهة الدعم القوي للدول المتقدمة.[1] ويقدم رئيس الاقتصاديين في البنك العالمي نيكولاس سترن Stern مثال البقرة الأوروبية التي تحصل على متوسط 2.5 دولار كدعم في اليوم في حين 75 % من الأفارقة يعيشون على أقل من 02 دولار في اليوم. [2]

لكن الواقع ومنطق المصلحة يدفعنا للتفكير أنه من غير الممكن أن تساهم القوى الكبرى في بعث عجلة التنمية للدول النامية وهي من تحرص وتعمل على زيادة الهوة بينها وبين هذه الدول من خلال سياسات الدعم. حيث يصرح وزير الخارجية الفرنسي السابق هيبار فيدرين Hubert Védrineفي لقاء له في المجلة السياسية ة البرلمانية Revue politique et parlementaire في جانفي 2008 "يجب أن نفهم أننا لسنا في نفس العصر التاريخي، للدول النامية الحق في الانطلاق ولكن ليس على حساب تهديد العالم ووضعه في خطر."[3]

إن تنظيم الدعم صعب لأنه يمس سيادة الدولة قرارات منح دعم التصدير يعكس التوازن بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية ويحقق أهداف عديدة مثل تحرير التجارة الدولية وترقية المنافسة وتطوير قطاعات معينة، تطوير الشغل وحماية البيئة. ويعتبر الاقتصاديون منح دعم التصدير ذو آثار سلبية سواء على الدولة المصدرة أو على الدولة المستوردة.[4]

المطلب الثاني أفاق العلاقات التجارية الزراعية

نشهد اليوم واقع مغاير للزراعة العالمية من عدة جوانب، حيث أصبحت تكتسي أهمية كبرى خاصة بعد الأزمة الغذائية العالمية في 2008 مع ما تعرفه السوق الزراعية العالمية من ارتفاع على طلب المنتجات الزراعية واستخدامها لأغراض الطاقة المتجددة والمحروقات الزراعية. كذلك تبرز قوى زراعية جديدة فلا يقتصر الأمر

[1] Justine Diépart, op.cit, p 11.
[2] Rahal Ali. Op cit. p 72 73.
[3] Hubert Védrine, « Europe et mondialisation ne plus oppose politiques de protection a des politiques d'ouverture »(,interview), **Revue politique et Parlementaire**, N1046, Jan/Mars 2008, p 60.
[4] Justine Diépart, op.cit, p 17.

اليوم على الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بل ظهرت فواعل جديدة تنافس بشدة القوى الزراعية التقليدية متمثلة في الدول الصاعدة بما تتميز به من مزايا نسبية في القطاع الزراعي. إلى جانب ذلك يبدو في الأفق عدم تكيف المؤسسة المناط بها تنظيم التجارة العالمية مع التطورات التي تعرفها الزراعة العالمية.

1-أفاق العلاقات التجارية الأورو-أمريكية

بعد المشروع الطموح لعقد شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي الذي بعثه الرئيس أوباما والذي عرفت مفاوضاته عدة تعثرات وحالة من الجمود، يتم تجاهله وتوقيفه مع تولي دونالد ترامب Trumpالرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية بما يحمله من عداء للعالم الخارجي ومحاولة إبراز تفوق الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى في العالم زاد من توتر العلاقات التجارية الأورو-أمريكية. وبالتالي محاولة إبراز في إطار السياسة الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تجارية مهيمنة لا تعترف بتعدد الأقطاب في المجال اقتصادي. والمنطق الجديد يرتكز على عدم تقبل المديونية الكبيرة والعجز في الميزان التجاري المهين للقوة الأولى في العالم.

وفي رسالة للرئيس الأمريكي على شبكات التواصل في 02 مارس 2018 كتب أن الحروب التجارية جيدة ومن السهل الانتصار فيها. وبعد التهديد برفع الرسوم الجمركية قام في 8مارس برفع التعريفة الجمركية بـ25% على الواردات الأمريكية من الصلب و10% من الألمنيوم. وبهذا استهدف الشريكين التجاريين الرئيسين الصين والاتحاد الأوروبي الذي يصدر حوالي 05 مليار أورو من الصلب (الفولاذ) ومليار أورو من الألمنيوم، ويقوم الاتحاد بإعداد قائمة من المنتجات في جانب كبير منها زراعية لفرض رسوم ثقيلة على الواردات الأمريكية للاتحاد الأوروبي كإجراء انتقامي وهو ما ترخصه قواعد المنظمة العالمية للتجارة إجراءات عقابية بحجم يعادل الصادرات المتضررة.[1] إلا أن خشية الاتحاد الأوروبي من الدخول في حرب تجارية دفع رئيس المفوضية الأوروبية لزيارة واشنطن للتفاوض مع الرئيس الأمريكي وهذا في 25 جويلية 2018 ليصرح هذا الأخير بعد اللقاء أنه تم فتح سوق الصوجا الأوروبية للمزارعين الأمريكيين. ومن هنا نفهم الأهداف الحقيقة

[1] «Le commerce mondial, l'Europe prépare sa riposte à l'offensive protectionniste de Trump » **le monde**, 3 mars 2018. En ligne.
www.lemonde.fr/économie/article/2018/03/03/commerce_mondial-l-ue-prete-au-bras-de-fer-avec-trump_s265079_3234.html

من وراء العدائية الأمريكية لفتح الأسواق الأكثر حمائية التي لم تستطيع دخولها بالتفاوض المتعدد الأطراف وقواعد لعبة التبادل الحر.

وقد أشار باقواتي إلى هذه الوضعية حيث يرى أنه من البديهي فقط الدول الكبرى تستطيع الحصول على تنازلات تجارية بتهديد شركائها بالحصار التجاري أو بإجراءات انتقامية أو بحرب أو بوسائل أخرى. القوة المهيمنة قائمة على أنظمة دكتاتورية لفرض إرادتها على شركائها التجاريين للحصول على تنازلات بالقوة، فالولايات المتحدة الأمريكية كقوة هيمنية ليبرالبية حصلت بصفة متفردة على تنازلات تجارية تحت التهديد الانتقامي وهو هدف المادة 301. [1]

2-ظهور فاعلين جدد

دخلت الدول الصاعدة حلبة التنافس والسباق للحصول على حصص من السوق العالمية للمنتجات الزراعية، فإلى جانب البرازيل والأرجنتين وأستراليا وزيلندة الجديدة والهند، نجد دخول روسيا التي كانت في السابق تعتمد في غذائها على الاستيراد خاصة في مجال الحبوب، أصبحت اليوم مصدر هام في السوق الدولية للحبوب. وأصبحت الدول النامية المصدرة للسلع الزراعية من أهم أطراف المفاوضات الزراعية للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أنها الأكثر تضررا من التدابير التي تمارسها الدول المتقدمة بشأن الدعم الزراعي ومن ثم فهي الأكثر إصرارا على إلزام الدول المتقدمة بتنفيذ تخفيضات كمية أكثر حدة[2].

تشكلت في المؤتمر الوزاري كانكون مجموعة 20 التي تضم الدول المصدرة الكبرى أهمها الأرجنتين البرازيل، الهند، الصين ويؤكدون على وجوب إلغاء إجراءات الدعم الداخلي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الذي يحدث خلل في لعبة التجارة. وتتهم الدول الصناعية بأن لها خطاب مزدوج من جهة تنتج سلع زراعية غير تنافسية وتحمي سوقها ومن جهة أخرى تتغني بمزايا التبادل الحر وعلى دول الجنوب أن تفتح أسواقها للسلع والخدمات.[3] حيث تحاول أوروبا التقدم في ملف الخدمات على مستوى مفاوضات متعددة الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة، إذ تعتبر الرائد العالمي لمبادلات الخدمات. سجل الميزان

[1] Bhagwati, op.cit. p 93.

[2] نيفين طريح، المرجع السابق، ص 63.

[3] « Commerce international des produits agricoles, L'union européenne entre la main invisible et les société civile ». op/cit.

التجاري في قطاع الخدمات 130 مليار أورو سنة 2016، ارتفعت صادراته إلى 819,9 مليار أورو وقدرت الواردات بـ 689,4 مليار أورو، ويمثل مبادلات هذا القطاع 32% من صادرات و28 % من واردات السلع والخدمات.[1] والملاحظ في السنوات الأخيرة أن الدول في اتجاه أكبر نحو دعم إنتاجها الزراعي بعد أن تيقنت أن القوى الكبرى لن تتوقف عن الدعم القوي لزراعتها، وأنها بدون الدعم لن تتمكن من منافسة الدول المتقدمة كما يوضح ذلك الجدول رقم(06).

الجدول رقم(06) رقم **سعر الدعم في بعض الدول الصاعدة بالدولار**

البلـــد	القمـــح	الـــذرة	الأرز الطويل	القطـــن
الهنـــد	245	196	333	1,998
البرازيـــل	288	153	253	1,616
تركيـــا	299	266	627	–
تايلانـــد	–	258	328	–
الصيـــن	285	225	398	1,886

المصدر : DTP Associates، 2011

حصة السوق الأمريكية في تراجع مع ظهور الفاعلين الجدد في مجال تصدير المنتجات الزراعية، فإذا كانت الصادرات الأمريكية تمثل 45% في بداية سنوات الثمانينات تمثل اليوم أقل من 20% من المبيعات العالمية، وتتوقع كتابة الزراعة الأمريكية انخفاض هذه النسبة إلى أقل من 15% خلال 10 سنوات المقبلة.[2] وبعد المنافسة الشديدة لزيلندة الجديدة في قطاع الحليب حيث تعرف سيطرة واحتكار الشركة التجارية الحكومية بحوالي 20% من السوق العالمية، واحتلال البرازيل المركز الثاني في قطاع الصوجا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسة الاتحاد الأوروبي في أسواقه في قطاع الدواجن ، نشهد في السنوات القليلة الماضية بروز روسيا كقوة تصديرية في قطاع القمح لتقتلع المركز الأول من الولايات المتحدة الأمريكية. وبالاطلاع على جدولين

[1] Marion Damen, Jakob Przsetacznik, op.cit.
[2] « Exportation de blé, les Etats-Unis arrachent la première place à la Russie », **Les Echos**, 31/05/2017. En ligne www.lesechos.fr /31/05/2017/lesEcho/22456-132-ECH_exportations-de-blé-les-etats-unis-arrachent-la-premiere-place-a-la-russie.htm

رقم (07) ورقم (08) لأهم المصدرين والمستوردين للمنتجات الزراعية والغذائية في العالم حسب تصنيف المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2016 يمكن ملاحظة وزن الدول الصاعدة في المبادلات العالمية للمنتجات الزراعية ومنافسة القوى الكبرى في حصص من السوق العالمية كانت في السابق تسيطر عليها.

الجدول رقم (07): العشر مصدرين والمستوردين الرئيسيين للمنتجات الزراعية 2016 بالمليار دولار وبالمئة

البلـــــــد	القيمة 2016	الحصة في الواردات والصادرات العالمية				الحصة السنوية %			
		2000	2005	2010	2016	16 /2010	2014	2015	2016
المصدرين									
الاتحاد الأوروبي	160	10,0	9,7	9,4	10,1	4	1	−12	2
الولايات المتحدة الأمريكية	165	13,0	9,7	10,5	10,4	2	4	−12	3
البرازيل	77	2,8	4,1	5,0	4,9	2	−3	−9	−4
الصين	76	3,0	3,4	3,8	4,8	7	6	−3	5
كندا	63	6,3	4,8	3,8	4,0	3	4	−7	−1
إندونيسيا	38	1,4	1,6	2,6	2,4	1	3	−10	−4
الأرجنتين	37	2,2	2,2	2,5	2,3	1	−10	−9	7
تايلاند	37	2,2	2,1	2,6	2,3	1	−2	−8	1
أستراليا	34	3,0	2,5	2,0	2,1	4	3	−7	−6
الهند	34	1,1	1,2	1,7	2,1	6	−3	−19	−5
المجمـــوع	1159	76,9	75,9	73,0	73,0	–	–	–	–

البلـــــــد	القيمة 2016	الحصة في الواردات والصادرات العالمية				الحصة السنوية %			
		2000	2005	2010	2016	16 /2010	2014	2015	2016
المستوردين									
الاتحاد الأوروبي	166	13,2	12,5	11,1	10,2	1	3	–10	0
الولايات المتحدة الأمريكية	160	11,6	10,6	8,4	9,8	5	7	0	2
الصين	155	3,3	5,0	7,8	9,5	6	3	–6	–3
اليابان	75	10,4	7,3	5,6	4,6	–1	–5	–10	2
كندا	38	2,6,	2,4	2,3	2,3	3	4	–5	–1
كوريا	32	2,2	1,9	1,9	2,0	3	5	–5	–3
الهند	29	0,7	0,8	1,3	1,8	8	12	1	5
هونغ كونغ (الصين)	28	...	...	...	...	5	5	–6	3
المستوردين النهائيين	18	1,1	0,8	1,0	1,1	5	6	–9	1
المكسيك	28	1,8	1,8	1,7	1,7	3	3	–8	1
روسيا	26	1,3	1,9	2,6	1,6	–5	–8	–33	–6
المجمـــوع	1162	77,5	77,9	72,8	71,1	–	–	–	–

المصدر: المظمة العالمية للتجارة

الجدول رقم (08): العشر مصدرين والمستوردين الرئيسيين للمنتجات الغذائية 2016 بالمليار دولار وبالمئة

البلـــــــد	القيمة 2016	الحصة في الواردات والصادرات العالمية				الحصة السنوية %			
		2000	2005	2010	2016	16 /2010	2014	2015	2016
المصدرين									
الاتحاد الأوروبي	135	10,5	9,7	9,3	10,0	4	2	–12	4
الولايات المتحدة الأمريكية	136	12,6	9,0	10,0	10,0	3	5	–12	3
البرازيل	68	03	4,4	5,4	5,0	2	–4	–10	–4
الصين	66	3,1	3,6	3,9	4,9	7	6	–1	5
كندا	46	4,1	3,5	3,3	3,4	4	5	–5	–1
الأرجنتين	36	2,7	2,7	3,0	2,7	1	–10	–9	7
إندونيسيا	32	1,3	1,4	2,3	2,4	4	11	–9	–1
الهند	30	1,3	1,3	1,6	2,2	8	1	–16	–4
تايلاند	29	2,3	1,9	2,2	2,1	2	5	–7	1
المكسيك	29	1,9	1,7	1,6	2,1	8	6	4	10
المجمـــوع	989	76,2	75,5	73,9	73,2	–	–	–	–

البلـــــــد	القيمة 2016	الحصة في الواردات والصادرات العالمية				الحصة السنوية %			
		2000	2005	2010	2016	16 /2010	2014	2015	2016
المستوردين									
الاتحاد الأوروبي	140	12,4	12,3	10,9	10,1	2	3	-9	1
الولايات المتحدة الأمريكية	138	11,1	10,1	8,5	9,9	6	8	1	2
الصين	100	2,0	3,0	5,2	7,2	9	7	-2	-3
اليابان	64	10,5	7,4	5,6	4,6	0	-4	-9	2
كندا	34	2,6	2,4	2,4	2,4	3	-4	-4	-1
هونغ كونغ (الصين)	27	...	...	...	...	7	10	-6	8
المستوردين النهائيين	16	1,3	0,9	1,1	1,2	5	10	-11	-4
كوريا	26	1,7	1,6	1,7	1,9	5	7	-4	1
روسيا	24	1,5	2,2	3,0	1,7	-6	-8	-34	-6
المكسيك	24	1,8	1,9	1,7	1,7	3	3	-9	0
الهند	22	0,5	0,7	1,1	1,6	10	14	7	6
المجمـــوع	965	76,4	77,1	71,7	69,5	-	-	-	-

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

إن روسيا التي كانت تعتبر سوق كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتصدير الحبوب أصبحت اليوم المنافس الأول لها في هذا المجال، حيث نشهد تسابق اليوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في مجال تصدير القمح وقد فرضت روسيا نفسها في موسم جويلية 2016 لأول مرة منذ 3 سنوات لتنزع المكانة القيادية للعالم على الصادرات، فكان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفوق على العملاق الزراعي للبحر الأسود. وحسب تقديرات نيابة الزراعة الأمريكية حوالي 28,2 مليون طن من القمح صدر مقابل 28 مليون طن لروسيا ، ونرى أن الفارق بسيط في حين الاتحاد الأوروبي يصدر 27 مليون طن في سنة 2017.[1]

ويعود هذا التفوق الأمريكي لسنة 2017 بنسبة كبيرة لتراجع الدولار، وبالتالي القمح الأمريكي أصبح أرخص بالنسبة للمشترين الأجانب. فقد كان المصدرين الأمريكيين عاجزين لعدة سنوات لتحقيق هذا التفوق بسبب ارتفاع الورقة الخضراء، ووصولها في نهاية ديسمبر 2016 إلى أعلى مستوى لها منذ 14 سنة.

وترى روسيا طموحاتها تتراجع بعد التفوق التاريخي في 2016 خاصة أن تركيا الزبون الثاني للقمح الروسي انخفضت واردتها كرد على الحصار الروسي على طماطم تركيا، كما أن ألأميركيين استطاعوا جذب مستوردي القمح الروسي كمصر المستهلك الأكبر لحبوب العالم أو الجزائر الزبون الفرنسي، صحيح أن واردات روسيا لمصر هامة وهي 3,94 مليون طن مقابل 115,000 فقط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن هذه الأخيرة لم تدخل السوق المصرية منذ سنتين.

وتتوقع كتابة الزراعة في الحكومة الأمريكية عودة قوية لروسيا حيث يمكن أن تصل صادراتها إلى 29 مليون طن خاصة أن دول البحر الأسود يتجهون نحو رفع المساحات المزروعة من القمح.[2] وحسب أخر التقديرات أن القدرة التصديرية لروسيا ستصل إلى 35 مليون طن قريبا مما يزيد الفارق بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية.

3-أزمة الغذاء العالمية

من الفضيحة في عالم اليوم أن 800 مليون شخص يعاني من المجاعة حسب برنامج الغذاء العالمي، فحسب دراسة المنظمة أكسفام المنظمة غير الحكومية البريطانية النشطة في مجال الزراعة ومكافحة المجاعة في العالم، إن الدول الغنية لا تنتج فقط أكثر من اللازم بل يبيعون الفائض بأسعار متدنية بأكثر من ثلث التكلفة

[1] « Exportation de blé, les Etats-Unis arrachent la première place à la Russie »,
[2] Ibid.

الإنتاجية. وحسب تقرير مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة سنة 2002 أن تشوهات السوق الناجمة عن الإنتاج الزائد وحمائية الدول الصناعية تبقى على حوالي مليار شخص في الفقر.[1]

ففي الازمة الغذائية التي شهدها العالم سنة 2008 عرفت أسعار الغذاء انفجار حيث تضاعفت أسعار أرز 4 مرات وأسعار القمح ثلاث مرات، واقترن ذلك بالطبع بانخفاض ملحوظ في مخزون الحبوب. وأدى التزواج بين أزمة الغذاء والأزمة المالية إلى زيادة الوضع الغذائي العالمي سوءا. وتخلص الدراسات أن أسعار الغذاء ستشهد ارتفاع في السنوات المقبلة، والطلب على الغذاء مستمر في الزيادة بسبب زيادة في النمو السكاني.[2]

ولهذا نجد أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعطتا الضوء الأخضر لآلتهما الإنتاجية إلى درجتها القصوى ، ورفعت القوتين كل القيود على الإنتاج. ولكن في ظل انهيار القدرة الإنتاجية للدول النامية بسبب الدعم الزراعي الأمريكي والأوروبي فسيعرف العالم أزمات غذائية، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها مسئولة عن تغذية شعوب العالم الذي سيمر عبر التطوير الكبير لنظام التعديل الجيني.

إن الغذاء ليس كباقي السلع ، ونرى مايحدث من ارتفاع لأسعار الغذاء عندما نترك هذه المنتجات للمضاربة. فلكل دولة الحق في سيادتها الغذائية.[3] وحسب الدراسات إن العالم سيشهد عدة أزمات تغذية رغم أن التقديرات تبين ان الإنتاج في ارتفاع والتصدير كذلك مثل ما يبينه الجدول رقم (09) الخاص بإنتاج وتصدير الحبوب في العالم، والأسباب متعددة أهمها تعطيل وتحطيم الآلة الإنتاجية للدول النامية من خلال المنافسة الشديد والشرسة للشركات الكبرى المدعمة. أيضا استخدام المواد الزراعية في المحروقات الزراعية. كالذرة و القمح.

[1] Rahal Ali, op.cit, p 70.

[2] " الازمة المالية تزيد الوضع الغذائي سوءا " مقابلة مع يواخيم فون بروان ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 8 فيفري 2009.

[3] Jacques Berthelot, **L'agriculture talon d'achille de la mondialisation**, P 29.

جدول رقم (09): الحبوب (مليـــون طـــن)

	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16	18/17	19/18
الانتاج	2 294,724	2 259,938	2 248,369	2 341,269	2 294,349	2 523,973	2 570,151	2 543,801	2 612,733	2 650,798	2 586,250
التصدير	285,774	279,981	290,566	323,974	318,543	364,234	377,872	392,132	405,309	410,940	412,122

المصدر : منظمة التغذية والزراعة

ومن جانب أخر تؤكد الدراسات الحديثة حول آثار إلغاء الدعم الزراعي على الرفاه، أن إلغاء التعريفات الزراعية في دول المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ترتب عنه تحقيق أرباح في مجال رفاه العالم بأسره بحوالي 10 مرات أهم من أرباح 9,5 مليار دولار حسب أسعار 1997 التي نجمت عن إلغاء الدعم على الإنتاج وعلى التصدير حسب أسعار 2001 للدول ذات الدخل المرتفع، ولكن تخلق خسارة 1,5 مليار دولار حسب أسعار 2001 للدول التي هي حالة الانتقال للدول النامية، الدول الوحيدة النامية التي تستفيد من إلغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية هي الأرجنتين البرازيل، الهند، إلا أن العديد من الدول النامية من إفريقيا هي مستوردة صافية للسلع المدعمة خاصة الحبوب ومنتجات الحليب. وحتى إن بدى الرقم ضعيف هو 1،5 مليار للدول النامية ولكن هذه الخسارة هي أهم أربع مرات من الربح الذي تعرفه الدول النامية،

والسيناريو الذي يفترض تخفيض الدعم الداخلي للزراعة في الدول الكبرى المتطورة وإلغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية لكل الدول مع تخفيض الحقوق الجمركية على كل السلع غير الزراعية بـ 50% للدول المتقدمة و33% للدول النامية وصفر للدول الأقل تقدما يقارن بنفس سيناريو أين دعم الصادرات باقية.[1]

وفي دراسة سابقة لارد Laird 2003 إن إلغاء دعم التصدير يؤدي إلى خسارة الرفاه العام بحوالي 1,9 مليار دولار على أساس أسعار 1997، ويفسر بثلاث عوامل:

1- أن الدول المستوردة الخالصة من السلع الغذائية خاصة الدول النامية التي تعاقب من خلال ارتفاع الأسعار العالمية عند إلغاء الدعم.

2- التعريفات تطبق في مجموعة واسعة من المنتوجات أي أن الدعم يمنح لبعض المنتجات ولبعض الدول وبالتالي كل الدول تحصل على ربح من إلغائه في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

3- دعم التصدير يحدد فقط في الدفع المباشر المستخدم في الاتحاد الأوروبي و هذا ما يعني أن قروض التصدير المستخدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك تجارة الدولة والمساعدة الغذائية لا تؤخذ بعين الاعتبار.

هناك دراسة أخرى لأندرسون Anderson وآخرون في 2005 في إطار البنك العالمي حول مفاوضات الدوحة، وتبين النتائج أن إلغاء دعم التصدير يلعب دور ضئيل في رفع الرفاه العام ويعاقب بعض الدول النامية المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية، حتى وإن لم يخفض دعم التصدير الاتجاه هو نفسه في

[1] OMC, Rapport 2006, op.cit, p 172

الدول النامية مثل الأرجنتين الربح هو 1,3 مليار دولار في حالة إلغاء التصدير و1,2 مليار بدون إلغاء، البرازيل 3,6 مليار دولار في عدم الإلغاء و3,5 في حالة الإلغاء، الهند 2,2 مليار دولار في الحالتين، تايلندا 2 مليار في الحالتين.[1] الدول النامية كمجموعة خاسرة بـ 5,4 مليار دولار إذا ألغي دعم التصدير، بالنسبة للمستوردين بصفة خاصة للمنتجات الغذائية مثل الصين الربح هو 1,7 مليار دولار في حالة الإلغاء و2,6 مليار في حالة عدم الإلغاء. وإفريقيا جنوب الصحراء 700 مليون دولار ربح في حالة الإبقاء على دعم التصدير.[2] وفي دراسة هارتل وكيني Hertel, Keeney لسنة 2005 يمثل الآثار الناجمة عن إلغاء هذا النوع من الدعم يترتب عنه حوالي 2,6 مليار دولار.

كل هذه الدراسات تبين أن إلغاء دعم التصدير لن يكون له أثر واضح لتحسين تجارة المنتجات الزراعية في الدول النامية، سيكون هناك أثر سلبي على الدول المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية والدول الأقل تقدما، أما في ما يخص مسألة تحقيق الرفاه العام لم يتغير شيء، لأن القوى المصدرة الكبرى تسيطر على الأسواق من خلال الدعم الداخلي وتغلق أسواقها من خلال التعريفات الجمركية المرتفعة وبالتالي الرهان في مجال الوصول إلى مبادلات حرة غير مشوهة وتجارة عادلة صعب التحقيق.

وبناءا على الدراسات المقدمة التي تحاول إبراز أن إلغاء دعم التصدير سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية مما يثقل كاهل الدول الفقيرة والدول النامية المستوردة الصافية، بحيث أنها سترفع من ميزانية الاستيراد لديها في ظل ضعف الإمكانيات المالية. فحسب هذه البحوث أن الحل هو في الإبقاء على الدعم لمساعدة الدول الفقيرة للوصول إلى اقتناء السلع الزراعية بأخفض الأسعار ليس هو الحل، فتخلي الدول المتقدمة عن الدعم بصفة كلية وليس إلغاء دعم التصدير فقط، الذي أصبح يتم دفعه عن طريق الدعم الداخلي، هو الذي سيمكن هذه الدول من النهوض بزراعتها. صحيح أن المستهلك يتضرر في الدول النامية ولكن سيدفع الحكومات للاستثمار في المجال الزراعي وإعطاء أهمية أكبر لهذا القطاع ولدعم منتجيها المحليين لمساعدتهم على مواجهة المنافسة الاجنبية على الأقل في أسواقهم المحلية، مما سيقلل من تبعية هذه الدول في غذائها والوصول على المدى المتوسط إلى الاكتفاء الذاتي.

[1] OMC, Rapport 2006, op.cit, p 172.
[2] Ibid, p 173.

4-عجز المنظمة العالمية للتجارة

تتواجد المفاوضات المتعددة الأطراف على مستوى المنظمة العالمية للتجارة اليوم في مأزق بسبب صعوبة إيجاد الاتفاق في مجال تحرير المنتجات الزراعية، حيث تعتبر الزراعة حاليا مسألة مركزية أين مئات الملايين من الأشخاص يعانون من المجاعة. تتنافس الدول من خلال انفتاح الأسواق والتبادل الحر ولا تسمح بالوصول إلى تغذية كافية سليمة ومستدامة بالنسبة لكل المستهلكين ولا بدخل مناسب ولائق للمنتجين. فانسداد التفاوض يدفع العديد من الدول والمجموعات الدولية إلى فقدان كل إمكانيات التفاوض، والبقاء في مواقفهم للدفاع عن مصالحهم لاتخاذ موقع دفاعي الذي يفسح المجال للاتفاقيات الإقليمية.

ويتفق الكثيرون على وجوب إدراج إصلاحات على المنظمة العالمية للتجارة وفي تصريح للمدير العام للمنظمة العالمية للتجارة باسكال لامي بعد فشل مؤتمر كانكون عن الحاجة الماسة لإصلاح هذه المنظمة التي تنتمي إلى القرون الوسطى. وهو ليس بالجديد لمندوبي الدول النامية الذين كانوا يحتجون على عمليات صنع القرار التي يستبعدون من المشاركة فيها داخل المنظمة منذ سنين.[1]

حصول تقدم في المفاوضات من خلال الإجماع أصبح صعب جدا حيث أصبح من المضني إحداث تناغم بين سياسات الداخلية لدول متفاوتة الثروة والأولويات مع العدد الكبير للدول العضوة. فكلما كان عدد الدول أكبر كلما كانت المفاوضات طويلة ومعقدة. وترى الأمريكية سندرا بلاسكي Sandra Palaski لا داعي للتسريع وتحديد فترات لا يمكن الالتزام بها.[2] كما هو الحال لآجل اختتام دورة الدوحة الذي حدد في2005

من جانب آخر تضاعفت الصراعات التجارية بين مناطق الاندماج الإقليمي وبين القوى الكبرى وبين الشمال والجنوب. الضغوطات الناجمة عن هذه العلاقات الجديدة للاعتماد المتبادل بدت معقدة وحساسة في آن واحد[3] ن الالتزام الرسمي لصالح التنمية لم يغير الثقافة المركنتيلية للمفاوضات التجارية ولا طريقة التفاوض،

[1] أمريتا ناريكار، المرجع السابق، ص 195.

[2] « OMC a-t-elle un avenir ? », **Economie Politique** N°35 op.cit. p 05.

[3] Le commerce Mondiale, op.cit. p02.

الدول المتقدمة مخلصة لطبيعتها استمرت في البحث عن مصلحتها مرتكزة على قوتها السياسية والتجارية.[1] والأقطاب الكبرى تلقي بثقلها أكثر فأكثر على النظام الاقتصادي الدولي تبقى المسيطرة على توازن النظام على أساس الناتج القومي الخام والأسواق العالمية. فكثيرا ما تجد البلدان النامية نفسها غير مهيأة جيدا حتى لمعرفة أين تقع مصلحتها في بعض المجالات التقنية الدقيقة لتدعي بحقها في المشاركة في اجتماع المجموعة الصغيرة وأنها عاجزة عن التهديد باتخاذ قرار معين في المرحلة الأخيرة.[2]

وفي المقابل نلاحظ تطور في اتجاه معاكس حمائي، فقد طورت الحكومات سياسات حمائية غير مباشرة مثل الأهمية التي تمنح للزراعة نتيجة قوة الجماعات الضاغطة.[3] كما أن المواعيد السياسية من انتخابات ودراسة السياسة التجارية تؤثر على مسار جريان المفاوضات والمؤتمرات الوزارية. وفي الواقع هذا راجع لوجود خلل في قواعد المنظمة العالمية للتجارة،.

على الورق تبدو المنظمة العالمية للتجارة الأكثر ديمقراطية من حيث الإجراءات من بين المنظمات الثلاث، أما في الممارسة فيغلب عليها جو النادي الانجليزي واجتماعاتها المحصورة بأعضاء دون سواهم.[4] وهذا راجع لافتقار الشفافية في المنظمة العالمية للتجارة، فقد اشتهرت بلقاءات الغرفة الخضراء والتي تعمل إلا بموجب دعوة بل وحتى قائمة المدعوين سرية. وقد أدى هذا التعتيم الذي يحيط بمثل هذه المناورات وتأثيرها في استبعاد أطراف معينة إلى تعرضها لنقد شديد خاصة بعد المؤتمر الوزاري سياتل. وقد أصدر وزراء التجارة الأفارقة قبيل اختتام المحادثات بيان في 02 ديسمبر 1999 المصرح فيه : "لقد عانت الشفافية في المداولات والأقطار الإفريقية مهمشة ومستبعدة عموما عن تناول القضايا ذات أهمية حيوية لشعوبنا ومستقبلها ... إننا نرفض النهج المستخدم... ولن يكون بوسعنا الانضمام إلى الإجماع اللازم لتحقيق أهداف المؤتمر الوزاري." كما أصدرت بلدان من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بيانا مماثلا.[5]

يضاف لهذا ضعف إمكانيات المنظمة، فأمانتها ما تزال متواضعة بالمقارنة مع أمانة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث يقودها الأعضاء عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يوجههما جهاز

[1] François Lerin, op.cit.p 11.

[2] أمريتا نارليكار، المرجع السابق ص 86.

[3] **Le libre-échange**, op.cit.p 121

[4] أمريتا نارليكار، المرجع السابق، ص 11.

[5] نفس المرجع، ص 85.

العاملين والحكومات على اتصال وثيق بالعاملين ومجلس الإدارة. أما في المنظمة العالمية للتجارة فعبئ التفاوض يقع على الأعضاء أنفسهم. بالإضافة إلى الحجم الصغير لأمانة المنظمة ووظائفها المقصورة على الدعم الفني والإداري، [1] فهي من حوالي 600 موظف مقابل ما يزيد عن 6000 موظف في البنك الدولي، وتضم على أقل من 10 إطارات في قسم الاقتصاد، فهي تستقبل عدد قليل من الاقتصاديين في حين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يتوفر على مئات الاقتصاديين.

كما أن ميزانية المنظمة صغيرة وتتكون من مساهمات الدول الأعضاء، وتحدد هذه المساهمات حسب حصص التجارة الخاصة بالأعضاء. عكس الصندوق والبنك الدوليان اللذان يأتيان بالمداخيل الخاصة بهما، إذ يتوفر البنك العالمي على ملايين الدولارات لعقد اجتماعات مثل المؤتمر السنوي للاقتصاد والتنمية. وفي هذا الإطار يتقدم باقواتي بشهادة أنه عندما كان مستشار اقتصادي للمدير العام للجات آرثر دانكل Arther Dunkel كان يلزمنا وقت كبير لجمع 000 25 دولار لتمويل مؤتمر حول الاتفاقيات الاقليمية. ولا ترفع القوى الأربعة الغنية الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وكندا وأوروبا من ميزانية المنظمة التي تعتبر قليلة جدا هذا ما يعكس هيكلة التصويت بالإجماع بالمقارنة مع مؤسسات بروتن وودز وهذا ما يطلق عليه البعض نفاق الدول الغنية التي تطلب من المنظمة أن تقوم بدراسات هامة في مجال القواعد الاجتماعية مع رفض منحها الموارد الضرورية لتجسيد هذه الأهداف وأهداف أخرى. [2]

إن الذين يدعون لإصلاح المنظمة العالمية للتجارة يزداد عددهم أكثر فأكثر ويعترفون أن المشكل في جانبه الأكبر نابع من نقائص في ميثاق المنظمة العالمية للتجارة. فافتقار المنظمة لقواعد محددة تحكمها يجعلها معرضة لارتجالات الأعضاء ذوي السلطان. وهذا ما أدى إلى وجود في كل مؤتمر مسودة للاتفاق التي ترفض لاحقا نظرا لتجاهل وجهة نظر الدول النامية مثل ما حدث في المؤتمر الوزاري الدوحة الأمر الذي منع إبرام اتفاق هام إلى حد الآن. فغياب القواعد التي تحدد بدقة صلاحيات رئيس الاجتماع تجعل حرية تصرف والاختيار لرؤساء الجلسات على كافة المستويات، فهم يحددون جدول أعمال اللقاء وقوائم المدعوين.[3] ونفس الشيء يقال على منصب المدير العام للمنظمة الذي يعتبر هام، الأمر الذي يجعل الدول تتنافس فيما بينها

[1] Bhagwati, op.cit, pp 75-76.

[2] Bhagwati, op.cit, pp 75-76.

[3] أمريتا ناريكار، المرجع السابق ص ص 86-87.

على كسب هذا الموقع الممتاز لمرشحها. ولطالما كانت عملية الاختيار حافلة بالتوتر فقد ضاع وقت ثمين الواجب تكريسه لجدول الأعمال في صراع القيادة في مؤتمر سياتل.

حسب العديد من الخبراء المنظمة العالمية للتجارة لا يمكن أن تفرض تنظيم التجارة إلا إذا استطاعت أن ترفع تحديات ثلاث أساسية.

1. الآثار غير التجارية مثل خسارة مناصب العمل في الشمال وخسارة المداخيل الجبائية في الجنوب.
2. الاعتراف بالدول الصاعدة، فالتجارة الدولية كانت في خدمة ولصالح الدول الغنية وبالتالي يجب القيام بمجهود أكبر في المفاوضات لتطبيق قرارات هيئة حل الخلافات مثل إدانة الدعم الأمريكي للقطن ومنتجي السكر في أوروبا.
3. يتعهد بوضع قوائم تجارية لصالح التنمية بتقديم عروض خاصة للدول الأكثر فقرا.[1]

يرى بعض الملاحظين أن من الصعب تشكيل قواعد داخلية وأن الاتفاقات يجب أن تكون مرنة وتشجع التجربة والتعلم ويجب أن يتضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف العالمي نوع من المرونة لتفادي الجمود في المفاوضات وآثارها السلبية على الامتيازات الناجمة عنها. [2] ومن الواجب أن تحدد المنظمة العالمية التجارة قواعدها باتجاه يمكنها من أن تحقق امتيازات مقبولة لكل الأعضاء فيجب أن ترخص للدول أين الاقتصاد أو مقاربة السياسة الاقتصادية المختلفة استفادت من استثناءات دائمة.

من خلال ماسبق تبين المعطيات أن نتائج الدعم الزراعي الكبير للقوتين التجاريتين سلبية إن لم نقل كارثية على الزراعة في العالم بأسره لدول متقدمة او نامية فإذا كانت الانعكاسات في الدول المتقدمة يؤثر على نوعية الاستهلاك غير الصحي مما يؤدي لانتشار الإمراض واثأر بيئية حيث تنهك الزراعة المكثفة التربة والموارد الطليعية بصفة عامة ، فإن الدعم يهدد حياة البشر بتدمير وسيلة تغذيتيهم وعيشهم فسوء التغذية والمجاعات المنتشرة لأكبر دليل على ذلك كما انه أكبر عائق للتنمية. وكل الجهود الدولية للحد من أثاره من خلال الوصول إلى تخفيضه إلى مستويات معقولة بحيث تقلل من أثاره باءت بالفشل بسبب مراوغة وتماطل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فما الفائدة من إلغاء دعم الصادرات إذا كانت هذه القوى تحول دعم الصادرات

[1] « OMC a-t-elle un avenir », op.cit, p 06.
[2] Cnuced Rapport. 2006. P 229.

إلى دعم داخلي و الانتقال من أداة لأخرى. ومنذ اتفاق نيروبي لإلغاء دعم الصادرات في 2015 لم يتم أي تحديد لأجندة البدء في مفاوضات حول الدعم الداخلي أو اللحاق بالأسواق، ليؤكد أن التحكم في قواعد اللعبة في أيدي القوتين التجاريتين رغم وجود فواعل هامة التي تحاول الدفع بالملف الزراعي وهي القوى الصاعدة.

الخاتمة

الخاتمة

إن اعتبار العولمة والاعتماد المتبادل مسار يتجاوز سلطة الدولة ليس من الصحة في شيء، فالحقائق تبين أن القوى الكبرى هي من تصنع قواعد اللعبة وتتحكم فيها على المسرح الدولي، وهي من تحرك التفاعلات بالاتجاه المرغوب. وأن الدول الضعيفة هي من يتم تجاوزها بالفعل ،كونها غير قادرة على استيعاب التطورات المتسارعة في عالم معقد بسبب افتقادها للكفأة اللازمة. وهذا ما تؤكده نظريات العلاقات الدولية التي تعتبر الدول الفواعل الرئيسية في النظام الدولي رغم إقرارها بوجود فواعل هامة أخرى، حيث تتفق الواقعية الجديدة والمؤسساتية النيوليبيرالية في أن القوى الكبرى هي من تصنع السياسة الدولية وأن القوة الهيمنية هي من تسهر على احترام الدول للقواعد التي تؤسس النظام الدولي.

تبني سياسة التبادل الحر والعمل على إرساءه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية كان يخفي إستراتجيتها الامبريالية في السعي لغزو السوق العالمية ،من خلال الدعوة لفتح الأسواق وبالتالي التحكم في الثروة العالمية. وفي المقابل نجدها تتبن سياسة غلق السوق الداخلية بمختلف الأدوات الحمائية. إلا أنها إصطدمت بظهور قوى منافسة استطاعت في فترة وجيزة أن تهدد التفوق والسيطرة الأمريكية تمثلت في المجموعة الأوروبية .

إن تاريخ العلاقات التجارية للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية يبرز أن الحمائية، كانت الأصل والقاعدة التي ترتكز عليها السياسات التجارية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. فكانت سياسة غلق الحدود من خلال رفع التعريفة الجمركية هي السائدة، خاصة في وجود رغبة ملحة لدى الدول إن لم نقل تهافت للوصول إلى التطور الصناعي، أو على حد تعبيرهم لتدارك التأخر الصناعي في عهد بزوغ الثورة الصناعية. وتم تعزيز هذا الاتجاه بظهور المذاهب الاقتصادية الحمائية التي تدافع عن حماية الصناعة الناشئة التي لا يمكن أن تصمد أمام المنافسة الأجنبية. وهذا ما يفسر ويعكس تمسك الدول بالتوجه الحمائي رغم كل ما روجت له النظريات الاقتصادية الكلاسيكية من مزايا وفضائل التبادل الحر، فالتوجه الحمائي متجذر في منطق الدولة القومية وهذا ما تؤكده الحمائية الجديدة في الوقت الراهن.

إن اسهام السياسات الحمائية في تفاقم الأزمة الاقتصادية الكبرى دفع بالحكومات بعد الحرب العالمية الثانية للقيام بالتنسيق المشترك لتجنب وضع مماثل، فبدأت الجهود قبل نهاية الحرب العالمية الثانية تظهر لوضع قواعد

مشتركة تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي، وبعد أن تم إرساء نظام بروتن وددز تم التفكير في وضع أسس لنظام تجاري عالمي من خلال التوقيع على اتفاق التعريفة الجمركية والتجارة. أسست الجات لأهم مبادئ النظام التجاري الدولي القائم على الليبرالية وفتح الأسواق. وكان الهدف الأول هو تخفيض التعريفة الجمركية للسلع الصناعية. ثم ما فتئ إن توسعت مجالاتها ليشمل قطاعات كانت إلى وقت قريب مستثناه، فالزراعة. التي كانت خارج إطار التحرير لمدة تقارب 50 سنة و استفادت من كل أشكال الدعم الذي استثمرته أوروبا لخلق قوة وراعية وتجارية في وقت قياسي لتصبح المنافس الأول للولايات المتحدة وتهدد مركزها وتفوقها التجاري.

وما يمكن استخلاصه أن التفوق في مجال المبادلات الزراعية واحتلال المراكز الأولى في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية مرجعه السياسات الزراعية القوية والاهتمام والتدخل الكبير من قبل الحكومات في القطاع. فقد حصلت السياسة الزراعية المشتركة في بدايتها على 70%من الميزانية الأوروبية بتقديم إعانات ضخمة للمزارعين، ولازالت تحصل على ما يفوق 40% منها. نفس الوضع عرفته الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تولي الزراعة اهتمام خاص منذ القديم، لتكرس هذا الاهتمام لاحقا في إطار القانون الزراعي الأمريكي لسنة 1933 الذي نظم الزراعة الأمريكية ونص على تدخل حكومي قوي في القطاع دام أكثر من 60 سنة.

أدى هذا الدعم إلى وجود قوتين زراعيتين تتصارعان على الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية، فبعد أن كانت الولايات المتحدة سيدة السوق العالمية وكانت أوروبا أحد زبائنها، أصبحت بفضل السياسة الزراعية المشتركة المنافس القوي والخصم التجاري الكبير لها، حيث أصبحنا نشهد صراع تجاري شديد بين القوتين يصل إلى حد الحرب التجارية. طفى هذا الصراع على السطح، وأصبحت طاولة المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الجات مسرح للمواجهات الدائمة بين الطرفين، وتتالت الاتهامات والتنديدات بسياسة كل منهما. ومن جانب أخرى تمارس القوتين التجاريتين كل أشكال الحمائية الخفية للفوز على الخصم من قيود تعريفية وغير تعريفية.

اجتمعت مجموعة من الأسباب كانت وراء هذا الصراع الذي ما فتئ يشتد بين الطرفين. بدايتا، خصوصية القطاع الزراعي، فلا يمكن اعتبار الغذاء كباقي السلع الأخرى إذ تعتبر الزراعة مرادف للسيادة الغذائية للدول، من خلالها تؤمن الحكومات تغذية شعوبها، وهو قطاع خاص ايضا بفعل خضوعه للتقلبات المناخية والكوارث الطبيعية، وكذلك إن السوق الزراعية قليلة لمرونة وعرضه لتبخرية الأسعار.

نستخلص من خلال الدراسة الدور الهام للجماعات الضغط في الصراع الزراعي الأورو-أمريكي، حيث تحاول حماية المنتجين المحليين وتدافع عن غلق السوق الداخلية وعن الدعم الزراعي للحفاظ على تفوقها وعلى حصصها من السوق العالمية بل وتطويرها. وهنا يمكن أن نتكلم عن منظمات زراعية قوية وضخمة منظمة تنظيم جيد، قريبة من دوائر صنع القرار، تستشار في عملية صياغة السياسات الزراعية، تقوم بنشر دراسات حول القطاع الزراعي تدعم موقفها. كذلك ا تلعب لشركات الزراعية المتعددة الجنسيات دور كبير في التأثير على القرارات بهدف السيطرة على الأسواق، مثل موستانتو وكارجيل وشيكتا التي تحصل على دعم مالي من حكوماتها. حيث تسيطر 100 شركة زراعية غذائية متعددة الجنسيات على نحو 50% من الإنتاج الزراعي الغذائي العالمي، وعلى ما يتجاوز ثلثي رقم المبيعات في السوق العالمية. وما يميز هذه الشركات تموقعها داخل دوائر صنع القرار

ومن الملاحظ أن هناك تباين كبير في النموذج الزراعي بين الولايات المتحدة وأوروبا يتميز النموذج الزراعي الأمريكي بالزراعة الصناعية الرأسمالية الذي يبحث عن المرودية والكمية، بمستثمرات زراعية ذات الحجم الكبير حيث تنتج 14% من المستثمرات في الولايات المتحدة 85% من الإنتاج الزراعي الأمريكي الإجمالاي، هذه لخصائص تجعل من الزراعة الأمريكية تتصف بالعدائية ضد الإنسان والأرض والتنوع البيئي، وفي المقابل نجد النموذج الزراعي والأوروبي القائم على الزراعة العائلية والذي ويسعى للمحافظة على المحيط الريفي خاصة مع صياغة مبدأ التعددية الوظيفية الذي يبحث عن حماية التربة، المياه والحيوان من الاندثار حتى تبقى هذه الموارد مستدامة للأجيال المقبلة مع احترام التوازن البيئي والتوقف عن إنهاك التربة بالزراعة المكثفة وتلويث المياه

ونستنتج أن الصراع شامل يمس أغلب القطاعات، الألبان، اللحوم، الدواجن، الموز، الزراعة الغذائية، إلا أنه يمكن تحديدها في المجالات التالية: مجال نظام التعديل الجيني، المجل الجبائي، المسائل غير التجارية ومجال القواعد الدولية لتنظيم تبادل السلع الزراعية. وبالتالي تتحرك القوى على كل الأصعدة. فيعكس الخلاف الأورو أمريكي حول نظام التعديل الجيني صراع ثقافي، إذ يرفض المواطن الأوروبي هذا النظام لما يمثله من خطورة على صحة الإنسان والحيوان والنبات. في حين يثق المواطن الأمريكي في التقدم العلمي والتكنولوجي، وهذا ما يفسر الاستخدام الواسع في الولايات المتحدة الأمريكية لنظام التعديل الجيني والاستمرار في تطويره وتعميمه في كل القطاعات، حيث تعتبر الولايات المتحدة الرائدة في هذا المجال وتحوز على نصف المساحات المزروعة بنظام

المعدل جينيا. وقد أدى حظر الاتحاد الأوروبي لواردات الولايات المتحدة من لحم البقر بالهرمون والسلع المعدلة جينيا إلى خلق توتر في العلاقات الأوروبية الأمريكية، حيث تعتبره الولايات المتحدة أنه غير مؤسس على دلائل علمية، وأنه عبارة عن عرقلة للتجارة الحرة، أما الاتحاد فيتمسك بحقه في اختيار أحسن حماية لصحة مواطنيه، كذلك يظهر الصراع في المجال الجبائي، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي تخفيض الضرائب للشركات الأمريكية المصدرة للمنتجات الزراعية دعم خفي لمصدريها من خلال تزوير جبائي للمؤسسات الأمريكية المقامة في الجنات الجبائية في الكاريب، وإعانات خفية وتحايل على التزاماتها في مجال دعم الصادرات الزراعية. وتبرز المسائل غير التجارية كساحة أخرى للصراع في مجال الضوابط الصحية والصحة النباتية، إذ يطالب الاتحاد الأوروبي بالتركيز في المفاوضات على هذه الضوابط والتقدم بشأنها إلا أن الولايات المتحدة تعارض لأن المجتمع المدني يتكفل بها ، لكن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن المزارع أفضل من يقوم بذلك باعتباره المهتم الأول بالأقاليم الطبيعية. كذلك يصر الاتحاد الأوروبي على توسيع مجال تطبيق اتفاق الحقوق الجمركية المرتبطة بالتجارة لسلع زراعية أخرى غير الخمور، ويدافع عن حماية السلع ذات الجودة والعلامات التجارية المعروفة ويعتبر أن حماية هذه المنتجات هي حماية بالدرجة الأولى للمستهلك ثم للمنتج الذي يستغل جهده المسخر للوصول إلى مستوى من الجودة. إلا أن الولايات المتحدة التي لا تملك علامات تجارية ليس لها مصلحة في توسيع نطاق الاتفاق.

ومن الملاحظ أن القوتين الزراعيتين تستخدم كافة الوسائل في هذا الصراع لمحاصرة الخصم وتحقيق تفوق عليه. بداية بالوسيلة القانونية التشريعية، حيث يدعم كل طرف سياسة الحمائية بترسانة من القوانين المعقدة التي تكرس الدعم الزراعي جعلت من سوقه حصن وراعي وجسر جمركي أين لا يمكن إدخال السلع إلا تحت رقابة شديدة،. يوظف الجانب المالي في هذا الإطار ، حيث يخصص لطرفين ميزانيات ضخمة للقطاع الزراعي، يضاف إلى هذه المبالغ الضخمة تضارب واختلاف في الإحصائيات المقدمة من الطرفين حول مبالغ المساعدات المقدمة. فكل طرف يحاول تقديم إحصائيات ليبرز أنه الأقل دعما. ولغزو وفتح الأسواق توظف الولايات المتحدة الإيديولوجية الليبرالية كحل لكل الأزمات.وتحاول إبراز أنها الدولة الأكثر تحرر في مجال المبادلات وتتهم الأوروبيون بأنهم مخلصون للمسار الحمائي. من جانب ثاني يحاول الأوروبيون تقديم مبدأ التعددية الوظيفية كمبرر لتدخلها في المجال الزراعي فالزراعة تقدم وظائف وخدمات عديدة غير الإنتاج مما يبرر

التدخل الحكومي في القطاع. بالإضافة إلى استخدام وسائل كالإعلام لتوجيه الرأي العام، وعقد التحالفات لمهاجمة الخصم والضغط عليه

يعتبر دعم الصادرات الزراعية الأكثر جدلا وضجة وخلفا للتوتر بين واجهتي الأطلس، وحتى مع الدول النامية التي تتمتع بمزايا نسبية في القطاع الزراعي، لما يحداثه من خلل في السوق العالمية للمنتجات الزراعية. ويدعم الطرفين التصدير بعدة أدوات أهمها الإعانات المباشرة للتصدير المستخدمة بقوة في الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة في تقديم دفوعات مباشرة للمنتجين المحليين لتصدير منتجاتهم بأسعار تنافسية ومنخفضة بشكل غير طبيعي، ويعوض الدعم الفارق بين السعر الدولي والسعر الداخلي المرتفع مع العلم أن سعر الاتحاد الأوروبي هو الأقل تنافسية.وإن كانت المجموعة الأوروبية ركزت دعمها للتصدير في مجال الإعانات المباشرة فإن الولايات المتحدة الأمريكية نوعت أدواتها، ومن أهمها قروض الضمان وقروض التصدير ،ويتعلق الأمر بمنح قروض تحفز وتشجع الدول على الاستيراد من الولايات المتحدة، فآليات التأمين وضمان التمويل تسمح بتأجيل الدفع للمشتري الأجنبي وتقدم القروض بنسب فائدة تحفيزية.

وتكتسي المساعدات الغذائية الدولية أهمية خاصة في تصريف فائض الإنتاج في الولايات المتحدة فهي أداة لتسيير السوق الداخلية، فمستوى المساعدة يرتفع عندما تعرف الزراعة فائض في الإنتاج وتنخفض عندما يتراجع الإنتاج، وتعتبر هذه الأداة فعالة جدا للتغلغل التجاري الأمريكي حيث تؤدي إلى خلق عادات غذائية جديدة في العالم تعتمد أساسا على المنتجات الأمريكية. ان استخدام المجموعة الأوروبية للمساعدات الدولية كان محدود جدا، بسبب ضغط المنظمات غير الحكومية التي دفعتها إلى التوقف عن تقديمها منذ 1996. كما لجأت الولايات المتحدة في بداية السبعينات تصدير منتجاتها من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية طويلة الأجل استخدام المقايضة والمتمثلة في مبادلة المنتجات الزراعية المتوفرة في المخازن الأمريكية مقابل منتجات تقدر بأنها إستراتيجية.

إن الاتفاق الزراعي لجولة لأورغواي لم يكن كافيا لتغير وضع الزراعة الدولية، حيث ترك مساحة واسعة لاستخدام الدعم من طرف القوى الكبرى ، ويمكن أن نشير هنا إلى بند السلم الذي يمنع الاحتجاج على الدعم المقدم إلى غاية 2013، يضاف إلى ذلك استثناء العديد من السلع الخاصة من تقييد الدعم في إطار القائمة الخاصة.كما أن ما توصل إليه إلى حد ألان من اتفاقات ، بما فيه تعديل اتفاق الزراعة بشأن إلغاء دعم

الصادرات سمح بتحايل القوتين التجاريتين على القواعد الدولية حيث قامت بتحويل دعم الصادرات لإدراجه تحت مسميات مختلفة (حزمة التأمينات، التنمية الريفية) تدخل في إطار الدعم المرخص ضمن العلبة الخضراء. وهذا ما يبرز تحايل الطرفين والانتقال من شكل من الإغراق إلى أخر.

يؤكد العديد من المحللين أن للدعم أثار سلبية على العالم المتقدم والنامي، فعلى مستوى أطراف الصراع نلاحظ إن تخفيض أسعار السلع الزراعية في السوق العالمية لا يستفيد منه المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، بل أن أسعار المواد الغذائية في ارتفاع والمستفيد الأولى هي قطاعات التوزيع الكبرى والصناعة الغذائية الذين يمكنهم شراء المنتجات الزراعية بسعر أقل دون أن يخفضوا منتجاتهم للمستهلكين. كما أالنخفاض في أسعار الحبوب وارتفاع أسعار الخضر والفواكه يتسبب في ظهور عدد مرتفع من الأشخاص الذين يعانون من السمنة وأمراض مرتبطة باستهلاك المنتجات الغذائية الدسمة والسكرية.

في الواقع إن الدعم هو لصالح المنتجين الكبار على حساب المستثمرات الصغيرة أو العائلية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وهذا ما يدفع إلى تدمير المستثمرات العائلية. وحتى التعديلات المتتالية للسياسات الزراعية للطرفين كانت على حساب البيئة التي تعاني من الإنتاج المكثف ذو المساوئ المتعددة.

أما على مستوى الدول النامية فالدعم ينتج عنه منافسة غير عادلة وغير مشروعة، لأن الدول ذات الإمكانيات الاقتصادية الضعيفة ليس بإمكانها مواجهة دعم القوى المتقدمة، بالتالي يقيد الدعم من فرص الدول النامية في الاستحواذ على حصص سوقية عادلة، ومن ثم تتضاءل قدرتها على المنافسة في السوق الامر الذي يؤدي إلى انهيار القطاع الإنتاجي في هذه الدول وزيادة التبعية والفقر .

وعلى الرغم من التنديد الدائم من طرف الدول المتضررة من دعم التصدير إلا أنه كان الأداة المفضلة للسياسة التجارية وخاصة في المجال الزراعي في سنوات التسعينات، إلى غايه الغائه تماما مع نهايه 2015 في اطار مؤتمر نيروبي، ليتحول الدعم إلى شكل أخر.

تعتبر الحمائية التي تعرفها الدول في الوقت الحالي ظاهرة معقدة تأخذ أشكال متعددة وفي بعض الحالات من الصعب تحديدها ومقارنتها، واستخدامها لأدوات أقل شفافية ، تجعل من مهمة للمنظمة العالمية للتجارة في تحرير القطاعات المحمية صعبة. وتتبنى القوى التجارية الكبرى مقاربة أن لا تعارض بين سياسات الحماية وسياسات الانفتاح، فالمواجهة بين المفهومين عقيمة لأن التعديل والتكيف هو الأساس فالدول

الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة تدمج بين المفهومين مع تعديلات وتكتيكات التي يتطلبها الوضع، حيث تلعب بطاقة الانفتاح وتطوير التجارة والليبرالية في إطار انفتاح الآخرين ولكن أبقت على الآليات التي تسمح لها من حماية العناصر الأساسية في إقتصادها ، فرئيس الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يقرر أن الاستثمار الأجنبي ضد المصلحة الوطنية. فهي تعرف جيدا كيف تنسق بين الانفتاح والحماية.

كل الدعم المستخدم للتصدير أو للأسعار المخفض لتكلفة الإنتاج يجب أن يمنع لأن الدور الهام الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في التجارة الزراعية الدولية للأسعار العالمية متأثر بمستوى أسعار القوتين التجاريتين التي يتم التصدير بها. ومن هذا المنطلق فإن الدفوعات المباشرة تدفع نحو انخفاض الأسعار الدولية.

وفي الواقع إن هدف المنظمة العالمية للتجارة اليوم هو تنظيم المنافسة أكثر من تحرير المبادلات. إلا أنها تتوجه لمعالجة مسائل تتجاوز الإطار الصارم للتجارة فهي تتناول البيئة، الاستثمار الأجنبي المباشر، حق العمل، الصحة العمومية، القواعد الإجتماعية القاعدة الوطنية للمنافسة، فهي مواضيع للتفكير والنقاش في ظل المنظمة. وللأسف المنظمة العالمية للتجارة اليوم تملي السياسات على الدول في المجال الأكثر حساسية وهو تغذية الشعوب .

كل الدول متفقة على أن قوى السوق لا يمكنها لوحدها السماح بالوصول إلى الأهداف وأن تدخل السلطات العمومية ضروري بما فيه منح الدعم. النمو السريع للإنتاج الزراعي الأمريكي والأوروبي نابع أساسا من ارتفاع المردودية بسبب التعويضات الكبيرة من رأس المال أو عامل الشغل المشجع بأسعار الدعم. وفي الواقع إن الدعم الداخلي ساهم في زيادة الفائض وبالتالي منح قوة تنافسية للمنتجين في السوق الخارجية ، فليس فقط الصادرات المباشرة هي من تدعم التصدير بل أيضا الدعم الداخلي الذي صنف في إطار الدعم المسموح. وبالتالي هذه التعديلات ليست لأجل تجارة عادلة ومتساوية أو لاستجابة لمطالب الدول النامية ،بل تدخل في إستراتيجية القوتين للمحافظة على تفوقهم وحصصهم من السوق العالمية وذلك من خلال إقناع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بتطبيق سياسات التبادل الحر.

ويؤكد العديد من الملاحظين والباحثين على أن تنافسية الزراعة الغذائية الغربية لا تفسر فقط بالمساعدات المباشرة وغير المباشرة، الفردية والجماعية، الزراعية وغير الزراعية و لكن تفسر أيضا بالمزايا الهيكلية لمزارعيها من

خلال الأرض المحسنة التجهيزات الحديثة المعرفة والتقنية العالية، والنظام البنكي الحديث...الخ التي تمكننهم من الحصول على مردوديات إنتاجية هائلة. و هذا ما لا تقدر عليه الدول ذات القدرات الإنتاجية الضعيفة. فعلى الرغم من أن الدول المتقدمة تحتل الأماكن الأولى على المستوى العالمي ابتدءا من مستوى عيش سكانها صناعتها و خدماتها، نظامها الصحي، النقل، فهي تغش دائما في التجارة الدولية بدعم مزارعيها مما سبب بؤس و فقر العديد من الدول.

إن استمرار الدعم تحت أشكال مختلفة وفي علب متنوعة،خضراء، برتقالية، زرقاء يسمح للقوتين التحايل وتقنين الغش في إطار القواعد الدولية ، مما يزيد في الفجوة بين العالم المتقدم والنامي ويعرقل مسار التنمية. وتبين الدراسات إن العالم سيعرف أزمات غذاء عديدة مستقبلا، وما حدث سنة 2008 لن يكون حالة عارضة. فمع تدمير الدعم للآلة الإنتاجية للدول النامية فأزمات الغذاء ستكون حتمية.

كذلك تبين المؤشرات أن الدول الصاعدة أصبحت فواعل رئيسية في مجال السوق الدولية للمنتجات الزراعية وتلقي بثقلها على الساحة الدولية، حيث أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للقوتين التجاريتين مع ما تتمتع به من مزايا نسبية.

بناءا عليه استخلصت الدراسة أن تبعية الدول النامية للعالم المتقدم في القطاع التكنولوجي، فرضت تبعية كاملة وشاملة في المجال الزراعي، الذي مثل دائما النشاط الاقتصادي الوحيد الممارس من قبل الدول النامية ، وهو النشاط الذي يشهد تدميرا متعمدا لتكرس هيمنة شاملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

في ذات المسار الجدلي يفترض تكريس مفهوم " التجارة العادلة" فرض آليات عالمية تفرض توقيف سياسات الدعم الزراعي الحكومي المعتمد من قبل القوتين التجاريتين، المتغير الذي رسخ الفارق الكلي في النتائج الزراعية المحققة ، في مقابل وضع تسهيلات للأطراف النامية، و بالنظر إلى مثالية الطرح تبقى اللاعدالة التجارية القانون المكرس في مجمل المعاملات الزراعية.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ – الوثائق الرسمية

- اتفاق الزراعة لجولة لأوروغواي.

ب – الكتب :

- بروان كريس ، **فهم العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
- جالبريت جون كينيث ، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر،ت: فؤاد بلبع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2000.
- حتي ناصف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985.
- سليمان عبد العزيز ، النعنعي عبد المجيد ، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث**، دار النهضة العربية، د ت ن.
- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الأقتربات والادوات**، دار هومة، الجزائر، ط 4، 2002، ص 87.
- عليان ربحي مصطفى ، غنيم عثمان محمد ، **مناهج و أساليب البحث العلمي، النظرية و التطبيق**، ط1. عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000.
- العيسي ياسر ، سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي، سلع مختارة، ، مذكرة سياسات رقم 15، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2006.
- المصري خالد موسى ، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، دار نينوى للنشر ،دمشق، 2014.
- هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

ج – الأطروحات :

- الأخضر بن عمر ، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03- 2007/2006.
- حشماوي محمد ، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006.

- عبيدة سليمة، **متابعة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (السلبيات، الإجابيات)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
- دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2012/2011.

د – الدوريات :

- أحمد الكواز، "أهم استراتيجيات السياسة التجارية"، **المعهد العربي للتخطيط**.
- جموح سهيلة، "اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على الاقتصاد العربي واتجاه العلاقات التجارية (الأمريكية–الأردنية)"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 17 – جانفي 2017 .
- د.عبد الكريم محمود عبد، "القدرة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها"،، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 22، 2009.
- عربي مريم، أثار سياسات تحرير التجارة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
- كفى مريم، الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي، ، أعمال ملتقى إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسير،جامعة شلف، نوفمبر 2014.
- جون توي، الأونكتاد في عامه الخمسين "تاريخ موجز"، سويسرا، جنيف، سبتمبر 2014.
- محني أحلام، "نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد رقم 04، جوان 2017.
- محمد علي محمد " لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي "مذكرة سياسات رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006.
- موراي غبس، **السياسة التجارية**، مذكرات توجيهية في السياسات ، الأمم المتحدة، 2007.
- نيفين طريح، "ضوابط الدعم الزراعي في إطار المنظمة العالمية للتجارة و أثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 66، ربيع 2014.
- **وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي**، خبرات الاتحاد الأوروبي في التنمية الزراعية والريفية.

هـ – التقارير :

- لجنة مشكلات السلع، آخر المعلومات عن المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية اتفاقات التجارة الإقليمية، الدورة 71 روما (4- 6 أكتوبر 2016) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية في سطور، 2016.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي**، مجلس التجارة والتنمية، الدورة التاسعة والخمسون، جنيف، 17-28 سبتمبر ، 2012.
https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb59d5_ar.pdf

- وزارة الاقتصاد للإمارات العربية، **المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية**.
http://www.economy.gov.ae/arabic/Ministry/MinistrySectors/ForeignTradeSector/Trade-Negotiations-WTO/Publications

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية في سطور، 2016.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

A- Livres

- Battistella Darios, **Théories des relations Internationales** , 3eme édition , presse de sciences politiques , Paris, 2009.
- Bhagwatti Jagdish, **Eloge de libre échange**. Edition d'organisation. 2005.
- Blanchet Jaques, Alain Revel, **L'Agriculture européenne face aux enjeux internationaux** Economica, Paris , 1999.
- Boùet Antoinie, **Le protectionnisme ; Analyse économique**, Vuibert 1998.
- Bureau Dominique, Jean Christophe Bureau, **Agriculture et négociation commerciales**, 1999, conseil d'analyse économique.
- Chapuis Robert, Mille Patrick, **Systèmes et espaces agricoles dans le monde**, Armand colin, 2001.
- Colard Fabregoule Catherine, **L'Organisation mondiale du commerce**, Gualino, 2002.
- Olivier de Gasquet, **Notre agriculture**, Vuibert, 2006

• Du Mont Sylvie. **Subvention aux exportateurs agricoles contentieux Etats Unis/ CEE**, 1éd 1994.
• Dussouy Gérard, **les théorie de l'interétatique traite de relation internationales 2**, harlattan, Paris, 2007.
• Fereydaum A- Khavand, **Le nouvel ordre commercial mondial du Gatt à l'OMC** , Natham, Paris, 1995.
• Gloser Emanuel, **Le Nouvel ordre International**, Hachette, Paris, 1998.
• Guillochon Bernard. **Le protectionnisme**. La découverte et Syros. Paris 2001.
• Khavand A. Fereydoun, **Le nouvel ordre commercial mondial du GATT à l'OMC**, CIRCA, 1995.
• Lafay Gérard, **Initiation à l'économie internationale**, Economica 2006.
• Lasary , **Le commerce international à la porté de tous**, 2005.
• **Le libre échange**, que sais je, presse universitaire de France 2002, Paris.
• **Les politiques agricoles des pays de l'OCDE, Suivi et Evaluations**, 2007, OCDE.
• Macleod Alex et Dan O'meara, **Les théories des relations internationales : contestations et résistances**, Québec: Athéna, 2007.
• Martinez Jean–Claude, Jeanne–Isabelle Martinez, **Europe- Etats-Unis, La guerre agricole de 40 an**s, Harmattan, Paris 2003.
• Planty Alain, **Négociations internationales aux XXI eme siècle**, CNRS, 2002.
• Rainelli Michel, **L'Organisation mondiale du commerce**, Casbah, Alger , 1999.
• Roche Jean-Jacques, **Les théories des relations internationales** , 6eme édition, Montchrestien, Paris 2006.
• Serge D'Agostino, **Libre-échange et protectionnisme**, Bréal, 2003, p30.
• Siroen Jean-Marc, **La régionalisation de l'économie mondiale**, la Découverte, Paris, 2004.
• Smouts Marie-Claude, Dario Battistella, **Dictionnaire des relations internationales**, Dalloz, Paris, 2003.

B – Périodiques :

• Abbas Mehdi, « Du GATT à L'OMC, un bilan de 60 ans de libéralisation des échanges, mondialisation, protectionnisme et libre-échanges », **LEPIF CNRS**.

- L'agriculture mondialisée, **documentation photographique**, n 8059,(sep-oct) 2007, La documentation française.
- Agri-food trade stastistical fact sheet, **directorate general for agriculture and rural développment**, 2018.
- Aubin Christian, « stratégies des firmes et échanges internationaux », **le Commerce mondial**, N°299, Novembre Décembre 2000.
- Barbet Philippe, « Aides d'état , subventions et commerce international », **revue de la concurrence et de la consommation,** 2003.
- Bazin Gilles, « La politique agricole et alimentaire américaines quels enseignements pour la PAC ? »,**politique agricole Américaine,** 08 Octobre 2014.
- Berlan Jean Pierre, « Les origines de la politiques agricoles américaine : Croissance et crise de longue période », **Etudes Internationales,** 121(1981).
- Berthelot J, les subventions des Etats-Unis et de l'UE au coton de 1995 à 2014, Juin 2010.
- Berthelot Jaques, l'agriculture Talon d'Achille de la mondialisation « clés pour accord agricole solidaire à l'OMC, l'Harmattan.
- Bonneuil Christophe, Fenzi Mariana, « des ressources génétiques à la biodiversité cultivée, la carrière d'un problème public mondial », **revue d'anthropologie des connaissances**, N°2, 2001.
- Boulanger Pierre, « les subventions à l'exportation, une espèce en voie de disparition au delà de la ministérielle de l'OMC à Hong Kong ». **Groupe de l'Economie Mondiale science po**, 2005.
- Bourget Bernard, " Redonner du sens à la politique agricole commune », **Question d'Europe**, n 422 , 20 février 2017, p 01. En ligne www.robert – Schuman/eu/fr/doc/question-d-europe/qe-422.fr.pdf
- Brehm Daryl, politique agricole des Etats-Unis : Etat des lieux et perspectives, **ambassade des Etats-Unis d'Amérique**, 2012.
- Bruton John, « la relation euro transition », **politique Américaine**, N°06, 2016.
- Butault Jean-Pierre, les soutiens à l'agriculture, **Edition Quae** « mieux comprendre », 2004.
- Centre d'étude et de recherche internationales, « Quelle politique agricole pour l'Europe ? », Juin 2008. En ligne : http//www.ceri-sciences-po.org.
- Charvet Jean-Paul, « L'agriculture dans la mondialisation » **L'agriculture mondialisé** , La documentation N 8059 (Septembre –oc t2007).

• Chatellier Vincent, Guyomard Hervé « le Bilan de santé de la PAC et le rééquilibrage des soutiens à l'agriculture Française », **Economie Rural ,** 323 /2011.P4-20
http://economierurale.revue.org/3021/DOI:10.4000/economierural.3021
• Combe Emmanuel, Le multilatéralisme du GATT à l'OMC, **le commerce mondial**,N°299, Novembre Décembre 2000.
• Commission Européenne, présentation de la réforme de la PAC, 2014-2020, N°05, Décembre 2013.
• Damen Marion, Przetaczrik Jakob, **L'Union Européenne et ses partenaires commerciaux**, Parlement Europeen ,2018, www.europal.eu/atyourservice/fr/displyFTU.html?ftuld=FTU_s.2.1.html
• Debar Jean-Christophe, **les paradoxes de l'agriculture des Etats-Unis conquérante et fragile**, France, Novembre 2002.
• Delpech Raphael, Paugam Jean – Marie, « la Politique commerciale de l'union européenne, le fédéralisme clandestin» **Politique Etrangère**, 4-2005, Ifri.
• Devienne Sophie, Bazin Gilles, Charnet Jean-Paul « Politiques agricoles et agriculture aux Etats-Unis », **Annales de géographie, Evolutions et Enjeux actuels**, Janvier/février, 2005, n 641.
• Devienne Sophie, « Agriculture et politique agricoles aux Etats-Unis », **développement économie**, N°03, Mai-Juin 2008.
• Depayre Gérard, la politique commerciale Américaine, trade stratégies, Mars 2013.
• Economie internationales, **la documentation française** N°87, 3eme trimestre, 2001.
• Féret Samuel, « Bilan de santé de la politique agricole commerciale, quel impact pour le développement rural », **POUR**, 2009, n° 201.
• Giovanna Maria Zamburlini et Thomas Garcia Azcarate, la réforme de la PAC post 2013. Un archipel d'ONG environnementales entre différenciation, économie rurale 347, Mai-Juin 2015.
• Goussout Michel, « L'hyper puissance américaine une menace pour le multilatéralisme », **Cahier Français** 40- 4-2000.
• Goussot Michel, « Les différends commerciaux entre Etats-Unis et Unions Européenne », **Le commerce mondial**, N°299, Novembre Décembre 2000.
• J.M Boussard, F.Gérard et M G Piketty, **libéraliser l'agriculture mondiale**, CIRAD, 2005, « qu'attendre de la libération agricole ».

- Kazzi Habib, « les pays arabes dans le cycle de Doha : entre ambitions et réalités », **revue internationale de droit économique**, 2/2014.
- L'agriculture mondialisée technique agricole et compétitive mondiale, **la documentation française**, Sep-Oct, 2007.
- L'Agriculture : l'Europe doit choisir son camp » **Alternatives Internationales**, n 38 Mars 2008.
- La cohérence des politiques commerciales et agricoles avec les objectifs de développement, **coordination sud**, Septembre 2011.
- Labordo David, « Doha un cycle en développement, Economie Mondiale 2008.2006.
- Lahsen Abdelmalki et René Sandretto, Les « sept mots » de commerce mondial contemporain, **le commerce mondial**,N°299, Novembre Décembre 2000.
- Lamblin-Gourdin Anne Sophie, « Politique commerciale commune et protection juridique de l'innovation », **Revue Internationale de Droit 2conomique**, 2010/4.
- Lécole Pauline et Thoyer Sophie, « qui veut garder ses millions ? redistribution des aides dans la nouvelle PAC » **économie rurale**, Juillet-Aout 2015.
- Lehmann Jean Pierre, « la citadelle mercantiliste » **le courrier de la planète** N°78.
- Lambin-Gourdin Anne-Sophie, « politique commerciales commune et protection juridique de l'innovation », **revue internationale de droit économique**, 4/2010.
- Lerin François « Hong Kong, et après … » OMC libéralisation commerciale : promesse et incertitude, **Le courrier de la planète** N°78 oct.-déc. 2005.
- Les politiques agricoles de pays de l'OCDE : Suivi et évaluation, 2007.
- Les politiques agricoles à travers le monde : Quelques exemples, le ministère de l'agriculture de l'agroalimentaire et de la foret, 2015.
- Levard Laurent, « La cohérence des politiques Commerciales agricole avec les objectifs de développement », **commission agriculture et alimentation**, coordination sud 2011.
- L'heure Vincent, « La présence et l'influence des lobbies américains a Bruxelles », **MSSIAI. ESSEC**

• Mai-Anh Ngo, « l'encadrements juridiques des OGM, illustration des forces et faiblesses du droit économique », **revue internationale de droit économique**, 4/2013.
• Materne Maetz, le commerce international des produits agricole, Juin 2011 actualisé en Mars 2014.
• Messerlin Patrick, Quels rôles pour l'OMC ? **le commerce mondial**, n°299 novembre Décembre 2000.
• Millet Montserrat, Duran Patricia Garcia « la PAC face aux défis du cycle de Doha », **Revue du Marché commun et de l'Union Européen**, n° 494 janvier 2006.
• Ministère de l'agriculture de l'agro alimentaire et de la foret, «Les politiques agricoles à travers le monde quelques exemple, Etats- Unis ».
• Ministère de l'agriculture et de la pêche, pour une PAC préventive, juste et durable.
• **Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO)**, considération liées à la réforme des politiques commerciales agricoles dans les pays en développement à faible revenue, N°14.
• **Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO),** « la situation des marchés des produits agricoles, commerce et sécurité alimentaire, trouver un meilleur équilibre entre les priorités nationales et le bien commun », 16/2015.
• **Organisation du groupe PAC ,** Guide de la politique agricole commune, 2013.
• Petit Yves, «L'agriculture, pomme de discorde entre l'Union Européenne et les Etats- Unis », **Revue trimestrielle de droit Européen**, oct- dec 2004, N° 40- 4.
• Petit Yves, « De la dernière à la prochaines reformes de la PAC , l'évolutionnisme de la PAC », **Revue du Marché communautaire et de L'Union européen**, n503 Décembre 2006.
• Pisani Edgard, Chatelier Vincent, « la faim dans le monde, le commerce et les politiques agricoles », **revue française d'économie**, 1/2010.
• Polanyi Karl, « why keynes and polanyi ? why now ? », **revue du MAUSS**, N°29, 2007.
• Pouch Thierry, « le visiteur de Genève : malthus, l'organisation mondiale du commerce et l'agriculture », **revue française de socio-économie**, N°03, 2009.

• Pouch Theirry, « Le commerce extérieur agro-alimentaire des Etats- Unis se portera moins bien en 2015 », **Revue de la chambre d'agriculture**, N1039 Janvier 2015.P P 35-36
• Raphael et Jean-Marie Pangam, La politique commercial de l'union européenne, **politique étrangère**, N°04, 2005.
• Rahal Ali et Benferki Azzedine, les subventions agricoles : entre théorie et pratique, revue de sciences économiques et de gestion, N°04, 2005.
• Rioufor Véronique, « Agir là encore » entretien. **Le courrier de la planète** N° 87.
• Roulland Elise, « les expert de la PAC à la confédération paysanne : saisir les logiques sociales de la représentation syndicale », **politix**, N°103, 2013.
• Samuel Angel, LE PAC : description fonctionnement et effets, département d'économie politique, Fribourg, 29 Juillet 2008.
• Siroen Jean-Marc « OMC le possible et le souhaitable » **Economie Politique** N°35 Juillet, Septembre 07/2007.
• Siroen Jean-Marc, régionalisme et multilatéralisme, **le commerce mondial**,N°299, Novembre Décembre 2000.
• Spunting **« Europe Désormais ouverte aux agriculteurs américains»**,en ligne:www ://fr.sputnikners.com/international/201807271037385625-europe-agriculteurs-américains-usa-junker-trump
• Tancrède voiturier « c'est le libre échange imbécile », **courrier de la planète** N°78, 2005.
• Valenduc Christian, « Subventionner : pourquoi, comment et à quel prix ? » **Reflets perspectives de la vie économique**, 2004/1.
• Védrine Hubert, « les Etats-Unis : hyper puissance ou empire ? », **Cités**, N°20, 4/2004.
• Vercherand Jean, Bruno Lemery, Compagnone Claude et Doidy Eric, « le syndicalisme agricole face à la réforme de la PAC, économie rurale,2012.
• www.centreavec.be/site/commerce-international-du–produits-agricoles-l-union-européenne-entre-la- main-invisible
• www.lesechos.fr /31/05/2017/les Echo/22456-132-

C – Journaux :

- www.lemonde.fr/économie/article/2018/03/03/commerce_mondial-l-ue-prete-au-bras-de-fer-avec-trump_s265079_3234.html

• Caries Jacques, « Le nouveau Farm Bill américain garantie 10 ans de revenue », **Tribunes**,
En ligne :http://www.monmagri.org/Fr/tribunes/Le-nouveau-farm-bill-américain-garantie-dix-ans-de-revenue-1453.htlm
• Farm Bill 2008 ou le bras donneur du Congrès américain », **GRW Agronomie**, 30 mai 2008, https://www.agriculture-environnement.fr/2008/05/30/farm-bill-2008-ou-le-bras-donneur-du-congres-americain
• Le commerce mondial, l'Europe prépare sa riposte à l'offensive protectionniste de Trump » **le monde**, 3 mars 2018.
• « Exportation de blé, les Etats-Unis arrachent la première place à la Russie », **Les Echos**, 31/05/2017.

D – Rapport :

- http:// www, wto.org/ french/ news_ fr/ news15_ f/ agng_sooct15-f.htm.
• CNUCED, Rapport sur le commerce et le développement, 2006, Nations unis.
• Commerce international des produits agricoles, L'union européenne entre la main invisible et les société civile ».
• Commission Européenne, présentation de la réforme de la PAC (2014-2020) .
• OCDE, **Evaluation des reformes de la politique agricole aux États-Unis**,2011, http://doi.org/10.1787/9789264096752-fr
• OCDE **Les politiques agricoles des pays de l'OCDE, Suivi et Evaluations**, 2007, , P 255

• OMC La concurrence à l'exportation est un résultat possible à Nairobi, malgré des divergences de vue.
• Organisation Mondiale du Commerce**, Rapport sur le commerce mondiale**, « Six décennies de coopération commerciale multilatérale : qu'avons-nous appris », 2007.
• Organisation Mondiale du Commerce, Rapport sur le commerce mondiale 2006.
• Parlement européen « Les instruments de la PAC et leurs réformes », 2007, www.europal.eu/ftu/pdf/fr/FTU_5.2.3.pdf
• **Parlement Européens**, « dernière évolution de la loi agricole Américaine », 2013.

• Ponce Eliseo, Bradshaw Ben, « L'impact des subventions agricoles équilibrer le débat entre le nord et le sud », **Nations Unies**
• Rapport de conférence sur « Le Farm bill américain et la politique agricole commune: quelle direction pour demain? » Un dialogue international sur la politique américaine et européenne 14 et 15 mai 2007, Charles Sumer School, Washington,D.C.

E – Thèses :

• Diépart Justine, Les subventions à l'exportation européennes dans le secteur du sucre, Analyse du diffèrent union européenne – sucre D5265, Master en droit, Université catholique du Louvain, Faculté de droit 2012/2013.
• Marion François, Les politiques agricole américaines et européennes à l'épreuve des années 2000. Analyse comparée à travers les négociations à L'OMC, Mémoire de séminaire, Université de Lyon, Septembre 2012.

الـــفهـــرس

فهـــــرس المحتويـــــات

العناويـــــن	الصفحـــة
مقدمة	07
أولا – أهمية البحث	10
ثانيا – إشكالية البحث	11
أ – الأسئلة الفرعية	11
ثالثا – فرضيات الدراسة	12
خامسا – المقاربة المنهجية	13
سادسا – البناء الهيكلي للدراسة	14
الإطار النظري للدراسة	16
1 – الواقعية الجديدة ونظرية الاستقرار الهيمني	18
أ – الواقعية الجديدة	18
ب – الاستقرار الهيمني	26
2 – النظرية المؤسساتية الليبرالية	33
الفصل الأول : النظام التجاري الدولي	44
المبحث الأول: تاريخ العلاقات التجارية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة ما قبل الحرب العالمية الثانية	46
المطلب الأول : السياسة الحمائية	48
المطلب الثاني : التبادل الحر	51

المطلب الثالث : العودة إلى الحمائية	55
المبحث الثاني : النظام التجاري الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية	63
المطلب الأول : ركائز ومبادئ النظام التجاري الدولي	64
1 – ركائز النظام التجاري الدولي	64
أ – ضرورة تعددية الأطراف	64
ب – الترويج لمزايا التبادل الحر	65
2 – مبادئ النظام التجاري الدولي	68
أ – مبدأ عدم التمييز	68
ب – مبدأ الزامية الاتفاقيات	69
ج – مبدأ الوقاية	69
د – مبدأ المعاملة التفضيلية	69
هـ – مبدأ تسوية النزاعات	70
و – التجمعات الإقليمية	70
المطلب الثاني : الزراعة في النظام التجاري الدولي	72
1 – الزراعة في الجات	72
أ – اتفاق الزراعة لجولة الأوروغواي	75
ب – اتفاقات العراقيل غير التعريفية	77
ج – اتفاق الصحة والصحة النباتية	77

د – اتفاق العراقيل التقنية على المبادلات	78
2 – الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة	80
أ – مؤتمر سنغافورة	81
ب – مؤتمر سياتل	82
ج – مؤتمر الدوحة وانطلاق جولة الدوحة	84
د – مؤتمر كانكون	86
هـ – مؤتمر هونغ كونغ	88
و – المؤتمر السابع 2009	89
ي – المؤتمر الثامن جنيف 2011	90
ر – المؤتمر التاسع بالي 2013	90
ز – المؤتمر العاشر نيروبي 2015	91
س – مؤتمر بوينس أيرس 2017	92
الفصل الثاني : السياسة الزراعية الأوروبية والأمريكية	95
المبحث الأول : السياسة الزراعية المشتركة	96
المطلب الأول : المرحلة الأولى 1962-1992	96
1 – مرحلة نشأة السياسة الزراعية المشتركة	96
2 – مرحلة فتح الأسواق الخارجية	99
المطلب الثاني : مرحلة الأصلاحات 1992 – 2020	100

1 – تعديل 1992	101
2 – تعديل 2000	102
3 – مراجعة منتصف المدة	104
4 – الحصيلة الصحية 2008	108
5 – إصلاحات 2013	110
المبحث الثاني : السياسة الزراعية الأمريكية	115
المطلب الأول : المرحلة الأولى 1933 – 1996	116
1 – سياسة زراعية قديمة	116
2 – القانون الزراعي 1933	117
3 – قانون المساعدات الغذائية 1954	118
4 – قانون تقارب السعر الداخلي بالسعر العالمي	118
5 – أزمة الثمانينات	121
المطلب الثاني : مرحلة التعديل 1996 – 2018	122
1 – تعديل 1996	122
2 – القانون الزراعي 2002	124
3 – القانون الزراعي 2008	125
4 – القانون الزراعي 2014 – 2018	127
5 – ما بعد 2018	130

الفصل الثالث : الصراع التجاري الزراعي الأوروبي الأمريكي	132
المبحث الأول : دوافع الصراع التجاري الزراعي الأوروبي الأمريكي	137
المطلب الأول : خصوصية القطاع الزراعي في المجال التجاري	138
المطلب الثاني : ظهور السياسة الزراعية المشتركة والتنافس على الأسواق	140
المطلب الثالث : الجماعات الضاغطة	144
1 – المنظمات الزراعية	145
أ – على المستوى الأوروبي	146
ب – على المستوى الأمريكي	146
2 – الشركات المتعددة الجنسيات	147
المطلب الرابع : تباين النموذج الزراعي	150
المبحث الثاني : مجالات الصراع التجاري الزراعي	150
المطلب الأول: مجال نظام التعديل الجيني	154
المطلب الثاني: المجال الجبائي	159
المطلب الثالث: مجال الاتفاقيات التفضيلية	161
المطلب الرابع: مجال الضوابط الصحية والملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة	162
المطلب الخامس: مجال القواعد الدولية	167
المبحث الثالث : وسائل الصراع	171
المطلب الأول : الوسيلة التشريعية	171

المطلب الثاني : الوسيلة المالية	175
المطلب الثالث : الوسيلة الإيديولوجية	181
المطلب الرابع : الوسيلة الإعلامية	187
المطلب الخامس : التحالف	189
المطلب السادس : الاتفاقيات الإقليمية	193
الفصل الرابع : دعم الصادرات الزراعية الأوروبية والأمريكية آفاقها	198
المبحث الأول : أدوات الصادرات الزراعية الأوروبية والأمريكية	199
المطلب الأول : الدعم المباشر للتصدير	201
المطلب الثاني : قروض التصدير	207
المطلب الثالث : المساعدات التغذية	210
المطلب الرابع : الاتفاقيات الثنائية للسلم والمقايضة	214
1 – الاتفاقيات الثنائية السلم	214
2 – المقايضة	215
المبحث الثاني : تطور ملف دعم الصادرات في المنظمة العالمية للتجارة	217
المطلب الأول : اتفاقيات الدعم في جولة الأوروغواي	218
1 – اتفاق حول الدعم والإجراءات التعويضية	219
2 – اتفاق الزراعة لجولة الأوروغواي	225
المطلب الثاني : دعم الصادرات الزراعية في جولة الدوحة	225

1- أجندة الدوحة	226
2 – اتفاق الإطار 2004	227
3 – أجندة 2008	228
4 – تأثير الدعم المحلي على دعم الصادرات	231
المطلب الثالث : إلغاء دعم الصادرات الزراعية 2015	233
1 –الالغاء الفوري للدعم المباشر للتصدير	235
2 – المساعدة الغذائية	236
4 – ملف القطن	238
المبحث الثالث : الانعكاسات والآفاق	240
المطلب الأول : انعكاسات دعم الصادرات	240
1 – على أطراف الصراع	241
2 – على الدول النامية	247
المطلب الثاني : آفاق الدعم الزراعي	251
1 – آفاق العلاقات التجارية الزراعية الأورو-أمريكية	252
2 – ظهور فاعلين جدد	253
3 – أزمة الغذاء العالمية	260
4 – عجز المنظمة العالمية للتجارة	265
الخاتمة	271

قائمة المراجع	280
الفهرس	292
فهرس الجداول و الأشكال	301

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسب معدل الاقتطاعات الجمركية للسلع المصنعة لبعض الدول الصناعية	58
02	الجولات التجارية للجات	71
03	التدفقات التجارية الثنائية للمنتجات الزراعية الغذائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي	128
04	تطور تقديرات الدعم للمنتجين الأوروبيين والأمريكيين للمنتجات الزراعية والزراعات الكبرى	174
05	دعم المنتجين للمداخيل الزراعية الخام	175
06	سعر الدعم في بعض الدول الصاعدة	248
07	العشر مصدرين والمستوردين للمنتجات الزراعية	249
08	العشر مصدرين والمستوردين للمنتجات الغذائية	251
09	انتاج وتصدير الحبوب	256

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل عملية تسوية النزاع	68
02	نظام تصنيف التدابير غير التجارية	76
03	المنظمة العالمية للتجارة دورة الدوحة	82
04	الفاعلين في الملف الزراعي	84
05	تطور نفقات السياسة الزراعية المشتركة حسب السنة التقويمية	109
06	الزراعات المدعمة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005	119
07	الدعم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية	121
08	صادرات الاتحاد الأوروبي من الزراعة الغذائية إلى الولايات المتحدة 2017	129
09	واردات الاتحاد الأوروبي من الزراعة الغذائية إلى الولايات المتحدة 2017	130
10	أسعار القطن	186
11	نفقات السياسة الزراعية المشتركة في 2009 حسب الدول الأعضاء	402
12	النظام الغذائي العالمي والأسعار	442
13	الحصة النسبية للصادرات الزراعية في إجمالي التجارة العالمية	482